
Abdulhay Y. Zalloum
عبد الحي يحيى زلـوم
OIL
China
India
www.books4all.net
منتديات سور الأزبكية
حروب البترول الصليبية
والقـرن الأمريـكي الجديـد

حروب البترول الصليبية
والقــــرن الأمريـــــكي الجديـــــد

حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد / فكر سياسي إقتصادي .
عبد الحيّ يحيى زلوم / مؤلف من الأردن
الطبعة العربية الأولى ، ٢٠٠٥ .



المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، الصنايع ، بناية عيد بن سالم ،
ص.ب : ٥٤٦٠-١١ ، العنوان البرقي : موكيالي ،
هاتفاكس : ٧٥١٤٣٨/٧٥٢٣٠٨
التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص.ب : ٩١٥٧ ، هاتف ٥٦٠٥٤٣٢ ، هاتفاكس : ٥٦٨٥٥٠١
E-mail: mkayyali@nets.com.jo

تصميم الغلاف:
دار الفن للتصميم / عمّان، الأردن
الصفّ الضوئيّ :
المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر
التنفيذ الطباعيّ:
المطابع المركزيه / عمّان، الأردن

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر : ٢٠٠٥/٤/٨٨٠ .
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبات والوثائق الوطنيّة : ٢٠٠٥/٥/١٠١٢ .

ISBN 9953-36-745-0

عبد الحي زلـــوم

حروب البترول الصليبية



كتب اخرى للمؤلف

بالعربية :

- **نذر العولمة** : هل يستطيع العالم أن يقول لا للمعلوماتية.
- **إمبراطورية الشر الجديدة** : الإرهاب الدولي ضد الإسلام.

بالإنجليزية :

- **The Globalization Gospel** : Can the world say no to infofinancialism.
- **Painting Islam As The New Enemy :** Globalization & Capitalism in Crisis.
- **The Oil Crusades** & The New American Century.

بالألمانية :

- **Das Neue Feindbild Islam**: Globalisierung und Kapitalismus In Der Krise.

المحتويات

المقدمة

سجل أول ظهور للنفط في مدينة هيت قرب بغداد قبل حوالي خمسة آلاف سنة، إلاّ أن صناعة النفط الحديثة بدأت بعد حفر البئر الأولى في ولاية بنسلفانيا عام ١٨٥٩. ولقد تم تسخير النفط في الثورة الصناعية ليؤذن بولادة عصر النفط، حيث أصبح العمود الفقري الجديد للرأسمالية، إذ اعتمدت عليه الطاقة الكهربائية والمواصلات والزراعة والصناعة وكل نشاط حياتي. ولأن الثورة الصناعية رافقتها غزارة في الإنتاج، أصبحت بحاجة إلى أسواق ومستهلكين لضمان استمرار وتناميه، ولذلك، فإن الولايات المتحدة لذلك قررت السير على النهج الاستعماري عام ١٨٩٨، فكانت الحرب الإسبانية الأمريكية التي سيقت لها مبررات تبين لاحقا بأنها كاذبة، والتي أعطت المبررات لاحتلال المناطق الأسبانية القريبة والبعيدة إلى حد الوصول إلى الفلبين التي ظلت تحت الاحتلال الأمريكي لحوالى نصف قرن. وعلى مستوى الولايات المتحدة، تم خلق الثقافة الاستهلاكية التي تتحدى القيم التي تنادي بها سائر الأديان، والضارة بالطبيعة والمدمرة للبيئة. وفي ظل القيادة الأمريكية، شهد العالم أربع حروب عالمية، كانت الأولى ضد ألمانيا والإمبراطورية العثمانية. والثانية ضد ألمانيا واليابان، أما الثالثة فكانت في مواجهة الاتحاد السوفياتي في ما عرف بالحرب الباردة، وجاءت الرابعة التي ما تزال قائمة ضد الإسلام. وتأتي الحرب الأخيرة ضد الإسلام ليس بدافع الشعور الديني فقط لدى النخبة السلطوية التي تملك المال وتتحكم بالرأسمالية، بل لأن الأطماع هي العامل الهام الذي يحرك هذه النخبة أيضاً. فقد شاءت حكمة الله تعالى أن يوجد معظم نفط العالم تحت أرض المسلمين، في وقت أصبح النفط يشكل العمود الفقري للرأسمالية وعصر النفط الذي يغذيها.

بعد الانتصارات التي حققتها الولايات المتحدة في الحروب العالمية الأولى والثانية والثالثة (الحرب الباردة) لصالح الرأسمالية، بدأت الرأسمالية الأمريكية

الأنغلو ساكسونية في التسعينات بمهاجمة سائر الأشكال الرأسمالية الأخرى، وبخاصة الرأسمالية الاشتراكية الأوروبية، وكذلك النموذج الرأسمالي الياباني، الذي تحول في نظر الوول ستريت، وعلى حين غرة، إلى كونه «الشيوعية الوحيدة التي تعمل بكفاءة». ووجدت اليابان وكذلك أوروبا الغربية أن عليهما «إعادة إصلاح» أنظمتهما طبقاً لتعليمات واشنطن.

بعدها جاء الدور على المسلمين، الذين تحولوا إلى الهدف التالي لهجمة الرأسمالية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، وصولاً إلى إفساد قيم المسلمين، والتربع فوق حقولهم النفطية، حيث أنه لم يصبح كافياً مجرد التحكم بها. ويرى البعض بأن مثل هذا الهدف يتطلب شن حرب مستمرة، غير أن الحرب هي اسم اللعبة التي تعرفها وتمارسها النخبة الرأسمالية. وفي هذا الشأن كتب رودريك بريثويت Roderick Braithwaite الرئيس السابق للجنة الاستخبارات المشتركة البريطانية في الفاينانشال تايمز يقول «تجار السمك لا يجيدون سوى بيع السمك، وتجار الحروب لا يتقنون سوى تسويق الحروب، وكل منهما مؤمن بتجارته!». وهذا ما يفعله جورج بوش بالضبط عندما وصف نفسه بالقول «أنا رئيس حربي».

يدرك المسلمون تماماً بأن هدف أمريكا من مهاجمة أراضيهم هو الاستيلاء على نفطهم، ويعلمون بأن أمريكا تقاتل من أجل الذهب وليس من أجل الله، وبأن أمريكا عندما غزت هايتي في عهد الرئيس المتدين ويلسون عام ١٩١٥ بررت فعلتها - وكما حصل في العراق بعد تسعين عاماً تقريباً - بنشر الديمقراطية والحرية. وقتها لعب مساعد وزير البحرية فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt - الذي أصبح لاحقاً رئيساً للولايات المتحدة لثلاث فترات - دوراً أساسياً في صياغة الدستور الجديد لهايتي، والذي أدى إلى توقيع معاهدة مع الولايات المتحدة تسمح للأمريكيين بالبقاء في الجزيرة. وهكذا، وطوال العشرينات، كانت أمور هايتي تدار من قبل جنرال أمريكي من مشاة البحرية - المارينز - بالتعاون مع رئيس صوري اختارته واشنطن. الآن وبعد تسعين عاماً من

الوقوع تحت الهيمنة الأمريكية، تُعد هايتي واحدة من أفقر دول العالم، بمعدلات بطالة تصل إلى ٧٠٪، وانتشار الأمية بين السكان والتي تصل إلى ٥٥٪، ومعدل دخل للفرد الذي لا يتجاوز ٤٤٠ دولاراً سنوياً.

مشكلة المسلمين ليست مع المواطنين الأمريكيين، على اعتبار أن معظم هؤلاء يعانون أنفسهم من تجاوزات نظامهم الرأسمالي، بالقدر نفسه من معاناة العالم منه. يستهجن المسلمون حقيقة وجود ٤٠ مليون أمريكي يعيشون تحت خط الفقر، في وقت تُعد فيه أمريكا واحدة من أغنى دول العالم، كما لا يتقبل المسلمون اللاعدالة في التوزيع المثير للثروة في الولايات المتحدة، حيث يستأثر ١٪ من كبار أغنياء أمريكا بأكثر مما يملكه ٨٠٪ من أبناء وطنهم مجتمعين.

يؤثر عن جايمس ماديسون James Madison، أحد رؤساء أمريكا الأوائل القول، بأن أكبر المصاعب التي تواجه الحرية الأمريكية تكمن في حقيقة أن «عليك أن تمكن الحكومة من السيطرة على الرعية أولاً ومن ثم إجبارها على السيطرة على نفسها بعد ذلك». فبعد مرور أكثر من قرنين على ولادتها، نجحت الجمهورية الأمريكية في السيطرة وبتفوق على الرعية، إلاّ أنها فشلت وبصورة بائسة في لجم نفسها. ومما قاله ماديسون بهذا الشأن «إذا ما وصل الاستبداد والقمع إلى هذه البلاد، فسيأتي في زي محاربة عدو أجنبي». الواقع أن الرؤساء الأمريكيين، بدءاً من جورج واشنطن وحتى جورج دبليو بوش، لم يتوقفوا عن إثارة قضايا الحرية في خطابهم الإعلامي، إلاّ أن هناك فرقاً شاسعاً بين الواقع ولغة إثارة المشاعر. ففي القرن العشرين، وجد الرئيس وودرو ويلسون Woodrow Wilson في الحرية هدفاً للحرب العالمية الأولى عندما أعلن بأنها «الحرب التي ستنهي كل الحروب». وكانت الحرية الحجة نفسها التي ساقها الرئيس فرانكلين روزفلت لتبرير دخول أمريكا الحرب العالمية الثانية، ولم يختلف الرئيس ترومان Trueman عن سابقيه في التركيز على الحرية لتبرير الحرب العالمية الثالثة أو الحرب الباردة. والآن جاء دور جورج دبليو بوش في تبرير الحرب العالمية الرابعة (على حد تعبير مدير السي. آي. ايه. C.I.A السابق جايمس ولسي «James

Woolsely »)، والتي اختارت الإسلام والمسلمين هدفاً لها هذه المرة. ولكن تحت اسم الحرب على الإرهاب لأغراض التسويق السهل في أمريكا والخارج. وتنص عقيدة بوش على أن القيم الأمريكية والنموذج الأمريكي صالحان لكل زمان ومكان وللجميع على وجه الأرض، وتطالب العقيدة الجميع بالاختيار: إما أن يكونوا مع هذه القيم وينضووا بالتالي تحت تصنيف الأخيار، أو أن يكونوا ضدها ليستحقوا بذلك صفة الأشرار ويتم التعامل معهم على هذا الأساس. ووعد بوش بالحروب الوقائية لفرض مفهومه للحرية، أو هي فعلياً الرأسمالية على الطريقة الأمريكية على من يتم تصنيفهم بالأشرار، وسيتم إيصال الرسالة الأمريكية هذه محملة على متن صواريخ كروز.

صامويل هنتنغتون يأتي من صلب النظام الأمريكي، فهو بالإضافة إلى كونه أستاذاً في جامعة هارفارد، يُعد من مجموعة الأمن القومي المتنفذة في كل الإدارات الأمريكية، وخدم في البيت الأبيض في مجلس الأمن القومي، كما أوكلت إليه مهمة الترويج لصراع الحضارات منذ العقد الأخير من القرن العشرين. وجاء في كتابه «صراع الحضارات» الملخص المفيد لما يُفكر به المحافظون القدامى والجدد، وسائر الإدارات الأمريكية وإن اختلفت لهجاتها وأقوالها لا أفعالها. بعد دراسات مطولة لعدة سنين، شملت جميع أقطار العالم الإسلامي وسائر المنظمات والأحزاب والهيئات السياسية الإسلامية، كما جاء في ص ٢١٧ من كتابه «المشكلة الحقيقية للغرب هي ليست الأصولية الإسلامية، إنه الإسلام. هذا الدين ذو الحضارة المختلفة، والذي يتيقّن معتنقوه من تفوقهم الحضاري في وقت هم محبطون فيه من قلة نفوذهم. ليست مشكلة الإسلام والمسلمين هي وكالة المخابرات المركزية ولا وزارة الدفاع الأمريكية، المشكلة لهم هي في الغرب ذي الحضارة المختلفة، وشعوبه المقتنعة هي الأخرى بعالمية حضارتها، مع اعتقادهم بضرورة نشر هذه الحضارة في أرجاء المعمورة كافة. هذه هي عناصر الصراع بين الإسلام والغرب».

تكمن المشكلة بالنسبة للولايات المتحدة في حقيقة أن معظم العالم لا

يوافقها على الافتراض القائل بأن النموذج الأمريكي صالح للجميع، بل والأسوأ من ذلك، أن معظم العالم لا يعتقد بأن هذا النموذج صالح للأمريكيين أنفسهم. ويظهر استطلاع للرأي أعدته هيئة الإذاعة البريطانية في يناير ٢٠٠٥، أن ٥٨٪ من الأجانب الذين تم استطلاع آرائهم يرون في إعادة انتخاب بوش «تهديداً» للسلام العالمي. ولعل الملاحظة الأهم في هذا الاستطلاع هو أن الرقم أعلى بكثير بين مواطني الدول الحليفة التقليدية للولايات المتحدة، حيث وصل إلى ٧٧٪ في ألمانيا، و ٦٤٪ في بريطانيا، و ٨٢٪ في تركيا. وفي العالم الإسلامي فإن التأييد لأمريكا والقيم الأمريكية أقل من ١٠٪ في معظم البلدان.

وجاء في تقرير للصحفي اندرو مورافيسك «Andrew Moravcsik » نشرته النيوزويك Newsweek بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٠٥، بأن الإحصائيات والحقائق تفضل النماذج غير الأمريكية، مثل النموذج الأوروبي والنموذج الياباني اللذان يُعدان أكثر ديمقراطية ويوفران غطاء أفضل من الرعاية الاجتماعية والتعليم والرخاء المعيشي. فالأوروبيون يعملون لساعات أقل، ويتمتعون بإجازات أطول، ويغمرهم شعور أقوى بالقناعة، وهم أقل مدعاة للقلق من الأمريكيين الغارقين في الديون. غير أن هذه النماذج بدأت تشكل هدفاً للهجوم الأمريكي، وبخاصة بعد انهيار الشيوعية، وذلك رغبة من واشنطن بفرض نموذجها الرأسمالي وقيمها على الجميع. وهنا نترك الحديث للأرقام والإحصاءات كما جاء في تقرير النيوزويك، حيث ورد القول «بالرغم من ثرائها، فإن الولايات المتحدة تصنف من بين الدول الفقيرة فيما يتعلق بمعايير الرخاء الاجتماعي. ففي الولايات المتحدة، تصل معدلات الفقر بين فئة الأطفال إلى ٢٢,٤٪ مقارنة بـ ٥,١٪ في الدنمارك و ٤,٤٪ في بلجيكا و ٤,٣ ٪ في فنلندا و ٣,٩٪ في النرويج و ٢,٦٪ في السويد. وفيما يتعلق بالعدل في توزيع الدخل، تحتل الولايات المتحدة المركز الحادي والسبعين، في حين احتلت الدنمارك واليابان وجمهورية التشيك وفنلندا المراكز الأربعة الأولى على التوالي.

ويلاحظ بأن النموذج الاقتصادي الأمريكي يتركز حول التجمع الصناعي

العسكري، الذي قسم غنائم غزو العراق حتى قبل حدوثه. وطبقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٠٤، فإن أفضل خمسة اقتصاديات أداءً وقدرة على التنافس كانت من نصيب أوروبا، بل إن فنلندا، بنظامها الإشتراكي الديمقراطي، حلت في المركز الأول. وفي العام الماضي استطاعت شركة إيرباص الأوروبية للصناعات الجوية التغلب على بوينغ في حجم مبيعات الطائرات التجارية.

أما بالنسبة للديمقراطية ؛ فإن الانطباع السائد لدى الأوروبيين ومعظم العالم بأن المال هو صاحب اليد العليا في النظام الأمريكي. فهؤلاء القائمون على أكبر خمس مؤسسات إعلامية في أمريكا، أو ما يسمى زيفاً بالصحافة الحرة، يستطيعون التأثير على الرأي العام في أقرب ما يكون لعملية غسيل الدماغ، من خلال التركيز على رسالة معينة يتم بثها مراراً وتكراراً في عموم الولايات المتحدة، مع التضييق على الأراء البديلة ما أمكن. ومن الجدير ذكره أن دراسة أندرو ومورافيسك ظهرت فقط في الطبيعة الدولية، ولم يتم نشرها داخل الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع الكثير من الأمريكيين في الخارج للكتابة للمجلة استفساراً عن سبب عدم نشر مثل هذه المعلومات الهامة داخل الولايات المتحدة. وبالنسبة للكثيرين حول العالم، فإن الديمقراطية الأمريكية تقوم على مبدأ «دولار لكل صوت»، وبأن من يملك الدولارات هو الذي يملك الأصوات ويملك واشنطن وحكومتها أيضاً. ولعل في عزوف الناخبين الأمريكيين عن المشاركة في العملية الانتخابية ما يعكس مدى الاستياء والإحباط الذي يشعر به الأمريكيون تجاه النظام السياسي لبلادهم. وبالمقارنة، فإن نسبة الإقبال على الانتخابات الأمريكية الأخيرة كانت بحدود ٤٦,٦٪ فقط، مقابل ٧٣,٨٪ في إسبانيا، و ٨٣,٢٪ في بلجيكا، و ٨٤,٩٪ في إيطاليا، و ٨٦,٢٪ في آيسلندا، و ٨٩٪ في اليونان. وعليه يصبح من الواضح أن مثل هذا النظام ليس «مخولاً من السماء» بنشر قيمه، وبأنه بالتأكيد لا يمثل آخر الأنظمة في التاريخ كما يدعي البعض، بل إنه أقرب إلى بداية النهاية لمرحلة استعمارية.

إذا كانت شعوب العالم تتطلع إلى الحرية الحقيقية والتخلص من الفقر

والمرض واستغلال الشركات العالمية، فإن الرأسمالية الأمريكية التي يتم تسويقها باسمها المزيف وهو الحرية، لا تصلح للجميع وفي كل مكان كما يدعي أصحابها، بل إنها تشكل الداء نفسه بدلاً من أن تكون الدواء لهذه الشعوب.

بعد اكتشاف النفط في المكسيك في أوائل القرن العشرين وما ترتب عليه من تدخلات أمريكية في ذلك البلد، صدر عن الرئيس المكسيكي بيرفيريو دياز Pirfirio Diaz مقولته المشهورة «مسكينة هي المكسيك... لأنها بعيدة جداً عن الله وقريبة جداً من الولايات المتحدة». والآن أصبحت الولايات المتحدة، وبفضل سلسلة قواعدها العسكرية وصواريخها، جارة للجميع.

المشكلة لا تكمن في جورج دبليو بوش أو ليندون جونسون أو في هذا الرئيس أو ذاك، المشكلة في الواقع هي في الرأسمالية الأمريكية الانغلو ساكسونية المفترسة، التي تعاني من سرطان في روحها.

الرأسمالية الأمريكية نفسها حالياً في ورطة. فمن جهة يعتمد الاقتصاد الأمريكي على النمو، والذي يستند بدوره وبصورة أساسية على النفط، هذا المنتج الآيل للنضوب. ويعتقد العديد من العلماء والمستشارين، بمن فيهم مؤلف هذا الكتاب، بأننا نمر في مرحلة من التاريخ تشهد وصول الإنتاج النفطي إلى ذروته، ونحن على وشك الدخول في هذه المرحلة التي تؤذن ببدء انحدار عصر النفط. وفي ظل عدم توفر البديل للنفط حالياً ؛ فإن روح الرأسمالية تعاني من التهديد، وهكذا فإنها تسير حالياً على طريق المواجهة مع الطبيعة حيث النتيجة لا تحتمل التخمين.

نعيش في عصر الانهيارات المفاجئة للأنظمة الصغيرة مثل الشركات، كما حصل مع شركة LTCM وشركة Enron، وكذلك الإمبراطوريات كما حصل مع الاتحاد السوفياتي. لم يعد السؤال ما إذا كانت إمبراطورية الرأسمالية الحديثة ستنهار أم لا بل متى ستنهار ؟ فالانهيار أمر مؤكد كما سبق وأن توقع أبراهام لينكولن قبل ١٥٠ عاماً. فجذور الانهيار موجودة في لهفة النخبة الرأسمالية الأمريكية وطمعها.

وكما يقول الزعيم والفيلسوف الهندي غاندي Ghandi «العالم يملك ما يكفي احتياجات الجميع، إلاّ أنه لا يحتمل تلبية طمع الجميع». كما أن واشنطن بحاجة إلى تعلم الكثير من زعيم الحرب المنغولي جنكيز خان، الذي سبقها في احتلال بغداد قبل عدة قرون، عندما توصل إلى نتيجة لخصها في القول «بإمكانك احتلال العالم من على ظهر حصان، ولكنك لا تستطيع حكم العالم من على ظهر حصان».

الفصل الأول

بداية النهاية

لماذا العراق؟ ولماذا الآن؟

ينظر البعض من أبرز العلماء وكبار الاستشاريين في الشؤون النفطية إلى مستقبل النفط بكثير من التشاؤم، إلى حد وصفه بالوضع الميؤوس منه، الأمر الذي يشكل «أخطر قضية يواجهها العالم في الوقت الحالي». بل إن تشاؤم البعض يصل إلى حد توقع نهاية مفاجئة للتقدم الحضاري الحالي القائم أساساً على النفط. مثل هذه الحقيقة لا تغيب عن بعض قادة العالم السياسيين، الذين يعترفون بها في مجالسهم الخاصة، وكذلك في دراساتهم وتقاريرهم السرية.

عندما كان لا يزال على رأس أكبر شركة لخدمات النفط في العالم «هاليبرتون Halliburton»، تحدث نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني Dick Cheney في اجتماع مغلق نظمه المعهد البريطاني للبترول - لندن في خريف ١٩٩٩ عن هذا الموضوع، ومما جاء في حديثه القول «من الواضح لنا جميعاً بأن إنتاج

النفط آيل للنضوب، ولهذا يترتب استكشاف المزيد من الاحتياطات النفطية وتطويرها كل عام بما يعادل حجم الإنتاج في ذلك العام، وذلك لتحقيق التعادل المطلوب، وهي حقيقة لا تمس الشركات النفطية فحسب، بل تمس القطاع الاقتصادي على مستوى العالم بشكل عام. وعلى سبيل المثال، فإن شركة نفطية مثل إيكسون موبيل Exxon-Mobil مطالبة بتأمين احتياطات نفطية جديدة بحجم ١,٥ مليار برميل سنوياً لتعويض حجم إنتاجها السنوي الحالي.. الأمر هنا أشبه بمن يتقاضى فوائد مالية بنسبة ١٠٠٪، وهذا يعني استكشاف حقل نفطي رئيسي جديد بحجم ٥٠٠ مليون برميل كل أربعة أشهر. أما على المستوى العالمي، فإن الشركات النفطية مطالبة باستكشاف ما يكفي من النفط واستخراجه لتعويض الاستهلاك السنوي الذي يتجاوز حالياً ٧١ مليون برميل يومياً، بالإضافة إلى تلبية الزيادة على الطلب الآخذ في التعاظم، والذي تضعه بعض التقديرات بحدود ٢٪ سنوياً، يضاف إليها ٣٪ هي نسبة التراجع الطبيعي في الإنتاج من الاحتياطات الحالية، وهذا يعني أننا سنجد أنفسنا عام ٢٠١٠ بحاجة إلى ٥٠ مليون برميل إضافية يومياً لتلبية الزيادة في الاستهلاك العالمي من النفط». ويضيف تشيني قائلاً : «في الوقت الذي توفر فيه بعض المناطق في العالم فرص حقيقية، يظل الشرق الأوسط بما يملكه من ثلثي حجم الاحتياط العالمي من النفط، يشكل منطقة الجائزة الكبرى، ومع أن الشركات النفطية تواقة لتعزيز تواجدها هناك، إلاّ أن ما يتم إحرازه من تقدم في هذا المجال يغلب عليه البطء الملحوظ».

طبقاً لحسابات تشيني، فإن حجم الزيادة من الاستهلاك من النفط عام ٢٠١٠ سيتطلب اكتشافات جديدة تقوم بإنتاج ستة أضعاف ما تنتجه المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر... وهو أمر لن يتحقق كما تؤكد الدراسات كافة.

توقعات ديك تشيني قام بتكرارها هاري لونغويلHarry Longwell، مدير ونائب الرئيس التنفيذي لشركة ايكسون موبيل، الذي كتب في مجلة وورلد انيرجي World Energy (العدد ٣ لعام ٢٠٠٣) يقول : «الفكرة الأساسية هنا هي أن ازدياد الطلب على النفط يقابله نضوب في الإنتاج الحالي. وبلغة الأرقام،

تشير التوقعات إلى أنه بحلول عام ٢٠١٠ سيحتاج العالم إلى رفع الإنتاج بمعدل يزيد على نصف حجم الإنتاج الحالي لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط، وهي زيادة تفوق قدرة المنتجين الحالية، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً لهم». أما جون ثومبسون John Thompson رئيس شركة ايكسون موبيل للاستكشاف، فقال أمام اجتماع للهيئة العمومية عام ٢٠٠٣ : «بحلول عام ٢٠١٥ سنكون في وضع يحتم علينا استكشاف كميات من النفط والغاز وتطويرها وإنتاجها، تعادل ٨٠٪ من حجم الإنتاج الحالي» وهو الرقم نفسه الذي أورده تشيني من قبل. وجاء تقرير لجنة دراسة الطاقة التي أمر بتشكيلها تشيني نفسه بعد أن أصبح نائباً للرئيس ونشر عام ٢٠٠١، جاء على القدر نفسه من التشاؤم والتحذير، حيث جاء في التقرير «الفرق الأهم بين الحاضر وما كان عليه الوضع قبل عقد من الزمان هو التآكل السريع وغير العادي الحاصل للطاقات الاحتياطية في بعض قطاعات سلاسل الطاقة، وبخاصة في قطاع النفط».

أما وزير الطاقة الأمريكي سبنسر ابراهام Spencer Abraham فيقول في هذا الشأن «ستواجه أمريكا أزمة رئيسية في إمدادات الطاقة على مدار العقدين القادمين، وأي فشل في مواجهة هذا التحدي من شأنه أن يهدد ازدهارنا الاقتصادي ويعرض أمننا القومي للخطر، وسيكون له أثره الكبير في إحداث تغيرات جذرية في حياة الأمريكيين».

نجد في الفصل الثامن من وثيقة السياسة الوطنية للطاقة، الصادرة عن مجموعة تطوير السياسة الوطنية للطاقة التي يرأسها ديك تشيني، إشارة واضحة إلى أهمية الشرق الأوسط كمورد نفطي رئيسي إن لم يكن الأهم في العالم. ومما جاء في الوثيقة القول «من المتوقع أن تنتج دول الخليج ما بين ٥٤ - ٧٦٪ من النفط العالمي بحلول عام ٢٠٢٠، الأمر الذي يستمر معه الاقتصاد العالمي في الاعتماد على نفط الدول الأعضاء في منظمة أوبك OPEC وبخاصة دول الخليج... ولهذا ستبقى هذه المنطقة حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية».

يتوقع الخبراء بأن يتراوح سعر البترول بين ٥٠ إلى ٦٠ دولاراً للبرميل لسنة

٢٠٠٥، ولربما لسنة ٢٠٠٦. إلاّ أنه مع ازدياد الفجوة ما بين العرض والطلب قبل دخول محطات توليد طاقة نووية قبل سنة٢٠١٠، فإن السعر عندئذٍ سيصل إلى ما بين ١٠٠ و ١٠٥ دولارات للبرميل. تبدو هذه الأرقام شبه خيالية، لكنها ليست كذلك، فلقد كان سعر البترول في سنة ١٩٨٠، معدلاً بدولار اليوم، يساوي ٧٥ دولاراً للبرميل... ذلك قبل ربع قرن حين كانت هناك وفرة في الإنتاج.

إذا كان نصيب أوبك، وبسعر ١٠٠ دولار للبرميل، ٣٥ مليون برميل في اليوم، فذلك يعني أن بترول أوبك سيتيح فرصة لمطابع الدولار الأمريكية أن تطبع ٣٥٠٠ مليون دولار يومياً، مادام الدولار هو العملة الوحيدة للمتاجرة بالبترول. إن مجرد السماح بتحويل تسعير البترول من الدولار إلى عملات أخرى، سيكون بمثابة سلاح دمار شامل للاقتصاد الأمريكي والإمبراطورية الأمريكية. نعم : سلاح دمار شامل !

احتلال نفط العرب والمسلمين

في تقريرها الصادر في أبريل ٢٠٠٤، نشرت إدارة معلومات الطاقة Energy Information Administration توقعاتها الخاصة بحجم إنتاج منطقة الشرق الأوسط من النفط للسنوات العشرين القادمة:

البلد	مليون برميل يومياً	
	إنتاج ٢٠٠١	إنتاج ٢٠٢٥
السعودية	١٠,٢	٢٢,٥
إيران	٣,٧	٤,٩
العراق	٢,٨	٦,٦
الإمارات العربية المتحدة	٢,٧	٥,٢
الكويت	٢,٤	٥,٠
قطر	٠,٦	٠,٨

وطبقاً للتقارير، فإن حجم إنتاج دول الخليج من النفط لعام ٢٠٠١ كان يمثل ٢٩٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، في حين أن التوقعات، كما يوضح الجدول أعلاه، تشير إلى أن حصة دول الخليج سترتفع إلى ٦٠٪ من الإنتاج العالمي بحلول عام ٢٠٢٥، مما يعني بأن الحياة الاقتصادية للولايات المتحدة ستعتمد وبشكل كبير على الشرق الأوسط، وكذلك الأمر بالنسبة لنجاح أجندتها الخاصة بالرأسمالية والعولمة والإمبراطورية، ولهذا لم تعد الهيمنة على المنطقة بالوكالة بواسطة الأصدقاء أو العملاء كافية بحد ذاتها، بل حان وقت الاحتلال المباشر، وقد وقع الاختيار على العراق لتوافر ظروف مواتية جعلت من هذا البلد الضحية الأولى والأسهل للمخطط الأمريكي الكبير.

وعودة إلى التقرير الصادر عن لجنة دراسة الطاقة، التي أمر ديك تشيني بتشكيلها، والصادر في أبريل ٢٠٠١ (قبل هجمات ١١ سبتمبر)، فإن التقرير يتحدث عن خطط أمريكية للتعامل مع مشكلة النقص المتوقع في الإمدادات النفطية. فبعد توضيح حقيقة أن الشعب الأمريكي مستمر في المطالبة بتوفير كميات وافرة من النفط الرخيص، دون الاستعداد لتقديم أي تضحيات أو تقديم أي تنازلات في هذا الشأن، ينتقل التقرير إلى القول بأن أمريكا تبقى أسيرة معضلة الطاقة، الأمر الذي سيدفعها إلى الإقدام على «التدخل العسكري» لتأمين إمداداتها النفطية.

وكان عدد من الأشخاص القلقين من التطورات القادمة قد بدأوا يحذرون من العواقب السياسية، التي ستترتب على النقص المتوقع في الإمدادات النفطية، التي لن تلبي الاحتياجات المتصاعدة. ومن بين هؤلاء جاي هانسون Jay Hanson الذي توقع عام ١٩٩٧ أن تشهد الأعوام الأولى من القرن الجديد تراجعاً في قدرة الإنتاج النفطي على تلبية الطلب العالمي، وبأن الولايات المتحدة ستغزو العراق تحت مبررات زائفة وتستولي على حقوله النفطية وتقيم حكومة احتلال. وكانت المجموعة نفسها التي تضم هانسن قد تحدثت عام ١٩٩٥ عن توقعات مماثلة منها :

❖ بعد بضعة أعوام، وتحديداً عام ٢٠٠٠، يكون الإنتاج النفطي العالمي قد وصل ذروته؛ ليبدأ بعدها رحلة التراجع أمام تعاظم الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي سيدفع الولايات المتحدة إلى شن حرب عالمية تستهدف بشكل خاص الهيمنة على الدول النفطية المسلمة.

❖ ستسجل أسعار النفط ارتفاعات غير مسبوقة بحلول صيف ٢٠٠٤.

❖ ستعمد دول أوبك إلى تخفيض إنتاجها في ذلك التاريخ لتغطية حقيقة التراجع الحاصل في قدرة حقولها النفطية.

❖ ستبدأ الولايات المتحدة تطبيق قوانين غير ديمقراطية (فاشية الطابع) للسيطرة على ردة فعل الشارع الأمريكي تجاه الصدمات النفطية القادمة.

أما وزير البيئة البريطاني مايكل ميتشر Michael Meacher، فقد صرح مؤخراً لجريدة الفاينانشال تايمز Finanl Times «من الصعب حصر العواقب المترتبة على أي تراجع في الإمدادات النفطية على الاقتصاد الحديث وعلى المجتمع المعاصر. فالعواقب أكبر وأخطر من أن يستوعبها العقل». أما الدكتور كولن كامبل Colin Campell فقد أدلى بشهادته أمام مجلس العموم عام ١٩٩٩، حيث قال «وصلت الاستكشافات النفطية الجديدة ذروتها في الستينات، أما الآن فنحن نعثر على برميل واحد مقابل كل أربعة براميل نستهلكها».

معضلة العولمة والامبراطورية الأمريكية

المشكلة التي يتحدث عنها الأمريكيون ليست في نضوب النفط، لأن أمامنا عدة عقود قبل أن تتحقق حسابات الخبراء هذه. فالمشكلة الملحة والخطيرة، التي نحن بصددها، هي في العجز عن تحقيق التوازن بين الإنتاج والطلب المتعاظم على النفط. ففي الاقتصاد الذي يعتمد على عامل النمو، كما هو الحال مع الرأسمالية، فإن القصور في الإنتاج مقارنة بالطلب بنسبة ١ -٥٪ من شأنه أن يتسبب بحالة ركود، وإذا ما ارتفعت النسبة من ٥ - ١٠٪، فإن العالم سيشهد

أسوأ ركود في التاريخ، أما إذا ازدادت النسبة عن هذه المعدلات فستكون النتيجة كارثة بمعنى الكلمة، إلاّ أنه ما إن يتجاوز العالم مرحلة ذروة الإنتاج لتبدأ مرحلة التراجع، تصبح الزيادة السنوية في الطلب بمعدل ٢٪ مقابل تراجع في الإنتاج بالنسبة نفسها، سبباً لحدوث تغيرات اقتصادية خطيرة. وفي هذه المرحلة تحديداً تجد الولايات المتحدة نفسها مدفوعة للتحرك للسيطرة على حركة السوق النفطية من حيث توزيع الكميات وسقف الأسعار، وهي سيطرة لا تأتي بدون احتلال فعلي لمنابع النفط، ليس في العراق فقط ولكن في دول الخليج الأخرى، ولهذا السبب نجد الأمريكيين الآن في العراق.. التي لن تكون الدولة الأخيرة التي تتعرض للاحتلال كلما سنحت الظروف للولايات المتحدة بذلك.

وتشير تقديرات المعهد الياباني لاقتصاديات الطاقة، إلى أن الطلب على النفط من قبل الدول الآسيوية، باستثناء اليابان، سجل ارتفاعاً من ٥,٢ مليون برميل إلى ٨,١ مليون برميل، ومن المتوقع أن يتضاعف طلب دول آسيا على النفط، مسجلاً أرقاماً قياسية بحلول عام ٢٠٢٠، يصل إلى ٢٥ مليون برميل يومياً سيتم، الحصول عليها من مصدر واحد هي حقول الشرق الأوسط النفطية.

عندما قررت الولايات المتحدة السماح لليابان بالعودة إلى التصنيع بعد إعلان استسلامها في الحرب العالمية الثانية، قال جورج كينان George Kenan، صاحب سياسة الاحتواء في سنوات الحرب الباردة، بأن باستطاعة اليابان تصنيع ما تشاء ما دامت الصمامات التي تتحكم بتدفق النفط، الذي يغذي الصناعة اليابانية في أيدي الأمريكيين. وكذلك اليوم، فإن أمريكا لا تشعر بالقلق تجاه التقدم الحاصل في الحركة الصناعية لكل من الصين والهند ما دامت الولايات المتحدة تقبع فوق حقول نفط الشرق الأوسط، وتسيطر على الصمامات القادرة على إغلاق إمدادات النفط لهذه الدول. وتحتفظ الولايات المتحدة الآن بقواعد عسكرية وتتحكم بطرق شحن النفط، بدءاً من الخليج وانتهاءً بالصين، كما لم تغفل الولايات المتحدة عن وضع قواعد في أفغانستان المجاورة لكل من

الصين والهند ونفط بحر قزوين.

تحت عنوان «نهاية عصر النفط الرخيص»، كتب العالم الجيولوجي الانجليزي كولن كامبل والجيولوجي الفرنسي جان لاهيريري Jean Laherrere، في مجلة سينتفيك أمريكان Scientific American في عددها الصادر في مارس ١٩٩٨، يقولان: «ما سيواجهه مجتمعنا وفي وقت غير بعيد، هو نهاية وفرة النفط الرخيص الذي تعتمد عليه جميع الدول الصناعية» وقبل ذلك بعام، كتب العالمان المذكوران قائلين: «من تحليلنا لواقع الحقول النفطية المستكشفة والمنتجة حول العالم، يمكننا القول بأن حجم العرض من النفط التقليدي لن يكون كافياً لتلبية الطلب عليه خلال السنوات العشر القادمة، وهذا الاستنتاج يتناقض مع الصورة التي ترسمها التقارير الصادرة عن صناعة النفط العالمية».

وينتقد كامبل ولاهيريري التقديرات الصادرة عن الشركات النفطية الأمريكية بهذا الشأن بالقول : «لسوء الحظ فإن هذه التقديرات تنطوي على ثلاثة أخطاء كبيرة، فهي تعتمد على تقديرات غير دقيقة لحجم الاحتياط العالمي من النفط، وتبدو خادعة عندما تتظاهر بأن الإنتاج سيستمر على ثباته الحالي، والخطأ الثالث والأكبر هو الاعتقاد السائد بأن آخر دلو من النفط سيتم ضخه من باطن الأرض بالسهولة والسرعة نفسيهما اللتين تحكمان تدفق النفط من الآبار في الوقت الحالي.. علماً بأن معدل إنتاج أي بئر – في أي بلد – دائماً ما يصل إلى الذروة ليبدأ بعدها عملية التراجع التدريجي، والتي تبدأ عادة مع ضخ نصف النفط وصولاً إلى نقطة الصفر». وهنا تبرز تساؤلات حول الأسباب الحقيقية وراء التقديرات الخاطئة التي تصدر عن الدوائر الأمريكية حيال حجم الاحتياطات النفطية.

ويضيف كامبل ولاهريري قائلين «من وجهة النظر الاقتصادية، فإن ما يهم مباشرة هو ليس النضوب الكامل للنفط بقدر أن الأسعار ستبدأ بالارتفاع السريع مع بدء التراجع في الإنتاج ما لم يقابله تراجع في الطلب». ويقولان «من خلال استخدام تقنيات مختلفة لتقدير حجم الاحتياطات النفطية الحالية، وتلك غير

المستكشفة، بعد أن وصلنا إلى قناعة بأن التراجع المنتظر في إنتاج النفط سيبدأ قبل عـام ٢٠١٠». ومما قاله العالمان بهذا الشأن: «عملية توقع متى يبدأ إنتاج النفط في التوقف عن الصعود، تصبح مسألة سهلة نسبياً إذا توفرت أرقام موثوقة عن حجم الاحتياطات، النفطية المتبقية. وفي محاولتنا الخروج بفكرة واضحة عن هذه الاحتياطات استخدمنا تقنية منقحة نشرت لأول مرة عام ١٩٥٦ من قبل كنج هوبرت King Hubbert. وباستخدام نظريته الجديدة على إنتاج الولايات المتحدة للنفط، خرج كنج هوبرت بتوقعات مؤداها ان إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة، سيسجل ارتفاعاً خلال السنوات الـ ١٣ القادمة ليبدأ رحلة التراجع عام ١٩٦٩ مع هامش خطأ لا يتجاوز العام الواحد». وبالفعل، فقد صحت توقعات هوبرت، حيث وصل الإنتاج النفطي الأمريكي ذروته عام ١٩٧٠ ليبدأ منحنى الإنتاج مرحلة الهبوط المطرد طبقاً لتوقعات الجيولوجي المذكور. الأمر نفسه انطبق على الإنتاج النفطي في العديد من المناطق الأخرى مثل دول الاتحاد السوفياتي السابقة، ومجموعة الدول المنتجة للنفط خارج منطقة الشرق الأوسط.

في غضون ذلك، يسجل الطلب على النفط ارتفاعاً سنوياً يتجاوز ٢٪ حالياً. فمنذ عام ١٩٨٥ واستخدامات الطاقة في ارتفاع مطرد، وصل إلى ٣٠٪ في أمريكا اللاتينية، و ٤٠٪ في أفريقيا، و ٥٠٪ في آسيا. وطبقاً لتوقعات إدارة معلومات الطاقة، فإن الطلب العالمي على النفط سيرتفع بنسبة ٦٠٪ بحلول عام ٢٠١٠.

وكان الجيولوجيان كامبل ولاهيريري قد توصلا عام ١٩٩٨ - أي قبل عامين من وصول جورج بوش وتشيني للبيت الأبيض وإدارة المسألة النفطية بالقوة العسكرية - إلى نتيجة مؤداها أن «التحول من النمو إلى التراجع في الإنتاج النفطي من شأنه أن يخلق أوضاعاً اقتصادية وسياسية صعبة، وبأنه ما لم تثبت بدائل الطاقة الأخرى مصداقية كافية لتحل محل النفط الخام، فإن حصة دول الشرق الأوسط الأعضاء في أوبك من سوق النفط العالمي سترتفع بصورة كبيرة

وسريعة. فخلال عامين فقط، فإن حصة هذه الدول من تجارة النفط العالمية مرشحة لتجاوز نسبة ٣٠٪، أي قريبة من المعدل الذي وصلت إليه خلال صدمة الأسعار النفطية في السبعينات. ومن المرجح أن تصل هذه الحصة إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٠، الأمر الذي يمنح الدول الإسلامية الأعضاء في أوبك موقعاً قوياً في الساحة الدولية، الأمر الذي تعتقد الولايات المتحدة بأنه لا يمكن السماح به».

مثل هذه التقديرات الواقعية الرصينة للوضع النفطي العالمي لقيت المزيد من التأكيد لاحقاً. ففي نوفمبر ٢٠٠٤ صدر عن مركز تحليل نضوب النفط البريطاني، ومقره لندن، دراسة جاء فيها أن جميع مشاريع استخراج النفط الجديدة المقرر أن تدخل خط الإنتاج خلال السنوات الست القادمة، لن تكفي لتعزيز الإمدادات النفطية بصورة تلبي احتياجات العالم المتزايدة من الذهب الأسود. وجاءت تقديرات المركز هذه مبنية على تحليل حوالي ٦٨ مشروعاً نفطياً ضخماً أعلنت عن بدء الدخول في الإنتاج خلال الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٠، حيث يقدر الإنتاج الإجمالي لهذه المشاريع الجديدة بحدود ١٢,٥ مليون برميل يومياً، تضاف لإمدادات النفط العالمية مع نهاية العقد الحالي. وهنا يقول عضو مجلس إدارة المركز كريس سكريبوسكي «هذا الإنتاج الجديد لن يكون كافياً بالتأكيد للتعويض عن النقص الحاصل في الإمدادات النفطية من المصادر الحالية، أو تلبية الطلب المتزايد على النفط في السوق العالمية».

وطبقاً للدراسة المذكورة، فإن أكثر من نصف الإمدادات الجديدة المتوقعة ستذهب للتعويض عن التراجع الحاصل في إنتاج النفط من الأماكن الأخرى نتيجة للنضوب الطبيعي، وأي زيادة سنوية متواضعة بنسبة ١٪ في الطلب على النفط، خلال فترة السنوات الست القادمة، لن تسمح بوجود أي فائض ضروري للتقليل من الآثار المترتبة على أي انقطاع مفاجئ محتمل في الإمدادات النفطية لسبب أو لآخر.

وطبقاً لتقديرات ديك تشيني عام ١٩٩٩، فإن أي زيادة في الطلب على

النفط بحدود ٢٪ سنوياً، سيعني تراجعاً في الإمدادات المتاحة بما يتجاوز مليوني برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٠، أي ما يعادل فقدان إجمالي الإنتاج الكويتي اليومي بمعدلاته الحالية. وهنا يعلق سكريبوسكي قائلاً: «مع توجه معظم المنتجين لعدم التقيد بالحصص الإنتاجية في محاولة منهم لتلبية الزيادات الحاصلة على الطلب هذا العام، فإن طاقة الإنتاج الاحتياطي العالمي المتاحة تبخرت فعلياً، وهذا يعني وجوب توفير إمدادات إضافية كبيرة على المدى القريب والمتوسط، من خلال مشاريع نفطية جديدة يتم تطويرها في الوقت الحالي. غير أن هذه المشاريع لن تكون كافية لحل المشكلة في السنوات القادمة، حيث من المرجح أن نشهد فترات نقص حادة في حالة استمرار الطلب القوي على النفط». وأضاف سكريبوسكي: «وحتى في حالة الطلب الخفيف نسبياً على النفط، فإن دراستنا تشير إلى بروز فجوة غير قابلة للتجسير بين الإمدادات والطلب بعد عام ٢٠٠٧».

وتأتي دراسة مركز تحليل نضوب النفط لتؤكد على صحة ما سلف من توقعات بالقول: «طبقاً للبيانات التي أوردتها نشرة البريتيش بتروليوم لإحصائيات الطاقة في العالم ؛ فإن ١٨ من الدول الرئيسية المنتجة للنفط وصلت حالياً إلى ذروة الإنتاج لتبدأ مرحلة التراجع، حيث تم تسجيل تراجع في حجم إنتاجها الإجمالي اليومي بمقدار مليون برميل، علماً بأن هذه الدول تتحكم بنسبة ٢٩٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط».

حول هذا الموضوع تحدث ماثيو سيمونز Mathew Simmons، أحد كبار المستشارين في إدارة بوش ونائب رئيس لجنة الطاقة التي شكلها ديك تشيني عام ٢٠٠١، والأستاذ السابق في كلية الإدارة بجامعة هارفارد، ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة سيمونز انترناشونال، ويُعد من أشهر مدراء الاستثمار في أمريكا، حيث يدير حقيبة استثمارية بقيمة ٥٥ مليار دولار، عندما خاطب بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠٠٣ المؤتمر الدولي الثاني حول ذروة الإنتاج النفطي الذي نظمه المعهد الفرنسي للبترول، وجاءت مشاركته عبر الأقمار الصناعية. ومما جاء في

حديث سيمونز أمام المؤتمر قوله :

❖ «هناك أمر يعرفه الجميع، وهو أن مصادر النفط والغاز آيلة للنضوب باعتبارها من المصادر غير المتجددة. كما أن العالم يستهلك حالياً ما معدله ٢٨ مليار رميل سنوياً، حيث يعتمد بشكل شبه كلي على النفط كمصدر للطاقة (خمس أسداس مصادر الطاقة).

❖ صحيح أنه من الصعب تحديد وقت الوصول إلى نقطة الذروة في الإنتاج بدقة قبل أن تحدث فعلياً، إلاّ أن هذه اللحظة قادمة بدون شك، وتحليلاتي بهذا الشأن تدفعني للقول، وبشعور يغلب عليه القلق بأنها قريبة... وأنا هنا لا أتحدث عن أعوام طويلة... ولسوء الحظ أن العالم لا يملك خطة لمواجهة لحظة الحقيقة.

❖ ما نعنيه بذروة الإنتاج من منظور الطاقة، هو الوصول إلى مرحلة يتعذر معها تحقيق أي زيادة في معدلات الإمدادات النفطية... وعندها سيواجه العالم أكبر مشاكله حتى الآن.

ارتفع الطلب على النفط خلال الفترة بين ١٩٨٦ - ٢٠٠٢ (خارج دول الاتحاد السوفياتي السابق)، من ٥٤ مليون برميل يومياً ليصل إلى ٧٣ مليون برميل، مع العلم أنها كانت فترة من النمو الاقتصادي المنخفض مقارنة بما تحققه بعض الاقتصاديات، مثل الهند والصين من معدلات نمو متسارعة الآن. كما ويأتي هذا الطلب المتزايد على النفط في وقت وصل فيه الإنتاج النفطي إلى نقطة الذروة في مناطق بحر الشمال وأمريكا اللاتينية، (باستثناء البرازيل)، وأمريكا الشمالية (باستثناء النفط الثقيل)، وأفريقيا (باستثناء احتياطات المياه العميقة)، بل وحتى معظم دول الشرق الأوسط من خارج منظمة أوبك.

من جانب آخر، فإن شركات البترول الـ ١٤٥ في العالم أنفقت ما يزيد على ٤١٠ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٦ لمجرد الحفاظ على مستوى إنتاجها من النفط عند حدود ٣٠ مليون برميل في اليوم، بينما نجد أن الشركات الخمس الكبرى : إيكسون وشل Shell و بي.بي B.P. و شيفرون تكساكو

Chevron Texaco و توتال Total أنفقت ١٥٠ مليار دولار لتحافظ على مستوى إنتاجها عند حدود ١٦ مليون برميل يومياً. ومع أن أربعاً من هذه الشركات أنفقت ٤٠ مليار دولار خلال سنة واحدة، انتهت بالربع الأول من عام ٢٠٠٣ في محاولة للحفاظ على مستوى إنتاجها، إلا أنها سجلت تراجعاً في طاقتها الإنتاجية بحدود ٦٧ ألف برميل يومياً.

يذكر أن معظم حقول النفط الكبيرة في العالم تم استكشافها خلال العقود الستة في القرن العشرين، وعندما تصل الحقول إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية (ما يعرف بالذروة) تحافظ على مستوى الإنتاج نفسه لبضعة أعوام، إلاّ أنها سرعان ما تبدأ مرحلة الانحدار ويصبح استغلالها استثماراً صعباً ومكلفاً.

وفي هذا المجال، يقول الباحث في الشؤون النفطية وولتر يونغكويست Walter Youngquest «من أبرز سمات صناعة النفط الأمريكية حالياً هو التراجع في عائد الطاقة المستغلة مقارنة بكلفة استغلالها. ففي حين كانت النسبة عام ١٩١٦ عند ٢٨ إلى ١، مما كان يعني مردوداً كبيراً للشركات في هذا القطاع، فإن هذه النسبة لا تتجاوز حالياً ٢ إلى ١، وهي، علاوة على ذلك، آخذة في تسجيل المزيد من التراجع». ويصل التراجع حالياً إلى درجة أن كلفة استخراج برميل واحد من النفط الأمريكي تصل إلى السعر السوقي للبرميل، مما يعني بأن استخراج النفط في الولايات المتحدة لم يعد عملية مربحة».

وعلى سبيل المثال، فقد كان من بين أكبر الاستكشافات النفطية في الشطر الغربي من الكرة الأرضية منذ السبعينات حقل نفط كروزبينا Cruz Beana في كولمبيا، وقد تراجعت القدرة الإنتاجية لهذا الحقل من نصف مليون برميل يومياً في البداية إلى ٢٠٠ ألف برميل فقط عام ٢٠٠٢. وفي منتصف الثمانينات، كان حجم إنتاج حقل فورتي فيلد Forty Field في بحر الشمال بحدود نصف مليون برميل يومياً، ليتقلص حالياً إلى ٥٠ ألف برميل يومياً فقط. وفي ألاسكا، شكل حقل برودهو باي Prudhoe Bay أحد أكبر الاستكشافات النفطية خلال الأربعين عاماً الماضية. وقد بدأ حجم الإنتاج من الحقل المذكور بـ ١,٥ مليون برميل يومياً،

وظل الحقل محافظاً على هذا المعدل لأكثر من ١٢ سنة قبل أن يبدأ عملية انحدار سريع، حيث لا يتجاوز حجم الإنتاج هناك حالياً ٣٥٠ ألف برميل يومياً. وفي روسيا تراجع حجم إنتاج حقل ساموتلور Samotlor من ٣,٥ مليون برميل إلى ٣٢٥ ألف برميل حالياً. صحيح أن روسيا قد تحقق بعض التطور في إنتاجها النفطي باللجوء إلى تقنيات غربية حديثة، إلاّ أن ذلك لن يكون له أثر يذكر في تغيير الصورة الإجمالية للوضع النفطي العالمي.

التحرك الأمريكي للهيمنة على تدفق نفط الشرق الأوسط

مع انكشاف سر أزمة نضوب النفط ودخول الحقول النفطية العالمية مرحلة الذروة في الإنتاج، تصبح ممارسات واشنطن في العراق أكثر وضوحاً. العراق في الواقع ليس سوى خطوة على طريق الهيمنة العسكرية الأمريكية على سائر ما تبقى من الاحتياطات النفطية في أنحاء العالم. ولعل هذا يفسر عدم اكتراث بوش لمسألة العثور على أسلحة الدمار الشامل، أو البرهنة على صحة الادعاءات الخاصة بوجود روابط بين صدام حسين وأسامة بن لادن.

ما إن يصل الإنتاج النفطي مرحلة الذروة، تبدأ الإمدادات النفطية مرحلة انحدار يتعذر عكسه، ويصاحب ذلك ارتفاع في سعر النفط يتعذر عكسه أيضاً، وهو وضع يزيده سوءاً ارتفاع في الطلب على النفط من قبل الدول الصناعية والنامية، وفي وقت لا يتوفر فيه أي بديل عن النفط كمصدر موات للطاقة وبخاصة في قطاع المواصلات.. أضف إلى ذلك، أن البدائل لا تستطيع أن تصبح بدائل دون إنفاق ألوف المليارات من الدولارات على تغيير البنى التحتية كافة التي اعتمدت النفط أساساً لبنائها.

لعل موضوع وصول الذروة في الإنتاج النفطي كنقطة تشكل بداية التراجع المثير للقلق في التدفق النفطي العالمي، هو أحد أسباب البقاء على محاضر اجتماعات لجنة الطاقة التي أمر ديك تشيني Dick بتشكيلها، والتي عقدت في

ربيع ٢٠٠١ قيد الكتمان. فقد أصبح معروفاً لدى الكثيرين بأن من بين الوثائق التي رفض تشيني الكشف عنها وقتها خرائط مفصلة لحقول النفط في العراق والسعودية وإيران.

كما أن الذروة النفطية توضح سبب التصميم المحموم من قبل حكومة توني بلير Tony Blair البريطانية على المخاطرة حتى بالمستقبل السياسي لرئيس الوزراء في الانضمام للحرب التي أطلقها بوش لاحتلال العراق، فمن المعروف أن بريطانيا تعتمد كلياً على بحر الشمال لتوفير احتياجاتها من النفط والغاز، وهي الحقول التي وصلت مرحلة الذروة عام ٢٠٠٠ لتبدأ بعدها مرحلة الانحدار السريع. وطبقاً للتقديرات، فإن المملكة المتحدة ستنضم إلى نادي الدول المستوردة للنفط في وقت ما من العام الحالي ٢٠٠٥ وذلك لأول مرة منذ أربعين عاماً. ويبدو أن حكومة بلير أجرت حساباتها القائمة على اعتبارات أبرزها الحاجة لتوفير الطاقة للسوق البريطاني؛ لتجد بأن من الأفضل لها الوقوف إلى جانب واشنطن لا العراق...

يرى جان لوندبيرغ Jan Lundberg، أحد المحللين المهتمين بقضية الذروة النفطية، بأن «سقوط حضارة النفط يعني نهاية حقبة من الممارسات التي أوجدت أكبر اقتصاد وأضخم سكان سجلهما تاريخ العالم، ممارسات يعمل استمرارها على استنزاف كوكب الأرض، مثل المواصلات التي تعتمد على النفط والزراعة التي تزدهر على الغاز الطبيعي. وقد عملت حضارة النفط على تحويل المجتمع إلى دولة خطيرة يحكمها الاستهلاك الخارج عن نطاق السيطرة والعائلة الآخذة في الانكماش والقيم المتراجعة. والواقع أن نهاية الوفرة النفطية من شأنه أن يغير كل شيء في عالمنا».

إذا صحت توقعات الخبراء المثيرة للقلق هذه من أن منحنى الإنتاج العالمي من النفط على وشك دخول مرحلة الانحدار، فسيكون لها عواقب غير مسبوقة على الاقتصاد العالمي. فارتفاع أسعار النفط سيعمل على إعاقة نمو الاقتصاد الصيني الذي يتأثر كثيراً بوضع النفط، ومن شأنه أن يعيد دول الأوسيد OECD

إلى أيام التضخم المصحوب بالركود الاقتصادي.

ولعل واشنطن كانت تتمنى لو أن نفط بحر قزوين سيصبح البديل المحتمل لنفط الشرق الأوسط، إلاّ أن الآمال التي علقها البعض على نفط بحر قزوين لم تتحقق، والأسوأ من ذلك أن هذا النفط يقبع تحت أرض المسلمين.

فشل خيار نفط بحر قزوين يقود بوش إلى العراق

في الأسابيع الأولى من عام ٢٠٠٢، وبعد وقت قصير من سقوط القنابل الأمريكية على كابول وطالبان في افغانستان، قرر جورج بوش إحداث تحول في استراتيجيته الخاصة بما يطلق عليه الحرب على الإرهاب. فعلى حين غرة، نسيت أمريكا عدوها الأول والأكبر أسامة بن لادن، الذي بدأ يلقى تجاهلاً مستغرباً من الماكينة الإعلامية الأمريكية التي تركته قابعاً في كهوف في جبال تورا بورا، لتحول جلّ اهتمامها إلى العراق وصدام حسين، المتهم بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، ربما النووية منها والكيماوية أو الجرثومية.

وعلى مدار أشهر والجدل مستعر حول خطط بوش الجلية تجاه ما دعاه بتغيير النظام في العراق، حيث نسي الناس في أمريكا والخارج أسامة بن لادن، وأخذوا في تركيز اهتمامهم على شخص تعتبره واشنطن أخطر من زعيم القاعدة، بالرغم من حقيقة أن العراق لم يكن يملك أي أسلحة في أي وقت تشكل تهديداً لأحد أبعد من إسرائيل، فكيف بأمريكا البعيدة صاحبة القوة الأعظم في العالم؟

هناك حقيقة غابت عن الجدل، الذي قاد إلى غزو العراق في مارس ٢٠٠٣، وتتعلق برأي المعارضين لسياسة بوش و تشيني ورموز المحافظين الجدد، الذين يتحلقون حول ريتشارد بيرل Richard Perle وبول وولفوتز Paul Wolfowitz، فقد كان من منتقدي استراتيجية بوش الخاصة بالحل العسكري الانفرادي العديد من الشخصيات البارزة من السياسيين ومن مؤسسة الاستخبارات، ومن

هؤلاء : زبيغنيو بريزنيسكي Zbigniew Brzezinski، المستشار السابق للأمن القومي للرئيس كارتر، وجايمس بيكر James Baker وزير الخارجية في عهد بوش الأب، وبرنت سكوكروفت Brent Scowcroft، مستشار الأمن القومي السابق والمقرب من هنري كيسنجر Henry Kissinger. لم يعترض هؤلاء وغيرهم من الاسماء المعروفة على تحرك بوش الرامي لإزاحة صدام والاستيلاء على النفط العراقي مباشرة، بل كان جل اعتراضهم على أسلوب جورج بوش في العمل العسكري المنفرد. الواقع أنه كان هناك إجماع داخل النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة على احتلال العراق بحلول ٢٠٠٢ مع الاختلاف على الوسيلة.

أما السبب في الاندفاع المفاجئ نحو العراق، واستعجال بوش في اتخاذ قرار الحرب، فيتعلق بما أطلق عليه الخبراء اسم «الذروة النفطية». ويعود التوقيت وسرعة اتخاذ القرار بالحرب إلى الصدمة القاسية التي تلقتها الخطط السياسية الأمريكية الخاصة بنفط بحر قزوين، حيث انتهت الأحلام الأمريكية بالعثور على احتياطات نفطية هائلة تعوضها عن الاعتماد على نفط الشرق الأوسط ولو مؤقتاً بالفشل.

ففي منتصف التسعينات، كان المخططون في واشنطن على قناعة بأن السيطرة المباشرة للشركات النفطية الأمريكية والبريطانية على حقول نفط أذربيجان وقازاخستان، من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة الوقت الكافي المطلوب للتخطيط المتأني للسيطرة العسكرية على حقول النفط الأضخم في الشرق الأوسط وبالتدريج. كانت ظروف دول حوض بحر قزوين مواتية للخطط الأمريكية، فقد كانت تلك الدول، الخارجة حديثاً من العباءة السوفياتية، تعاني من الضعف والفوضى، ومنزوعة السلاح تقريباً، الأمر الذي جعلها جاهزة لسيطرة النفوذ الأمريكي. وفي عام ١٩٩٨، كانت النظرة الأمريكية إلى افغانستان من زاوية كونها تشكل حلقة هامة تربط بين حقول النفط والغاز الطبيعي في حوض بحر قزوين وطرق خطوط النفط الجديدة، الأمر الذي سيمنح الولايات المتحدة فسحة من الوقت قبل انفجار أزمة الذروة النفطية الخارجة عن نطاق

السيطرة الأمريكية.

كانت التوقعات وقتها بأن منطقة بحر قزوين في آسيا الوسطى تضم احتياطات هائلة، تقدر بأكثر من ٢٠٠ مليار برميل من النفط غير المستخرج، لدرجة أنه أطلق عليها اسم «السعودية الجديدة». وطبقاً لدراسة جدوى أولية قامت بها شركة اينرون Enron، فإن أسهل وأرخص طريقة لإيصال نفط بحر قزوين إلى الأسواق هي من خلال مد خط أنابيب بين قازاخستان والحدود الباكستانية عبر أفغانستان. وفي أواخر التسعينات، لم تكن اينرون وحدها تراهن على الغاز الطبيعي المسال الرخيص من منطقة بحر قزوين لتغذية مشاريعها في الهند، بل كانت هناك شركات كبرى أخرى تتطلع لمصدر الطاقة هذا، مثل شركة يونوكال Unical وشركة هاليبرتون. وهنا نستذكر قول الرئيس التنفيذي لشركة هاليبرتون ديك تشيني في عام ١٩٩٨ : «لا أذكر انه مرّ وقت ظهرت فيه فجأة منطقة بهذه الأهمية الاستراتيجية مثل منطقة بحر قزوين».

الواقع أن الاحتياطات لنفطية هذه لمنطقة بحر قزوين كانت عنصراً أساسياً في خطة الطاقة التي أعدها نائب الرئيس ديك تشيني في مايو ٢٠٠١، وطبقاً للتقرير الذي أعده بهذا الشأن، فإن التوقعات تشير إلى ان الولايات المتحدة ستستورد ٩٠٪ من احتياجاتها النفطية من الخارج بحلول عام ٢٠٢٠، الأمر الذي يكسب نفط قزوين أهمية استراتيجية في تلبية الطلب الأمريكي المتنامي على الطاقة، ويقلل، في الوقت ذاته، من الاعتماد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط.

غير أنه سرعان ما توقف الحديث عن ثروات بحر قزوين النفطية بعد الحرب الأفغانية مباشرة، وعاد التركيز في الاهتمامات الأمريكية النفطية على الشرق الأوسط وبخاصة نفط السعودية والعراق. وفي ذلك نقل عن الخبير الجيولوجي النفطي كولن كامبل عام ٢٠٠٢، وتحديداً بعد الحرب على أفغانستان، القول بأن «الاستكشافات النفطية في دول حوض بحر قزوين جاءت مخيبة للآمال من حيث أنها جاءت أقل بكثير مما كان متوقعاً، علاوة على النوعية الرديئة للنفط المستخرج».

بحلول عام ٢٠٠٣، بدا واضحاً أن التوقعات الخاصة بحجم الاحتياطات النفطية في حوض بحر قزوين، والتي وضعتها وكالة إعلام الطاقة (EIA) في واشنطن، بحدود ٢٠٠ مليار برميل، مبالغ فيها إلى حد كبير. فقد أعلن ستيفن مان Steven Man مدير مكتب السياسة النفطية بوزارة الخارجية الأمريكية، بأن حجم الاحتياطات المذكورة لا يتعدى ٥٠ مليار برميل. ومما قاله مان «لا يشكل نفط بحر قزوين أكثر من ٤٪ من حجم الاحتياط العالمي المعروف، الأمر الذي لا يجعله قادراً على التأثير في الأسواق العالمية».

بل إن توقعات ستيفن مان جاءت مبالغاً فيها بدورها. فبعد حفر ثلاثة آبار استكشافية مع نهاية الحرب الأفغانية، جاءت التقارير الفعلية لتشير إلى أن منطقة بحر قزوين تضم ما بين ١٠ – ٢٠ مليار برميل فقط، وإن كانت غنية بالغاز الطبيعي. بعدها بدأت الشركات النفطية الكبيرة، وبهدوء، بإلغاء خططها الخاصة بمشروع خط الأنابيب عبر أفغانستان، بعد أن تبين عدم جدوى هذا المشروع الضخم اقتصادياً.

بعد ورود التقارير المخيبة للآمال مباشرة، لم تعد الولايات المتحدة تتحدث عن نفط بحر قزوين بالتفاؤل الذي غلبت عليه في البداية، عندما أطلقت على المنطقة المذكورة اسم الشرق الأوسط الجديد، ولم تعد منطقة بحر قزوين تشكل المصدر الموعود، الذي سيعوض العالم عن التراجع في حجم التدفق النفطي بما يكفي لمواجهة الطلب المتعاظم عليه في السنوات القادمة.

ومع أن الاحتلال العسكري الأمريكي لأفغانستان استمر بعد ذلك، إلاّ أنه لم يعد يكتسب الأولوية في الخطط الأمريكية، حيث بدأت واشنطن ممارسة الضغوط على ألمانيا ودول الناتو الأخرى للقيام بالدور الأكبر في الحفاظ على الأمن هناك، مع تحول الاهتمام الأمريكي إلى الشرق الأوسط بدءاً من العراق.

الواقع أن الأعين الأمريكية كانت دوماً تركز على العراق، الذي تحدثت التقارير مطولاً عن امتلاكه لاحتياطات نفطية تصل إلى ١١٢ مليار برميل، أي ما يعادل ١١٪ من حجم الاحتياط الإجمالي العالمي من النفط. غير أن اهتمامات

الروس والفرنسيين والصينيين باستئجار الحقول العراقية غير المكتشفة أكسب العراق المزيد من الأهمية، لدرجة أن التقارير تحدثت عن إمكانية امتلاك العراق لاحتياطات نفطية تتجاوز ٢٠٠ مليار برميل، وهنا يكمن السبب الحقيقي وراء قرار بوش غزو العراق.

الواقع أن بعض الصقور في البنتاغون تحدثوا صراحة عن أن الحرب على العراق هي من أجل النفط وليس نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة. فهذا نائب وزير الدفاع بول وولفوتز يقول في مقابلة في سنغافورة بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٠٣: «دعونا ننظر إلى الأمر ببساطة... فالفرق الأهم بين كوريا الشمالية والعراق يكمن في الناحية الاقتصادية... لم يكن أمامنا من خيار آخر في العراق، فتلك البلاد تطفو على بحر من النفط». وفي مقابلة أخرى في الشهر نفسه، أجرتها مجلة فانيتي فيير مع صاحب تقرير «مشروع القرن الأمريكي الجديد»، قال وولفوتز: «... لأسباب تتعلق بالبيروقراطية لحكومة الولايات المتحدة، استقر الرأي على مبرر يلقى الموافقة من الجميع وهو أسلحة الدمار الشامل».

عندما سئل المحلل الاقتصادي سايمونز عن توقعاته لمستقبل العالم، بعد أن تبدأ مرحلة النفط بالانحدار، وما الذي يتوجب فعله لمواجهة الأزمة الاقتصادية الهائلة التي تنتظر حضارة النفط، قال: «البديل الوحيد المتاح حالياً هو الانكماش الاقتصادي».

الواقع أن اقتصاد الولايات المتحدة يجد نفسه أمام معضلة، فحتى مع افتراض العثور على بديل للنفط، فإن المشكلة ستصبح في مدى الحاجة للمزيد من النفط لإعداد البنية التحتية الجديدة والتغييرات المؤسسية المطلوبة للتوافق مع البديل الجديد. وحيث أن الولايات المتحدة تخلت عن الذهب كاحتياط للدولار العملة الأمريكية، فقد أصبح الذهب الأسود (النفط) البديل الذي يدعم سعر صرف العملة الأمريكية، باعتبار أن الدولار هو العملة المعتمدة في سوق النفط العالمي، الأمر الذي يتيح للخزينة الأمريكية طبع ما تشاء من أوراق نقد وطرحها بدون غطاء، باعتبار أن الدولار النفطي أصبح الاحتياط النقدي للعالم. وعليه

فإن الاقتصاد الأمريكي حاضر في كل صفقة نفطية تعقد في السوق العالمي.

اختارت واشنطن العراق لإقامة قلعة عسكرية حصينة لها في المنطقة، تستطيع من خلالها السيطرة على الدول النفطية المجاورة مستقبلاً، وعلى رأسها إيران والسعودية وباقي دول الخليج في نهاية المطاف. أما لماذا وقع الاختيار الأمريكي على العراق ؟ فلأن العراق يمتلك احتياطات نفطية هائلة لم تستغل بعد، ولأن نظام صدام حسين المكروه في المنطقة كان هدفاً سهلاً لواشنطن، أو هذا ما اعتقده الأمريكيون على الأقل.

وبالطبع هناك أسباب أخرى لاختيار العراق هدفاً للآلة العسكرية الأمريكية، وهو أن نظام صدام أظهر تحدياً لمحاولات واشنطن السيطرة على سياساته. فبعد أن دمر الأمريكيون الجزء الأعظم من القوة العسكرية والاقتصادية للعراق عام ١٩٩١، بدأ صدام بإقامة تحالفات مع دول أجنبية، وخاصة مع روسيا التي كان لها بدورها أطماع نفطية في العراق. كما منحت بغداد امتيازات نفطية لكل من الصين وفرنسا اللتين كانتا تنتظران رفع الحظر لأمريكي المفروض على العراق للاستثمار في مشاريع نفطية كبيرة تعود على اقتصاداتهما بفائدة عظيمة.

كما أن صدام أقدم على خطوة حملت تهديداً للمصالح الأمريكية، بإعلانه في نوفمبر ٢٠٠٠ عن التوصل إلى اتفاق مع حكومة شيراك بتسعير مبيعات النفط العراقية ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء باليورو بدلاً من الدولار الذي تلتزم به أوبك منذ بداية السبعينات. فالدولار الذي يشكل عملة الاحتياط العالمي، يُعد ركيزة الامبراطورية الأمريكية، وأي تهديد محتمل له لحساب العملة الأوروبية من شأنه أن يجعل من أوروبا القوة المهيمنة في العالم. بل إن مجرد التفكير في إحلال اليورو محل الدولار في تسعير النفط تسبب بموجة رعب في الوول ستريت وفي واشنطن.

ولهذه الأسباب كان العراق المرشح «الأوفر حظاً» لأن يكون الهدف الأول للتحرك الأمريكي الرامي للسيطرة التامة على نفط العالم بعد الحملة الأفغانية.

يعتقد الخبراء العالميون أن ذروة الإنتاج النفطي إما أنها بدأت، أي بداية الهبوط التدريجي حتى النضوب، أو على وشك البداية. فهم يتوقعون بأن إيران على سبيل المثال قد تخطت قمة إنتاجها، وأن بداية الهبوط قد حصل فعلاً. فقد بدأت إيران بتنفيذ مشاريع عملاقة هدفها فقط هو مساعدة الإنتاج على عدم الهبوط أو تخفيف سرعة هبوطه. فهم الآن ينفذون، على سبيل المثال، مشروعاً لضخ الغاز بكميات كبيرة في حقل أغاجاري Aghajari بكلفة ٢ مليار دولار، بواسطة خط أنابيب قطره ٧٢ إنشاً وذلك لرفع الإنتاج من ٢٠٠,٠٠٠ برميل / اليوم إلى ٣٠٠,٠٠٠ برميل / اليوم، علماً بأن هذا الحقل كان ينتج مليون برميل / اليوم في السبعينات من القرن العشرين. ويعتقد الخبراء أن حقول النفط الإيرانية وكذلك السعودية، قد تعرضت إلى الإنتاج الجائر مما سيفقدها كثيراً من مخزونها ليصبح غير قابل للاستخراج. والإنتاج الجائر هو الإنتاج الذي يزيد على المعدل الأكثر ملاءمة للحقل، مما ينتج عنه بقاء كميات في الحقل غير قابلة للاستخراج وذلك لأن الإنتاج الزائد يفسد الطبقات الجيولوجية الحاملة للبترول مما يعقد عملية إخراج البترول منها.

ويقول ماثيو سيمونز، مستشار إدارة الرئيس بوش للطاقة، بأنه من الممكن أن ينتج عن الإنتاج الجائر بقاء كميات كبيرة قد تصل حتى ٨٠٪ من المخزون النفطي لحقل ما ليصبح غير قابل للاستخراج، وهو يرجح بأن حقول المملكة العربية السعودية قد تعرضت إلى مثل هذا النوع من الإنتاج الجائر، خصوصاً عندما قبلت المملكة العربية السعودية دور الدولة المرجحة للإنتاج عند زيادة الطلب العالمي Swing Producer، ويستشهد سيمونز على ذلك بوثائق من الكونغرس الأمريكي من إحدى لجانه المنعقدة عام ١٩٧٤، والتي أبدت شكوكها بأن حقول النفط السعودية / أرامكو ARAMCO تتعرض إلى إنتاج جائر، وذلك ضمن وثائق من ١٤٠٠ صفحة من شهادات الخبراء، والذين كانوا يدلون بشهاداتهم تحت اليمين. كما كتبت الواشنطن بوست آنذاك تحقيقاً نقلاً عن أحد خبراء أرامكو، والذي أبدى رأيه بأن الحقول تتعرض إلى إنتاج جائر. وكان رأي

الخبراء أن أي إنتاج يزيد على ٤ مليون برميل / اليوم آنذاك هو إنتاج جائر يؤذي تلك الحقـول النفطيـة. لذلك فـمن المعلومـات قليلة التـداول هذه الأيام أن أكبـر الحقـول النفطيـة لأرامكو، وهو أكبـر حقل نفط في العـالم، قد أصبـح من غيـر الممكن إنتاجه بالضخ الطبيعي، مما دفع الشركة للجوء إلى وسـائل مسـاعدة كما الحال في إيران، وذلك بضخ ما يزيد على ٥ ملايين برميل من الماء يومياً.

ولقد اضطرت شركات عبر قطرية بترولية لتخفيض تقديراتها مما لديها من مخزون، نتيجة عدم إمكانية استخراج جزء كبير من الكميات المقدرة. لذلك قامت شركة شل بالاعتراف بأن الكميات القابلة للاستخراج أصبحت أقل بـ ٢٠٪ من التقديرات السابقة، مما تسبب بإقالة عدد من المدراء في الشركة، كما أن شركة الباسو EL Paso اعترفت بأنه نتيجة الإنتاج الجائر لحقولهم، فإن ٤١٪ من مخزونها أصبح غير قابل للاستخراج.

وصل سعر البترول عام ١٩٨٠، بالسعر المعدل للدولار لهذه الأيام، حوالي ٧٥ دولاراً / البـرميل، ونتيـجـة للضخ الزائد عن الحـاجة، وكذلك الزائد عن الضخ المناسب للحقول، فلقد خسرت خزائن الدول العربية المنتجة للنفط ما يزيد على ٥٠٠٠ بليون دولار. وكانت الحروب العربيـة العـربيـة نتيجة مباشرة لهذا الضخ الزائد، حيث أن أحد أسباب توتر العلاقات الكويتية العراقيـة كان الادعاء بأن زيادة الإنتاج لبعض الدول الخليجية عن حصصها المقررة في أوبك قد نجم عنه خفض الأسعار، مما كان يكلف العراق مليار دولار في السنة عن كل دولار هبوط في سعر النفط.

يبقى هناك سؤال منطقي، فهل يعقل لدولة كالإمبراطورية الأمريكية أنها كانت غافلة عن حدث جلل كهذا يهز أركان اقتصادها ونفوذها الحضاري؟

خطاب الرئيس كارتر المتلفز بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٧٧ يبين بشكل قاطع بأن الولايات المتحدة كانت تعي تماماً حجم المشكلة، حيث قال الرئيس كارتر: «أود الليلة أن أتكلم لكم بطريقة لا تسر عن مشكلة غير مسبوقة المثيل في تاريخنا... وهي أخطر تحد سيواجهنا في أيامنا هذه... وهي مشكلة ليس لها حل في

السنوات القادمة القليلة، وسوف تزداد سوءاً مع الأيام خلال هذا القرن... بكل بساطة، علينا التأقلم في استهلاك موارد الطاقة بما يتناسب وما لدينا من مصادر، والتي تتناقص بوتيرة متسارعة. ولو بدأنا العمل من اليوم فلربما نستطيع أن نتحكم في مستقبلنا، وإلاّ تحكم المستقبل بنا... سأتقدم بمقترحاتي حول ذلك في اليومين القادمين... وأكثر هذه المقترحات لن تكون مرغوبة لكم، حيث سيتطلب بعضها أن تقوموا بالتضحيات... لكن المهم من تلك المقترحات أن بديلها هو الطامة الكبرى لنا، وتأخير الحلول سيؤثر علينا كقوة دولية...... إن النفط والغاز واللذين يكونان ٧٥٪ من استهلاكنا للطاقة آخذان في النضوب... يستهلك العالم ٦٠ مليون برميل / اليوم (عام ١٩٧٧) ويزداد الطلب بمعدل ٥٪ سنوياً. وهذا يعني أنه لإشباع هذه الزيادة في الطلب، علينا أن نجد استخراجات جديدة بحجم إنتاج تكساس كل سنة، أو المنحنى الشمالي لألاسكا كل ٩ شهور، أو كحجم إنتاج المملكة العربية السعودية كل ٣ سنوات، إذن، فالأمر لا يمكن بقاؤه على هذا الحال.... وإن لم نبدأ العمل من اليوم فسوف نواجه أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية والتي ستهز أركان مؤسساتنا.... لا يمكننا الاستمرار في الاعتماد بنسبة ٧٥٪ على النفط والغاز لاستهلاكنا، في الوقت الذي يشكل النفط والغاز ٧٪ فقط من احتياطاتنا المحلية. علينا اللجوء إلى الفحم الحجري مع الحفاظ على البيئة، وإلى المحطات النووية مع الحفاظ على السلامة...».

لكن لماذا، إذن، لم تفعل الولايات المتحدة الكثير بل الحد الأدنى مما يلزم لمواجهة هذا الخطر الداهم؟

جون مايكل غرير John Michael Greer يشير إلى دراسة قدمها (نادي روما) في منتصف السبعينات في القرن العشرين بعنوان «حدود النمو The Limits of Growth»، جاء فيها «أن الاقتصاد العالمي الذي يعتمد على الأحلام بنمو مستمر، سيصطدم مع الحقيقة وموارد الأرض المحدودة في بدايات القرن الواحد والعشرين»، ويضيف غرير Greer «إن افتراض إمكانية أن تقوم الحكومة الفيدرالية الأمريكية بعمل شامل هو ضرب من الخيال، لأن اقتراح برنامج

ضروري للوصول إلى الحد الأدنى لمعالجة المشكلة سيكون انتحاراً سياسياً»...

إن البنية التحتية المطلوب بناؤها لاستيعاب أي بديل جديد عن البترول، تحتاج إلى آلاف البلايين من الدولارات، في الوقت الذي أصبح العجز بين الطلب والإنتاج للبترول يهدد أركان الاقتصاد الرأسمالي، وبذلك أصبح هذا النظام في صراع مع الطبيعة، والتي ستكون لها الغلبة حتماً في نهاية الأمر.



الفصل الثاني

محارية الإرهاب

الحروب الأمريكية للسيطرة على النفط العالمي

تسعى استراتيجية البنتاغون، التي تحمل اسم «طيف الهيمنة الكاملة»، إلى تحقيق الهيمنة على «كل شيء وفي كل مكان». ويأتي النفط العالمي - الاسلامي وغير الإسلامي- على رأس قائمة الأهداف الاستراتيجية الأمريكية المعلنة هذه. غير أنه، نظراً لوجود معظم الاحتياط العالمي من النفط تحت أرض المسلمين، فإن آخر حروب النفط في القرن الأمريكي الجديد تتركز في الشرق الأوسط. إلاّ أن هذا لا يخفي حقيقة أن الولايات المتحدة تخوض في الوقت نفسه حروباً نفطية أخرى في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. ففي أمريكا اللاتينية، تمتد المصالح النفطية من المكسيك إلى الأرجنتين مروراً بكولومبيا وفنزويلا والأكوادور والبرازيل. وعبر الأطلسي في أفريقيا، تتواجد الشركات النفطية الأمريكية في نيجيريا وانغولا وغينيا الاستوائية، وصولاً إلى السودان وجنوب أفريقيا وزيمبابوي.

وفوق ذلك، تخوض أمريكا حروبها النفطية في العراق وعبر الشرق الأوسط الغني بالنفط، وحول المناطق الغنية بالذهب الأسود في دول الاتحاد السوفياتي السابق، بما فيها روسيا، وجنوباً في أفغانستان.

خطة الحروب النفطية الأمريكية

هناك حقيقة يدركها دعاة الهيمنة الأمريكية على العالم من النخبة المالية والعسكرية، وهي أن بلادهم على وشك استنفاد مواردها النفطية الخاصة. ففي خارج ألاسكا، وصل الإنتاج النفطي في ٤٨ ولاية أمريكية إلى ذروته في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٧٠، وهذا يعني، في رأي الخبراء الجيولوجيين النفطيين، مثل كينغ هوبارد King Hubbard الذي سبق له توقع هذه النتيجة، بأن الإنتاج النفطي الأمريكي بدأ رحلة التراجع، وبأن على أمريكا الاعتماد أكثر فأكثر على واردات النفط الأجنبي المستورد لتحريك عجلة الإنتاج القومي. إلاّ انه، في الوقت الذي أخذت فيه النخبة السلطوية في الولايات المتحدة توقعات هوبارد على محمل الجد، وبدأت رسم خططها المستقبلية على هذا الأساس، تعمدت توجيه ماكنتها للتشهير بالخبير الجيولوجي الكبير ونعته بسائر الأوصاف.

وإذا كان العالم سرعان ما نسي أمر الجيولوجي الأمريكي العبقري، فإن السي. آي. ايه. لم تتجاهله. ففي عام ١٩٧٧ جندت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كينغ هيوبارد، مستغلة وقتها حماسه كأمريكي وطني تواق لخدمة بلاده، للاستفادة من خبراته الواسعة في المجال النفطي. أرادت السي. آي. ايه. معرفة الوقت المحتمل لوصول الاتحاد السوفياتي - الذي كان وقتها أكبر منتج للنفط بطاقة ١٢ مليون برميل يومياً - إلى ذروة إنتاجه. جاءت توقعات هيوبارد لتشير إلى أن النفط السوفياتي سيصل ذروته في عقد الثمانينات ؛ ليبدأ بعدها مرحلة من التراجع السريع، مما يعني تراجعاً كبيراً في حجم الصادرات، وبالتالي حرمان الخزينة السوفياتية من أهم مصادرها من العملة الصعبة، بعدها يصبح

انهيار الاتحاد السوفياتي مسألة وقت. كان التخطيط الأمريكي وقتها مساعدة موسكو على الوصول إلى الإفلاس السريع، من خلال إطلاق إدارة ريغان (كان بوش الأب نائباً للرئيس) سياسته المقصودة من الإنفاق على التسلح بيد مفتوحة، بما في ذلك برنامجها المعروف بحرب النجوم، الذي يقوم على تطوير الصواريخ المضادة للصواريخ. ولأن موسكو لم تكن في وضع يسمح لها بمجاراة أمريكا، فإن النتيجة الطبيعية ستكون الإفلاس الذي يسبق الانهيار.

وكما لو أن ما حصل للاتحاد السوفياتي لم يكن كافياً في نظر النخبة الأمريكية التواقة للسيطرة على «كل شيء وفي كل مكان»، فقد تحركوا بسرعة لتخريب الثروات النفطية للاتحاد السوفياتي السابق ونهبها. فقد عملت الولايات المتحدة، وبالتعاون مع حكومة توني بلير في بريطانيا، على الاستيلاء على كل شيء ذي قيمة في دول أوروبا الشرقية. وفي الوقت الذي شغل فيه كلينتون العالم بفضائحه الجنسية، كان الرئيس والنخبة الحاكمة الفعلية في أمريكا ماضين قدماً في تنفيذ خططهم للسيطرة التدريجية ولكن الثابتة على أورو – آسيا، ومن خلالها التحكم بالنفط وخطوط الطاقة الحيوية عبر المنطقة المستهدفة، من كوسوفو غرباً إلى أذربيجان شرقاً.

أعدت النخبة الأمريكية استراتيجية امبريالية جديدة على أمل السيطرة من خلالها على المنطقة التي تتحكم بإمدادات الطاقة العالمية، إضافة إلى الأهمية الاستراتيجية التي تكتسبها أراضيها المترامية. وفي هذا الصدد، رسم رموز مجلس العلاقات الخارجية، من أمثال كيسنجر وبريزينسكي وولفوتز وغيرهم، مخططات للدولة البوليسية العالمية التي ستمثلها الولايات المتحدة في القرن الأمريكي الجديد. وبدراسة الخطط الإمبريالية لهؤلاء، يمكن الخروج بصورة واضحة عن خطط النخبة الاستعمارية التي تقود أمريكا حالياً لتحقيق الهيمنة الكاملة على العالم.

تركز اهتمام الاستراتيجية الإمبريالية، منذ نهاية الحرب الباردة، على محاولة منع ربط اورو – آسيا المتمحورة حول روسيا بمنطقة الشرق الأوسط

الغنية بالنفط، وبخاصة العراق وإيران اللتين كانتا حتى وقت قريب بعيدتين عن دائرة النفوذ والسيطرة الأمريكية. ولعل السبب الرئيسي في الهجمة الأمريكية غير المتسامحة تجاه محاولات العراق وتجاه المحاولات الإيرانية الحالية لامتلاك التكنولوجيا النووية أو القوة العسكرية، يعود إلى أن الاستراتيجية الأمريكية لا تسمح للدول صاحبة المصادر النفطية بامتلاك القوة العسكرية، والمصادر الطبيعية في الوقت ذاته. ولهذا السبب، لا تتعامل الولايات المتحدة مع البرنامج النووي لكوريا الشمالية بالاهتمام والقلق نفسيهما، بينما تعتبر المحاولات العراقية والإيرانية خروجاً عن المسموح به.

وتعود المحاولات الأمريكية الدؤوبة للحفاظ على هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، والدول النفطية الخارجة من تحت العباءة السوفياتية، إلى احتمالات انضمام هاتين المنطقتين للنادي النووي. وطبقاً للاقتصادي جاي. دبليو. سميث J. W. Smith فإنه في حالة حدوث ذلك سيكون لدول الشرق الأوسط من القوة ما يسمح لها بحماية مصادرها والاستقلال في مواقفها. فمصادر الشرق الأوسط والاتحاد السوفياتي يمكن أن تضاهي ما يملكه الغرب، إضافة إلى احتكارهما للمصادر النفطية الرئيسية في العالم، بكل ما يعنيه ذلك من تحكم في أسعار الطاقة، والحصول على الجزء الأكبر من ثروة الغرب، التي ستذهب لتسديد الفواتير النفطية العالية. وعليه، فإننا نجد بأن معظم الإنفاق العسكري للغرب يذهب للحفاظ على السيطرة على هذه المنطقة المتفجرة من العالم. ومنذ ١٩٩٢ والجهود في هذه المنطقة في تصاعد، حيث تحولت المنطقة إلى قبلة للجهود العسكرية الأمريكية. فهناك عملية إعادة انتشار عسكري واسع النطاق تنفذها الولايات المتحدة وتستهدف آسيا الوسطى والعراق وإيران بشكل خاص.

استراتيجية وولفوتز الامبريالية لعام ١٩٩٢

قد تكون بمثابة مفاجأة للبعض، غير أن النخبة السلطوية الأمريكية بدأت التخطيط للهيمنة على العالم ضمن ما عرف باستراتيجية الإمبراطورية العالمية قبل هجمات ١١ سبتمبر بسنوات، وتحديداً بعد انهيار المنافس الرئيسي لأمريكا في السيطرة على العالم وهو الاتحاد السوفياتي. وقتها كانت الوجوه نفسها التي تتحكم في القرار الأمريكي هذه الأيام. كان هناك ديك تشيني على رأس وزارة الدفاع، ومساعده لشؤون التخطيط المدعو بول وولفوتز. والآن ما يزال وولفوتز صاحب الكلمة المسموعة في وزارة الدفاع والمخطط الرئيسي للاستراتيجية الأمريكية في العراق وما بعدها.

في عام ١٩٩٢ أعد وولفوتز، وبتكليف من الوزير تشيني، ورقة بيضاء سرية حول الاستراتيجية العسكرية الأمريكية القادمة. وبعد تسرب الورقة التي تشغل ٤٦ صفحة لوسائل الإعلام، سارع تشيني والبيت الأبيض إلى اخفائها عن أعين العامة، مدعين بأنه تم التخلي عنها، إلاّ أن ما ورد في ورقة وولفوتز، وجد طريقه للتنفيذ في عهد بوش الابن. فقد شكلت توصيات معد الورقة، وهو أحد رموز المحافظين الجدد، البرنامج الفعلي لمشروع الإمبراطورية الأمريكية العالمية، كما اعتبرت الأساس لعقيدة بوش المعلنة في سبتمبر ٢٠٠٢، والخاصة بالحروب الإجهاضية الاستباقية والاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة في القرن الجديد.

حملت ورقة وولفوتز Wolfowitz المثيرة عنوان «دليل التخطيط الدفاعي للسنوات ١٩٩٤ - ١٩٩٦»، وقد تم توزيع هذا البيان الداخلي الخاص بسياسة الإدارة الأمريكية على كبار القيادات العسكرية والمدنية في وزارة الدفاع، بهدف إرشادهم لكيفية إعداد القوات والميزانيات والاستراتيجية الدفاعية للسنوات الخمس التالية. كانت وثيقة وولفوتز الأولى من نوعها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وجاءت الوثيقة لترسم صورة جديدة لعالم فيه قوة عظمى وحيدة ينبغي على قادتها الحفاظ على آليات كفيلة بردع أي منافسين محتملين عن التطلع

للقيام حتى بدور إقليمي أو عالمي من أي نوع. وفيما يلي بعض الأجزاء الهامة من الاستراتيجية الإمبريالية العالمية كما وضعها وولفوتز عام ١٩٩٢، بهدف الحيلولة دون «إعادة ظهور منافس جديد للولايات المتحدة:

- «أهداف الاستراتيجية الدفاعية : سيكون هدفنا الرئيسي الحيلولة دون ظهور منافس جديد، سواء في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق أو في أي مكان آخر، منافس قد يشكل تهديداً مماثلاً لما كان يشكله لنا الاتحاد السوفياتي من قبل. إن هذا الهدف يشكل أساساً للاستراتيجية الدفاعية الإقليمية الجديدة، ويتطلب منا العمل على منع أي قوة معادية من الهيمنة على منطقة تملك من المصادر ما يكفي لتغذية ولادة قوة إقليمية، وتشمل هذه الأقاليم كلاً من أوروبا الغربية وشرق آسيا، ودول الاتحاد السوفياتي السابق وجنوب غرب آسيا.
- التهديدات والمخاطر الإقليمية : مع انتهاء التهديد العسكري العالمي للمصالح الأمريكية الذي كان يمثله الاتحاد السوفياتي، بدأت تهديدات إقليمية في الظهور، بما فيها صراعات محتملة في مناطق الاتحاد السوفياتي السابق، حيث ستبقى هذه التهديدات مبعث قلق أمريكي رئيسي في المستقبل، وستظهر هذه التهديدات على الغالب في مناطق تشكل أهمية كبيرة بالنسبة لأمن الولايات المتحدة وحلفائها، بما فيها أوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، ومناطق الاتحاد السوفياتي سابقاً. كما أن لأمريكا مصالح كبيرة في أمريكا اللاتينية والصحراء الأفريقية، حيث ستعمل الولايات المتحدة على منع سيطرة أي قوة معادية على هذه المناطق الرئيسية».

خطة البنتاغون للحرب الإقليمية

جاءت استراتيجية البنتاغون المعدة من قبل وولفوتز عام ١٩٩٢ شاملة ومفصلة، بطريقة توضح تماماً حقيقة أن السياسة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد

السوفياتي، صيغت بتخطيط مسبق بهدف خلق القرن الأمريكي الجديد وامبراطوريته العالمية. كانت السي. آي. ايه. والمخططون الاستراتيجيون من النخبة السلطوية في مجلس العلاقات الخارجية، مدركين تماماً في عام ١٩٩٢ لحقيقة أن الحقول النفطية الرئيسية خارج منطقة الشرق الأوسط وربما الاتحاد السوفياتي السابق، آخذة في النضوب وبسرعة كبيرة. وكشرط للسيطرة على العالم، فإن على الآلة العسكرية الأمريكية الجبارة السيطرة على مصادر النفط في العالم.

وفي الوثيقة الخطيرة التي أعدها عام ١٩٩٢، يتحدث وولفوتز عن سياسة واشنطن تجاه المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للمصالح الأمريكية، نورد منها المقتطفات المحددة التالية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا :

«إن هدفنا الإجمالي في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا هو إبقاء المنطقة خارج نفوذ أي قوة إقليمية، والحفاظ على حرية وصول الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين إلى نفط المنطقة. كما نسعى أيضاً إلى ردع أي عدوان في المنطقة، وتعزيز الاستقرار الإقليمي وحماية المواطنين والممتلكات الأمريكية، والحفاظ على حقنا في استخدام الأجواء والممرات المائية الدولية. وكما تبين من الغزو العراقي للكويت، فإنه يبقى من الأهمية بمكان الحيلولة دون وقوع المنطقة تحت هيمنة قوة أو تحالف قوى إقليمية، وبخاصة فيما يتعلق بشبه الجزيرة العربية. ولهذا ينبغي علينا الاستمرار في لعب دور من خلال تعزيز سياسة الردع وتطوير التعاون الإقليمي».

وفي هذا الصدد، أبلغ الجنرال شوارزكوبف، الذي قاد الهجوم على العراق عام ١٩٩١، الكونغرس قبل ذلك بعام بالقول: «نفط الشرق الأوسط هو دم الحياة بالنسبة للغرب، فهو مصدر الطاقة لنا حالياً، ويشكل ٧٧٪ من الاحتياطات النفطية في العالم الحر، وسيبقى مصدرنا للطاقة عندما تجف المصادر الأخرى في العالم». كان شوارزكوبف يتحدث عن الذروة النفطية التي كانت قد أصبحت حقيقة واقعة عام ١٩٩٠.

بعد أيام قليلة فقط من الغزو العراقي، تحركت الولايات المتحدة لاستصدار قرار بفرض حظر اقتصادي شامل على العراق، أتبعته في ١٦ يناير ١٩٩١ بحملة جوية وقصف بحري مدمر، حيث أسقطت الطائرات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والكندية وغيرها من الطائرات التابعة للتحالف، ما يزيد على ٨٨٥٠٠ طن من القنابل، التي دمرت البنية التحتية للعراق بما فيها المصانع والجسور، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، ومنشآت الري، وأنظمة الصرف الصحي وكل ما يحيط بها. تلا ذلك الحملة البرية التي لم تستمر أكثر من أربعة أيام، ولكنها أدت إلى دفن الآلاف من الجنود العراقيين تحت رمال الصحراء وهم أحياء. وطبقاً لتقديرات الخسائر البشرية العراقية، فإن ما بين ١٥٠ - ٢٥٠ ألف عراقي لقوا حتفهم في حرب الخليج الأولى منهم ٢٠٠ ألف عسكري.

بعد حرب الخليج الأولى بدا الأمر وكأن صدام حسين قد انتهى بالفعل، غير أن السياسة الأمريكية تغيرت مجدداً. فلم يكن الهدف من الحملة العسكرية الأمريكية في الخليج الإطاحة بنظام صدام حسين، فقد كانت الولايات المتحدة راغبة بإبقاء النظام ولكن بدون صدام حسين شخصياً، بعد أن جمح في طموحاته فوق ما تسمح به الاستراتيجية الأمريكية.

في نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١، دعا جورج بوش الأب الشعب العراقي للإطاحة بصدام حسين. لم يكن بوش يخاطب الأكراد والشيعة أو أي قوى ديمقراطية للقيام بالمهمة، بل كان يخاطب الجيش أو كوادر حزب البعث، وهنا يقول مدير السي. آي. ايه. وليام ويبستر موضحاً «لو كنا محظوظين وقتها، كانت القوات المسلحة العراقية أو الكوادر في حزب البعث الذي يتزعمه هي التي قامت بالمهمة وأسقطت صدام». كانت خشية واشنطن من حدوث ثورة شعبية في العراق أعظم بكثير من رغبتها في التخلص من صدام حسين في عام ١٩٩١.

استمرت استراتيجية الحرب السرية الأمريكية للهيمنة على النفط في العالم مع الحرب في البلقان، وتوسعت حالياً من خلال حربها الجديدة التي أطلقت عليها اسم الحرب على الإرهاب عبر العالم.

الحرب على الإرهاب... حرب نفطية

في عام ٢٠٠١ صرح وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بأنه على استعداد لنشر القوات الأمريكية في «١٥ دولة أخرى» إذا تطلبت الحرب على الإرهاب مثل هذا الأمر، وكانت «الحرب على الإرهاب» قد بدأت بأفغانستان لأنها كانت تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للخطط الأمريكية، الخاصة بالسيطرة على نفط وغاز بحر قزوين، التي تشكل المرحلة التالية في استراتيجية الامبراطورية الأمريكية العالمية. كانت تلك طريقة شيطانية لبدء عملية تطويق عسكري أمريكي لعدو سابق ومحتمل في المستقبل هو روسيا، إضافة لضمان سيطرة أمريكا على أهم الحقول النفطية المتبقية في العالم.

وفي السياق نفسه، كانت حرب «الأمم المتحدة» في البلقان خلال عقد التسعينات، وهي الحرب التي أدارتها واشنطن فعلياً من خلال الناتو. فقد كانت في الواقع حرباً من أجل النفط وخطوط نفط بحر قزوين للأسواق الأوروبية عبر كوسوفو باتجاه موانئ المتوسط. فعندما رفضت يوغسلافيا السابقة التعاون مع صندوق النقد الدولي، بدأت واشنطن في ظل كلينتون حملة منظمة لإشاعة عدم الاستقرار في يوغسلافيا، مستخدمة المقاتلين الأصوليين الذين دربتهم السي. آي. ايه. في أفغانستان. وهكذا تم تفكيك يوغسلافيا إلى دول مطواعة، وتم احتواء دول الاتحاد السوفياتي السابق، وكانت النتيجة : احتلال الولايات المتحدة لكوسوفو، حيث أقامت أكبر قاعدة عسكرية منذ فيتنام هي قاعدة كامب بوند ستيل Camp Bond Steel.

كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت بأن منطقة بحر قزوين تضم احتياطات نفطية تصل إلى ٢٠٦ مليار برميل، أي ما يعادل، وطبقاً للتقديرات الأمريكية، ١٦٪ من إجمالي الاحتياط العالمي من النفط مقارنة بـ ٢٦١ مليار برميل للسعودية، و٢٢ مليار برميل هي الاحتياطات الأمريكية. غير أن هذه التقديرات، وكما سلف ذكره، جاءت مبالغاً فيها، الأمر الذي شكل أحد الأسباب الرئيسية

للتراجع الكبير في أهمية أفغانستان على قائمة «الأولويات الأمريكية»، في الوقت الذي كان فيه وولفوتز والبيت الأبيض يوجهان الماكينة الدعائية للتركيز على الهدف النفطي الأكبر، وهو عراق صدام حسين.

كان هناك سوقان رئيسيان لنفط بحر قزوين، إما الأسواق الأوروبية غرباً أو الأسواق الآسيوية جنوباً، أما الخيار الأول فكان يتطلب نقل النفط عبر أنابيب تمر من الشيشان عبر البحر الأسود ومروراً بمضيق البوسفور إلى البحر المتوسط. غير أن مضيق البوسفور كان مزدحماً بالناقلات المحملة بنفط البحر الأسود. كما أن الأوضاع في الشيشان كانت ولا تزال ملتهبة بمباركة إن لم يكن بدعم أمريكي ضمني، باعتبار أن حالة الفوضى هناك تعيق الخطط الروسية لمد خطوط نفط عبر الجمهورية التي تطالب بالانفصال.

وكان السوفيات في السبعينات قد تحركوا للسيطرة على أفغانستان لأسباب نفطية كذلك. فما إن اكتشفت موسكو حقول بحر قزوين الواسعة، حتى أدركت أهمية أفغانستان كطريق للأنابيب التي ستنقل ذلك النفط إلى موانئ المحيط الهندي مباشرة عبر الأراضي الأفغانية والباكستانية. كانت النتيجة حرباً سوفياتية في أفغانستان دامت عقداً كاملاً. ومن جانبها، أدركت حكومة الولايات المتحدة، الواقعة تحت سحر النفط، مخاطر خط الأنابيب المذكور، علاوة على رغبتها في إضعاف السوفيات بكل الطرق الممكنة، فكان أن وضعت إمكانياتها في تصرف الجماعات الأصولية التي اتجهت إلى أفغانستان للمشاركة في الجهاد ضد السوفيات.

أقامت القوات الأمريكية العديد من القواعد العسكرية العاملة في اوزبكستان وقرقيزستان وغيرها من دول آسيا الوسطى... ومن الواضح أن ما يطلق عليه استراتيجية مكافحة الإرهاب، تستهدف في الأساس تعزيز الهيمنة الأمريكية على نفط الشرق الأوسط وجنوب آسيا، في الوقت ذاته، واحتواء دول الاتحاد السوفياتي السابق وتحييدها. وهذه الاستراتيجية تحتم الهيمنة على أفغانستان حتى في ظل التوقعات التي تقلل من حجم نفط بحر قزوين.

اتسمت ردود الفعل الروسية بالضعف أمام المد الأمريكي في آسيا الوسطى وأفغانستان، كما لو كانت موسكو، التي تدرك بأنها لم تعد نداً قوياً أمام واشنطن، توافق على التحركات الأمريكية تلك. غير أن الروس وجدوا في الانضمام لمنظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، التي تضم إلى جانب روسيا كلاً من الصين وقازاخستان وقرقيزستان وطاجاكستان وأوزباكستان، محاولة للحفاظ على هيمنتها التقليدية على آسيا الوسطى. غير أن المبرر الحقيقي لقيام المنظمة المذكورة يكمن في هيمنة أعضائها على المصادر الهائلة للنفط والغاز في منطقة بحر قزوين.

غير أنه وبغض النظر عن اعتراضات روسيا والصين والهند أو أي دولة أخرى، فإن أفغانستان والعراق أصبحتا قاعدة رئيسية لعمليات الزعزعة والعزل والهيمنة على الأنظمة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. فأفغانستان هي جزء من القيادة العسكرية المركزية الأمريكية مثلها مثل العراق، ولن يطول الوقت قبل أن تبدأ الولايات المتحدة بمد خط أنابيب عبر تركمنستان وأفغانستان وباكستان لإيصال النفط إلى الأسواق الآسيوية.

يذكر أن شركة Unocal، التي تُعد رأس الحربة في مصالح شركة ستاندارد أويل، حاولت وعلى مدار عدة عقود إقامة خط أنابيب لنقل نفط وغاز بحر قزوين عبر أفغانستان وباكستان إلى موانئ المحيط الهندي جنوباً. إلاّ أن الشركة، التي تتخذ من كاليفورنيا مقراً لها وتملك ٤٦,٥٪ من حصة شركة غاز آسيا الوسطى Cent Gas، وهي مجموعة تخطط لمد أنبوب الغاز عبر أفغانستان، انسحبت من المشروع عام ١٩٩٨ بعد أن يئست من إمكانية تحقيقه. كانت الخطة تقضي بمد أنبوب الغاز بطول ١٢٧١ كلم ليربط حقول غاز دولتباد في تركمنستان بميناء مولتان الباكستاني بكلفة ١,٩ مليار دولار، كما أن استثمار ٦٠٠ مليون دولار إضافية من شأنه أن يصل بالخط إلى موانئ الهند المتعطشة للطاقة.

في ربيع ٢٠٠١، أي قبل ستة أشهر من هجمات ١١ سبتمبر، وقع ديك

تشيني نائب الرئيس الأمريكي، الذي كان على رأس شركة هاليبرتون قبل ذلك، عقداً رئيسياً مع شركة نفط أذربيجان لتطوير قاعدة بحرية لدعم عمليات التنقيب عن النفط في مياه بحر قزوين. وطبقاً لبيان صادر عن هاليبرتون في مايو ٢٠٠١، فإن تشيني كان واضحاً في حديثه عن أهمية السيطرة على نفط بحر قزوين قبل أن يصبح نائباً لرئيس الولايات المتحدة.

وكانت شركة Unocal المرتبطة بالسي. آي. ايه.، والتي قد جعلت من هنري كيسنجر مستشاراً لها، قد عمدت إلى قطع علاقاتها بنظام طالبان عام ١٩٩٨ بعد أن تبين لها بأن طالبان غير قادرة على ضمان السيطرة على كامل الأراضي الأفغانية، وبالتالي توفير البيئة السياسية والأمنية المستقرة لمشروع خط الأنابيب المذكور. ويبدو أن مجلس العلاقات الخارجية أدرك في هذه اللحظة بأن السيطرة على أفغانستان أصبح أمراً حتمياً، فكان أن خرجت النخبة في المجلس، وفي واشنطن والسي. آي. ايه.، والبنتاغون وشركة هاليبرتون، بالتصور الخاص «بالحرب على الإرهاب». وبعد إسقاط نظام طالبان بحجة الحرب على الإرهاب، عاد أمراء الحرب وتجارة المخدرات إلى حكم البلاد من جديد، ونجحت الولايات المتحدة في فرض نظام عميل في كابول.

يذكر أن الرئيس الأفغاني الحالي حميد قرضاي عمل كمستشار لشركة Unocal خلال تفاوضها مع طالبان لإنشاء خط أنابيب Cent Gas عبر أفغانستان. وبالإضافة إلى كونه أحد قادة المجاهدين في الحرب على الوجود السوفياتي، فإن قرضاي كان على اتصال مباشر مع وليام كيسي، مدير السي. آي. ايه.، ونائب الرئيس جورج بوش، والاستخبارات العسكرية الباكستانية. وبعد الاندحار السوفياتي من أفغانستان، عملت السي. آي. ايه. على نقل قرضاي وعدد من إخوته إلى الولايات المتحدة لإعداده للدور الكبير القادم له في أفغانستان.

الواقع أن الدوافع الحقيقية لحرب إدارة بوش في أفغانستان كانت جلية لكل من يتابع تقارير السي. إن. إن C.N.N. والواشنطن بوست Washington Post،

فقد اجتمع السفير الأمريكي في باكستان ويندي شامبرلين Wendy Chamberlain مع وزير النفط الباكستاني عثمان أمين الدين في يناير ٢٠٠٢ لاستكمال مناقشة الخطط الخاصة بإنشاء خط النفط والغاز عبر أفغانستان وباكستان، وتشجيع الباكستانيين على المضي قدماً في بناء محطة تحميل النفط على بحر العرب.

ومنذ الغزو الأمريكي لأفغانستان وتنصيب قرضاي رئيساً للبلاد، والقوات الأمريكية تحاول جاهدة تأمين أعمال إنشاء الأنبوب المذكور، تاركة مهمة حفظ الأمن في المدن الأفغانية للقوات الدولية، بما فيها القوات الألمانية التي تشارك في العملية خروجاً على الدستور الألماني الذي يحظر إرسال الجنود الألمان للخدمة في الخارج.

ولضمان استمرار العمل في مشروع خط أنابيب عبر أفغانستان، تم تعيين الأفغاني الأصل زلماي خليل زاد، وهو عضو سابق في مشروع Cent Gas التابع لشركة Unocal مساعداً لمستشار الأمن القومي، وبعدها مبعوثاً خاصاً للرئيس بوش في أفغانستان. وخليل زاد ينتمي إلى قبائل الباشتون كما هو الحال مع قرضاي، وهو ابن مسؤول حكومي كبير عمل في سنوات الملك ظاهر شاه. وإلى جانب عمله كمستشار لمؤسسة راند Rand، أعد خليل زاد العديد من التحليلات الخاصة بمخاطر المشروع تحت إدارة غونداليزا رايس Condoleezza Rice، عندما كانت تعمل عضواً في مجلس إدارة شركة شيفرون Chevron. هذا، وبعد تراجع أهمية أفغانستان بالنسبة للإدارة الأمريكية، قرر بوش الاستعانة بخليل زاد كمبعوث خاص له إلى العراق.

ما إن انتهت «الحرب الأمريكية على الإرهاب» في أفغانستان واستكمال الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة من خلال القواعد الجديدة في دول آسيا الوسطى، حتى تحول التركيز الأمريكي إلى العراق في وقت تمضي فيه إدارة بوش في رسم خططها الخاصة بالحروب الإمبريالية النفطية في أماكن أخرى من العالم، مثل فنزويلا ونيجيريا وغينيا الاستوائية وحتى في روسيا.

وكانت الولايات المتحدة قد ناصبت دكتاتور نيجيريا السابق الجنرال سانا أباشا العداء. وعندما توفي أباشا في وقت لاحق من عام ١٩٩٩ في ظروف غامضة، بادرت واشنطن إلى استئناف مساعداتها العسكرية للنظام الجديد، الذي يتزعمه المسيحي اوباسانجا المقرب من بوش. وفي عام ٢٠٠٣، تضاعفت المساعدات الأمريكية للحاكم النيجيري الجديد، الأمر الذي تزامن مع بدء الجنرالات الأمريكيين مفاوضات مع نظام اوباسانجا الصديق لإقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة في منطقة خليج غينيا الغنية بالنفط، وتحديداً على جزيرتي برنسيبي وساو تومي الصغيرتين.

جاءت الحرب الأمريكية على العراق والإطاحة بصدام حسين لتنهي سائر العقود والاتفاقيات المبرمة سابقاً مع دول مثل روسيا وألمانيا وفرنسا، الأمر الذي يفسر سر معارضة هذه الدول للحرب الأمريكية على العراق قبل أن تبدأ. كما أن المحللين يضعون الضغط على الصين ضمن أهداف التحرك الإمبريالي الأمريكي في السيطرة على المنابع وطرق الإمدادات النفطية، خاصة وأن الصين تجاوزت اليابان عام ٢٠٠٤ في حجم الواردات النفطية ؛ لتصبح ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم.

القيادة المركزية ومبادرة الشرق الأوسط الكبير

بعد السيطرة على النفط العراقي، تحولت أنظار الإمبرياليين في واشنطن إلى النفط السوري والنفط الإيراني، حيث دخلنا الآن في المرحلة الثانية من الحرب على الإرهاب، وهي غزو الدول التي تأوي الإرهابيين، أما الهدف الفعلي فهو الاستيلاء على مصادر الطاقة في البلدان المعنية. ومن المفترض أن يتم هذا الغزو تحت غطاء حملة كبيرة جديدة من أجل الديمقراطية وفرض الإصلاحات الاقتصادية «لتحديث العالم الإسلامي المتخلف الكئيب»، طبقاً لوصف بيرنارد لويس Bernard Lewis أحد رموز المحافظين الجدد.

إذا كانت مبادرة بوش المسماة «الشرق الأوسط الكبير» هي الوجه الظاهر للحرب العالمية الرابعة المفتوحة التي تشنها الولايات المتحدة منذ ١١ سبتمبر، فإن الوجه الحقيقي لهذه الحرب هي القيادة المركزية USCENTCOM، وهي واحدة من أربع ممالك عسكرية عالمية تم توزيع العالم عليها في المخطط الأمريكي، ويرأس المملكة هذه، وهي القيادة المركزية، الجنرال العربي الأصول جون أبي زيد، الطالب السابق في الجامعة الأردنية، والذي يقال بأنه يجيد العربية تماماً. وكان أبي زيد قد قاد الهجوم العسكري الأمريكي اللامشروع على كوسوفو عام ١٩٩٩، وهذا الإنجاز من جملة انجازات أهلته لتبوؤ الموقع القيادي العسكري المذكور.

ما إن ركد غبار قصف بغداد عام ٢٠٠٣ حتى شرعت إدارة بوش في إطلاق حملتها الأديولوجية لتبرير المزيد من الحروب النفطية للسيطرة على إيران وسوريا وباقي الشرق الأوسط، تحت شعار مبادرة الشرق الأوسط الكبير. وكما يقول المحلل السياسي في صحيفة لوموند Le Monde الباريسية جيلبرت اتشكار Gilbert Achcar، في العدد الإلكتروني الصادر في أبريل ٢٠٠٤، فإن مشروع بوش كان مجرد تخيل لمنطقة لا وجود لها على أرض الواقع، ومحاولة لتحقيق الطموح الأمريكي الخاص بتشديد قبضة الولايات المتحدة على الثروات النفطية وأسواق الشرق الأوسط، وتوسيع رقعة تواجدها العسكري، وكل ذلك يتم باسم «دمقرطة» الشرق الأوسط.

ومضى أنتشكار Achcar للقول: «تسوق إدارة بوش ثلاثة مبررات رئيسية لغزوها العراق، أولها الحرب المعلنة على الإرهاب بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والثاني التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل. ومع ثبات زيف المبررين الأول والثاني بعد أسابيع من احتلال العراق، حيث لم تصمد الادعاءات الأمريكية والغربية الخاصة بعلاقة صدام بالقاعدة أو امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، فقد خرجت إدارة بوش بالمبرر الثالث الذي أخذ يكتسب المزيد من الأهمية مع مرور الوقت، وهو الرغبة في تحويل العراق إلى نموذج للديمقراطية يحتذى في عموم الشرق

الأوسط».

وأضاف المحلل الفرنسي قائلاً: «كان مصدر المبررات الثلاثة المذكورة لغزو العراق هم المحافظون الجدد في إدارة بوش، وبخاصة في البنتاغون. ففي عشية غزو العراق، وقف بوش أمام معهد المشروع الأمريكي للدراسات، متحدثاً عن طموحاته في نشر القيم الديمقراطية في الشرق الأوسط. كان مستمعوه في معظمهم من المحافظين الجدد وأنصار إسرائيل المتحمسين لها بصورة عمياء، ومما قاله بوش مفتخراً، بأنه استعار ٢٠ من خبراء ومفكري المعهد للعمل في إدارته. بعدها في ٩ مايو ٢٠٠٣، ولإظهار نوع القيم التي يسعى لنشرها في المنطقة، اقترح بوش «إقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية في غضون عشرة أعوام».

وبالنسبة للمحافظين الجدد، الذين يملون على بوش قراراته، فإن مشروع الشرق الأوسط الكبير يغطي منطقة واسعة لدرجة أنها تشمل دول آسيا الوسطى، وإن كانت الدبلوماسية الأمريكية تتعمد الغموض بهذا الشأن. الواقع أن حدود الشرق الأوسط الكبير، كما وصفتها إدارة بوش، جاءت متطابقة مع الحدود الجغرافية التي تغطيها القيادة المركزية التي أعاد البنتاغون تنظيمها لتشمل عشرين بلداً.

عندما أطلقت واشنطن مبادرتها الخاصة بالشرق الأوسط الكبير، طرح الصحفي دي. ال. يونغ D. L. Young السؤال المنطقي التالي: «هل ستخوض الولايات المتحدة المزيد من الحروب لتحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط؟ لقد عرضت واشنطن مبادرتها الخاصة بالشرق الأوسط الكبير، وقالت إدارة بوش بأنها ترغب في جعل نشر الديمقراطية جزءاً مركزياً من الحرب التي أعلنتها على الإرهاب». بعد الإعلان عن الخطة، أبلغ أحد مسؤولي وزارة الخارجية صحيفة الواشنطن بوست قائلاً «هناك اعتقاد بأن (هيلنسكي Helsinki) أسهمت في توحيد الصف الأوروبي، ولعبت دوراً مهماً في تفكيك الاتحاد السوفياتي. وبالطريقة نفسها ستعمل فكرة الشرق الأوسط الكبير على

تمزيق قدرة الأصولية الإسلامية على اجتذاب الناس».

في نوفمبر ٢٠٠٣، تحدث بوش مجدداً عن تلبية «نداء التاريخ» والتحرك لمنح الشرق الأوسط «نعمة الديمقراطية التي وهبها الله لنا». ومما قاله بوش وقتها، بأن ما يعرضه هو «استراتيجية الحرية للشرق الأوسط». وفي ظل ما يمكن وصفه بطموح بوش الذي لا يقف عند حدود، فإن هناك من الأسباب ما تدفع للاعتقاد بأن الرئيس الأمريكي لن يسمح لشيء بعرقلة مشروعه. وكما قال وكيل وزارة الخارجية ريتشارد ارميتاج خلال الاستعدادات الأمريكية للحرب على العراق: «سنقضي عليهم واحداً تلو الآخر» كما يحصل في «مباراة المصارعة».

تصف وزارة الدفاع القيادة المركزية CENTCOM بالقول «تغطي مسؤوليات القيادة المركزية عشرين بلداً تتباين من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والجغرافية، حيث تنتمي لقارات أوروبا وآسيا وأفريقيا، وتشكل مهداً للأديان السماوية الثلاث، المسيحية واليهودية والإسلام، كما وتشغل مساحة أكبر من الولايات المتحدة تمتد إلى حوالي ٣١٠٠ ميل من الشرق للغرب، و٣٤٠٠ ميل من الشمال للجنوب، وهذه البلدان الواقعة ضمن مسؤولية القيادة المركزية هي : أفغانستان، البحرين، جيبوتي، مصر، أرتيريا، أثيوبيا، الأردن، إيران، العراق، كينيا، الكويت، عُمان، باكستان، قطر، السعودية، سيشيل، الصومال، السودان، الإمارات العربية المتحدة واليمن».

ويمضي تقرير البنتاغون بالقول «تحتوي هذه المنطقة على ٧٠٪ من إجمالي احتياطات العالم من النفط، الأمر الذي يجعلها حيوية بالنسبة لاقتصاديات الولايات المتحدة وحلفائها. كما أن المنطقة تتحكم بطرق التجارة البحرية الرئيسية التي تربط الشرق الأوسط وأوروبا وشرق آسيا والنصف الغربي من الكرة الأرضية، إضافة إلى الممرات البحرية الرئيسية في العالم مثل قناة السويس ومضيق هرمز».

النفاق هو أحد جوانب الوجه الآخر للحرب على الإرهاب التي أعلنها بوش. ففي كولومبيا تنفق الإدارة الأمريكية ملايين الدولارات في محاولة يائسة لتوفير الحماية لخط نفط شركة اوكسدنتال بتروليوم Occidental Petroleum، الذي يمتد بطول ٤٨٠ ميلاً ؛ ليصل ثاني أكبر حقول النفط في كولومبيا بالساحل الكاريبي، وتضاف هذه المبالغ لحوالي ١,٣ مليار دولار منحتها واشنطن للحكومة الفاشية في كولومبيا لدعم حربها على ما تطلق عليهم «إرهابيي المخدرات»، وكان خط أنابيب كانوليمون Cano Limon قد أغلق عام ٢٠٠١ لأكثر من ٢٦٦ يوماً بعد تعرضه لأعمال تخريب على يد متمردي حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC، مما نجم عنه تسرب ٢,٥ مليون برميل من النفط في أنهار وأودية كولومبيا، أي حوالي عشرة أضعاف حجم كارثة التسرب النفطي في ألاسكا عام ١٩٨٩.

إن دخول بوش حلبة الصراع الدائر في كولومبيا منذ ٣٨ عاماً، والذي خلف أكثر من ٤٠ ألف قتيل في العقد الماضي وحده، يعني التورط في صراع دموي على السلطة بين الحكومة الفاشية والجماعات المعارضة، مثل حركة القوات المسلحة الثورية FARC. وجيش التحرير الوطني ELN. وإذا كانت مبررات إدارة بوش في إنفاق أموال دافعي الضرائب الأمريكيين في أفغانستان ملاحقة بن لادن وحركة القاعدة المسؤولة عن هجمات ١١ سبتمبر، فإن المبرر الوحيد لإنفاق هذه الأموال في كولومبيا يكمن في مواجهة الحركات الثورية التي تهدد مصالح الشركات النفطية الأمريكية وليس أرواح الأمريكيين.

وطبقاً لتقارير وزارة الطاقة الأمريكية، فإن إنتاج كولومبيا من النفط ارتفع من مجرد ١٠٠ ألف برميل يومياً في أوائل الثمانينات إلى حوالي ٨٤٤ ألف برميل يومياً في أوائل ١٩٩٩... أي بزيادة ٧٥٠٪، كما تضاعفت الصادرات النفطية الكولومبية للولايات المتحدة لتصبح كولومبيا حالياً سابع أكبر مزود للنفط

للأسواق الأمريكية. كما وتضم كولومبيا احتياطات كبيرة من النفط والغاز تصل إلى ٢٠ مليار برميل، تضاف إلى ٧٣ مليار برميل هي احتياطات جارتها فنزويلا، الأمر الذي يفسر حقيقة أن كولومبيا وفنزويلا أصبحتا تشكلان أحد أهداف الاستعمار النفطي حالياً. فالواردات النفطية الأمريكية من كولومبيا وجارتيها فنزويلا والأكوادور تتجاوز حجم الواردات الأمريكية من نفط الخليج.

ومن الحقائق المثيرة في «حرب الولايات المتحدة على الإرهاب» في أمريكا الجنوبية، أن إدارة بوش وعلى عكس ما تفعله في أفغانستان، لا تعير اهتماماً لتدمير العديد من عصابات المخدرات، لسبب وجيه وهو أن الإدارة الأمريكية والقوة المصرفية المتنفذة، المتمثلة في كبار بنوكها، متورطة في الصفقات المالية الهائلة التي تصل إلى ١,٥ تريليون دولار سنوياً، الناجمة عن تجارة المخدرات الدولية.

قد يبدو من الصعب استيعاب حقيقة أن البنوك والمؤسسات الأمريكية متورطة في غسيل أموال المخدرات، غير أن التقارير بهذا الشأن أكثر من أن يتم تجاهلها، حتى من قبل وسائل الإعلام الخاضعة لهيمنة النخبة السلطوية في الولايات المتحدة. ففي عام ١٩٨٣، أشار تقرير لشبكة ABC التلفزيونية الأمريكية إلى أن أصابع الاتهام وجهت لأكثر من ٢٥٠ مصرفاً أمريكياً بالتورط في نشاط غسيل أموال المخدرات، وبرز من بين هذه المصارف أسماء بنوك عملاقة، مثل سيتي بانك Citibank، وماريين ميدلاند Marine Midland، وتشيز منهاتن. وطبقاً لشهادة كبير المحاسبين والمشرف على عمليات غسيل الأموال لدى عصابة ميدلين للمخدرات، المدعو رامون ميليان رود ريغنز Ramon Milian Rodriguez، أمام لجنة الكونغرس الفرعية عام ١٩٨٨، فإن «البنوك الأمريكية كانت على علم بمصدر الأموال وبحقيقة مع من كانت تتعامل...».

استراتيجية غزو العالم

في كتابه المعنون «رقعة الشطرنج العظيمة»، كشف برزيزنسكي كيف أن المؤامرة الأمريكية للسيطرة على العالم تطلبت حدثاً بحجم ما حصل يوم ١١ سبتمبر. وفي ذلك يقول برزيزنسكي «مع تحول أمريكا، وبشكل متزايد إلى مجتمع متعدد الثقافات، فإنها قد تجد صعوبة في تأمين إجماع على قضايا السياسة الخارجية، إلاّ في حالات التعرض لتهديد خارجي مباشر وكبير وحقيقي...»، مثل هذا القول لا يختلف بشيء إن لم يكن تكراراً للتصريح الصادر عن ديفيد روكفلر، عضو مجلس العلاقات الخارجية واللجنة الثلاثية وبنك تشيز منهاتن، الذي جاء فيه القول: «نحن على أعتاب تحول عالمي، وكل ما نحتاجه هو أزمة مناسبة وعندها سيتقبل الجميع النظام العالمي الجديد».

وكما يقول برزيزنسكي مجدداً «إن السعي وراء السلطة، وخاصة ما يترتب على ممارسة هذه السلطة من كلفة اقتصادية وتضحيات إنسانية وغيرها من المتطلبات، هي أمور لا تتجانس والغرائز الديمقراطية... فالديمقراطية والحشد الإمبريالي على طرفي نقيض».

وقبل ذلك، نجد أن صامويل هنتنغتون، مؤلف كتاب «صراع الحضارات» الخاص بأيديولوجية الحرب على الإسلام، يقول مبرراً ضرورة تخلي الأمريكيين عن حريتهم من أجل هذه المشاريع: «دعونا نفترض بأن مقتضيات المستقبل تشير إلى نتيجة مؤداها بأن الأنظمة الدكتاتورية أو حتى الثورية، هي وحدها القادرة على القيام بالمهمة العظيمة المتمثلة في إعادة الهيكلة الاجتماعية المطلوبة لتجنب الكارثة. وهنا يمكن القول بأن الحماسة والتضحيات اللتين ترافقان مثل هذه المهمة، ستذهب سدى في حالة وقوع الجماهير تحت ضغوط الانقسامات والخلافات، التي عادة ما يتسبب بها المثقفون الذين يغردون خارج السرب الرسمي».

الجدير بالذكر أن مثل هذا القول صدر لأول مرة خلال أزمة النفط العالمية بين عامي ١٩٧٤-١٩٧٥، وجاء بمثابة إشارة واضحة على ما كان يخطط له القائمون على مجلس العلاقات الخارجية لما يحدث اليوم في حقبة الذروة النفطية.

الفصل الثالث

الاستيلاء على النفط العربي

خطوة... خطوة

الى جانب كونها مهداً لإحدى أقدم الحضارات في التاريخ، فقد شهدت أرض العراق أول اكتشاف للنفط يتم تسجيلة، وكان ذلك قبل خمسة آلاف عام في مدينة هيت القديمة غير بعيد عن بغداد. وقتها كانت بقع من النفط المتسرب من باطن الأرض تظهر على السطح من خلال التصدعات والشقوق الأرضية عبر المناطق التي تعرف الآن بالعراق وإيران (فارس تاريخيا) وشبة الجزيرة العربية.

وكان الغاز المتسرب من الشقوق الأرضية يشتعل، مشكلا ظاهرة غريبة بالنسبة للأهالي الذين كانوا ينظرون اليها من زاوية إعجازية دفعت ببعض الطوائف الى عبادة النار، أما القطران الذي كان يجتمع على السطح من النفط المتسرب، فكان له استخداماته العديدة كدواء وكسلاح وقت الحروب بعد مزجة بالكلس، بل إن الأضرار الجسيمة التي كان يحدثها في صفوف الأعداء من جراء ما يتسبب به من حرائق، جعله سلاحاً

للدمار الشامل في مقاييس ذلك العصر. والآن وبعد آلاف السنين، تحول النفط الى هدف رئيسي من غزو العراق من قبل بوش والمحيطين به من المحافظين الجدد، الذين وضعوا نصب أعينهم السيطرة على منابعه.

من المثير فعلا أن تكون أولى حروب النفط في القرن العشرين قد دارت على أرض العراق، فمن أجل حمايه شركة النفط الانجليزية الفارسية ومصفاة عبادان، أرسلت الامبراطورية البريطانية، في بدايه الحرب العالمية الأولى، بالجيش الهندي الى المنطقة للاستيلاء على البصرة والعراق في الحملة التي عرفت بـ (حملة بلاد ما بين النهرين)، التي دامت أربع سنوات. وطبقا لما أورده المؤلف انطوني كيف براون «Antony Cave Brown» في كتابه : «النفط... الله... والذهب»، فإن قوات الاستعمار البريطاني فقدت ٢٥٢ ألف جندي بين قتيل وأسير ومصاب في واحدة من أسوأ الصراعات، الأمر الذي يعكس مدى الأهمية التي كانت توليها بريطانيا للخليج وثروته النفطية».

كما أن المثير فعلا، أن تكون آخر الحملات النفطية التي تشنها الامبراطورية الأمريكية الجديدة في أوائل القرن الحادي والعشرين موجهة ضد العراق وعلى أرضه.

وكانت السلطات الأمريكية قد أعدت خططا مفصلة للاستيلاء على النفط العربي في أوائل السبعينات، سواء من خلال الشركات النفطية أو بالتدخل العسكري المباشر، بل إن الحديث عن هذا الامر يعود إلى قبل ذلك بكثير، ففي الحرب العالمية الثانية، كتبت قيادة الأسطول الأمريكي مذكرة مرفوعة للرئيس روزفلت، تتضمن اقتراحا بالاستيلاء على حقول نفط أرامكو في السعودية، باعتبار أن الحصول على احتياطات نفطية خارج الاراضي الأمريكية أصبح من المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وقبل ذلك في الحرب العالمية الأولى، حصلت البحرية البريطانية على الجزء الأكبر من ملكية الشركة الانجليزية الفارسية للنفط، والتي أعيد تسميتها لتصبح بريتش بتروليوم (BP)، وقامت بتعيين ضباط في البحرية ضمن مجلس إدارة الشركة. وفي ٣٠ يونيو ١٩٤٣، صادق الرئيس

الأمريكي على إقامة مؤسسة الاحتياطات البترولية، التي ستتملك كامل امتيازات «ارامكو» في السعودية، وتم تعيين وزير الداخلية هارولد آيكس (Harold Ickes) على رأس الشركة، ووزراء الحرب والأسطول والخارجية أعضاء في مجلس إدارة الشركة، حيث تم عقد أول اجتماع بتاريخ ٩ اغسطس ١٩٤٣ بحضور نائب وزير الحرب جون مكلوي John Mcloy. وبتاريخ ٨ أبريل ٢٠٠٣ أي قبل بضعة ايام من الغزو الأمريكي واحتلال العراق، نشرت الواشنطن بوست مقالا مثيرا للكاتب جون مكسالين John Mccaslin تحت عنوان «خطة كيسنجر» جاء فية القول: «لو سألت النائب جون كونيار» John Conyers عن قراءتة في هذه الأوقات المقلقة، فسيخرج لك نسخة من مجلة «مذر جونز» Mother Jones. الواقع أن ما أثار اهتمام النائب الديمقراطي عن ولاية ميشيغان في المجلة، مقالة حديثة عن التحركات الأمريكية الخاصة بإقامة وجود أمريكي دائم في الشرق الأوسط، لدرجة أن النائب حرص على اصطحاب المجلة معه الى قاعة المجلس. فالنائب كونيارز يعتقد بأن النفط هذا، الذي يحرك القوة العسكرية ويدعم الميزانيات القومية، ويثير السياسات الدولية، لم يعد مجرد سلعة تباع وتشترى ضمن حدود موازين العرض والطلب في السوق التقليدية للطاقة، بل تحول الى عامل حسم في قضايا الأمن القومي والقوة العالمية».

ومن أبرز ما جاء في مقالة للكاتب روبرت دريفوس «Robert Dreyfuss» في المجلة القول: «إن المفتاح الرئيسي للأمن القومي في التصور السياسي وراء السياسة الأمريكية الحالية تجاة العراق، يكمن في الهيمنة العالمية والسيطرة على جميع المنافسين المحتملين.

وفي سبيل تحقيق ذلك، فإنه لا يكفي أن تكون الولايات المتحدة قادرة على نشر قوتها العسكرية في كل مكان وفي أي زمان فحسب، بل إن عليها السيطرة على المصادر الرئيسية، ومنها النفط ونفط الخليج بوجه خاص».

وينقل المقال عن السفير الأمريكي في السعودية في عهد الرئيس بوش الأب، شاز فريمان «Chas Freeman» القول: «بأن الإدارة الجديدة تعتقد بأن

السيطرة على المصادر هو وحده الذي يضمن القدرة على الوصول اليها».

وفي ظل تراجع الإنتاج النفطي في ألاسكا والمحيطات، فإن الإدارة الأمريكية «ترى في نفط العراق مصدراً متاحاً ورخيصاً، حيث لا يكلف إنتاج برميل أكثر من ٥,١ دولاراً، الأمر الذي يجعل النفط العراقي الأرخص إنتاجا على المستوى العالمي»، إنها خطة كيسنجر القديمة كما يرى السفير الأمريكي السابق لدى السعودية جايمس اكينز، الذي خدم في عهد كيسنجر. ويضيف اكينز: «اعتقدت أن الخطة ماتت، إلا أنها أعيدت للحياة كما هو واضح»، ويقول اكينز أنه في أعقاب الصدمات النفطية في السبعينات، تسربت للصحف الأمريكية أنباء عن وجود خطط أمريكية للاستيلاء على حقول النفط العربية،«بعدها أقدمت على خطأ جسيم، فقد قلت في مقابلة تلفزيونية بأن أي أحد يجرؤ على اقتراح مثل هذا الأمر سيكون إما شخصاً مجنوناً أو مجرماً أو عميلاً للاتحاد السوفياتي»، بعدها تبين للسيد اكينز أن الشخص المجنون أو المجرم هذا لم يكن سوى رئيسه الوزير كيسنجر، الذي قيل بأنه عرض مقترحه لاحتلال منابع النفط العربية خلال اجتماع رئيسي ضم كبار أركان الإدارة الأمريكية. وبعد تصريحات اكينز المثيرة بوقت قصير، قام كيسنجر بطرد السفير اكينز من الخدمة.

كيسنجر وحرب أكتوبر ١٩٧٣

لعب هنري كيسنجر دوراً رئيسيا في الترتيب لحرب أكتوبر ١٩٧٣، لأهداف اقتصادية وسياسية أمريكية كان أحدها رفع أسعار النفط إلى ٤٠٠ ٪، فقد تم الإعداد للحرب في سلسله من الاجتماعات التي ضمت هنري كيسنجر وأنور السادات الذي أرسل مبعوثه الخاص حافظ اسماعيل للالتقاء سرا بالوزير الأمريكي عدة مرات. كانت خطة كيسنجر تقضي بترتيب إشعال حرب محدودة بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا ؛ لتمهيد الطريق أمام صلح منفرد بين إسرائيل ومصر، والتسبب برفع أسعار النفط، وهما هدفان يصبان في صالح

السياسة الأمريكية في المقام الأول.

فعندما أقدم السادات على طرد المستشارين الروس من مصر، طلب وزير الدفاع ميلفن ليارد «Melvin Liard» من الرئيس نيكسون المباشرة بمفاوضات سرية مع السادات، وهو لا يعلم بأن مثل هذه القنوات مفتوحة مع مصر منذ بعض الوقت. وللإعداد للحرب والجولات المكوكية التي أعقبتها، تم عقد اجتماعات مكثفة بين كيسنجر والمبعوثين المصريين. وفي زيارته للولايات المتحدة في فبراير ١٩٧٣، رتب كيسنجر لمبعوث السادات حافظ اسماعيل جدول زيارة تقليدي في الظاهر، يشتمل على لقاء مع الرئيس نيكسون أولا، ومن ثم عقد مشاورات روتينية مع كبار مسؤولي وزارة الخارجية. أما جدول الزيارة الفعلي، الذي لم يطلع عليه أحد في الخارجية، فكان يتركز على عقد اجتماعات سرية مع كيسنجر لمدة يومين في منزل خاص أُعد لهذا الغرض في إحدى ضواحي نيويورك، وفي ذلك يقول كيسنجر مستذكرا: «لم أشارك ولا أي من المسؤولين في وزارة الخارجية في اجتماعات مبعوث السادات. وفي الوقت ذاته، فإن وزارة الخارجية لم تكن على علم بأي من الاجتماعات السرية التي عقدتها مع اسماعيل على مدار يومين، لاستعراض شامل للعلاقات المصرية الأمريكية». وقبل وصول اسماعيل الى واشنطن، كتب نيكسون الى كيسنجر يقول: «لقد حان الوقت للتوقف عن رعايه المواقف الإسرائيلية المتصلبة، فقد أدت مواقفنا السابقة الى ترسيخ انطباع لديهم بأننا سنقف بجانبهم حتى في ممارساتهم اللامنطقية».

جاءت خطة كيسنجر على عكس موقف الرئيس نيكسون وتوصياته، ومؤيدة لخط إسرائيل في قرارها بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٦٧، الذي ينص على إمكانية الدخول في مفاوضات مع المصريين والسوريين ولكن ليس حول الضفة الغربية وغزة. كان كيسنجر يخطط لإهمال الأردن واستبعاده من مفاوضات الخطوة خطوة، بل وطلب من السادات والزعماء العرب الآخرين من «أصدقاء» الولايات المتحدة بضرورة إبعاد الأردن عن موضوع الضفة الغربية، وهو ما تحقق في القمة العربية المنعقدة في الرباط بعد ذلك.

بتاريخ ٦ مارس ١٩٧٣ تم إطلاع السعوديين على ما يجري في قناة مباحثات اسماعيل كيسنجر السرية. كانت السعودية هي أكبر منتج للنفط، وسيكون لها دور رئيسي في عملية حظر النفط العربي عن الغرب وللزيادة المتوقعة في أسعاره، وفي الوقت نفسه، حصل تطور آخر بالانخفاض الكبير الذي طرأ على سعر الدولار بنسبة ٤٠ ٪ مقابل المارك الالماني خلال شهري فبراير ومارس ١٩٧٣، وأصبح النظام المالي العالمي يعيش حالة من التقلب المتزايد.

في مارس ١٩٧٣، زارت غولدامايير Golda Meir، رئيسة وزراء إسرائيل الولايات المتحدة، حيث رفضت، وكما هو متوقع منها، أفكار نيكسون والخضوع لأي ضغوط لتغيير موقف إسرائيل المتعنت. أبلغت غولدامايير نيكسون بأن العرب لا يملكون أي خيار عسكري، وبأن الوضع بالنسبة لإسرائيل لم يكن أفضل مما هو عليه الآن.

بتاريخ ١١ أبريل ١٩٧٣ تم عقد الاجتماع الثاني بين كيسنجر واسماعيل، وكانت الاستعدادات الحربية قد بدأت بعد اجتماعهما الأول، حيث تم تحريك قوات من دول عربية حليفة لأمريكا الى الجبهتين المصرية والسورية، بعلم وموافقة ضمنية من واشنطن. وفي هذا الصدد، تم تحريك طائرات سعودية الى مصر، ووحدات مغربية الى سوريا. وهكذا وفي ٢٠ أبريل ١٩٧٣، صدر عن السي. آي. ايه تقرير سري يؤكد بأن عملاً عسكرياً يلوح بالافق وإن كان ساعة الصفر لم تحدد بعد.

بعدها بأيام تم عقد اجتماع للجنة بيلدبيرغ لوضع التفاصيل السياسية الدقيقة، وتوزيع المهام على المشتركين في تنفيذ الخطة الخفية للمنظمة. وفي أقرب ما يكون الى سيناريو أحد أفلام هوليوود الناجحة، عملت واشنطن ولندن على ترتيب حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ بين مصر وسوريا من جهة، وإسرائيل من جانب آخر، لعب كيسنجر فيها دور المخرج والممثل، كما شارك في كتابة النص الذي تولته في الأساس لجنة بيلدبيرغ.

الاستعداد لزيادة أسعار النفط قبل الحرب

في مايو ١٩٧٣، عقد ٨٤ من كبار رموز السياسة والمال في الغرب اجتماعا لهم في فيلا عائلة والنبيرغ Wallenburg المالية اليهودية المتنفذة في السويد، والواقعه في جزيرة سولتجوبيدر Saltsjoeboder، وكان من بين الحضور هنري كيسنجر وعدد من كبار مدراء الشركات النفطية والمصارف والمؤسسات المالية العالمية. كان الموضوع الرئيسي قيد البحث هو الاستعداد (وليس منع) للزيادة المتوقع تسجيلها في أسعار النفط في المستقبل القريب. استمع الحضور لعرض من والتر ليفي Walter Levy حول هذا الموضوع، وكان السؤال الذي يحاول المشاركون الإجابة عنه هو كيفية إدارة عملية «إعادة تدوير تدفقات الدولارات النفطية» إلى البنوك الأمريكية والبريطانية، على حد تعبير هنري كيسنجر. كان من بين أبرز المشاركين في الاجتماع

- من الولايات المتحدة : جايمس اكنز James Akins (البيت الأبيض)، روبرت اندرسون Robert O.Anderson (رئيس مجلس إدارة شركة اتلانتيك رشيفيلد النفطية)، جورج بول George Ball (نائب وزير الخارجية الأسبق، ومدير دار ليهمان برذرز Lehman Bros المصرفية)، زبيغنيو برزنسكي (مستشار الأمن القومي لاحقا)، وليام بندي William P. Bundy (عضو مجلس العلاقات الخارجية، نيويورك)، اي. جي. كولادو E.G. Collado (نائب رئيس شركة اكسون النفطية)، آرثر دين Arthur Dean (شريك قانوني لدار سوليفان آند كروموبل Sullivan and Cromwell)، هنري. جي. هينز Henry J. Heinz II (رئيس مجلس إدارة شركة هينز Heinz)، هنري كيسنجر (مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض)، وولتر ليفي Walter J. Levy (مستشار نفطي ومعد ورقة بيلدبيرغ)، روبرت ميرفي Robert D. Murphy (من كبار موظفي وزارة الخارجية سابقا)، جون تاور John G. Tower (سيناتور)، وكارول ويلسون Carroll Wilson (أستاذة في جامعة ام. آي. تي).

❖ من بريطانيا العظمى : سير إيريك دريبيك Sir Eric Drake (رئيس مجلس إدارة بريتش بتروليوم British Petroleum)، سير دينيس غدينهيل Sir Denis Greenhill (مدير شركة بريتش بتروليوم British Petroleum)، دينيس هيلي Denis Healey (عضو برلمان)، سير إيريك رول Sir Eric Roll (نائب رئيس شركة ووربيرغ Warburgوشركاه)، وسير ريجنالد مالدينغ Sir Reginald Maulding (عضو برلمان).

❖ من فرنسا : رينيه غدانيير دو ليلياك Rene Granier de Lilliac (شركة البترول الفرنسية)، البارون ادموند دي روتشيلد Baron Edmond de Rothschild (مصرفي).

❖ من المانيا : ايفون باهر Egon Bahr (وزير وزارة الحزب الاشتراكي الديمقراطي)، هيلموت شميدت Helmut Schmidt (وزير المالية، الحزب الاشتراكي الديمقراطي)، بريجيت برويل Birgit Breuel (مجلس مدينة هامبورغ، الحزب الديمقراطي المسيحي)، ثيو سومر Theo Sommer (ناشر صحيفة دي زييت Die Zeit)، اوتو وولف فون اميرنوجن Otto Wolff von Amerongen (غرف التجارة الألمانية).

❖ من ايطاليا : جيفاني اغنيللي Givanni Agnelli (شركة فيات FIAT)، المركيز سيتاديني سيزي ورافائيل جيتروتي Merchese Cittadini Cesi, Raffaele Gitrotti (رئيس مجلس إدارة شركة ENI)، وراييغو ليفي Arrigo Levi (من جريدة لاستمبا La Stampa).

❖ من السويد : أولوف بالمه Olof Palme (رئيس الوزراء)، ماركوس والنبيرغ Marcus Wallenberg (رئيس مجلس إدارة سي ـ بانكين)، كريستر ويكمان Krister Wickman (حاكم البنك المركزي).

❖ من هولندا : اف.جي. فيليبس F.J. Philips (رئيس مجلس إدارة شركة فيليبس Philips)، غيريت أ. واجنر Gerrit A. Wagner، وماكس كوهنستامن Max Kohnstamm. (رئيس مجلس إدارة شركة رويال دتش شل Royal

(Dutch Shell).

يلاحظ هنا تواجد كبار القائمين على الشركات النفطية الأمريكية والأوروبية، ورجال المال والمصارف، وهنري كيسنجر ممثلا للبيت الأبيض، وخبراء الطاقة ومسؤولين سياسيين وحزبيين أوروبيين، ويكفي القول بأن عائلة والينبيرغ السويدية المصرفية، التي استضافت الاجتماع في فيلتها، تملك القرار والحصص في مؤسسات مالية وتجارية يتجاوز حجم مبيعاتها السنوية عام ١٩٩٧، ١١٢ مليار دولار، وهو رقم لا يتجاوز الناتج القومي الإجمالي لأكبر دولة مصدرة للنفط في تلك السنة فحسب، بل يزيد على إجمالي المبيعات النفطية لسائر الدول الأعضاء في منظمة أوبك في العام المذكور.

وكانت الاستعدادات لاجتماع لجنة بيلدبيرغ في مايو ١٩٧٣ قد بدأت قبل ذلك بعدة أشهر. ففي يناير ١٩٧٣ تم تعيين جورج شولتز George Shultz مساعدا للرئيس نيكسون للشؤون الاقتصادية بالاضافة لمنصبه كوزير للخزانة. يذكر أن شولتز كان أحد الذين شاركوا في إلغاء نظام سعر صرف الدولار الذهبي الثابت طبقا لاتفاقيات بريتون وودز، كما تم تعيين تاجر سندات سابق في الوول ستريت على رأس لجنة سياسة النفط الهامة مع الاحتفاظ بمنصبه كنائب لوزير الخزانة. وشهد الشهر التالي تشكيل لجنة البيت الأبيض الخاصة بشؤون الطاقة، والتي ضمت هنري كيسنجر وجورج شولتز George Shultz وجون ايهرليخمان John Ehrlichman، وقد لعبت هذه اللجنة دوراً كبيراً في التحضير لاجتماع لجنة بيلدبيرغ في مايو ١٩٧٣.

اما سيناريو الحرب والدبلوماسية المكوكية التي ستليها، فقد كان من مسؤولية كيسنجر. وفي حين كان الاعتقاد السائد في وزارة الخارجية بأن على إسرائيل الانسحاب الى حدود ١٩٦٧ طبقا لخطة روجرز، فإن كيسنجر كان يفكر بصورة مختلفة. وفي ذلك كتب كيسنجر يقول في كتابه المعنون «سنوات الجيشان»، «كانت نقطة البدايه بالنسبة لي من الطيف العاطفي... فمع أنني لست باليهودي الملتزم، إلا أنني لم أستطع أن أنسى حقيقة أن ١٣ من أفراد عائلتي ماتو في معسكرات

الاعتقال النازية. ولهذا لا أحتمل التفكير بتشجيع حصول محرقة أخرى من خلال سياسات حسنة النوايا يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة»، كما أن أجندة كيسنجر كانت تختلف عن الرئيس نيكسون، حيث يقول في كتابه: «كان نيكسون يؤمن بالكثير من الأفكار العنصرية المتجذرة في أبناء الطبقة المتوسطة في كاليفورنيا التي ينتمي إليها، فقد كان يرى بأن اليهود يشكلون جماعة متنفذة مترابطة في المجتمع الأمريكي... وبأن هيمنتهم على الإعلام تجعل منهم خصوماً خطيرين. وفوق ذلك، كان نيكسون يعتقد بأنه يجب إجبار إسرائيل على القبول بتسوية سلمية، وبأنه لا يسمح لها بتعريض علاقاتنا العربية للخطر»، ومع أن خطة كيسنجر كانت تختلف عن تفكير الرئيس وعن تصورات وزارة الخارجية، إلا أنه مع ذلك مضى في تنفيذها، فكان أن فتح قنوات تفاوضية سرية مع الرئيس المصري أنور السادات دون علم وزارتي الخارجية والدفاع ولا السفارة الأمريكية في القاهرة. كان كيسنجر ينظر الى كبار موظفي الخارجية باعتبارهم مؤيدين للعرب، وهي نظرة إسرائيل نفسها إليهم. كان كل من هو على خلاف بالرأي مع إسرائيل أو اللوبي اليهودي يُعد حليفا للعرب، وبالتالي يجب تجنبه.

كان نيكسون وقتها يعاني من فضيحة ووترغيت Watergate، التي فجرتها الصحافة، التي قال الرئيس الأمريكي بأنها تحت سيطرة اليهود. وقد تفاعلت القضية بفعل معلومات حصل عليها أحد الصحفيين المطلعين، واستخدم خلالها تكتيكات أقرب إلى عمل أجهزة الاستخبارات. وفي ظل الوضع الصعب للرئيس، كان كيسنجر في الواقع يتصرف كرئيس فعلي للولايات المتحدة. ومع أنه تجاوز وزارة الخارجية تماماً في محادثاته السرية، إلاّ أنه كان بحاجة للهيمنة الكاملة على الوزارة لإنجاح خطته القادمة التي ستعقب حرب أكتوبر المخطط لها، وهي دبلوماسية الخطوة - خطوة. وفي سبيل ذلك، تولى كيسنجر حقيبة الخارجية قبل حرب أكتوبر بأسابيع قليلة ؛ ليصبح صاحب الكلمة الفصل في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، خاصة في ظل تعاظم الفضيحة التي كانت تحيط بالرئيس نيكسون، وبشكل جعلته أقرب إلى الرئيس العاجز.

حرب أكتوبر (يوم كيبور)

اندلعت حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ في يوم الغفران، العطلة الدينية السنوية لليهود، ولهذا حملت اسم حرب أكتوبر أو يوم كيبور Yom Kippur. نجح المصريون في اقتحام خط بارليف Bar Lev line الدفاعي المنيع على الجانب الشرقي من قناة السويس، وفي وقت قياسي. كانت القوات المصرية تحارب بمعنويات عالية لاستعادة أراضيها المحتلة، وخاضت قتالاً جيداً في تنفيذ عملية تم التخطيط لها بصورة جيدة. الواقع أن الجيش المصري ربما قدم أداءً أفضل بكثير مما كان يتوقعه واضعو السيناريو الأمريكي. فقد جاء استسلام القوات الإسرائيلية في منطقة القناة وتدمير أكثر من ٣٠٠ دبابة إسرائيلية في اليوم الأول للقتال؛ ليفتح الجبهة على مصراعيها أمام الجيش المصري. كان رأي القيادة العسكرية المصرية الاستمرار في القتال حتى الوصول إلى ممري متلا والجدي، حيث يمكن إقامة خط دفاعي طبيعي، كما أن الإسرائيليين كانوا يحتفظون بدبابات وأسلحة أخرى في ذلك الموقع بانتظار وصول قوات احتياط، الأمر الذي اعتبر سبباً آخر لإصرار القيادة العسكرية المصرية على المضي قدماً في الاندفاع باتجاه الممرين وعدم إضاعة الوقت. إلاّ أن تدخل القيادة السياسية تحت إمرة السادات أفشل الخطة العسكرية بصورة كاملة. وبالطبع، فقد كانت القيادة السياسية تتصرف من وحي ما تم الاتفاق عليه مع هنري كيسنجر في المحادثات السرية. وعندما أصر رئيس الأركان، الفريق سعد الدين الشاذلي، على أن الخطوط الجديدة التي اقترحها الرئيس السادات لتمركز القوات المصرية لا يمكن الدفاع عنها، وأن على القوات المصرية الاستمرار في التقدم باتجاه ممري ميتلا والجدي، أصدر السادات قراره بطرد الشاذلي. على الجانب الآخر، أصيب وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه دايان Moshe Dayan بانهيار عصبي، في حين وجدت رئيسة الوزراء غولدامايير نفسها أسيرة حالة من الذعر. ومع تدمير الكثير من الدبابات والمعدات الحربية الإسرائيلية، بدأت الولايات المتحدة المرحلة

الثانية من سيناريو الحرب، وشرعت في تنفيذ جسر جوي مكثف لنقل الأسلحة لإسرائيل.

عندما أبلغ المستشار الألماني ويلي براندت Willy Brandt السفير الأمريكي في بون بأن ألمانيا ستتخذ موقفاً حيادياً حيال الحرب العربية الإسرائيلية، ولن تسمح للأمريكيين باستخدام القواعد الجوية أو مخازن الأسلحة في ألمانيا في عملية إعادة تسليح إسرائيل، وجهت واشنطن رسالة شديدة اللهجة، رافضة أن يكون لألمانيا الحق في اتخاذ موقف حيادي من الحرب، أو وقف إعادة تزويد إسرائيل بالأسلحة من الأراضي الألمانية. كانت الطائرات الأمريكية المحملة بالأسلحة والمعدات المتطورة المتجهة لإسرائيل تهبط على أراضي سيناء المحتلة بدلاً من المطارات داخل إسرائيل، وذلك كسباً للوقت، إلى أن تمكنت إسرائيل من قلب الأوضاع العسكرية في المعركة على الخطوط العسكرية الضعيفة التي وضع السادات القوات المصرية فيها. بعدها دخلت الحرب مرحلتها الثالثة بهيمنة كيسنجر على المشهد السياسي بالكامل، حيث بدأت جولاته المكوكية الشهيرة، التي أدت إلى فرض الأجندة الإسرائيلية كما وضعتها حكومة تل أبيب قبل ذلك بأعوام، وتحديداً بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٦٧، أي قبول إسرائيل الانسحاب من سيناء ومرتفعات الجولان من خلال المفاوضات المباشرة، مع استثناء الضفة الغربية وغزة، واللتين ستتركان إلى وقت لاحق باعتبارهما قضية منفصلة، وهو ما فعله كيسنجر بالتزام تام. جاءت جولات كيسنجر المكوكية لتستثني الأردن، الذي جردته قمة الرباط من حق التفاوض حول القضية الفلسطينية وبخاصة مستقبل الضفة الغربية وغزة واللاجئين.

الدبلوماسية المكوكية

تم إعداد جولة كيسنجر بشكل تُملى فيه الشروط الإسرائيلية على مصر أولاً باعتبارها الدولة العربية الأكبر والأقوى. حرص كيسنجر قبل أي شيء آخر

على معرفة كل شيء عن السادات وكيفية التفاوض مع زعيم سلطوي، من منطلق استيعاب الأبعاد النفسية لشخصيته أكثر من الاعتماد على مهارة مساعديه. وهنا يقول وليام كيسي William Casey مدير السي. آي. ايه، في حديث للصحفي بوب وودوارد Bob Woodward من الواشنطن بوست Washington Post، بأن السادات كان معتاداً على بيع نفسه بنسبة ١١٠٪ لأي كان، وبأنه كان أقرب إلى عميل للسي. آي. ايه. مكلف بقضية محددة. وخلال المفاوضات التي أجراها كيسنجر وصولاً لفك الارتباط بين القوات الإسرائيلية والمصرية، استخدم الوزير الأمريكي أقصى المطالب الإسرائيلية في اتصالاته مع السادات، بحيث تم الاتفاق عليها مع الرئيس المصري قبل التقاء الوفدين الأمريكي والمصري، فقد عرض على السادات اقتراحاً أكثر تشدداً مما كان الإسرائيليون قد قبلوه بالفعل. وعندما عاد إلى إسرائيل التقى بأعضاء الوفد الإسرائيلي، الذين أعربوا عن إعجابهم الشديد بنجاح كيسنجر في انتزاع موافقة السادات على وضع أقل من ٣٠٠ دبابة شرق القناة. وقتها، احتج رئيس الأركان المصري الفريق عبد الغني الجمصي، أثناء اجتماع الوفدين الأمريكي والمصري، بأن حجم القوات المصرية التي سيسمح لها بالمرابطة شرق القناة كان أقل بكثير من الحد الأدنى من القوات اللازمة لاتخاذ مواقع يمكن الدفاع عنها. عندما اعترض الجمصي على الخطة، كان غير مدرك بأن السادات كان قد أعطى موافقته عليها، وقد فعل ذلك الفريق الجمصي والدموع تترقرق في عينيه طبقاً لكيسنجر، وهو الأمر الذي تأكد لاحقاً في مقابلة تلفزيونية أجريت مع الفريق الجمصي الذي قال بأن السادات استدعاه إلى مكتبه بعد اللقاء مع كيسنجر ليقول له : «لقد اتفقت مع الدكتور كيسنجر على كيفية التوصل إلى اتفاقية، وأنت يا جمصي الذي سيوقعها».

جاء تنازل السادات عن أمور كثيرة دون مقاومة بمثابة مفاجأة للإسرائيليين، فقد جاء ما حمله كيسنجر إليهم أكبر من توقعاتهم بكثير. واتخاذ قرارات خطيرة تمس حياة شعب ومستقبله أمر لا يمكن تصديقه. فهذا عضو بارز في الوفد الإسرائيلي المفاوض يخاطب كيسنجر بلهجة غير المصدق لما حمله الوزير

الأمريكي، قائلاً: «هل تعني بأن السادات لم يبدأ بطلب تواجد ٣٠٠ دبابة ؟»، وعندما أبلغ نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيغال الون Yigal Allon كيسنجر بأن إسرائيل ستقبل الاتفاقية التي «أبرمها» مع السادات، انفجر كيسنجر ضاحكاً بالقول : «إنه انتصار كبير أن ننجح بإقناع إسرائيل بالقبول بالاقتراحات التي أعدتها بنفسها». وعندما طلب آلون إدخال بعض التعديلات، أجابه كيسنجر: «لا مجال هناك لأي تغيير ؛ لأن ذلك سيستغرق وقتاً طويلاً يسمح لمستشاري السادات بالضغط عليه للتراجع عما وافق عليه».

طار كيسنجر إلى الرياض لمناقشة إمكانية رفع الحظر النفطي مع الملك فيصل. عقد كيسنجر مع الملك فيصل اجتماعاً منفرداً دام ساعتين، بدأها الوزير الأميركي بعبارات مجاملة في محاولة للتأثير على الملك، عندما قال له بأنه اطلع على مراسلات الملك مع الرؤساء كيندي وجونسون ونيكسون. وأضاف أنه واستناداً إلى هذه الخلفية يعتقد بأن «للملك ما يبرره في الشعور بخيبة الأمل تجاه السياسة الأمريكية»، وكان الملك فيصل قد حصل على وعود من جونسون ومن نيكسون من بعده بأن إسرائيل ستنسحب من الأراضي المحتلة. تحدث كيسنجر بشكل عام عندما قال بأنه يشعر بالتفاؤل حيال إمكانية التوصل لاتفاقية، وبأن انسحاباً إسرائيلياً من نوع ما متوقع قريباً.

ويوثق كتاب «النفط، الله والذهب»، لمؤلفه انطوني كيف براون Anthony Cave Brown، ما دار في اجتماع الملك فيصل وكيسنجر بالقول: «استهل الملك الحديث بينما كان كيسنجر يستمع باهتمام، حيث وصف الملك فيصل نفسه بأنه مناهض شرس للشيوعية والصهيونية، حيث اتهم اليهود بالعدوان والتوسع، مشيراً إلى أنه على يقين بأن اليهود هم وراء الثورة الشيوعية في روسيا... كان الملك فيصل يؤمن بأن على اليهود (يعني إسرائيل) التخلي عن الأرض العربية بما فيها القدس. كان فيصل شخصياً يتمنى الصلاة في المسجد الأقصى قبل أن يموت، وأن يتجول في باحة الصخرة في القدس دون أن يطأ أرضاً تقع تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي. ومما قاله الملك لكيسنجر بأنه يريد عودة القدس

عربية إسلامية من جديد. وعندما أشار كيسنجر إلى أن اليهود يعتبرون حائط المبكى مكاناً مقدساً لديهم، استنكر الملك مثل هذا القول، مضيفاً بأن بالإمكان إقامة حائط آخر لهم في مكان آخر حتى يمكنهم البكاء أمامه». وفي ظل مثل هذا الموقف المتصلب من ملك يجلس فوق أكبر احتياطات نفطية في العالم، وصاحب أجندة تتعارض كلياً مع أجندة كيسنجر، فقد كان لا بد من الإقدام على شيء ما، فهل كانت مصادفة أن تم اغتيال الملك فيصل بعد ذلك بفترة قصيرة؟

تحققت النتيجة الرئيسية بالنسبة لمخططيها، وهي رفع أسعار النفط بنسبة ٤٠٠٪، وطبقاً لما تم الاتفاق عليه في اجتماع مجموعة بيلدبيرغ في مايو ١٩٧٣، أي قبل اندلاع الحرب بخمسة أشهر. ومثل هذا الارتفاع الفلكي في سعر النفط أمر لم يكن بالإمكان السماح بحدوثه لولا رغبة الولايات المتحدة ومصلحتها في المقام الأول. وطبقاً لدراسة أعدها البروفسور جورج. سي. لودج George C. Lodge، وتشكل جزءاً من المنهج الذي يدرس لطلبة الماجستير في مساق شؤون النفط الدولي بكلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد، فإن ضمان الإمدادات النفطية للغرب ليس وحده الذي يشكل أحد مطالب الأمن القومي فيما يتعلق بموضوع النفط، بل هناك سعر النفط أيضاً. وفي أواخر السبعينات، تم تشكيل قيادة خاصة للتدخل في دول الخليج المنتجة للنفط، كما جاءت عقيدة كارتر لعام ١٩٨٠ لتنص على أن نفط الخليج يشكل أهمية استراتيجية بالنسبة للأمن القومي للولايات المتحدة، وبأن الولايات المتحدة ستستخدم كل الوسائل الضرورية، بما فيها القوة العسكرية، لضمان مصالحها والإمدادات النفطية من الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي. كانت عقيدة كارتر هذه تكرار لعقيدة لاندسداون Landsdowne الإنجليزية في العقد الأول من القرن العشرين، والتي نصت على أن الخليج (الفارسي) والدول المحيطة تشكل مصدر أهمية كبيرة للإمبراطورية البريطانية آنذاك، وعليه فلن يسمح لأحد ببسط نفوذه في المنطقة باستثناء بريطانيا العظمى.

الواقع أن خطط الحرب الأمريكية الخاصة بالتدخل العسكري القادم بدأت

قبل ١٢ عاماً من حرب الخليج الأولى. ففي الصفحة رقم ٥٨ من عدد مجلة فورتشين Fortune Magazine، الصادر بتاريخ ٧ مايو ١٩٧٩، تحدثت مقالة بعنوان «ماذا لو غزت العراق الكويت؟» عن ردة الفعل الأمريكية تجاه غزو عراقي محتمل للكويت. وأعرب معد المقالة عن الرأي الأمريكي القائل بأن العمال اليمنيين في السعودية، وحوالي ٤٠٠ ألف فلسطيني في الكويت، يشكلون عناصر عدم استقرار في الخليج. وهكذا جاءت حرب الخليج الأولى لتخلص البلدين من عبء مئات الألوف من أبناء الجنسيتين الذين غادروا دول الخليج النفطية بعد الحرب.

بتاريخ ٨ يونيو ١٩٧٤، وقع وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر اتفاقية خاصة بتشكيل لجنة أمريكية سعودية مشتركة للتعاون الاقتصادي، وبهدف رئيسي هو التعاون في المجال المالي. وفي هذا السياق، وقعت وزارة الخزانة الأمريكية اتفاقية مع سلطة النقد السعودية SAMA بهدف «إقامة علاقات جديدة مع الخزانة الأمريكية فيما يتعلق بعمليات الإقراض، وذلك من خلال بنك الاحتياط الفيدرالي - نيويورك»، وبموجب هذه الاتفاقية، فإن سلطة النقد السعودية ستشتري سندات خزانة أمريكية جديدة مع فترة استحقاق سنة على الأقل.

تاثرت الدول المتقدمة في أوروبا واليابان بالصدمة النفطية التي أعقبت حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلاّ ان اقتصادياتها المتطورة وحقيقة أنها كانت على علم مسبق بما سيحدث، حيث تلقت تحذيراً بذلك قبل ستة اشهر من الحرب، وتحديداً بعد اجتماع مجموعة بيلدبيرغ في مايو، مكن هذه الدول من استيعاب الصدمة من خلال تعديل سياساتها الاقتصادية بسرعة. وحدها الدول النامية كانت الأشد تأثراً بما حصل، فقد أوقعتها أثار الصدمة النفطية في مصيدة الديون، التي لا تزال تعاني منها حتى الوقت الحاضر، بل إن أغنى الدول النفطية وجدت نفسها، وبعد شهر عسل قصير، تنضم إلى نادي الدول المدينة بما فيها السعودية بعد حرب الخليج الأولى. أما الرابحون الوحيدون من خطة كيسنجر تلك فكانوا : الوول ستريت وبنوك نيويورك ولندن والشركات النفطية العملاقة.

الدولار عملة المبيعات النفطية

في عام ١٩٧٥، وبموجب مبادرة من إيران والسعودية، وافقت منظمة الأقطار المصدرة للنفط «أوبك» على اعتماد الدولار الأمريكي العملة الوحيدة لمبيعاتها النفطية، بحيث لم تعد تقبل أي عملات أخرى بما في ذلك الجنيه الاسترليني. كان ذلك في الواقع بمثابة استبدال لمعيار الذهب الذي تم الاتفاق عليه في قمة بريتون وودز كأساس لنظام الصرف العالمي، بنظام صرف الدولار النفطي غير المستقر، الواقع تحت هيمنة بلد واحد هو الولايات المتحدة والنخبة المالية الأمريكية في الوول ستريت. وهكذا تم استبدال معيار الذهب الأصفر بمعيار الذهب الأسود. وكانت الولايات المتحدة قد اعترضت بشدة على مقترح للمفوضية الأوروبية عام ١٩٧٤ باعتماد الذهب أساساً في الميزان التجاري الداخلي لدول المجموعة الأوروبية، حيث قيمت سعر الذهب بحدود ١٥٠ دولاراً للأونصة. وقتها اعتبرت الولايات المتحدة المشروع الأوروبي بمثابة محاولة لإضعاف دور الدولار، وتوجه وكيل وزارة الخزانة بوول فولكر وقتها إلى أوروبا لإبلاغ الاعتراض الأمريكي على محاولة إعادة إدخال الذهب إلى النظام النقدي بأي حال. وعندما أصبح فولكر رئيساً للاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) عام ١٩٧٩، كشف عن السياسة النقدية الجديدة للاحتياط الفيدرالي، وهي السياسات نفسها التي تبنتها بريطانيا أيضاً خلال سنوات مارغريت تاتشر Margaret Thatcher. المهم هنا حقيقة أن أسعار الفائدة، في ظل فولكر ارتفعت بنسبة ٢٠٪، الأمر الذي زاد من تفاقم عبء الديون لدى الدول النامية التي تقترض الدولار لتسديد فاتورتها النفطية وخدمة ديونها لدرجة يصعب احتمالها. ومن هذه النقطة، بدأت أزمة الديون التي لا تزال تعاني منها الدول النامية حتى يومنا هذا.

وجدت معظم الدول النامية نفسها في مواجهة الزيادة الكبيرة التي طرأت على أسعار وارداتها النفطية، وبنسبة ٤٠٠٪، وذلك في وقت لا تملك فيه المال

لتسديد فاتورتها النفطية. وهكذا شهد العالم ظهور ما عرف بمصيدة الديون، ومعها «الاقتصاد العالمي الجديد»، وهو اقتصاد طفيلي محفوف بالمخاطر، يعتمد في الأساس على المضاربة والهيمنة على موارد الآخرين. والآن، وبعد أن ارتبط النفط بالدولار، فإن الولايات المتحدة تستطيع طباعة ما تشاء من الأوراق النقدية (بدون غطاء وبحيث لا تكلف ورقة المئة دولار أكثر من خمسة سنتات)، وبإمكان البنوك إقراض الدول النامية بالدولارات هذه، مع الكثير من الشروط بالطبع، وتكون النتيجة أن هذه الدول تعجز عن سداد ديونها في الوقت المحدد، وعندها يتدخل صندوق النقد الدولي بشروطه المفروضة لإعادة جدولة الديون، لتجد هذه الدول نفسها وقد فقدت استقلالية قرارها الاقتصادي والسياسي، وأصبحت أسيرة هاجس تسديد الفوائد واستمرار دورة الديون إلى الأبد.

كان من حصاد ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٤٠٠٪، ارتفاع فاتورة الطاقة في بلد مثل ألمانيا إلى ١٧ مليار مارك عام ١٩٧٤. ولأن الزيادة الفلكية في الأسعار لم تطل الفاتورة النفطية فقط، بل تعدتها إلى سلع أخرى، منها سائر المنتجات الكيماوية مثل السماد، فإن العجز في مدفوعات الدول النامية ارتفع إلى ٣٥ مليار دولار عام ١٩٧٤، اي بمعدل أربعة أضعاف ما كان عليه في العام السابق، وذلك طبقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي. وعلى سبيل المثال، فإن الهند التي سجلت نتائج إيجابية في ميزانها التجاري عام ١٩٧٣، جاءت الفاتورة النفطية في العام التالي، والتي وصلت إلى ضعفي حجم احتياط التبادل المتوفر، والبالغ ٦٢٩ مليون دولار، لتسجل عجزاً في ميزانها التجاري.

الواقع أن الهيمنة على النفط والسيطرة على الاحتياطات النفطية والإنتاج والأسعار، أصبحت قضايا أمن قومي بالنسبة للولايات المتحدة، وتحول النفط إلى مصدر رئيسي من مصادر رأس المال والدخل للنظام المصرفي الأنغلو – أمريكي، في حين تسببت الفاتورة النفطية وسياسة الهيمنة الأمريكية بعجوزات كبيرة في معظم الدول التي تقترض من البنوك الأميركية، التي تمنح الدولارات التي يتم طباعتها بدون غطاء حقيقي سوى «كلمة الشرف» الأمريكية... وهذه الكلمة،

وكما أظهرت تجارب عام ١٩٧١، قد تفقد قيمتها بسهولة وبقرار أحدي من الولايات المتحدة نفسها متى رأت ذلك. أما العملات، فهي تحت هيمنة عدد ضئيل من دور المال التي بمقدورها الاتفاق على تحرك مشترك من شأنه رفع أو تحطيم أي اقتصاد، كما حصل على أرض الواقع خلال أزمة جنوب شرق آسيا في التسعينات.

اعتراض أمريكي على محطات الطاقة النووية

تعتقد الولايات المتحدة أن انتشار الطاقة النووية سينزع ورقة ضغط كبيرة من يدها، فكان لا بد من التحرك ضد توجه الدول للاعتماد على الطاقة النووية كبديل جزئي، من شأنه أن يخفف الاعتماد الكبير على النفط، في وقت تحتاج فيه الولايات المتحدة للدولار النفطي من الدول المنتجة للنفط، والدولارات من الدول المستهلكة له، وبخاصة إذا ما كانت من أبرز هذه الدول ثاني وثالث أكبر اقتصاديات العالم. وهنا يبرز دور منظمات الخضر، التي برزت وانتشرت في أنحاء العالم بدعم من الصناعة النفطية وبارونات المال، بهدف رئيسي هو محاربة انتشار المحطات النووية. فهذا روبرت أندرسون Robert Anderson من شركة أطلانطيك ريتشفيلد أويل Atlantic Richfield Oil Co، يتبرع بالملايين من الدولارات للمنظمة التي تنشط في مجال منع إقامة المحطات النووية. ففي ألمانيا، واجه البرنامج النووي للطاقة هجوماً شديداً من منظمة تدعى أصدقاء الأرض، وكانت الخطط الألمانية تقضي بإقامة ٢٠ محطة نووية لإنتاج الطاقة كان يفترض أن يتم إنجاز نصفها مع أوائل الثمانينات.

وفي اسبانيا، كانت خطة التحول إلى الطاقة النووية في عام ١٩٧٥ تقضي بإنشاء ٢٠ محطة بحلول عام ١٩٨٣. بل إن بلداً نامياً مثل باكستان في عهد الرئيس بوتو Bhutto كان لها برنامجها النووي المدني بالتعاون مع فرنسا. وقد نجحت منظمات الخضر وغيرها من المنظمات الممولة من قبل بارونات المال

والشركات النفطية في تعطيل العديد من هذه البرامج بحجة الأمن والسلامة، علماً بأن التكنولوجيا النووية آمنة إلى حد كبير، وأكثر أمناً بالتأكيد من قواعد الناتو التي تخزن القنابل النووية والقاذفات الأمريكية التي تحمل هذه القنابل.

وعندما قرر رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو بناء مفاعل نووي (الذي اكتمل انشاؤه عام ١٩٧٦)، مارس كيسنجر ضغوطاً على فرنسا وباكستان لوقف المشروع، غير أن بوتو لم يتراجع عن خططه. كانت النتيجة تدبير انقلاب أطاح بحكومة بوتو بقيادة الجنرال ضياء الحق. وقبل إعدام ذو الفقار بوتو، تحدث عن التهديد الذي تعرض له من كيسنجر بالقول: «الدكتور كيسنجر يتمتع بذهن وقاد... قال لي ذات مرة بأنني لا يجب أن أستهين بذكاء الاستخبارات الأمريكية بالقول إن باكستان بحاجة إلى مفاعل نووي لتلبية احتياجاتها من الطاقة، أجبته بأنني لا أستهين بالاستخبارات الأمريكية بالحديث عن احتياجات باكستان من الطاقة، إلاً أنه بدوره لا يجب أن يستهين بسيادة باكستان وتمسكها باحترام النفس بالحديث عن المفاعل... وبذلك حصلت على حكم بالموت».

عقيدة كارتر والقيادة المركزية

كانت الولايات المتحدة قد أعلنت عن عقيدة كارتر لأول مرة في أوائل الثمانينات، وهي العقيدة القائمة على مبدأ الاستخدام العسكري في الخليج من أجل حمايه مصالحها في الدول المنتجة للنفط. ومن أجل ذلك أوجدت الإدارة الأمريكية ما يعرف بالقيادة المركزية.

كان من بين المسؤوليات الرئيسية للقيادة العسكرية الجديدة تأمين حمايه منشآت شركة أرامكو ونشاطها في السعودية. وفي عام ١٩٨٣ أخذ النشاط العسكري الأمريكي في الخليج بالاتساع. فقد عرضت الولايات المتحدة على الكويت والعراق توفير الحمايه لناقلات النفط التي ترفع العلم الكويتي خلال الحرب الإيرانية العراقية، وقامت بنشر قوة بحرية كبيرة في الخليج تحت مبرر

مرافقة الناقلات. وضمن هذه العملية التي حملت اسم «الإرادة الصدوق Earnest Will» نشر الأمريكيون ٢٤ قطعة بحرية رئيسية و ١٦ ألف جندي في الخليج. وبعد تولي منصبه على رأس القيادة المركزية، التحق الجنرال شوارزكوبف Schwarzkopf بدورة إعداد في كلية الخدمات الأجنبية في أرلنغتون - فرجينيا. كان شوارزكوبف يشعر بعظم المهمة الملقاة على عاتقه، وهي توفير الحمايه لإمدادات النفط القادمة من الخليج، والتي تشكل أكثر من ثلثي حجم استهلاك اليابان السنوي من النفط، و١٠٪ من حجم استهلاك الولايات المتحدة، و ٣٠٪ من إجمالي استهلاك أوروبا الغربية، كما تضم المنطقة أكثر من ثلثي الاحتياط العالمي من النفط. كان أول ما قام به الجنرال شوارزكوبف هو دراسة تاريخ المنطقة وسيكولوجية الرئيس العراقي صدام حسين، وتركيبة الماكينة العسكرية العراقية. وطبقاً لما جاء في كتاب «النفط، الله والذهب»، فإن الكويت استفزت صدام بمطالبتها الملحة بتسديد ما يدين به للكويت من قروض الحرب التي زودته بها مع السعودية لشن حربه على جمهورية إيران الإسلامية... وفيما يتعلق بالتورط الأمريكي في الصراع، فقد برزت مزاعم بأن الإدارة الأمريكية خولت السفيرة أبريل غلاسبي April Glaspic في بغداد بإيصال رسالة إلى صدام، مؤداها أن الولايات المتحدة لا علاقة لها بالنزاع الحدودي مع الكويت، الأمر الذي اعتبره صدام بمثابة ضوء أخضر للتحرك ضد الكويت... وهناك من ذهب إلى حد القول بأن الولايات المتحدة تآمرت لاجتذاب صدام إلى فخ بهدف تدميره. ماذا عن السعودية ؟ هل كانت عرضة لخطر الهجوم العراقي ؟ يجيب عن هذا التساؤل السفير الأمريكي السابق في الرياض جايمس أيكنز James Akins بالنفي.

يعتقد المخططون السياسيون الأمريكيون بأن الموقع الجغرافي لحقول النفط كان وليد حادثة جيولوجية طارئة، وبخاصة نفط الشرق الأوسط، وبأن من حق الولايات المتحدة التحرك لتصحيح هذا الوضع. وبالنسبة لهؤلاء، فإن تكنولوجيا النفط الحديثة هي اختراع أمريكي في المقام الأول، وبأن جيولوجيي النفط

الأمريكيين والتكنولوجيا والأموال والشركات الأمريكية هي التي حددت وجود النفط وعملت على استخراجه من باطن الأرض، وبأن الولايات المتحدة كانت الأكثر حاجة له. كانت لعب الخطط الحربية التي خطط لها البنتاغون قد نشرت قبل الغزو العراقي للكويت بسنوات طويلة؛ فقد تحدثت مجلة فورتشن Fortune Magazine في عددها الصادر بتاريخ ٧ مايو ١٩٧٩ عن سيناريو حرب محتملة، تحدثت فيه عن ردة الفعل الأمريكية المحتملة في حالة تعرض الكويت لغزو عراقي على خلفية النزاع الحدودي بين البلدين. ففي الصفحة ١٥٨ من العدد المذكور، ورد تحت عنوان «ماذا لو غزت العراق الكويت...» القول «سيكون باستطاعة القوات العراقية التي تستخدم الأسلحة السوفياتية اجتياح أي من البلدين ؛ الكويت والسعودية بسهولة. وفي حالة طلب المساعدة الأمريكية فستأتي على شكل ضربات جوية تكتيكية في البداية، تستهدف سلاحي الجو والمدرعات وربما المنشآت النفطية العراقية. أما إخراج القوات العراقية من الكويت فسيحتاج إلى انزال المارينز من الأسطولين السادس والسابع وقوة مشاة من الفرقتين الـ ٨٧ و١٠١». ونصت الخطة، كما تصورها الكاتب، على وجود «جيش في السماء» لنقل القوات والمعدات إلى الصحراء العربية، بما في ذلك طائرات سي ١٥ العملاقة السبعين، والسي ١٤١ الأصغر وعددها ٢٣٤ طائرة، بالإضافة إلى ٧٠٠ طائرة للتزويد بالوقود في الجو من نوع كي. سي -١٣٥س .كانت هذه هي الخطة ذاتها، التي تم تطبيقها في عاصفة الصحراء بعد ١٢ عاماً من ظهورها في مجلة فورتشن.

الواقع أن ديمقراطية الدولار استعدت بفريق كامل لإدارة أجندتها الخاصة بالعالم الجديد بدءاً بالهجوم على العراق. وكان أغلب أعضاء الإدارة الأمريكية بمن فيهم الرئيس بوش الأب من المؤسسة الإستخبارية الأمريكية والأمن القومي، فكان الرئيس بوش مديراً سابقاً لـ C.I.A، وكان مستشار الأمن القومي أدميرالاً، وكان رئيس هيئة الأركان الجنرال كولين باول Collin Powell.

Abdulhay Y. Zalloum

عبد الحي يحيى زلـــوم

حروب البترول الصليبية

والقــرن الأمريــكي الجديــد

المظلة الدولية، ذهبت الولايات المتحدة للحرب ضد أحد بلدان العالم الثالث، بلد لا يزيد عدد سكانه على ١٧ مليون نسمة، وتفوز عليه (كما لو كان هذا الأمر يحمل مفاجأة لأحد). بعدها قيل للشعب الأمريكي إنه وبعد هذا الانتصار العظيم، أصبح باستطاعته الآن الخلاص من عقدة فيتنام التي فقد فيها أكثر من ٢٥٠ ألفاً من أبنائه بين قتيل ومصاب.

مع نهايه حرب الخليج عام ١٩٩١، كان الجميع في الشرق الأوسط والعديدون ممن انضموا للحملة الأمريكية من الخاسرين، بما في ذلك أسعار النفط التي بدأت تتهاوى. ولعل أحد أكثر النتائج غير المعلنة التي آلت إليها حرب الخليج الأولى، سياسة الخطوة - خطوة التي انتهجتها الولايات المتحدة، والتي دفعت بالدول العربية المنتجة للنفط إلى الانضمام لنادي الدول المدينة، بدءاً من كبرى هذه الدول وهي السعودية. ومن أجل تسويق فكرة الحرب لدى الدول العربية الأخرى، بما فيها سوريا، خرج وزير الخارجية جايمس بيكر James Baker بفكرة إقامة «صندوق الشرق الأوسط للتنمية»، برأس مال سنوي يصل إلى ١٥ مليار دولار تدفعها الدول العربية النفطية، بهدف معلن هو توزيع أعدل للثروة في العالم العربي، وهي الفكرة التي كانت مصدر اجتذاب للمشاركين في اجتماع دمشق، وهي دول التحالف العربي في حرب عاصفة الصحراء. ومع ذلك، فإن فكرة الصندوق وما نتج عن اجتماع دمشق من قرارات، تبخرت بعد الحرب حتى قبل أن يجف الحبر الذي كتبت فيه. ومن المفارقات أن الإمبراطورية البريطانية استخدمت جيشها من الهنود في بداية القرن العشرين لاحتلال العراق إبان الحرب العالمية الأولى، أما الإمبراطورية الأمريكية فاستعملت جيوشاً عربية «كهنودها» ضد العراق في نهاية القرن العشرين.

جاءت فواتير الحرب التي قدمتها الولايات المتحدة للدول العربية المنتجة للنفط، وما أعقبها من فواتير شراء الأسلحة الأمريكية الفائضة عن حاجة أمريكا والناتو، تحت مبرر استمرار التهديدات العراقية الوهمية؛ لتفرغ خزائن المال في هذه الدول، بحيث لم يعد لديها ما تهبه أو تعيد توزيعه على الدول العربية

الشقيقة المشاركة في التحالف ضد العراق. استفاق السعوديون على استنفاد الحرب للأصول النقدية للمملكة، حيث اضطرت الحكومة لإلغاء العشرات من المشاريع الرئيسية، كما شهدت سوق الأوراق المالية السعودية حالة انهيار، وسارع المواطنون المذعورون إلى سحب أرصدتهم من البنوك التي فقدت بذلك ١١٪ من إجمالي الودائع فيها. ووجدت الحكومة نفسها مجبرة على ضخ ٤,٤ مليار دولار في النظام المالي للحيلولة دون انهياره، كما تم إنفاق مثل هذا المبلغ تقريباً على عملية إعادة توطين السعوديين الذين فروا من المنطقة الشرقية خلال الحرب، واستضافة أكثر م ٢٠٠ ألف كويتي ممن تدفقوا على السعودية بعد احتلال بلادهم، بالإضافة إلى تمويل خروج العمال اليمنيين الوافدين من البلاد. وهكذا، ومن أجل إعداد المملكة للحرب، كانت السعودية قد تكبدت ما لا يقل عن ١٣ مليار دولار مع نهايه ١٩٩٠. كما أن السعودية كانت مطالبة بدفع ١٧ مليار دولار أخرى كلفة تخزين الأسلحة القادمة استعداداً لحرب تحرير الكويت. وكانت الحكومة السعودية قد وافقت في سبتمبر ١٩٩٠ على تحمل الكلفة الكاملة لتمركز القوات الأمريكية التي ستشارك في عملية عاصفة الصحراء، والتي تقدر بـ ٥٠٠ مليون دولار شهرياً. وعندما اندلعت الحرب تعهدت المملكة بـ ١٣,٥ مليار دولار إضافية لتغطية كلفة قوات التحالف حتى نهاية مارس ١٩٩١، بالإضافة إلى المساهمة بحوالي ٣ - ٤ مليارات دولار في رأس مال الصندوق الخاص بمساعدة دول مثل تركيا على تحمل تبعات الحظر الدولي المفروض على العراق. كما دفعت السعودية والكويت ١,٥ مليار دولار إلى مصر، بالإضافة إلى شطب ديونها على القاهرة، والبالغة ٦,٦ مليار دولار، ودفعت مليارات أخرى إلى سوريا. وفي أقل التقديرات، فإن حرب الخليج كانت قد استنفدت ٢٨,٩ مليار دولار من الخزينة السعودية بنهاية ١٩٩٠، ليرتفع الرقم بحلول أغسطس ١٩٩١ إلى ٦٤ مليار دولار، مع أن بعض المصادر المطلعة تضع كلفة الحرب على السعودية عند حدود ٨٠ مليار دولار، وهو رقم أكده وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز في لقاء صحفي في الرياض بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢، طبقاً لوكالة الأنباء الفرنسية.

قبل الحرب كان معدل الإنتاج اليومي من النفط بحدود ٥,٦ مليون برميل، وبعد توقف تدفق النفط العراقي على الأسواق العالمية بسبب الحظر، ارتفع معدل الإنتاج إلى ٨,٧ مليون برميل يومياً، ذهب ٣٠٠ ألف برميل يومياً منها إلى قوات التحالف. الواقع أن معظم المكاسب المالية الناجمة عن الزيادة في أسعار النفط خلال الأزمة لم تذهب لخزائن الدول العربية المنتجة للنفط، بل لجيوب سماسرة نيويورك، باعتبار أن نفط السعودية وغيرها من الدول العربية النفطية كان يباع بموجب عقود طويلة الأجل، حيث لم يكن يعود على الخزينة السعودية سوى ٢٨ دولاراً للبرميل من أصل ٤٠ دولاراً، وهو السعر الذي كان يباع فيه في بورصة نيويورك التجارية.

وفي حين أنه لا يكشف عن الأرقام الفعلية لموجودات سلطة النقد السعودي SAMA (البنك المركزي السعودي)، فإنه، وطبقاً لتصريحات وزير البترول السعودي السابق أحمد زكي اليماني، فإن موجودات SAMA قبل الحرب كانت بحدود ٢٥ مليار دولار. وعليه، فإنه يمكن القول بأن حرب الخليج الأولى مسحت موجودات SAMA بالكامل. وفي سنة ٢٠٠٣، كان إجمالي الدين الداخلي السعودي قد وصل إلى ١٧٠ مليار دولار. وطبقاً لتقارير صحفية نشرت في ١٤ يوليو ٢٠٠٢ ؛ فإن المستثمرين السعوديين فقدوا مالا يقل عن ١٦٠ مليار دولار في انهيار البوارص العالمية عام ٢٠٠٢. كل ذلك في الوقت الذي تراجعت فيه معدلات الدخل للفرد السعودي خلال السنوات العشرين الماضية من ٢٨,٦٠٠ دولار إلى ٦,٨٠٠ دولار.

ومن تبعات الحرب على دول الخليج كذلك، المصاعب الكبيرة التي تعرض لها النظام المصرفي الخليجي، فقد تم سحب ١٣,٧ مليار دولار من البنوك الخارجية في البحرين، أي ما يعادل ٢١٪ من إجمالي موجوداتها. وفي حين تعطل نشاط البنوك الكويتية تماماً خلال الاحتلال، فإن مجموع السحوبات في بنوك الإمارات ارتفع إلى ٢٥٪، وبدأ رجال المصارف الأجانب يتعاملون مع النظام المصرفي الخليجي بحذر شديد.

وقبل الحرب، كانت دول الخليج مكان عمل لمئات الآلاف من المغتربين العرب، الذين كانت تحويلاتهم المالية تشكل مصدراً رئيسياً للعملة الصعبة لبلادهم، وجاء توقف هذه التحويلات ليسبب الكثير من المصاعب لبلدان مثل اليمن والأردن والسودان. وهكذا، وبدلاً من مشروع «تنمية الشرق الأوسط»، الذي وعدت به الولايات المتحدة قبل الحرب، زادت معدلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الثروة، إضافة إلى اتساع رقعة الخلافات والانقسامات العربية التي ترقى إلى حرب باردة عربية.

حرب أفغانستان ونفط بحر قزوين

جاءت الحرب على أفغانستان عام ٢٠٠١ تنفيذاً للمرحلة الثالثة من استكمال الهيمنة على النفط الدولي والسيطرة على آخر أكبر احتياطي للنفط في منطقة بحر قزوين. وكان أفضل وصف لهذه المرحلة ذلك الذي أوردته مجلة البيزنس ويك Busniness Week بالقول: «تسارعت الجهود الأمريكية لإقامة نفوذ واسع للولايات المتحدة في آسيا الوسطى بعد ١١ سبتمبر لتأخذ الشكل التالي :

- ❖ قبل عام فقط، لم يكن هناك جندي أمريكي واحد في المنطقة ؛ واليوم يعمل حوالي أربعة آلاف أمريكي على بناء قواعد لاستضافة الوجود الأمريكي عبر المنطقة الممتدة بين قيرقيزستان على الحدود الصينية وجورجيا على البحر الأسود بطول ألفي ميل. وفي ذلك يقول وزير الدفاع دونالد رامسفيلد Donald H. Rumsfeld بأن القوات الأمريكية ستبقى في المنطقة «طالما كان ذلك ضرورياً».
- ❖ قفز حجم الاستثمار الأمريكي في المنطقة إلى ٢٠ مليار دولار.
- ❖ أعادت شركات الطاقة العملاقة إحياء اهتماماتها بمنطقة أواسط آسيا، أحد آخر مناطق الحقول النفطية غير المستغلة في العالم. من الجدير بالذكر الإشارة هنا إلى أن شركتي بي. بي. وهاليبرتون (التي كان يرأسها ديك

تشيني) قررتا استثمار ١٢ مليار دولار في المنطقة.

- ما تشهده المنطقة المذكورة هو سياسة قائمة على المدافع والنفط، أما المدافع فستكون هناك لحماية المناطق المحلية من الأصوليين الإسلاميين، وستوفر الحماية للنفط بالطبع.
- تتفاوت التقديرات الخاصة بحجم الاحتياط النفطي لحوض بحر قزوين من ٢٠٠ مليار برميل، أي ما يعادل حجم الاحتياط السعودي، إلى أقل من ١٠٠ مليار برميل، أي على قدم المساواة مع احتياط بحر الشمال وبقيمة تقديرية تصل إلى ٢,٧ تريليون دولار (ولقد تبين للولايات المتحدة أن تلك التقديرات كان مبالغاً بها كثيراً، مما حدا بها لاحتلال العراق).
- تُعد خطوط النفط جزءاً أساسياً من اللعبة، وهنا تلتقي الحرفة الدبلوماسية بالمصالح النفطية. فمناطق بحر قزوين هي مناطق مغلقة يتوجب ضخ نفطها إلى البحر الأسود والبحر الأبيض المتسط والخليج قبل أن تحمله الناقلات إلى الأسواق العالمية. ولعل هذا أحد الأسباب الوجيهة للحرب الأمريكية على أفغانستان التي سيمر بها خط النفط. وكان هنري كيسنجر أكثر المؤيدين لإقامة الخط المذكور قبل ١١ سبتمبر، كونه مستشاراً لشركة أونوكال Unocal.

وهكذا نجد أن الولايات المتحدة عبرت إلى حقول نفط الشرق الأوسط لأول مرة من البوابة العراقية، وكان العراق المسرح الأخير للعمليات الأمريكية الأخيرة الرامية للسيطرة على نفط الشرق الأوسط والعالم من خلال غزو أراضيه.

الفصل الرابع

موجز لتاريخ النفط العربي

نعم : النفط هو سلاح دمار شامل

نبذة تاريخية :

هناك علاقة مباشرة تربط بين النفط وفلسطين، كما أن جيولوجيا النفط كانت أكثر تأثيراً على حدود دول سايكس بيكو Picot – Sykes من أي اعتبارات جغرافية، حين تم تقسيم الشرق المسلم الذي يعرف الآن بالشرق الأوسط. ففي عام ١٨٧٧ وبعدها بعام أيضاً، حصل المستشرق الانجليزي ريتشارد بيرتون Richard Burton على تفويض من الخديوي اسماعيل في مصر للتفتيش عن المصادر النفطية والمعدنية في منطقة مِدين Median المتاخمة لخليج العقبة. وبناءً على التقرير الإيجابي الذي أعده بيرتون بهذا الشأن، بدأ اثنان من قادة البحرية البريطانية، هما الأدميرال أدموند كوموريل Edmund Commerel والأدميرال هنري وودز باشا Henry Woods، بدراسة جدوى استغلال لمصادر الطبيعة في مدين، ولم يطل الوقت قبل ظهور شركة بريطانية غامضة تحمل اسم اكس. واي

للتنقيب والتطوير المحدودة X.Y Prospecting and Developing Syndicate Ltd. للعمل على استغلال الثروات المعدنية لأرض مدين، تم بعدها مباشرة الإعلان عن تأسيس شركة نفط البحر الميت برأس مال قدره مليون جنيه استرليني (ما يعادل ٥ ملايين دولار وقتها)، وهو مبلغ ضخم في مقاييس ذلك الوقت، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة للبحرية البريطانية بالمشروع.

عائلة روتشيلد والنفط وفلسطين

في نهاية القرن التاسع عشر، كانت صناعة النفط تحت الهيمنة الفعلية لثلاث جهات، هي شركة ستاندارد أويل لعائلة روكفلر وعائلة نوبل Noble، وعائلة روتشيلد Rothscild. ففي التسعينات من القرن التاسع عشر عقدت الأطراف المذكورة مفاوضات لوضع حد للحروب التجارية بينها، والاتفاق على تقسيم سوق الصادرات العالمية من النفط بين الأمريكيين (٧٥٪) والروس (٢٥٪). وفي تاريخ ١٤ مارس ١٨٩٥، وقعت شركة ستاندارد أويل من جهة مع عائلتي نوبل وروتشيلد من جهة أخرى هذا التحالف الكبير، إلاّ أنه لم يكتب للتحالف المذكور النجاح بسبب الادعاء برفض الحكومة الروسية القبول به.

كانت عائلة روتشيلد اليهودية وقتها تحظى بنفوذ واسع داخل الحكومات، وعلى قدر من الثراء جعلتها قادرة على الإقراض لتمويل الحروب، والإقراض لدفع تعويضات الحرب كما حصل مع فرنسا بعد هزيمتها على يد بروسيا. بل إن آل روتشيلد قدموا أموالاً للحكومة البريطانية لتمكينها من شراء أسهم قناة السويس عام ١٨٧٥، واستخدموا ثروتهم في رعاية الحركة الاستيطانية اليهودية في فلسطين. ولا عجب إذاً أن نجد بأن وعد بلفور Balfour بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين توجه به وزير الخارجية البريطاني لعميد آل روتشيلد ؛ ليبدأ وعد بلفور بعبارة : «عزيزي اللورد روتشيلد».

وعلى الرغم من إسهام عائلة روتشيلد في تمويل شراء أسهم قناة السويس،

فقد برزت معارضة شديدة في الأوساط القانونية اللندنية ضد مرور ناقلات النفط الروسي التابعة لعائلة روتشيلد عبر قناة السويس، حيث تزعم هذه الحملة اثنان من أبرز أصحاب دور المحاماة في لندن، وهما راسل Russell وانهولز Anholz لمواجهة ما وصف بـ «مجموعة التجار والمال الخاضعين للنفوذ اليهودي»، ممن يطالبون باستخدام قناة السويس كممر مائي لناقلات النفط. ومع ذلك، فقد خرجت العائلة اليهودية منتصرة من هذه المواجهة عندما حصلت على إذن من السلطات بالسماح لها بتسيير ناقلاتها عبر القناة من يناير ١٨٩٢. وفي ذلك كتبت مجلة الإيكونوميست Economist تقول «سواء أصبحت ادعاءات الخصوم بأن القرار المذكور جاء بإيحاء من اليهود أم لا ؛ فإننا لا نجد في تقصي هذا الأمر ما يثير الاهتمام، كما أننا لا نرى من مبرر للاعتراض عليه...»، وهكذا وفي ٢٢ يوليو ١٨٩٢، أبحرت الناقلة موريكس Murex إلى ميناء باتوم الروسي، حيث تم تحميلها بأول شحنة لها من مادة الكاز الخاصة بشركة بريتو Brito التابعة لعائلة روتشيلد، وعبرت قناة السويس بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٨٩٢.

في عام ١٨٧٢ حصل إسرائيل بيير جوزفات Israel Beer Josphat من شاه إيران على امتياز للتنقيب عن النفط من بين أشياء أخرى. وعلى الرغم من نجاح جماعات إيرانية وطنية في إلغاء الامتياز لاعتبارات تتعلق بخلفية إسرائيل جوزفات اليهودية، إلاّ أن إسرائيل نجح في الحصول على الامتياز الإيراني مجدداً، ولكن بعد أن غير اسمه ليصبح البارون يوليوس دي روتير Baron Julius de Reuter، وهو بالمناسبة مؤسس وكالة رويتر للأنباء نفسه. وفي عام ١٩٠١، ومن خلال الجنرال كيتبجي Kitabgi، وهو من أصل أرمني على الأرجح، تم منح امتياز آخر للتنقيب على النفط في إيران إلى وليام كنوكس دي آكري William Knox D'Arcy.

مع دخول روسيا مرحلة من الاضطراب السياسي والأمني بفعل نشاط الثوريين، بدأت المخاوف تسيطر على شركات النفط الروسية (المملوكة لعائلتي روتشيلد ونوبل) من تعرض الإمدادات النفطية الروسية للعراقيل. كانت الصحيفة

الثورية التي يصدرها فلاديمير الييخ لينين Vladimir Ilyich Lenin تطبع في باكو، وتوزع بواسطة العاملين في الشركات النفطية دون علم الإدارة. وفي باتون كان جوزيف جوغاشريلي Joseph Djugashrili، الذي اشتهر بعد ذلك باسم جوزيف ستالين Joseph Stalin، يقود الأنشطة الاشتراكية في الميناء النفطي الرئيسي. وفي ظل هذه الظروف المتغيرة في روسيا، قررت عائلة روتشيلد البحث عن إمدادات بديلة، ثم قامت ببيع مصالحها الروسية النفطية بالكامل، وذلك بعد أن أصبحت محفوفة بالمخاطر. وهكذا، وفي عام ١٩١٢، باعت عائلة روتشيلد كامل استثماراتها النفطية في روسيا واشترت بدلاً منها أسهماً في شركتي شل ورويال دتش Royal Dutch؛ لتصبح أكبر مالكة للأسهم في الشركتين المذكورتين، ولتدخل تلك العائلة اليهودية نفط العراق عبر شركة شل.

روتشلد في العراق من خلال شل

في مايو ١٩٠٨ تم اكتشاف النفط في منطقة ميدان النفتان بالقرب من مسجد السليمان. كانت لندن أول من سمعت بالنبأ، حيث أرسل اللفتانت ويلسون Wilson برقية كتبت بالشيفرة تقول: «اقرأوا الإصحاح ١٠٤ الآية ١٥ الجملة الثالثة»، وبالعودة إلى النص المقصود في الإنجيل يرد القول «ومن الأرض يخرج لكم الزيت ما يبعث فيكم المسرة». وفي ١٩ أبريل ١٩٠٩ باع بنك سكوتلندا أسهمه لشركة النفط الإنجليزية الفارسية المؤسسة حديثاً.

بحلول ١٩١٢، كان رأس مال الشركة المذكورة قد نفد بسبب ضخامة الحقول النفطية المكتشفة وحجم الاستثمار الكبير في البنية التحتية اللازمة، مما استدعى تدخل الحكومة البريطانية التي دخلت كشريك أكبر في رأسمال الشركة بحصة ٥١٪، حيث عينت من قبلها اثنين من المدراء في مجلس إدارة الشركة. وفي الوقت نفسه، وكجزء من الصفقة، تم عقد اتفاقية سرية منفصلة تحصل الأدميرالية البريطانية بموجبها على احتياجاتها من النفط بأسعار

تفضيلية. وقد تم التوصل لهذا الترتيب قبل أشهر قليلة من اندلاع الحرب العالمية الأولى التي أودت بحياة ١٣ مليون شخص. وهنا يجدر القول بأن أحد الأسباب الرئيسية لهزيمة ألمانيا في الحرب كان الافتقار للإمدادات النفطية. وعلى حد قول مدير اللجنة الفرنسية العامة للبترول، السناتور بيرنغر senator Bérenger، في نهاية الحرب «إن النفط الذي هو دم الأرض كان دم الانتصار. كان خطأ ألمانيا أنها حققت تفوقاً في صناعة الحديد وإنتاج الفحم ولم تلتفت بما فيه الكفاية لتفوقنا في الصناعة النفطية. كانت ألمانيا قد نافست الصناعة البريطانية وتفوقت عليها، وبخاصة في تطوير شركة دايملر Daimler لمحرك السيارات الذي يعمل على البنزين. بعدها تبنت الحكومة البريطانية استراتيجية تقوم على مبدأ «إذا لم يكونوا قادرين على منافسة صناعة السيارات الألمانية، فإن عليهم السيطرة على المادة التي تستخدمها سيارات دايملر وهي النفط».

وفي المكسيك، تحقق أكبر الاكتشافات النفطية عام ١٩٠٨ من قبل المقاول البريطاني المشهور ويتمان بيرسون Weetman Pearson، الذي وصل إلى المكسيك في الأساس لتنفيذ مشروع حفر قناة للصرف الصحي في العاصمة. فكان أن عثر على النفط بكميات كبيرة، الأمر الذي دفعه إلى إقامة شركة النسر المكسيكي «Aguila». غير أن هذا الأمر قاد إلى صراع مصالح قوى مع الشركات الأمريكية، وبخاصة مع شركة ستاندارد أويل، وهو صراع تطور إلى قرار أمريكي بالإطاحة بالرئيس المكسيكي الجنرال هويرتا Huerta بحجة أنه حاكم دكتاتوري. كان الأمريكيون على قناعة بأن بيرسون، الذي حمل لقب لورد كودراي Lord Cowdray لاحقاً، كان يدعم الجنرال هويرتا. وبهذا الشأن كتب السفير الأمريكي لدى المكسيك إلى واشنطن يقول بأن اللورد كودراي وصل إلى درجة عالية من النفوذ لدى حكومات المكسيك والاكوادور وكولومبيا، تصل إلى حد ارتهان القرارات الرسمية لهذه الدول. وتلا ذلك تبادل للحملات السياسية بين واشنطن ولندن، حيث اتهم الإنجليز الأمريكيين بأن رشاوى شركة ستاندارد أويل هي التي تحرك مواقف الإدارة الأمريكية بهذا الصدد. وفي النهاية، وكما

جرت عليه العادة، فقد التقت المصالح النفطية الأجنبية ضد المصالح الوطنية للدول المنتجة ولتضحي بالرئيس المكسيكي. أصبح بيرسون أو اللورد كودراي بمثابة النظير البريطاني لروكفلر الأمريكي، حيث قام بتأسيس مجموعة من الشركات برز منها في العقد الأخير من القرن العشرين : بنك لازاردز Lazards Bank، الفاينانشال تايمز، الإيكونوميست وسلسلة من الشركات الإعلامية والمالية. وفي عام ١٩١٩، باع كودراي معظم مصالحه النفطية في المكسيك لشركة شل. كانت نتيجة الصراع الأمريكي البريطاني على النفوذ والنفط سلسلة من الثورات والثورات المضادة بعد أن أقدمت حكومة المكسيك على تأميم صناعة النفط عام ١٩٣٩، لتكون بذلك أول بلد يقدم على مثل هذه الخطوة. كانت ردة فعل الأمريكيين والبريطانيين والهولنديين هي مقاطعة النفط المكسيكي، ورفع شعار «دعوا المكسيك تغرق بنفطها». أصبحت صناعة النفط المكسيكية تدار من قبل الشركة الوطنية المكسيكية للنفط. غير أن الحاجة للنفط المكسيكي في الحرب العالمية الثانية دفع بشركات النفط الأجنبية إلى التوصل لحل وسط، حيث حصلت على ١٣٠ مليون دولار كتعويضات من المكسيك. وبعد خروجها من المكسيك، حولت الشركات النفطية العملاقة اهتمامها إلى فنزويلا المجاورة ؛ لتصبح فنزويلا بحلول ١٩٤٦ أكبر منتج للنفط خارج الولايات المتحدة.

لسوء حظ شعوب الشرق الأوسط، فإن «دم الأرض» كلفهم الكثير من الدماء وتسبب بالعديد من الحروب. فالدولة الواحدة تجزأت إلى دول عديدة بما يخدم الأهداف السياسية للدول الكبرى، وعملت معاهدة سايكس / بيكو Sykes-Pico بين انجلترا وفرنسا على إعادة رسم حدود الشرق الأوسط، وهي حدود قائمة على الاعتبارات العسكرية والجيولوجية والنفطية، وبما يضمن تدفق النفط للغرب بعيداً عن المصالح الفعلية للدول المنتجة له.

وفي الوقت الذي شهد فيه بيع عائلة روتشيلد لمصالحها النفطية في روسيا لشركة شل، كانت هناك صفقة أخرى قيد الاكتمال، فقد تم دمج شركة البترول التركية ضمن امتياز النفط الخاص بالعراق، وآلت الملكية الجديدة إلى دوتشي

بانك Deutsche Bank وشل (٢٥٪ لكل منهمـا)، بينمـا ذهبت باقي الأسـهم إلى البنك الوطني التـركي، وهو بنك بـريطاني يعـمل في خـدمـة المصـالح السـيـاسيـة والاقتصـادية لبـريطانيـا في الإمبـراطورية العثمانيـة. ولأن كالوستي غولبكيان Calouste Gulbekian - وهو القوة الفعلية وراء إقامة الشركة الجديدة - كان يملك ٣٠٪ من أسهم البنك الوطني التركي، فإن هذا يجعله صاحب ١٥٪ من أسهم الشركة المذكورة. وكان والد غولبكيان قد جمع ثروته من استيراد الوقود للإمبـراطورية العثمانيـة. وبعد تخرج غولبكيان من كينج كوليـدج King's College في لندن كمهندس، ذهب للعمل في باكو، ونظراً لذكائه ودرايته بصناعة النفط فقد أصبح خبيراً في هذا المجال ولم يتجاوز بعد سن الحادية والعشرين. كان السلطان يستشيره في إمكانيات العثور على النفط في الأراضي التي تسمى الآن العراق، حيث كان غولبكيان يعتقد جازماً بأنها تحتوي على احتياطات نفطية عاليـة. وفي عـام ١٨٩٧ أصـبح وكـيـلاً لعـائلة صـامـويل Samuel اليـهـودية في القسطنطينية، كما عمل مستشاراً مالياً للحكومة التركية ولسفارتيها في باريس ولندن. غير أن الحكومة البريطانية لم تقتنع بطريقة توزيع أسهم الشركة، فكان أن أعادت عملية التوزيع، حيث تم التوقيع على اتفاقية بين الحكومتين البريطانية والألمانية بتاريخ ١٩ مارس ١٩١٤، تم فيها تخصيص ٢٥٪ من الأسهم لكل من شل ودوتشي بانك، وذهب الباقي للمجموعة الإنجليزية الفارسية، على أن يتم منح غولبكيان حصة (٥٪). كما تم استبعاد الولايات المتحدة من هذا الترتيب.

أول امتياز أمريكي للنفط كان في العراق

شهد العراق أول انخراط أمريكي في شؤون الشرق الأوسط النفطية بإعطاء واشنطن الضوء الأخضر لشركاتها النفطية للتحرك والحصول على نفط المنطقة، وذلك ضمن سياسة «الباب المفتوح» التي أعلنتها بعد الحرب العالمية الأولى. كان ذلك في أوائل العشرينات من القرن العشرين. وقتها لم يكن البريطانيون

والفرنسيون يملكون الكثير من المصادر النفطية، وأرادوا أن يكون الشرق الأوسط بمثابة مصدر رئيسي خاص بهم. بعد الحرب العالمية، الأولى تحولت حصة الألمان في شركة النفط التركية إلى الفرنسيين وتم استبعاد الأمريكيين من الصفقة... والواقع أن البريطانيين والفرنسيين كانوا عازمين على إبعاد الأمريكيين عن المنطقة، وأبلغوهم بأنهم يتحكمون بـ ٨٢٪ من الإنتاج العالمي من النفط (كما كان عليه الأمر عام ١٩٢٢)، في حين أن حصة بريطانيا (في إيران وغيرها) لم تكن تتجاوز ٤,٥٪ من إجمالي الإنتاج العالمي. مارس الأمريكيون الكثير من الضغوط إلى أن تمكنوا من الحصول على حصة من الكعكة النفطية العراقية حتى قبل أن يبدأ الإنتاج العراقي من النفط. وتم تغيير اسم الشركة، التي تأسست في عهد الإمبراطورية العثمانية، من «شركة النفط التركية» إلى شركة نفط العراقIPC وتوزعت حصصها كالتالي : بريتيش بيروليوم، وشركة شل، والشركة الفرنسية CFPبواقع ٢٣,٧٥٪ لكل منها، وشركة موبيل وشركة ايكسون الأمريكيتين بواقع ١١,٧٨٥ ٪ لكل منهما، فيما حصل غولبكيان على ٥٪.

وهكذا، نجد أن أول دخول أمريكي في نفط الشرق الأوسط تم من البوابة العراقية. كما اختارت الولايات المتحدة الحرب على العراق مؤخراً لاستكمال سيطرتها على الشرق الأوسط وصناعة النفط الدولية. ومع دخول الأمريكيين على المسرح لأول مرة، عمدت بريطانيا التي كانت وصية على العراق إلى تنصيب حكومة عميلة في بغداد وأجبرتها على توقيع اتفاقية «شركة نفط العراق»، يحصل العراقيون بموجبها على حصة في نفطهم لا تتجاوز الأربع شلنات للطن بدلاً من ٢٠٪ من حجم الإنتاج، طبقاً لمعاهدة سان ريمو للسلام. وبذلك تكون بريطانيا قد أعطت الأمريكيين الحصة الفعلية الخاصة بالحكومة العراقية. وقتها استقال وزيران من الحكومة احتجاجاً على القسمة البريطانية.

كما توصلت مجموعة الشركات، التي شكلت شركة نفط العراق، إلى اتفاق آخر عرف باتفاقية «الخط الأحمر»، حيث اتفقت الشركات بموجبها على عدم التنافس فيما بينها، كما تم اشتراط التحرك المشترك بالنسبة للنشاط النفطي

في الشـرق الأوسط باستثناء إيران والكويت. وبسبب هذه الاتفاقية الملزمة، تحركت المجموعة في الإمارات الساحلية المتصالحة، والتي أصبحت لاحقاً تعرف بالإمارات العربية المتحدة، فتكونت شركة نفط أبو ظبي ADPC من مجموعة الشركات نفسها التي شكلت شركة نفط العراق، وبالنسب نفسها من الحصص. ولهذا عندما كانت الشركات النفطية تلجأ لمعاقبة إحدى الدول المنتجة، كانت، وبكل بساطة، تعمد إلى تخفيض إنتاجها من النفط وزيادته من حصصها في مناطق أخرى في دول الخليج ؛ لتكون النتيجة ثبات كمية النفط التي تمر عبر مضيق هرمز، وثبات العائدات النفطية، بينما تتعرض الدول المنتجة المستهدفة إلى ضغوط هائلة، بل إن اتفاقاً سرياً تم الكشف عنه بعد ٢٥ سنة من قبل وزارة العدل الأمريكية بإيحاءات من اللوبي الصهيوني، الذي استنتج أن شركات النفط قد لا تتلاقى مصالحها مع مصالح إسرائيل، الدولة الوليدة آنذاك، حيث أوضح أن الشركات النفطية لجأت إلى فكرة لتشكيل اتحاد سري لمنتجي النفط في عام ١٩٢٨، بهدف ضبط حصص الإنتاج وأسعار النفط التي كانت تفرض على الدول المنتجة. كان هذا تصرفاً منافياً للقوانين الأمريكية من جانب الشركات النفطية، دفع بوزارة العدل الأمريكية للقول بوجوب تقديمها للمحاكمة. غير أن وزارتا الدفاع والخارجية تحركتا للدفاع عن هذه الشركات، وكتبتا تقولان بأن «شركات النفط ليست أكثر من أدوات في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه الدول المنتجة للنفط. ولأن النفط كان حيوياً لوجود هذه الدول من الناحيتين السياسية والاقتصادية، فإن ملاحقة الشركات قانونياً من شأنه أن يلحق الضرر بالأمن القومي للولايات المتحدة». وجاء في التقرير نفسه القول بأن «أسعار النفط (التي تحددها هذه الشركات) عنصر حيوي لأوروبا الغربية، وبالتالي ضروري للغاية لقوة وميزان مدفوعات هذه المنطقة، الذي يشكل بدوره أهمية كبيرة لأمننا القومي». وهكذا، فإن أسعار النفط المنخفضة، التي كانت تتحكم بها الشركات، ساعدت ميزان المدفوعات لدول أوروبا الغربية وفي غيرها من الدول المستهلكة للنفط على حساب الدول المنتجة دون علم هذه الدول وموافقتها.

وعندما رفع هذا التقرير إلى مجلس الأمن القومي بتاريخ ٩ يناير ١٩٥٣، جاء موقف المجلس مؤيداً لوجهة نظر وزارتي الخارجية والدفاع، وبالتالي طلب الرئيس ترومان من وزارة العدل التخلي عن مشروعها بتوجيه اتهامات للشركات النفطية.

ويمثل امتياز النفط الكويتي، والطريقة التي تم التفاوض حوله، مثالاً جيداً لتلاعب الشركات النفطية بالدول المنتجة، وكيف تتفاوض الشركات الكبيرة على صفقاتها. ففي عام ١٩٢٧، باع الميجور فرانك هولمز Frank Holmes الامتياز الممنوح له بالتنقيب عن النفط في الكويت إلى شركة نفط الخليج (جلف) في صفقة ضمت امتياز البحرين أيضاً، وبمبلغ ٥٠ ألف دولار. وبدورها باعت شركة نفط الخليج (جلف) امتياز البحرين واحتفظت بامتياز الكويت، وطلبت من هولمز البقاء هناك والعمل كوكيل لها. وقتها لم تكن شركة بريتش بتروليوم تعير الكثير من الاهتمام للكويت لأنها كانت تملك الكثير من النفط في إيران والعراق، إضافة إلى أن جيولوجيي الشركة لم يتوقعوا وقتها أن الكويت غنية بالنفط إلى حد مشجع. غير أن هذا الأمر تغير فجأة بعثور شركة سوكال SOCAL الأمريكية على النفط في البحرين، بعد أن كان خبراء قد استبعدوا وجود النفط هناك.. ولأن الكويت كانت وقتها محمية بريطانية، فقد وضعت بريطانيا العراقيل الكافية للحيلولة دون أي امتياز غير بريطاني في الكويت، وأصرت على أن الشركات البريطانية وحدها هي التي ستعمل في الكويت. وفي الوقت الذي دخل فيه وكلاء بريتش بتروليوم وشركة جلف في منافسة للحصول على أكبر حصة من كعكة النفط الكويتي، تحسن موقف جلف بتعيين اندرو ميللون Andrew Mellon سفيراً للولايات المتحدة في لندن. وعائلة ميللون هي المؤسسة لشركة جلف وتملك ٢٥٪ من أسهمها، وجاء التعيين، الذي سعى إليه ميللون في الأساس، ليصب في صالح شركة جلف بالتأكيد. استخدم ميللون نفوذه في دفع بريتش بتروليوم وجلف للوصول إلى تفاهم حول القيام بمشروع مشترك مناصفة، بدلاً من الدخول في تنافس ضار سيترك آثاره الوخيمة على «نظام النفط» للشرق

الأوسط. وقتها اعترت شيخ الكويت الدهشة وهو يرى أمامه وكلاء شركتين بريطانية وأمريكية يعلنان عن الرغبة في تقاسم الامتياز، بعدما كانا في تنافس كان من الممكن الاستفادة منه لصالح الكويت. وبهذا تم الإعلان عن إقامة شركة نفط الكويت KOC عام ١٩٣٤ شراكة بين جلف وB.P مناصفة.

وبالطريقة نفسها، ومن خلال فرانك هولمز الذي تعاون مع حجي فيلبي Hajji Philby (والد العميل البريطاني المزدوج المعروف)، تم توقيع اتفاقية امتياز النفط السعودي من قبل الملك عبد العزيز وشركة سوكال Socal الأمريكية عام ١٩٣٣، وهي السنة نفسها التي شهدت تصدير سوكال أول شحنة من النفط البحريني. كان الجيولوجي الأمريكي ايفيريت دي غويللر Everett de Golyer أول من تنبه لحقيقة أهمية نفط الشرق الأوسط، حيث جاء في التقرير، الذي أعده بعد رحلة استكشافية لشبه الجزيرة العربية، القول «إن مركز الجاذبية في الإنتاج العالمي من النفط آخذ في التحول من خليج المكسيك ومنطقة الكاريبي باتجاه الشرق الأوسط ومنطقة الخليج (الفارسي)، وسيستمر هذا التحول على الأغلب إلى أن يتركز الإنتاج تماماً في تلك المنطقة». وجاءت المفاوضات بين الشركات النفطية حول النفط السعودي لتقود إلى إقامة الشركة العربية الأمريكية للنفط «Aramco» وليبدأ ضخ النفط من حقول السعودية في مايو ١٩٣٩.

الحكومة الأمريكية والنفط السعودي

بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٤٣، أصدر الرئيس روزفلت قراراً بتشكيل شركة الاحتياط البترولي، التي ستتملك كامل حصص امتياز أرامكو في السعودية. وجاء القرار المذكور بناء على توصية رفعها للرئيس روزفلت نائب وزير البحرية الأمريكية، اقترح فيها استملاك الحكومة الأمريكية لشركة أرامكو بعد أن أصبح من الأهمية بمكان أن يصبح للولايات المتحدة احتياطات نفطية كافية خارج

الأراضي الأمريكية، وذلك بالطريقة نفسها التي تملكت فيها الحكومة البريطانية بترول إيران عبر شركة بريتش بتروليوم. بعدها تم تسمية وزير الداخلية هارولد آيكس رئيساً للشركة الجديدة، في حين تم تعيين آيب فورتاس Abe Fortas (وهو يهودي) سكرتيراً للشركة، وتم عقد أول اجتماع لإدارة هذه الشركة بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٤٣، بحضور وزير الحرب بالوكالة جون مكلوي John McCloy. من جانبها، رفضت الشركات النفطية المالكة لأرامكو فكرة تملك الحكومة لارامكو باعتبارها ستضر بالمصالح الأمريكية، حيث أن من مهام الحكومة خدمة القطاع التجاري وليس العكس. ولأن الحرب العالمية الثانية كانت على وشك الانتهاء، فقد تم تجميد مشروع تملك أرامكو.

تم تغيير اسم شركة النفط الإنجليزية الفارسية إلى شركة النفط البريطانية، وتغيير اسم فارس إلى إيران، وتم اكتشاف المزيد من الاحتياطات النفطية الهائلة، في حين ارتفع عدد البريطانيين الذين يديرون مصالح بريتش بتروليوم في إيران إلى ألفي موظف. وفي عام ١٩٤١ وعندما رفض الشاه طرد الألمان من بلاده، تعرضت إيران لغزو بريطاني روسي لتأمين الإمدادات النفطية، وبقيت إيران تحت السيطرة البريطانية الروسية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تم نفي الشاه ووضع ابنه محله على العرش. وبعد الحرب، سيطرت العناصر الوطنية على المجلس (البرلمان)، وطالب الإيرانيون بحصة أكبر من عائدات البلاد النفطية على أساس المناصفة، وعلى غرار ما حققته فنزويلا. إلاّ أن البريطانيين رفضوا الاستجابة للمطالب الإيرانية. وقد لعب السفير الأمريكي في طهران دوراً في تحريض الإيرانيين وفعل ذلك صراحة، ولما لم تستجب بريطانيا إلى المطالب الإيرانية، قام رئيس الوزراء د. محمد مصدق بتأميم صناعة النفط. وهنا اكتملت الظروف اللازمة لاجتماع المصالح الأمريكية والبريطانية مجدداً والتآمر على إيران النفطية، فنجحت السي. آي. ايه. في تدبير انقلاب على حكومة مصدق، وساعد الجنرال م. نورمان شوارزكوبف (والد القائد الأمريكي في حرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠ - ١٩٩١) في مساعدة

الـC.I.A بتسمية عناصر إيرانية متعاونة، مما أنجح الانقلاب. جاءت عملية تأميم النفط الإيراني والانقلاب على مصدق، الذي أعاد النفط إلى أيدي الشركات الأجنبية لتعطي الشركات الأمريكية حصة كبيرة في النفط الإيراني. وبدلاً من تملك بريتش بتروليوم لكامل صناعة النفط في إيران قبل التأميم، تراجعت حصتها إلى النصف بعد الإطاحة بحكومة مصدق، وذهب النصف الآخر للشركات الأمريكية.

فائض الإنتاج النفطي

تم العثور على اكتشافات نفطية هائلة في ليبيا. وكانت أول شحنة من النفط الليبي يتم تصديرها من حقل زيلتين في أبريل ١٩٥٩. وشكلت ليبيا نقطة جذب للشركات النفطية، نظراً للجودة العالية التي يتمتع بها النفط الليبي، علاوة على كلفة التكرير الأقل وقرب الحقول النفطية الليبية من الأسواق الأوروبية. وكما كان متوقعاً، فإن الإنتاج الليبي من النفط سجل زيادة سريعة في الستينات لتصبح ليبيا عام ١٩٦٥ سادس أكبر مصدر للنفط الخام في العالم، وليتجاوز الإنتاج الليبي بعد ذلك بأربعة أعوام حجم الإنتاج السعودي، ويصل إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً. كما اكتشف الفرنسيون النفط في الغابون، وبعدها في الجزائر عام ١٩٥٦، حيث وجد النفط الجزائري طريقه للأسواق العالمية عام ١٩٥٨.

كانت شركتا شل وبريتش بتروليوم قد عثرتا على النفط في نيجيريا عام ١٩٥٦. وفي بحر الشمال، تم اكتشاف النفط بكميات كبيرة في العام نفسه. وفي عام ١٩٥٩ اكتشفت ايكسون وشل، وضمن جهد مشترك، حقول الغاز البحرية أمام السواحل الهولندية في غرونتغن Groningen.

وفي ظل الاكتشافات الهائلة هذه لمكامن النفط، كان لا بد من أن يشهد العالم تكرار حالة من الإنتاج الفائض التي شهدتها الولايات المتحدة في

الثلاثينات، ولكن على المستوى العالمي هذه المرة، الأمر الذي برزت معه حاجة ملحة لوجود منظمة تعمل على التنسيق بين الدول المنتجة لتنظيم صناعة النفط.

كانت معظم الشركات النفطية الجديدة المستقلة تفتقر لمنافذ تسويقية، علاوة على انتهاجها لسياسات غير تقليدية في عمليتي التسويق والتسعير. ومع توسع نادي الشركات النفطية بصورة كبيرة، وظهور العديد من اللاعبين الجدد في الساحة، اعتقدت كبريات الشركات النفطية بأن الشركات الصغيرة غير مؤتمنة على أسرار هذه الصناعة. وما تزال الشركات العملاقة تتذكر كيف أنها احتاجت لتدخل الرئيس الأمريكي ووزيري الدفاع والخارجية ومستشار الأمن القومي لإنقاذها من المحاكمة في الخمسينات.

ومما زاد من خطورة الأمر على شركات النفط الغربية، الاكتشافات النفطية الهائلة التي طورها السوفيات في منطقة الفولغا - الأورال خلال الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٦٠، وسرعان ما أصبح الاتحاد السوفياتي ثاني أكبر منتج للنفط بعد الولايات المتحدة. هذا التطور أغضب الأمريكيين لدرجة دفعت بمدير السي. آي. ايه. آلان دالاس Allen Dulles للقول في اجتماع للحكومة عام ١٩٥٨: «يواجه العالم الحر وضعاً في غاية الخطورة مع تنامي قدرة السوفيات على قلب الأوضاع في الأسواق المستقرة». كانت السي. آي. ايه. لا تريد من أي دولة غربية الاعتماد على إمدادات النفط السوفياتي، كما كانت تحاول ايطاليا. وقتها كانت شركة ENI المملوكة للدولة المشتري الأكبر للنفط السوفياتي، وبأسعار تصل إلى نصف سعر نفط الشرق الأوسط الرخيص أصلاً. ويبدو أن رئيس ENI انريكو ماتي Enrico Mattei، الذي حرمته الشركات النفطية الرئيسية جزءاً من حصة الكعكة النفطية، قرر الاستمرار في اللعبة، إلى أن قتل في حادثة سقوط طائرته بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٦٢. ومع أن أنريكو ماتي كان من أشد المعادين للشيوعية في إيطاليا وعضواً بارزاً في الحزب الديمقراطي المسيحي، إلاّ أنه ذهب إلى موسكو ووقع اتفاقاً مع وزارة التجارة الخارجية السوفياتية لمقايضة شحنات من النفط السوفياتي تصل إلى ٢,٤ مليون طن سنوياً بشبكة أنابيب ذات قطر واسع؛ لبناء

خط أنابيب لضخ النفط الروسي لدول أوروبا الشرقية (بولندا، هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا) من حقول الفولغا - الأورال. إلاّ أنه بعد شهر من بدء صناعة الأنابيب المطلوبة في إيطاليا، تعرضت الطائرة التي كان يستقلها ماتي لحادث غامض أدى إلى سقوطها ومصرعه، الأمر الذي أطلق العنان لشائعات تقول بأن السي. آي. ايه. هي التي دبرت الحادث، خاصة وأن مدير محطة السي. آي. ايه. في روما غادر العاصمة الإيطالية بعد ذلك مباشرة وبصورة مفاجئة.

أوبك... اختراع أمريكي

في تلك المرحلة، وجدت الشركات النفطية العالمية نفسها أمام خيارين متاحين: فقد استمرت شركات النفط في البيع بأسعار أقل من النفط الروسي على أمل إخراج السوفيات من السوق. وفي حين استمر السعر المعلن للنفط على حاله دون تغيير، واستمرت الدول المنتجة في تقاضي حصتها (وهي ٥٠٪) على أساس سعر السوق المعلن، فإن سعر البيع كان يختلف، وكانت الشركات النفطية تتحمل الفارق بين السعرين، الأمر الذي لم يكن ليستمر طويلاً، غير أنه حتى في حالة قبولها بالوضع لفترة أطول، فإن دخول دول منتجة جديدة مثل ليبيا وغيرها من الدول الأفريقية على الخط، كان من شأنه أن يتسبب في إغراق الأسواق العالمية بالنفط، يضاف إلى ذلك أن مشكلة التعامل مع الشركات الصغيرة المستقلة كانت قائمة بدون حل.

أما الحل الآخر المتاح، فتمثل في محاولة التحكم بالإنتاج، وبالتالي بالأسعار في المصدر من خلال الدول المنتجة بنفسها، والتي كانت تحت الاحتلال المباشر أو الوصاية المباشرة أو غير المباشرة، وذلك في ترتيب داخل الولايات المتحدة وبين ولاياتها المنتجة المختلفة خلال فترة الثلاثينات في القرن العشرين. فمع الاستكشافات الكبيرة الجديدة في تكساس وأوكلاهوما، التي تصادفت مع حدوث الركود العظيم، بدأت الشكاوى تنهال على مكتب وزير الداخلية هارولد

آيكس من تردي الأوضاع في السوق النفطية الأمريكية بالنسبة لشركات النفط. ففي ٥ مايو ١٩٣٣ تلقى الوزير برقية من تكساس تقول بأن أسعار النفط هبطت بصورة حادة في شرق تكساس لتصل إلى أربعة سنتات فقط للبرميل، وفي اليوم نفسه تلقى وزير الداخلية برقية أخرى من حاكم تكساس كان نصها «الوضع أصبح خارج نطاق السيطرة بالنسبة لسلطات الولاية». كانت صناعة النفط على وشك الانهيار، الأمر الذي ينذر بعواقب كارثية. وقتها علق الوزير آيكس ساخراً «كثير من هؤلاء العظام يزحفون على أيديهم وركبهم باتجاه واشنطن للتوسل من الحكومة التدخل لإدارة أعمالهم بالنيابة عنهم». وهو ما فعلته الحكومة الأمريكية عندما وقع الرئيس بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٣٣ أمراً تنفيذياً، يحظر فيه على أي شركة نفطية تجاوز خطوط الولاية المنتجة فيما يتعلق بحصص الإنتاج المخصصة لها والتي حددها القرار. وفي عام ١٩٣٥، اكتسب دور الولاية المزيد من الصفة الرسمية بصدور قانون نفطي جديد يسمح للولايات بالتنسيق فيما بينها بشأن تشريع المعايير وتبادل المعلومات والخطط. أصبح واضحاً أن النفط سلعة لا يزيد الطلب عليها لو تم تخفيض سعرها ولا يقل لو تم رفعه، وما دمت لا تستطيع بيع كمية أكبر بسعر متدن مثل عشر سنتات للبرميل مما تستطيع تصريفه بسعر أعلى من دولارين للبرميل، فليس هناك حاجة للإنتاج الفائض وتكبد الخسائر التي قد تخرجك من السوق. وهكذا وجد مؤيدو نظرية السوق الحرة أن هناك ضرورة ماسة لتدخل الدولة والولايات المنتجة للنفط لتنظيم عملية الإنتاج، وبالتالي معالجة مشكلة الأسعار. مثل هذا التدخل هو ما أناطته الأيدي النفطية الخفية إلى منظمة للدول المنتجة للنفط، ويعمل على غرار ما تم تنظيمه داخل الولايات المتحدة.

مع دخول الخمسينات، أدت العديد من الأحداث التي عاشها المشهد النفطي الدولي إلى خلق ظروف شبيهة بما حدث في المشهد النفطي الأمريكي، وقادت إلى إيجاد هيئة للتنسيق بين الدول المنتجة للنفط وصولاً إلى ضبط الإنتاج والأسعار. ولتحقيق ذلك، كان المطلوب إيجاد «منظمة» خاصة بالدول المصدرة

للبترول بهدف القيام بعملية التنسيق من المصدر، فكان إنشاء «أوبك» في بغداد بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٦٠. كانت الدول الموقعة على ميثاق المنظمة في البداية هي السعودية، العراق، الكويت، إيران وفنزويلا، وتتحكم هذه الدول معاً بـ ٩٠٪ من حجم سوق صادرات النفط الخام في العالم. في ذلك الوقت، لم تكن الكويت قد نالت استقلالها بعد، بل كانت محمية بريطانية حتى عام ١٩٦١. تجدر الإشارة هنا إلى أن مصالح الدول المنتجة للنفط والشركات النفطية لا تتعارض دائماً بالضرورة، فقد تلتقي من وقت لآخر، كما أن من المهم القول أيضاً بأن إقامة أوبك لم تكن فكرة سيئة بالمعنى التام، بل إن لها جانبها الجيد، فهي مؤسسة يمكن ان تكون جيدة أو سيئة طبقاً للطريقة التي يتم استغلالها بها، كما أن من المهم التأكيد هنا بأن بعض المشاركين في إقامة أوبك كانوا أبطالاً وطنيين، كُلاً بطريقته الخاصة. وبأنهم (على قدر ما كانوا يدركون) عملوا على إيجاد منظمة مهمتها التنسيق فيما بينهم لما فيه مصلحتهم، وللحيلولة دون دورة تذبذب الأسعار المضرة بهم من خلال التحكم في الإنتاج. غير أن ما سبق لا يعني تجاهل حقيقة أن أوبك كانت مطلب الشركات النفطية والدول المستهلكة للنفط في الوقت ذاته. ومع ذلك، فإن الدول الأعضاء في «أوبك» وجدت نفسها ضحية عملية تضليل إعلامي وتشويه للصورة أمام العالم، وبخاصة خلال السنوات التي أعقبت ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣.

ينظر البعض إلى وزير النفط الفنزويلي السابق بيريز الفونسي Perez Alfonse على أنه بمثابة «عراب» منظمة أوبك. وإذا عرفنا خلفية هذا الرجل وعلاقته القوية بواشنطن، سندرك الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في إقامة المنظمة. كان الفونسي قد درس الطب في جامعة جونز هوبكنز في بلتيمور، وعندما عاد إلى فنزويلا تحول إلى دراسة القانون، وسرعان ما أصبح وزيراً للتنمية. وكانت علاقته بالسفارة الأمريكية في كاراكاس على درجة من القوة، إلى حد أنه تلقى مكالمة من السفارة ذات يوم نقلت له تحذيرات من أجهزة الاستخبارات الأمريكية عن انقلاب يتم الإعداد له ذلك اليوم، وطلبت منه

السفارة اللجوء إليها إذا ما رغب. حدث الانقلاب بالفعل قبل أن يتمكن ألفونسي من اللجوء إلى السفارة الأمريكية. وتم سجن الفونسي ثم تم نفيه إلى الولايات المتحدة. وفي واشنطن أمضى الفونسي معظم وقته في مكتبة الكونغرس الأمريكي وهو يدرس تاريخ إنشاء الهيئات التنظيمية الشبيهة بتلك التي أقيمت في الثلاثينات، بهدف ضبط العملية الإنتاجية وتنسيقها، مثل لجنة سكك حديد تكساس، التي عملت على تحديد حصص الإنتاج في تلك الولاية. عاد الفونسي إلى كاراكاس بعد انقلاب آخر شهدته فنزويلا عام ١٩٥٨، حيث تولى حقيبة البترول والمناجم في الحكومة الجديدة، وهي وظيفة أعد لها نفسه جيداً خلال فترة وجوده في واشنطن، بل إن الفونسي استعان فوراً بمستشار أمريكي ضليع بشؤون الهيئات التنظيمية، مثل لجنة سكك حديد تكساس، التي كان الوزير يعتبرها نموذجاً يحتذى به في إقامة منظمة خاصة بالدول المصدرة للنفط. قرر الفونسي السعي للالتقاء بوزراء النفط في الشرق الأوسط ووجد في المدعوة واندا جابلونسكي Wanda Joblonski خير من يعينه على هذا الأمر.

ولكن من هي واندا جابلونسكي؟ كانت من مواليد تشيكوسلوفاكيا وتقيم في نيويورك، تلقت تحصيلها العلمي في نيوزيلندا ومصر وانجلترا والمغرب وألمانيا والنمسا وتكساس. بل إنها أمضت شهراً في رحلة من القاهرة إلى القدس على ظهر جمل. إنها سيدة تجمع بين الذكاء وحب المغامرة والخبرة الطويلة في شؤون النفط من خلال عملها في إصدار نشرة بتروليوم انتلجينس ويكلي Petroleum Intelligence Weekly. ومن موقعها هذا، كانت على اطلاع تام بالشؤون النفطية في الشرق الأوسط، وتعرف جيداً كبار المسؤولين في صناعة النفط في المنطقة. وعندما عقد مؤتمر النفط العربي في أبريل ١٩٥٩، كانت واندا جابلونسكي حاضرة. وكذلك الوزير الفونسي بصفة مراقب. ومن غرفتها بأحد فنادق القاهرة، اتصلت واندا بالوزير الفنزويلي تطلب منه الحضور حيث وجدها بانتظاره مع أحد كبار وزراء النفط العرب وعدد من ممثلي صناعة النفط العربية. اتفق الجميع على الالتقاء سراً بنادي اليخوت في المعادي، وهناك اتفق

الجميع على تشكيل ما أطلقوا عليه اسم «اللجنة الاستشارية للنفط» على غرار لجنة سكك حديد تكساس. وبعد ذلك بعام ظهرت «أوبك» إلى الوجود.

تميز عقد الستينات بدخول دول منتجة جديدة للنفط على الساحة، بالإضافة إلى مزيد من الاستكشافات. فهذه ليبيا تطور إنتاجها ليصل إلى ٣ ملايين برميل يومياً مع نهاية الستينات، وكذلك الحال في نيجيريا والغابون والجزائر. غير أن أهم التطورات في تلك الفترة، كانت الاكتشافات التي أدت إلى تحديد احتياطات هائلة. ولكن مع بروز مشكلة رئيسية وهي كلفة الإنتاج العالية جداً مقارنة بالأسعار السائدة في ذلك الوقت، كان لا بد من رفع الأسعار حتى تصبح الاكتشافات الجديدة ذات جدوى اقتصادية.

ففي عام ١٩٦٤ وقعت الدول الأوروبية المحيطة ببحر الشمال اتفاقية لرسم الحدود البحرية، بما يسمح للشركات النفطية الشروع في العمل فكانت الاكتشافات الجديدة التالية :

- في عام ١٩٦٥ عثرت بريتش بتروليوم على حقول الغاز قريباً من سواحل انجلترا!
- في عام ١٩٦٩ تم اكتشاف النفط في بحر الشمال لأول مرة في حقل ايكوفسك Ekofisk في النرويج.
- في عام ١٩٧٠ اكتشفت بريتش بتروليوم حقل فورتيز Forties شمال ابردين Aberdeen.
- وفي عام ١٩٧١ اكتشفت شركتا شل وايكسو حقل برنت Brent على سواحل شيتلاندز Shetlands.

برزت المشكلة نفسها في ألاسكا، حيث تم اكتشاف احتياطات نفطية في خليج برودهو Prudhoe Bay بحجم حقول تكساس من قبل شركة أطلانطيك Atlantic، التي أصبحت لاحقاً تعرف باسم شركة آركو Arco. وفي العام التالي عثرت بريتش بتروليوم على حقول أخرى في ألاسكا، وفي الفترة نفسها كان حجم إنتاج الولايات المتحدة يقترب من حدود حجم استهلاكها من النفط، الأمر

الذي سيجعل منها دولة مستوردة للنفط في غضون بضع سنوات. وهو ما حصل بالفعل في أوائل السبعينات، الأمر الذي تسبب لها بعجز في الميزان التجاري. وفي ظل الأسعار السائدة، لم يكن استغلال حقول نفط بحر الشمال وألاسكا مجدياً من الناحية الاقتصادية. وجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع محير، فهي تريد نفط ألاسكا لتخفيض أو وقف فاتورتها النفطية، التي تتسبب لها بعجز في الميزان التجاري، ولكنها لا ترى في الوقت نفسه جدوى اقتصادية من استغلال حقول ألاسكا بالأسعار السائدة. يضاف إلى ذلك أن المخططين العسكريين الأمريكيين لم يكونوا راضين عن استمرار اعتماد أوروبا أو الناتو بشكل كبير على النفط الذي يتم شحنه من أماكن نائية. فهؤلاء لم ينسوا يوماً كيف أن ناقلات النفط شكلت هدفاً أساسياً للقوات البحرية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية. وعليه، فإنه بالإضافة إلى قيمته الاقتصادية العالية، فإن نفط بحر الشمال يكتسب قيمة استراتيجية عظيمة. فحقول بحر الشمال تشكل مخزوناً طبيعياً هائلاً لقوات الناتو وقت الحرب. غير أن ذلك كله لم ينسي المخططين الأمريكيين مشكلة الأسعار. لم يكن هناك من حل سوى رفع أسعار النفط الخام ؛ لأن ذلك من شأنه أن :

- ❖ يجعل من نفط بحر الشمال ذا قيمة اقتصادية، وتتحول بريطانيا معه إلى دولة منتجة للنفط بكل ما يعنيه ذلك من تحسين ميزان مدفوعاتها.
- ❖ توفير مخزون نفطي طبيعي لقوات الناتو، التي لن تعتمد بعدها على إمدادات نفطية بعيدة المصادر ومعرضة للمخاطر.
- ❖ يجعل من نفط ألاسكا، عالي كلفة الإنتاج، ذا جدوى اقتصادية، مما يخفف من واردات النفط الأمريكية، بما يحمله من انعكاسات ايجابية على العجز التجاري الأمريكي، والذي بدأ من بداية السبعينات نتيجة استيراد النفط.
- ❖ يعطي الولايات المتحدة ميزة تنافسية جديدة باعتبار أن منافسيها الصناعيين الرئيسيين، اليابان وألمانيا، أكثر اعتماداً على الواردات النفطية.
- ❖ سيجعل الدولار عملة تسعير النفط، مما يخلق طلباً على شراء الدولار من

الدول المستوردة للبترول، ومما يسهل طباعة المزيد من الدولارات الورقية بدون غطاء من الذهب. ومع إصدار الولايات المتحدة المزيد من الأوراق النقدية، ستجد هذه الدولارات النفطية طريقها عائدة إلى الخزينة الأمريكية، سداداً للعجز التجاري الأمريكي.

في عام ١٩٧٣ سجلت أسعار النفط ارتفاعات كبيرة، وقبل ذلك بعامين أقدمت الولايات المتحدة، وفي تحرك منفرد، على إلغاء معيار الذهب الذي اتفق عليه في بريتون وودز، لتفرض على العالم نظام صرف الدولار النفطي المعوم، والمعرض للذبذبة المستمرة، الأمر الذي فتح الباب أمام نظام اقتصادي مضارب محفوف بالمخاطر.. وعلى حد تعبير المستشار الألماني هيلموت شميدت Helmut Schmidt، فإن النظام المالي العالمي الجديد، الذي فرضته الولايات المتحدة، هو «حالة عائمة من اللا نظام». فبموجب النظام الجديد، أصبح بإمكان عدد محدود من المؤسسات المالية في الوول ستريت تحديد من سيغرق ومن سيبقى على السطح. بل إن شركة خاصة في الوول ستريت، هي مودي Moody تستطيع تقرير مصير اليابان، ثاني أقوى اقتصاديات العالم بمجرد بيان سلبي عن حالة اقتصادها أو سندات خزينتها، وبما يؤثر على تسعير عملتها الين سلباً وإيجاباً بما يتوافق ومصالح وول ستريت المعلنة والخفية. ومع إلغاء نظام الصرف الثابت المتفق عليه في بريتون وودز، أصبح الارتفاع الهائل في أسعار النفط ومصائد الديون للدول النامية وفقدان قيمة المال حقائق ملموسة، وليشهد العالم ظهور حالة غياب للنظام المالي الذي أصبح يتحكم به عرابو الوول ستريت، وبذلك تمت ولادة وتنامي اقتصاديات «الكازينو» وترسيخ الاقتصاد المعلوماتي الطفيلي، الذي بدأ يفترس الاقتصاد المنتج خصوصاً، في الدول النامية.



الفصل الخامس

جذور الإمبراطورية الأمريكية العالمية

خطط لها منذ الحرب العالمية الثانية

هنري لوس و «القرن الأمريكي»

جاءت عقيدة بوش ومشروع القرن الأمريكي الجديد في بداية الألفية الجديدة بمثابة امتداد متوقع لما يمكن تسميته بالقرن الأمريكي القديم، أو كما وصفه ناشر مجلة التايم هنري لوس Henry Luce عام ١٩٤٨ بـ «القرن الأمريكي».

والناشر لويس، كما هو الحال مع عائلة بوش، كان عضواً بارزاً في جمعية سكال آند بونز Skull and Bones السرية، التي تضم عدداً من النخبة في جامعة ييل Yale. وفي عام ١٩٤١ نشرت لايف مقالاً افتتاحياً بقلم الناشر هنري لوس بعنوان «القرن الأمريكي The American Century»، أعلن فيه عن الهدف الأمريكي بالسيطرة على العالم مع نهاية الحرب. ومما جاء في مقال لوس: «علينا القبول وبشعور ملؤه السعادة ما يشكل واجبا علينا وفرصة لنا، باعتبارنا أقوى الدول وأكثرها

أهمية في العالم، وبالتالي فرض نفوذنا الكامل خدمة للأهداف التي نراها مناسبة وبالوسائل التي نختار». لقيت عبارات لوس هذه الكثير من الاستجابة، وتم تداولها على صفحات الجرائد والمجلات مثل الواشنطن بوست، والريدرز دايجست Reader's Digest، لتصل إلى أوساط واسعة. ومع أن مقالة لوس لم تتطرق إلى موضوع آخر ساخن هو التهديد بحرب نووية إجهاضية ضد الاتحاد السوفياتي، إلاّ أنه حرص على توجيه مثل هذا التهديد في مقالات لاحقة نشرتها لايف. من المثير للاهتمام هنا، أن الرئيس بوش استعار عبارة لوس الشهيرة نفسها «واجبنا وفرصتنا» في خطابه أمام العسكريين في كلية وست بوينت، عندما أطلق عقيدته الخاصة بالحروب الإجهاضية.

إذا كان هناك من يجسد الطبيعة الحقيقية لسياسات الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الثانية، فهو جورج كينان George Kennan، السفير الأمريكي السابق في موسكو، ومهندس سياسة «الاحتواء» في سنوات الحرب الباردة. فقد كان كينان يعبر بواقعية وبرود عن الأهداف الحقيقية التي نادت بها النخبة الأمريكية بعد الحرب، وهي : الهيمنة على العالم أو معظمه، وبالقدر الذي كانت تسمح به ظروف عام ١٩٤٨.

وهناك ليو دي وليش Leo .D. Welch، الذي أصبح رئيساً لمجلس شركة روكفلر ستاندارد للنفط لاحقاً، والذي يُعد من مؤيدي أفكار كينان بشأن الهيمنة الأمريكية على العالم. ففي عام ١٩٤٦ طالب ويلش واشنطن بـ «الإعلان عن المتطلبات السياسية والعسكرية والإقليمية والاقتصادية للولايات المتحدة في مرحلة قيادتها المقبلة للعالم بعد غياب النازية، بما في ذلك المملكة المتحدة نفسها، والنصف الغربي من العالم والشرق الأقصى». وبعبارة أخرى، فإن ويلش طالب الولايات المتحدة بالسيطرة على كامل عالم ما بعد الحرب حتى قبل أن تسكت المدافع. ومضى ويلش قائلاً: «باعتبارنا أكبر مصدر لرؤوس الأموال وأكبر مساهم في القطاع الصناعي العالمي، يتوجب علينا الاضطلاع بالدور الأكبر في المسؤولية، باعتبارنا أكبر المساهمين في هذه المؤسسة التي تدعى العالم، وهي

مهمة لا تتعلق بفترة محددة بل التزام «أبدي».

غير أن أكثر الأصوات نفوذاً في عملية التخطيط لأمريكا في مرحلة ما بعد الحرب، كانت مجموعة سرية صغيرة عمل على تنظيمها مجلس نيويورك للعلاقات الخارجية، وهذا المجلس بالرغم من أنه منظمة خاصة إلاّ أنه كان يشكل نادي النخبة ممن يشكلون مافيا السياسة الخارجية الأمريكية منذ محادثات معاهدة فرساي في نهاية الحرب العالمية الأولى. بل إنه قبل الهجوم الياباني على بيرل هاربر Pearl Harbor، وإعلان الولايات المتحدة دخول الحرب رسمياً بحوالي عام، صدر عن المجموعة الاقتصادية والمالية في مجلس العلاقات الخارجية تقرير جاء فيه: «إن أكثر المتطلبات الأمريكية إلحاحاً في عالم تحاول فيه امتلاك قوة يصعب منافستها، هو تنفيذ برنامج سريع لنزع السلاح، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لضمان الحد من قدرات الدول الأجنبية على ممارسة نفوذ على مناطق من العالم تُعد أساسية لأمن الولايات المتحدة ورفاهيتها».

خيانة «بيرل هاربر»

بعد ساعات من الهجوم المدمر على برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، خاطب جورج بوش العالم بالقول: «لقد هوجمنا كما لم نهاجم منذ بيرل هاربر». بعدها سارع البيت الأبيض إلى التوقف عن الإشارة إلى الهجوم الجوي الياباني على بيرل هاربر في ديسمبر ١٩٤١، الذي اعتبره الرئيس روزفلت المبرر المطلوب لإعلان الكونغرس الحرب على اليابان وألمانيا. فقد جاء ربط بوش بين بيرل هاربر ومركز التجارة العالمي ليدفع بعدد من الصحافيين الجادين إلى العودة لتقرير أصحاب مشروع القرن الأمريكي، الصادر في سبتمبر ٢٠٠٠ بعنوان «إعادة بناء الدفاعات الأمريكية»، والذي طالب فيه معدوه ومنهم ديك تشيني ودونالد رامسفيلد بإحداث تحول رئيسي في الموقف العسكري الأمريكي، وهي «عملية ستكون طويلة إلاّ إذا وقع حدث مأساوي لتسريعها مثل

بيرل هاربر جديدة».

جاءت الإشارة إلى هجوم بيرل هاربر، الذي يشكل رمزاً لسائر الأمريكيين، بمثابة اعتراف مدمر من قبل الرئيس بوش، وليثير الكثير من التساؤلات المحرجة حول مدى معرفة إدارة بوش بالتطورات التي سبقت هجمات ١١ سبتمبر، وإذا كان هناك من النخبة المتنفذة من كان يرغب بوقوع أحداث ١١ سبتمبر كعامل مساعد لتسريع أحداث التغيرات العالمية.

فالهجوم الياباني على الأسطول الأمريكي المتمركز في بيرل هاربر - هاواي بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٤١ يجب أن يسجل في التاريخ باعتباره أحد أكثر الأعمال التي يمكن تخيلها من حيث الوحشية والخداع. فقد جاءت الوثائق السرية التي سمح الكونغرس بالكشف عنها مؤخراً لتبرهن، بما لا يدع مجالاً للشك، في أن الرئيس روزفلت تعمد إثارة اليابانيين ودفعهم للدخول في مواجهة مع بلاده، من خلال اعتراض خطوط إمدادات النفط اليابانية، وبأن روزفلت كان على علم تام، وقبل القصف الياباني للأسطول الأمريكي في بيرل هاربر، بتفاصيل دقيقة حول تقدم السفن اليابانية باتجاه الميناء.

من الواضح أن روزفلت ومستشاريه هم الذين تسببوا بمقتل الجنود الأمريكيين، وبوقوع ضحايا أبرياء، من أجل حشد دعم الشارع الأمريكي للدخول في حرب ستدخل بلادهم في مرحلة هامة على طريق ترسيخ «القرن الأمريكي». في غضون ذلك، اتسمت نظرة البريطانيين بزعامة تشيرتشل Churchill تجاه مشاريع روزفلت بكثير من التشكك وعدم الرضا ؛ لعلمهم بأن أمريكا تعتزم الظهور كخليفة للإمبراطورية البريطانية في العالم. فالرأسمالية هي ملك لمن يملكون المال، وهؤلاء (أصحاب الأموال) أدركوا من جانبهم بأن بريطانيا العظمى فقدت مواصفات الإمبراطورية، وعليه، فقد قرروا أن الولايات المتحدة هي الحصان الاستعماري الذي سيراهنون عليه.

مع نهاية الحرب في عام ١٩٤٦، استمعت لجنة مشتركة من الكونغرس للتحقيق في الهجوم على بيرل هاربر، برئاسة السيناتور ألبن باركلي «Alben

والتخطيط الرهيب للنخبة السلطوية المتحكمة في النظام العالمي والولايات المتحدة.

تأمين الحد الأدنى من الساحة العالمية للامبراطورية الأمريكيه

يرى المحلل السياسي البريطاني بيتر ج.تايلور Peter J. Taylor في كتابه المعنون «بريطانيا والحرب الباردة... التحول السياسي» عام ١٩٤٥ بأن النظام السياسي، الذي ساد العالم قبل الحرب الباردة، كان يحمل اسم : النظام العالمي لخلافة البريطانيين. وقتها كانت لدى كل من ألمانيا النازية والولايات المتحده أهداف متماثلة، كما أن كلا البلدين كان يسعى لخلافة بريطانيا في السيطرة على العالم. وطبقا لبيتر تايلور، فإن «بالإمكان تفسير الحربين العالميتين من منظور المنافسة على الإرث البريطاني بين ألمانيا والولايات المتحدة».

وهكذا انتهت الحرب العالمية الثانية باستبدال الامبراطورية البريطانية السياسية المهيمنة على العالم بإمبراطورية أميركية اقتصادية جديدة.

الواقع أن تخطيط النخبة السلطويه في الولايات المتحدة للهيمنة الأمريكية القادمة، سبق اندلاع الحرب العالمية الثانية بعامين، أي في عام ١٩٣٩، وبأن دخول أميركا الحرب لم يكن وليد مصادفة أو قرار مفاجىء جاء كردة فعل لعمل عدواني ياباني أو ألماني، كما جاء في الكتب التاريخية للدول المنتصرة، بل إن اختيار مكان دخول الحرب العالمية الثانية وكيفيته في ديسمبر ١٩٤١ كان وليد حسابات قائمة على كيفية تحقيق الهيمنة الأميركية أو القرن الأميركي الجديد.

وعلى عكس الامبراطورية البريطانية التي سبقتها، فإن الإمبراطورية الأمريكية في الظاهر على الأقل ستكون ذئباً بثياب شاه، فأمريكا ستتظاهر باعتبارها الحامية الوحيدة للديمقراطية والحرية، وستبني بداية إمبراطورية اقتصادية جريئة على أفكار قائمة على «التجارة الحرة» و «ادعاءات الديمقراطية».

غير أن السياسات الأمريكية، وبخاصة تلك المتعلقة بالممارسات العنصرية المحلية، ستكون أبعد ما يكون عن الديمقراطية، وستبقى سياساتها الاقتصادية قائمة على مبدأ بسيط هو «المصالح الاقتصادية القومية الأمريكية»، ولإنجاح هذا المشروع الكبير، كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى مصدر تهديد قوي في مرحلة ما بعد الحرب أي «عدو». وكما هو الحال مع أسامة بن لادن ومنظمة القاعدة بعد أكثر من نصف قرن لاحق، فإن الولايات المتحدة كانت بحاجة إلى «تهديد الشيوعية الملحدة» والقوة العسكرية للاتحاد السوفيتي، بهدف دفع العالم غير الشيوعي لاحتضان الهيمنة الأمريكية عن طيب خاطر. مثل هذه الخطة نجحت وبامتياز على مدار خمسين عاماً.

وجاءت وقائع الاجتماعات السرية، التي عقدت بين وزارة الخارجية ومجلس العلاقات الخارجية بدءاً من ١٩٣٩، لتكشف تفاصيل الدور الأمريكي كبديل للدور البريطاني، وكذلك وقائع اجتماعات مجلس اللجنة الفرعية للجنة الاستشارية للسياسة الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب، لتضع المعايير المحتملة لسياسة الولايات المتحدة في المرحلة التالية، والتي تنص على: «أن الإمبراطورية البريطانية، كما عرفناها في الماضي، لن تعود للظهور أبداً، وأن الولايات المتحدة ستحل محلها على الأرجح، وأن على الولايات المتحدة «أن تخرج بتصور تجاه التسوية العالمية بعد هذه الحرب، وبشكل يسمح لنا بفرض شروطنا التي تصل إلى الهيمنة الأمريكية»، وعلى أنه «باستطاعة الأمريكيين استعادة حيويتهم من خلال منطق التوسع المفتوح لا من خلال شيء آخر». وفي عام ١٩٤٢ كتب مدير المجلس، إشعيا باومان Isaiah Bowman يقول: «إن مقياس انتصارنا هو نفسه مقياس هيمنتنا بعد النصر، وعلى الولايات المتحدة تأمين مناطق ذات أهمية استراتيجية كمتطلب ضروري للسيطرة على العالم».

شكل مشروع دراسات الحرب والسلام، الذي أطلقه مجلس العلاقات الخارجية خلال سنوات إدارة روزفلت، أي قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة، الخطة الرئيسية للنظام العالمي الجديد في مرحلة ما بعد الحرب، وهو نظام

تصبح فيه الولايات المتحدة «القوة المهيمنة»، وجاءت جماعات دراسات الحرب والسلام، وبالتعاون مع الحكومة الأمريكية، لتخرج بتصور إمبريالي للمصالح القومية الأمريكية وأهداف الولايات المتحدة من الحرب. ومما نصت عليه هذه الدراسات، أن الإمبريالية الأمريكية ستحاول جاهدة تنظيم إمبراطورية عالمية وإدارتها، وبأن النجاح الكامل لهذه المحاولة سيعمل على جعل الولايات المتحدة القوة الأولى في العالم، وسيتيح لها الهيمنة على أجزاء شاسعة من العالم، خالقاً بذلك الإمبراطورية الأمريكية، ومثل هذا التخطيط إنما يحدد بطبيعته «المصالح القومية» للولايات المتحدة، وكان الهدف من التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب هو خلق نظام سياسي واقتصادي عالمي ستسيطر عليه الولايات المتحدة ويكون في خدمتها.

ويحدد إشعيا باومان وفرانكلين روزفلت أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة على أنها : العمل على تحقيق الهيمنة السياسية على العالم في مواجهة المحاولات نفسها من ألمانيا النازية. وعليه نجد أن أهداف الولايات المتحدة من الحرب هي ذاتها أهداف ألمانيا النازية منها، بل إن باومان، وبالتعاون مع هاملتن فيتش آرمسترونج Hamilton Fish Armstrong، حصل على مقاله من واضع السياسة الإمبريالية البريطانية، سير هالفورد ماككايندر Sir Halford Mackinder، حول الخطر من وجود اتحاد سوفياتي قوي. وقد نشرت هذه المقالة في مجلة الفورن آفيرز Foreign Affairs التي يصدرها مجلس العلاقات الخارجية تحت عنوان «العالم المستدير وكسب السلام».

وطبقاً لكاتب المقالة، الإمبريالي البريطاني القديم مايك مككايندر MacKinder، فإن تحول الإمبراطورية البريطانية إلى الاعتماد على الأمريكيين، وسيادة الهيمنة الأمريكية على أوروبا، تعني أن «بريطانيا ستتحول إلى حصن منيع من حصون المد الإمبراطوري الأمريكي، لتصبح مثل مالطا، ولكن على نطاق أعظم، في حين أن فرنسا يمكن أن تخدم كرأس جسر يمكن الدفاع عنه».

وفي هذا الصدد، جاءت مذكرة مجلس نيويورك للعلاقات الخارجية رقم

E-B91 متضمنة فقرة حول أساسيات السياسة الخارجية للولايات المتحدة لمرحلة ما بعد الحرب، ولتلخص مكونات السياسة المطلوبة لتحقيق هيمنة عسكرية واقتصادية للولايات المتحدة. كما تضمنت المذكرة عنصراً أساسياً آخر هو «تنسيق الولايات المتحدة وتعاونها مع الدول الأخرى لفرض قيود على ممارسة الدول الأخرى لسيادتها التي قد تشكل تهديداً للساحة العالمية، التي تعتبرها الولايات المتحدة ضرورية لأمن أمريكا والنصف الغربي من العالم ورفاهيتهما».

وهناك أيضاً العديد من الوثائق التي أعدها مشروع دراسات الحرب والسلام في مجلس العلاقات الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، والتي جاءت لتؤكد على «أن الإمبراطورية البريطانية، كما عرفناها في الماضي، لن تظهر ثانية أبداً، وبأن الولايات المتحدة ستحل مكانها». كما أكدت هذه الوثائق على ما ورد آنفاً بشأن الأهداف الفعلية من وراء دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية وخططها في مرحلة ما بعد الحرب. كما حددت أبعاد ما تعنيه من تعبير «المصالح القومية للولايات المتحدة، والتي تتسع لتشمل مناطق في العالم تشكل ضرورة استراتيجية للهيمنة الأمريكية على العالم». وفي أبريل ١٩٤٤ صدر عن وزارة الخارجية مذكرة أوضحت الفلسفة الكامنة وراء التصور الغربي لـ «الوصول إلى المصادر»، وتنص هذه الفلسفة على «حق الشركات الأمريكية في الوصول إلى المصادر الطبيعية العالمية، وهيمنة الولايات المتحدة على إنتاج النصف الغربي من العالم، في الوقت الذي تحتفظ فيه الشركات الأمريكية بحق الانتشار في كل مكان». وبعبارة أخرى «الحفاظ على الوضع الحالي الذي يقوم على حماية الامتيازات القائمة في الولايات المتحدة، مع الإصرار على مبدأ الباب المفتوح الذي يمنح الشركات الأمريكية فرصاً متساوية في المناطق الجديدة».

غير أنه كان من الواضح أن الحديث الصريح عن هذه السياسات لن يجد استساغة من لدن الرأي العام العالمي. وعلى سبيل المثال، فإن وثائق مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام ١٩٤١ جاءت لتؤكد على أن «صياغة بيان أهداف الحرب لأغراض الدعاية أمر يختلف إلى حد كبير عن صياغة بيان يحدد

المصالح القومية الفعلية من الحرب»، كما جاء في المذكرة القول «إن الحديث الصريح عن أهداف الحرب، والتي يبدو أنها تدور حول الإمبريالية الأنجلو - أمريكية لن يكون بمقدوره مخاطبة شعوب العالم الأخرى، كما أن من شأن هذه الأهداف أن تعزز من وضع العناصر الأكثر رجعية في الولايات المتحدة والإمبراطورية البريطانية. وعليه، فلا بد من التأكيد على مصالح الشعوب الأخرى، ليس في أوروبا فحسب، ولكن في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهذا من شأنه أن يترك آثاراً دعائية أفضل».

يذكر أن عدد الاجتماعات التي عقدتها جماعات دراسات الحرب والسلام وصل إلى ٣٦٢ اجتماعاً وتم عقدها في مقر مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك. وقد اتسمت أعمال المجلس في زمن الحرب بسرية تامة. وفي هذا الشأن كتب إشعيا باومان يقول: «كان لا بد من إضفاء السرية التامة على عملنا، لأن الخطة كانت ستؤول إلى الفشل لو تم الكشف بأن وزارة الخارجية كانت تستعين بمجموعة خارجية لرسم معالم السياسة الخارجية والخطط الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب». يذكر هنا أنه تم تمويل المشروع من قبل مؤسسة روكفلر.

في عام ١٩٤٥ تحقق هدف المجلس من إقامة الأمم المتحدة، عندما شارك أعضاء مجموعة دراسات الحرب والسلام، وبنشاط، في الإعداد وحضور مؤتمر سان فرانسيسكو لإقامة الأمم المتحدة، وقتها لم يُستشر الشعب الأمريكي فيما إذا كان يريد الانضمام إلى المنظمة الدولية من عدمه.

في اجتماع عقد بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٤٠، تحدث ليو بوسفولسكي Leo Posvolski، كبير مخططي وزارة الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب، معرباً عن موافقته على الخطة الأولية للمجلس فيما يتعلق بالهيمنة الأمريكية على العالم. فقد كان يعتقد أن الولايات المتحدة لا يجب أن تكتفي بالنصف الغربي من العالم كمنطقة نفوذ. كان من رأي بوسفولسكي أن على الولايات المتحدة الذهاب إلى الحرب لكسب المزيد من المناطق لممارسة نفوذها السياسي والاقتصادي، وهي

النتيجة نفسها التي خرجت بها مجتمعات المجلس. كان الاقتصاد الأمريكي بحاجة إلى مناطق جديدة للاستمرار دون الحاجة للجوء إلى عمليات إعادة تصحيح رئيسية، على حد ادعاء مخططي مجلس العلاقات الخارجية. مثل هذه المناطق أطلق عليها المنطقة العظمى، وتشمل تلك الواقعة خارج التكتل الألماني، والتي أطلقت عليها الولايات المتحدة عام ١٩٤١ اسم «الاقتصاد العالمي».

من جانب آخر، أظهرت الدراسات الصادرة عن المجموعة الاقتصادية والمالية مدى خطورة أوروبا الموحدة، سواء تحت هيمنة النازية أو بدونها، على الولايات المتحدة. وفي هذا أشار هملتون فيتش آرمسترونج Hamilton Fish Armstrong في منتصف يونيو ١٩٤١، إلى أن الولايات المتحدة لن تسمح لأوروبا الموحدة بتحقيق التطور، لأنها ستصبح على قدر من القوة بحيث تشكل تهديداً جدياً للمنطقة العظمى الأمريكية. الواقع أن أوروبا الموحدة تتعارض بشكل أساسي مع النظام الاقتصادي الأمريكي».

كان من رأي مجموعة المجلس داخل وزارة الخارجية الأمريكية خلال سنوات الحرب، بأن هناك حاجة ماسة لمنطقة عظمى أمريكية «خارج العالم الألماني» لتعمل كمنطقة نفوذ مريحة للاقتصاد الأمريكي، وبأن هذه المنطقة ستضم، بشكلها النهائي، النصف الغربي من الكرة الأرضية والمملكة المتحدة، وبقايا الكومنولث البريطاني، وجزر الانديز الهولندية والصين واليابان.

يلخص نعوم كوميسكي Noam Chomsky تصور منطقة النفوذ الأمريكية بالقول: «ستضم المنطقة العظمى النصف الغربي من الكرة الأرضية وأوروبا الغربية، والشرق الأقصى، والإمبراطوية البريطانية السابقة، ومصادر الطاقة الهائلة في الشرق الأوسط (والتي كانت في طور النقل إلى الأيادي الأمريكية بعد أن قمنا بإبعاد منافسينا الفرنسيين والبريطانيين)، وباقي العالم الثالث، بل وحتى العالم ككل إذا سمحت الظروف». كما ضم التصور الخاص بالمنطقة العظمى الصين أيضاً.

الواقع أن التصور الأمريكي لمنطقة النفوذ المطلوبة لا يتقيد بمنطقة سياسية

طبيعية محددة. فقد رفضت الولايات المتحدة بعد الحرب، وعن سابق قصد، أكثر من سيناريو لعقيدة مونرو Monroe، وبدلاً من ذلك، يرى مخططو الإمبريالية الأمريكية بأنه لن يكون هناك حدود للتوسع الأمريكي، مما يعني رفض فكرة المصالح القومية المتنافسة. هذا وترجح دراسات الحرب والسلام أن تكون سياسة التوسع الأمريكي، القائمة على مبدأ استعمار الباب المفتوح، قد بدأت لأول مرة في التسعينات من القرن التاسع عشر بالإقدام على ضم الفلبين.

هناك الكثير من المحللين ممن يعتقدون بأن عقيدة بوش الخاصة «بالحرب الإجهاضية»، والتي تسببت بصدمة كبيرة لمعظم دول العالم، عندما أعلنها بوش لأول مرة في سبتمبر ٢٠٠٢، هذه العقيدة تعود في جذورها إلى الدراسة التي أعدها باومان وآرمسترونغ وآخرون لحساب مجلس العلاقات الخارجية في الأربعينات. في ذلك الوقت، أعلن عضو آخر في هذه المجموعة هو نيكولاس سبايكمان Nicholas Spykman قائلاً: «إن الهدف الأساسي لأمريكا في زمن الحرب والسلام يجب أن يكون الحيلولة دون توحيد مراكز القوة في العالم القديم، في تحالف معاد لمصالحها القومية الخاصة».

بعد الحرب، أدت السياسات الأمريكية إلى تشكيل حلف شمال الأطلسي، الذي يضم المنطقة العظمى الجديدة نفسها، كما تصورها مخططو مجلس العلاقات الخارجية ومشروع دراسات الحرب والسلام، وبذلك جاء حلف الأطلسي مجسداً للمنطقة الأمريكية العظمى من حيث التصور والتنظيم.

جاءت السياسة الأمريكية تجاه أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب قائمة على مبدأ التبعية الأوروبية للولايات المتحدة، وشكل حلف شمال الأطلسي - الناتو - الركيزة الفعلية في الهيمنة الأمريكية في تلك المرحلة، حيث كانت الإدارة الفعلية لإدارة عملية انتشار القوة الأمريكية في أوروبا، كما يقول رونالد ستيل Ronald Steel في كتابه المعنون «اغواءات القوة العظمى»، وفيه يؤكد ستيل على أن الهدف الرئيسي للمخططين الأمريكيين، في مرحلة ما بعد الحرب، تتمثل في منع أوروبا من أن تصبح منافساً اقتصادياً لبلادهم في المستقبل، لأن المنافس الاقتصادي

سرعان ما يتحول إلى منافس سياسي أيضاً. كانت المصلحة القومية الأمريكية تستدعي منع وحدة القارة ما أمكن.

وفي سبيل تحقيق النظام العالمي المطلوب في مرحلة ما بعد الحرب، أو القرن الأمريكي كما أطلق عليه هنري، كان على واشنطن تعريف العالم بالقوة النووية المدمرة التي كانت مجهولة حتى ذلك الوقت. فكان اللجوء إلى السلاح النووي لتحقيق ما وصفته الولايات المتحدة بـ «العمل الإنساني»، باعتبار أن قصف المدن اليابانية وقتل مئات الآلاف من المدنيين كان إجراءً ضرورياً لإنقاذ أرواح الجنود الأمريكيين، في وقت كانت الحرب تضع فيه أوزارها. الواقع أن ما فعلته الولايات المتحدة، وكما سنوضح لاحقاً، كان إرساء الأساس لعملية تقسيم عالم ما بعد الحرب بين الاتحاد السوفياتي وبقية العالم، الذي سيتم وضعه تحت سيطرة القوة الأمريكية العظمى البازغة، وهذا ما حصل إبان الحرب الباردة.

بروز العملاق الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية

خرجت الولايات المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية وحطامها كقوة عالمية لا ينافسها أحد، في تطور اعتبره الكثيرون في العالم أمراً يبعث على الاطمئنان، ولم لا. فقد كان الانطباع السائد وقتها بأن أمريكا هي المدافعة عن الحرية والديمقراطية، كما أن إعلان الاستقلال الأمريكي عام ١٧٧٦ كان يتم تسويقه نموذجاً يحتذى للحكومة القائمة على حقوق الإنسان لا على الإرهاب والاستبداد. كانت أمريكا، في نظر معظم الناس، البلد الذي يستطيع فيه أي شخص المشاركة في «الحلم الأمريكي».

غير أن حقيقة القوة الأمريكية عام ١٩٤٥ كانت أبعد ما يكون عن صورة الحرية والديمقراطية، الأمر الذي أكدته أكثر ما يكون حادثتان رئيسيتان، هما المؤتمر الدولي في بريتون وودز Britton Woods بولاية نيوهامبشاير New Hampshire في يوليو ١٩٤٤، وفي هيروشيما في ٦ أغسطس ١٩٤٥. كان الدور

الأمريكي في تشكيل ما وصفه البعض بـ «القرن الأمريكي» يستند، وبصورة كبيرة، إلى ما كان يقف خلف الاجتماعين المذكورين، اللذين لم يفصل بينهما سوى عام واحد.

كانت بريتون وودز بولاية هامبشاير المكان الذي استضاف المؤتمر الرئيسي للحلفاء، الذي دعا إليه الرئيس روزفلت لرسم الخطوط الاقتصادية التي ستحكم الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الحرب، وهناك في بريتون وودز تمت صياغة الخطوط العريضة للنظام المالي الأمريكي، وهناك عملت الولايات المتحدة، بصفتها الدولة الصناعية الأقوى في العالم، على إملاء شروطها بشأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. بعدها أضيفت الاتفاقية العامة حول التعرفة والتجارة الدولية «جات»؛ لتكمل ما عرف لاحقاً باسم نظام بريتون وودز، التي قادها هاري ديكستر وايت Harry Dexter White لحساب وزارة الخزانة الأمريكية وبنوك نيويورك الرئيسية بقيادة مصرف فيرست ناشيونال سيتي بانك First National City Bank وتشيز ناشونال Chase National المقربين جداً من المصالح النفطية لعائلة روكفلر.

غروب شمس الإمبراطورية البريطانية

خلفت الحرب العالمية الثانية، التي استمرت ست سنوات ولم تسلم من نيرانها بقعة على وجه الأرض، أكثر من ٥٥ مليون قتيل، منهم ٢٢ مليوناً من مواطني الاتحاد السوفياتي. كانت واشنطن مدركة تماماً طبيعة الخسائر التي تحملتها كل جهة، غير أن الاهتمام الأكبر للمخططين الأمريكيين وقتها انصب على كيفية إدارة الهيمنة الأمريكية على العالم، والتي بدأت بالظهور مع نهاية الحرب. ففي عام ١٩٤٥ كانت الولايات المتحدة في وضع يسمح لها بالهيمنة على الأحداث في العالم باسم الحرية والديمقراطية، وبشكل لم يتح لأحد فعله، حتى الإمبراطورية البريطانية قبل الحرب.

صحيح أن الإمبراطورية البريطانية، وفي أعقاب مؤتمر فيرساي للسلام عام ١٩١٩، نجحت في تحقيق أكبر توسع لها، بحيث أصبحت تتحكم بحوالي ربع مساحة الكرة الأرضية، لتحمل بذلك لقب الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، إلاّ أنه وبعد مضي ثلاثين عاماً فقط، بدأت الإمبراطورية البريطانية في التفسخ، وفي الاتجاهات كافة مع تنامي المطالب الخاصة بالاستقلال عن البلد الأم الظالمة، ووجدت الإمبراطورية البريطانية نفسها أسيرة أكبر انتفاضة لم تشهدها أية مملكة في التاريخ.

ففي أعقاب تمرد الأسطول الملكي الهندي في فبراير ١٩٤٦، قامت حكومة رئيس الوزراء العمالي كليمنت أتلي Clement Atlee، التي تولت السلطة بعد الحرب مباشرة، بتعيين الفيسكونت ماونتباتن Viscount Mountbatten في منصب آخر حاكم بريطاني للهند، مع إيكاله مهمة تنظيم انسحاب سريع للقوات والحكومة الاستعمارية البريطانية من شبه القارة. وفي ١٥ أغسطس ١٩٤٧، أي بعد خمسة أشهر من وصوله، استكمل ماونتابن خطته الغريبة الخاصة بتقسيم شبه القارة الهندية الواسعة إلى شطري باكستان الغربية والشرقية، حيث الأغلبية الساحقة من المسلمين، وتفصل بينهما الهند ذات الأغلبية الهندوسية.

وفي غضون بضعة أعوام، كانت بريطانيا قد تخلت رسمياً عن إدارة أجزاء كبيرة من مستعمراتها السابقة في أفريقيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط. لم يكن الإجراء البريطاني هذا وليد رغبة مفاجئة بعمل الخير أو شعور غامر بحق الشعوب الخاضعة للاستعمار البريطاني بالاستقلال، بل كان امتثالاً لإملاءات واشنطن المطالبة بإعادة تشكيل الهيمنة على العالم في مرحلة ما بعد الحرب في أواخر الأربعينات وبدايات الخمسينات.

جاءت الحرب لتطيح بالآليات التجارية، التي شكلت الأساس للقوة المالية البريطانية. فقد بيعت الكثير من الاستثمارات البريطانية الخارجية، التي مضى عليها وقت طويل من أجل تمويل نفقات الحرب، ووصلت الديون القومية لبريطانيا إلى مستويات عالية، في الوقت الذي توقفت فيه حركة إنتاج المصانع

في الداخل، مما أدى إلى تعفن المعدات الصناعية وتآكلها. ومع نهاية الحرب، كانت الصادرات التجارية البريطانية قد تراجعت إلى أقل من ثلث ما كانت عليه قبل الحرب.

وجدت بريطانيا نفسها بعد الحرب تعتمد، وبشكل كلي، على الدعم الأمريكي. ومن جانبها، أدركت الولايات المتحدة، التي كانت تحت سيطرة عناصر من أصحاب التوجه العالمي ممن ينتمون إلى ما يسمى مؤسسة الساحل الشرقي East Coast Establishment، بأنها إذا ما أرادت تحقيق حلمها بالهيمنة على العالم، فإن عليها الاستعانة بالخبرات الاستعمارية البريطانية العالمية الواسعة، والتعاون مع «مدينة لندن»، وهو المصطلح الذي يطلق على شارع المال في لندن المشابه لشارع الوول ستريت الأمريكي. وهكذا وجدت بريطانيا نفسها بعد ١٩٤٥ في موقع المؤثر على الأحداث العالمية ولكن من وراء ستار، ومن خلال تطوير «علاقة خاصة» مع الولايات المتحدة وتعميقها.

وكانت أسس هذه «العلاقة الخارجية» قد أرسيت بحذر شديد في أعقاب مؤتمر فرساي، ومع الإنشاء المتزامن لكل من المعهد الملكي للعلاقات الخارجية في لندن ومجلس العلاقات الخارجية في واشنطن، اللذين ستوكل لهما مهمة التنسيق والمتابعة فيما يتعلق بالسياسة الاستراتيجية للولايات المتحدة في العالم.

ولادة قاعدة الدولار على بحر النفط..

خرجت المصالح النفطية الأمريكية من الحرب العالمية الثانية في وضع أكثر قوة عما كانت عليه قبل الحرب؛ لأسباب أبرزها أن منافستها النفطية البريطانية والفرنسية تعرضت لظروف صعبة عملت على إضعافها بشكل كبير. ومن جانبها، لم تتردد واشنطن في اغتنام الفرصة. وفي الاتفاق النهائي حول النظام العالمي الجديد في مرحلة ما بعد الحرب، والمتعلق بالشؤون المالية والاقتصادية، والذي تم التوصل له بين المفاوضين الأمريكيين والبريطانيين في

بريتون وودز عام ١٩٤٤، لعبت الهيمنة الأمريكية على الوضع النفطي العالمي الدور المركزي في تفكير وزارة الخزانة الأمريكية وبنوك نيويورك.

ارتكز نظام بريتون وودز على ثلاث ركائز رئيسية هي : صندوق النقد الدولي، الذي يفترض أن تشكل إسهامات الدول الأعضاء فيه احتياط طوارئ جاهزاً للاستخدام في أوقات العجز في ميزان المدفوعات، والبنك الدولي الذي يفترض أن يكون جهة الإقراض للحكومات المستحقة، لأغراض تمويل المشاريع العامة الكبيرة، واتفاقية الجات التي صممت لإيجاد أجندة خاصة «بحرية التجارة»، وبصورة تخدم المصالح التجارية للولايات المتحدة أكثر من أي شيء آخر.

كانت هناك بنود معينة صيغت من قبل كبير المفاوضين الأمريكيين هاري ديكستر وايت Harry Dexter White (وهو الرجل الثاني في وزارة الخزانة)، وبهدف ضمان الهيمنة الأمريكية على شؤون التجارة والنقد في العالم. وطبقاً للنظام الاقتصادي العالمي الذي سيسود العالم في مرحلة ما بعد الحرب، فلن تكون هناك حروب تنافسية استعمارية كتلك التي خاضها الأوروبيون. وبدلاً من ذلك، ستكون هناك قوة واحدة مهيمنة على العالم، وهي الولايات المتحدة التي تُعد «منارة الحرية». وفي الوقت ذاته، فقد حرصت الولايات المتحدة على أن يكون لها حق الاعتراض «الفيتو» للسيطرة على القرارات داخل الصندوق والبنك الدوليين اللذين سيتخذان من واشنطن مقراً لهما. وهناك أيضاً ما يعرف بنظام سعر صرف الذهب، الذي أوجدته اجتماعات بريتون وودز. وبموجب هذا النظام، فإن عملة كل دولة عضو فيه سترتبط بالدولار الأمريكي. وبدوره، كان سعر الدولار محدداً رسمياً بما يعادل ٣٥ دولاراً للأونصة الواحدة من الذهب، وهو السعر نفسه الذي حدده الرئيس روزفلت عام ١٩٣٤، أي خلال سنوات الركود العظيم وقبل نشوب الحرب العالمية الثانية.

لم يكن هناك من يستطيع الاعتراض على ما وصلت إليه العملة الأمريكية من قوة ونفوذ، بل وهيمنة في سوق العملات العالمي، ولأسباب عدة أبرزها : أن

بنك الاحتياط الفيدرالي في نيويورك (البنك المركزي الأمريكي) كان قد عمل على تكديس الجزء الأعظم من الاحتياط العالمي من الذهب خلال الحرب، ولأن الدولار نجح في الظهور من بين ركام الحرب كأقوى عملة عالمية، وهناك سبب آخر يتعلق بحقيقة أن الدولار مدعوم من أقوى اقتصاد في العالم ذلك الوقت.

كانت الشركات النفطية الأمريكية من بين أكثر الأطراف سعادة بالنظام النقدي العالمي، الذي أفرزته مفاوضات بريتون وودز، وبخاصة مجموعة ستاندارد أويل المملوكة لعائلة روكفلر، وكذلك شركة غلف أويل المملوكة لعائلة ميليون في بيتسبيرغ. فهذه الشركات كانت قد حصلت على حصة رئيسية في الامتيازات النفطية في الشرق الأوسط، وبخاصة في السعودية، حيث عملت على إقامة الشركة العربية الأمريكية للنفط (أرامكو). ويعود الفضل في «إفلات» السعودية من القبضة البريطانية خلال الحرب، للجهود السياسية الذكية التي بذلها الرئيس روزفلت، في وقت كانت فيه السياسة البريطانية في ظل تشريشل تعيش حالة من التخبط. كانت النتيجة أن حقول النفط الغنية في السعودية أصبحت، مع نهاية الحرب، في القبضة الأمريكية القوية. وجاء اكتشاف أكبر الحقول النفطية في العالم في السعودية عام ١٩٤٨ ليشكل إضافة رئيسية للقوة النفطية الأمريكية في الاقتصاد العالمي.

الواقع أن روزفلت كان يتصرف فيما يتعلق بنفط الشرق الأوسط بناءً على نصيحة هارولد ايكس، الذي كان وقتها يشغل منصب منسق الشؤون الدفاعية الوطنية، ونصيحة وزارة الخارجية التي ورد في تقرير لها صدر عام ١٩٤٢ القول: «نعتقد جازمين بأنه يتوجب النظر إلى تطوير المصادر النفطية السعودية من منظور المصلحة القومية الأوسع». تلك كانت المرة الأولى التي يربط فيها المخططون الأمريكيون الأمن القومي الأمريكي بالأوضاع في بلد كالسعودية يبعد عن السواحل الأمريكية بأكثر من عشرة آلاف ميل، غير أنها لم تكن المرة الأخيرة التي يتم فيها ربط المصالح القومية للسياسة الخارجية الأمريكية بالإمدادات النفطية الشرق أوسطية، بل كان أمراً مثيراً للانتباه أن تعمد واشنطن إلى ربط

مصالحها القومية بالنفط العربي، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة تعتمد تماماً على إنتاجها النفطي، ولم تكن بحاجة لأي واردات من الخارج.

غير أن مخططي وزارة الخارجية كانوا يدركون تماماً، وفي وقت مبكر، ما تحمله الأيام القادمة لبلادهم. فالسياسة الخارجية للولايات المتحدة كانت قد أصبحت، في أجزاء رئيسية منها على الأقل، أسيرة التفكير الاستعماري، وبأن أمريكا إنما تسير على الخطى البريطانية في السيطرة على المصالح الاستراتيجية في مناطق بعيدة إلى حد كبير عن سواحلها، باعتبار ذلك أحد أعمدة قوتها في مرحلة ما بعد الحرب. غير أن القليلين فقط من الأمريكيين هم الذين انتبهوا إلى حقيقة أن بلادهم إنما تسير باتجاه التصرف كقوة استعمارية، خاصة وأن الدم الأمريكي أريق دفاعاً عن الديمقراطية واستعادة الأمن للعالم، أو هذا ما كانوا يسمعونه من قادتهم.

غير أن مثل هذا العمود المالي والاقتصادي للهيمنة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب، كان يعتمد، وبصورة لا تقل أهمية، على الدور العسكري الذي يضمن الهيمنة الأمريكية في عالم ما بعد عام ١٩٤٥. ولكن ما الذي كان يمنع ظهور تحالفات جديدة بين الدول تكون قادرة على تحدي القرن الأمريكي الجديد ؟ وما الذي كان يمنع التحالفات، التي ظهرت بعد ١٩٤٥، من أن تصبح قوى مواجهة بعد عشرة أو عشرين عاماً لاحقاً ؟ جاء الرد من واشنطن بصورة مخيفة وبشكل لم يتصوره عقل. فقد كانت الولايات المتحدة قد استكملت تطوير أكثر الأسلحة إثارة للرعب في تاريخ الحروب. بالإضافة إلى ذلك، فإن النخب السياسية في الولايات المتحدة كانت ستظهر للعالم مدى ما تتمتع به من «جنون» لدرجة الإقدام على استخدام السلاح المخيف ضد خصومهم.

واشنطن تلقي القنبلة النووية

لم يكن بإمكان الولايات المتحدة إدارة النظام المالي والنقدي العالمي،كما

نصت عليه اتفاقيات بريتون وودز، دون دعم قوي من مصدر آخر، وهنا برز دور الولايات المتحدة كقوة عسكرية عظمى لا تنازع في العالم، وهو دور حرصت الولايات المتحدة على توضيحه للجميع وبخاصة للاتحاد السوفياتي وزعيمه ستالين Stalin، عندما وقع الرئيس ترومان Truman أمراً بإسقاط القنبلة المروعة الجديدة على المدن اليابانية.

لم يكن هناك من عمل عسكري قادر على إيصال الرسالة الجديدة الخاصة بالقوة الأمريكية أكثر من لجوء واشنطن الى استخدام القنابل النووية، التي أسقطت فوق هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين.

أحدثت القنبلتان، اللتان استطاعت الولايات المتحدة صنعهما مما كان يتوفر لديها من الوقود المخصب يو ٢٣٥ وبلوتونيوم ٢٣٩، دمارا لم تحدثة أي من القنابل التي عرفها تاريخ الحروب. فالقنبلة التي ألقيت فوق هيروشيما كانت أقوى بألفي مرة من القوة التفجيرية للقنبلة البريطانية المسماة: «اللطمة العظمى»، والتي وصفت وقتها بأكبر قنبلة مستخدمة في التاريخ العسكري. كما أن الأمريكيين تعمدوا تفجير القنبلة في الهواء على ارتفاع ألفي قدم لإعطاء العالم دليلاً مقنعاً على حجم القوة التدميرية للسلاح الجديد. ففي دائرة قطرها نصف كلم تبخرت الأشياء بفعل الحرارة التي وصلت الى أكثر من مليون درجة. وفي غضون دقائق معدودة، كان أكثر من ٢٢ ألفاً من المدنيين من سكان ناغازاكي في عداد القتلى، ليرتفع هذا الرقم الى ٣٩ ألف ضحية خلال أربعة اشهر، بفعل الإشعاعات وتلوث الأجواء المحيطة بالمدينة المنكوبة، وعندما أضيفت هيروشيما الى قائمة الموتى، وصل عدد ضحايا الفعلة الأمريكية الى ١٣٩ ألفاً، كلهم من المدنيين الأبرياء.

ومع ذلك، يمكن القول بأن الرقم المذكور لم يعكس العدد الفعلي للضحايا، حيث تعمدت الحكومة الأمريكية إنكار الآثار القاتلة التي ترتبت على الإشعاعات الذرية، الأمر الذي قدرتة الأبحاث اليابانية الرسمية اللاحقة بعدد لا يحصى من اليابانيين، الذين عانوا ولسنوات طويلة تالية من التشوهات الخلقية وسرطان

الدم وأمراض الجلد وتساقط الشعر. وقد تعمدت سلطات الاحتلال الأمريكية إخفاء التقارير الخاصة بالآثار المدمرة اللاحقة على السكان.

جاء موت روزفلت المفاجئ عام ١٩٤٥ ليثير الكثير من التساؤلات والشكوك، خاصة بعد تسلم أرملته الينور روزفلت رسالة من الزعيم الروسي ستالين، يعرب فيها عن اعتقادة بأن روزفلت ذهب ضحية مؤامرة دبرها رئيس الحكومة البريطانية وينستون تشيرتشل للتخلص منه، وبأن جهاز الاستخبارات البريطاني دس السم للرئيس الأمريكي، بعد أن اكتشف البريطانيون أن روزفلت وستالين كانا يتفاوضان حول اتفاقيات التعاون الاقتصادي على نطاق واسع بعد أن تتوقف الحرب. كما أن اقتراح روزفلت منح موسكو مقعداً دائماً في مجلس الأمن، مع حق النقض (الفيتو) في الأمم المتحدة الجديدة، جاء ليؤكد على مدى الأهمية التي كان ينظر بها الرئيس الأمريكي لروسيا بعد الحرب.

لن يعرف العالم على الأغلب الحقيقة وراء موت روزفلت المفاجئ، إلا أن المهم هنا أن أمريكا فقدت رئيساً قوياً ؛ لتستقبل آخر لا يرقى الى ما كان يتمتع به الراحل بشيء، وهو نائبه هاري ترومان، الذي كان أول شيء فعله توقيع أمر إلقاء القنبلة الجديدة على اليابان. الواقع أن قرار إلقاء القنبلة اتخذه ترومان سرا خلال قمة بوتسدام Potsdam، التي جمعته بكل من تشيرتشل وستالين في ألمانيا المهزومة، وهو اللقاء الوحيد الذي جمع ترومان بخصومه في المستقبل في سنوات الحرب الباردة التالية.

وعلى الرغم من مرور ستين عاما على إلقاء القنبلة النووية فوق اليابان، إلا أن الجدل والتساؤلات والاتهامات المتبادلة ما تزال تحيط بالخطوة الأمريكية تلك، فهذا الرئيس ترومان يدعي بأنه تصرف من منطلق إجبار اليابان على الاستسلام، مما ينهي الحرب بسرعة ويحقن دماء المزيد من الجنود الأمريكيين، وهي حجة تفتقر للكثير من الإقناع في نظر المراقبين الدقيقين.

فعندما أمر ترومان بضرب اليابان بالسلاح النووي الجديد، كانت ألمانيا قد استسلمت لقوات الحلفاء في مايو ١٩٤٥، أي بعد شهر من وصول ترومان للبيت

الأبيض. أما اليابان بدورها، فقد أصبحت معزولة ومنهارة اقتصاديا وبحكم المهزومة عسكريا. وطبقا للخبراء العسكريين، فقد كان يكفي فرض طوق بحري على اليابان من قبل سفن الحلفاء لإجبار الإمبراطور الياباني على الاستسلام، بل وحتى القبول بالشروط القاسية التي ستفرضها واشنطن، دون الحاجة لإيقاع المزيد من الضحايا.

وبدلا من ذلك، اختارت واشنطن إطلاق سلاحها النووي المرعب الجديد. وفي حين أن ترومان يصر على أنه تصرف بناء على نصيحة قادته العسكريين، ومن أجل إنقاذ أرواح «مئة ألف من أبنائنا الأمريكيين»، فإن الحقيقة مخالفة تماما، حيث كان إلقاء القنبلة النووية بمثابة رسالة واضحة للعالم، ولروسيا بشكل خاص، بأن أمريكا تملك قوة رهيبة لا يمكن تصورها.

حول هذا الموضوع كتب ترومان في مذكراته بتاريخ يعود الى يوليو ١٩٤٥ يقول «إنه لأمر جيد بالفعل بالنسبة للعالم أن جماعة هتلر أو جماعة ستالين لم يكتشفوا القنبلة النووية قبلنا. صحيح أن السلاح الجديد هو أكثر الاكتشافات إثارة للرعب حتى الآن، إلا أن بالإمكان جعله أحد أكثر الأشياء نفعا». وتشير الوثائق الخاصة بأن ترومان استقبل أنباء الاكتشاف الجديد بضحكة طفولية مدوية وهو يصرخ: «هذا أعظم شيء في التاريخ»، ومثل هذه العبارة هي في الواقع أغرب تعليق يصدر عن رجل أصدر أوامره تواً باستخدام هذا السلاح «المروع» ضد اليابان.

وكان وزير الخارجية الأمريكي جايمس بيرنس «James Byrnes» قد أشار على الرئيس ترومان في صيف ١٩٤٥، وفي الوقت نفسه الذي أجرى فيه العلماء الأمريكيون تجربتهم الناجحة على القنبلة النووية في ماغوردو في ولاية نيومكسيكو، برفض أي استسلام مشروط من قبل الامبراطور الياباني لإنهاء الحرب. كان رأي بيريس وقتها أن القنبلة الجديدة ودخول روسيا الحرب ضد اليابان، سيجعلان من غير الضروري التفاوض مع اليابانيين على أي صفقة تنهي الحرب.

غير أن الهدف الحقيقي من وراء إلقاء القنبلة المدمرة على اليابان كان موسكو، فهذا وزير الحرب الأمريكي هنري ستيمسون «Henry Stemson» يقول في مذكراته، معلقا على الأنباء الخاصة بنجاح تجربة السلاح النووي الجديد، بأن القوة الاقتصادية الأمريكية الهائلة بعد الحرب وامتلاك القنبلة الجديدة، سيكشفان «ورقة حاسمة في أيدينا، وسنكون مغفلين إذا لم نستخدمها».

ومن جانبه، أبلغ ترومان الوزير ستيمسون بأنه يوافقه الرأي على أن الأوراق الفعلية هي «في أيدي الأمريكيين»، وبأنه يعتزم «استخدامها كأوراق أمريكية».

الواقع أن الولايات المتحدة في عام ١٩٤٥ كانت تحتكر القدرات والمصادر الصناعية اللازمة لإنتاج القنابل النووية، وكان روزفلت، قبل ذلك بعامين، قد وقع اتفاقية سرية مع تشيرتشل، وهي اتفاقية كيوبيك Quebec الخاصة بالسيطرة على تطوير الطاقة النووية، وما يتعلق بها من مواد مثل اليورانيوم والوقود المخصب. ويعلق المحلل العسكري هانسن بالدوين «Hansen Beldwin» على حقائق الاستراتيجية الجديدة للقوة في العالم بالقول : «جاء استعداد أمريكا لاستخدام القنبلة لينهي تماما ادعاءات أمريكا بالزعامة الأخلاقية على العالم، إلا أنها فتحت الطريق أمام نوع آخر من القيادة وهو نظام الصراع الدائم الذي سيحمل اسم الحرب الباردة».

كان المشروع الأمريكي السري، الخاص بصنع القنبلة النووية، يحمل اسم مشروع منهاتن، ويترأسه الجنرال ليزلي غروفز «Leslie R. Groves»، الذي استغل دوره كعسكري ليدير مشروعاً سرياً لإنتاج سلاح مروع جديد للتأثير على السياسة الخارجية لبلاده. وعلى عكس نصائح العديد من مستشاري ترومان، من أن العديد من الدول الأخرى ستعمد، وفي القريب العاجل، الى تطوير قنبلتها الخاصة، أصر الجنرال غردوفز على أن باستطاعة الولايات المتحدة احتكار السلاح النووي لسنوات طويلة قادمة.

وفي تقريره المرفوع الى ترومان بهذا الشأن، ادعى الجنرال غروفز كاذباً بأن بلدين فقط، هما السويد وروسيا، كانتا في وضع يسمح لهما بتحدي الولايات

المتحدة وبريطانيا اللتين تتحكمان بالمناطق التي تحتوي على ٩٧٪ من خام اليورانيوم العالي الجودة، اللازم لصنع القنابل النووية، كما ادعى غروفز بأن المصادر الروسية من المواد الخام اللازمة هذه هي أضعف بكثير من تلك الخاضعة للسيطرة الأمريكية. وحاول غروفز إقناع ترومان بأن أمام الروس عشرين سنة على الأقل لصنع قنبلة نووية واحدة.

مثل هذا الاعتقاد بأن روسيا لن تكن قادرة على منافسة السلاح الأمريكي النووي المرعب الجديد لعدة عقود قادمة، دفع ترومان الى اتخاذ قراره بقصف اليابان، كما أن الجنرال غروفز، ومن موقعه العسكري كمسيطر على مشروع القنبلة النووية، تعمد إخفاء التماس تقدم به سبعون عالما نوويا يعملون في المشروع الى الرئيس ترومان في أواخر يوليو ١٩٤٥، بعدم إسقاط القنبلة النووية على اليابان ما لم «يتم الإعلان صراحة عن الشروط التي ستملى على اليابان وإعلان اليابان رفض الاستسلام». لم يتم إعلام اليابان مسبقا بامتلاك أمريكا السلاح المرعب الجديد كما أن التماس العلماء لم يصل الى مكتب ترومان الا بعد أيام من وقوع القنبلة على رؤوس اليابانيين.

لم تحقق خطوة ترومان المرعبة تلك نتائجها الحقيقية المتوخاة وهي إرهاب موسكو، حيث لم يظهر ستالين أي خوف أو ضعف أمام الرسالة الأمريكية المخيفة. كان لدى ستالين شبكة قوية من الجواسيس داخل الإدارة الأمريكية وفي مواقع متنفذة، ممن كانوا يطلعون موسكو على تطورات مشروع القنبلة الأمريكية أولا بأول، بل إن هؤلاء عملوا على تزويد الروس بنسخ من المخططات الأمريكية الخاصة بإنتاج السلاح النووي. ولهذا جاءت أول تجربة روسية ناجحة للقنبلة النووية عام ١٩٤٩ بمثابة صدمة للولايات المتحدة، ولتضع العالم أمام مرحلة المواجهة النووية من الحرب الباردة.

كان غروفز ينظر الى احتكار بلاده السلاح النووي والميزة الاقتصادية التي تحظى بها الولايات المتحدة على أنهما مفاتيح السيطرة الأمريكية على العالم بعد ١٩٤٥. ولهذا دعا الجنرال غروفز صراحة لاستخدام القنبلة «كسلاح تفاوضي

يقود إلى فتح العالم أمام الولايات المتحدة الأمريكية». وفي مذكرة رفعها إلى الكونغرس عام ١٩٤٦، قال الجنرال غروفز: «إذا كان العالم سيشهد ولادة القنبلة النووية، فإن على الولايات المتحدة امتلاك أفضل وأكبر القنابل وأكثرها عددا»، كما نقل عنه في اجتماع المسؤولين العسكريين في وزارة الحرب القول: «نحن الآن في وضع مريح للغاية، علينا نشر القواعد الآن، والتخطيط ليس لعشر سنوات بل لخمسين إلى مائة سنة قادمة». ولضمان التفوق النووي الأمريكي، اقترح الجنرال غروفز توجيه ضربات إجهاضية ضد منشآت الأبحاث النووية السوفيتية.

وخلال المناقشات التي دارت داخل حكومة ترومان، بشأن العواقب المترتبة على قرار استخدام القنبلة النووية ضد أهداف مدنية يابانية، طالب نائب الرئيس هنري والاس، وكذلك وزير الحرب هنري ستيمسون، بسياسة ودية بدلا من المواجهة العسكرية مع الروس خدمة للسلام. في حين كان رأي كل من وزير الخارجية جيمي بيرنس Jimmy Byrnes، والجنرال غروفز ووزير البحرية جايمس فوريستل James Forrestal ضرورة الاحتكار العسكري للسلاح الجديد والإبقاء عليه قيد الكتمان.

وفي مذكراته الشخصية، وصف نائب الرئيس والاس ما دار في المناقشات، ولكن بعد أسابيع من إسقاط القنابل على اليابان، بالقول: «٢١ سبتمبر ١٩٤٥، في اجتماع الحكومة هذا اليوم كان النقاش يتمحور حول موضوع واحد هو القنبلة الذرية وتطوير الطاقة النووية في وقت السلم، طلب الرئيس من الوزير ستيمسون افتتاح النقاش، ففعل بإلقاء بيان شامل ورائع. قال ستيمسون بأن سائر العلماء النوويين المشاركين في البرنامج، الذي تشرف عليه وزارة الحرب، على قناعة بأنه ليس هناك من طريقة للحفاظ على السر العلمي للقنبلة النووية قيد الكتمان، وعليه فإنه لا مفر من وجود تبادل حر للمعلومات العلمية بين مختلف الأعضاء في المنظمة الدولية. وقال بأن العلماء أخبروه بأن القنابل التي استخدمت ضد اليابان لا تمثل سوى جزء يسير من قوة الذرة، وبأن القنابل المستقبلية ستكون أكثر قدرة على التدمير، وبأن الفرق بين ما تم إنتاجه

واستخدامه وما سيتم تطويره، يتجاوز الفرق بين القنبلة النووية الحالية وتلك التقليدية المستخدمة قبل عام ١٩٤٥. بل إن بعض العلماء أعربوا له عن الخشية من إنتاج قنبلة قادرة على تفجير جو الأرض وبالتالي وضع نهاية للعالم. واعترف الوزير ستيمسون بأن أي تبادل للمعلومات العلمية الخطيرة مع دول أخرى سيبرز مشكلة روسيا. بعدها دخل الوزير في دفاع مطول عن روسيا، قائلا بإنها كانت صديقة للولايات المتحدة طوال السنوات الماضية، وبأن أمريكا لا تملك شيئا ترغب فيه روسيا وبالعكس، ومن أن علاقاتنا مع الروس كانت تشهد تحسنا كبيرا في الفترة الأخيرة.

بعدها طلب الرئيس من وزير الخزانة فرد وينسون Fred Vinson عرض ما عنده، فجاء رأيه مناقضا تماما لموقف الوزير ستيمسون، حيث أعرب عن شعور عميق بعدم الثقة تجاه الدول الأخرى، ومخاوف كبيرة من حصول عدد من الدول على سر القنبلة النووية وبدون مساعدة منا خلال ثلاث سنوات على الأرجح أو خمس على المؤكد، وهو الموقف نفسه الذي اتخذه توم كلارك Tom Clark. إلا أن الموقف الأكثر تطرفا داخل الاجتماع، كان ذلك الذي اتخذه الوزير فوريستال Forrestal الذي عرض مذكرة أعدها له قادة البحرية، والتي كانت أقرب إلى إعلان الحرب.

بعدها بأيام أبلغ ترومان رجال الصحافة قراره باستبعاد البريطانيين بالإضافة إلى الروس من تقاسم أسرار الذرة مع بلاده، ويبدو أن قرار ترومان استبعاد الحلفاء البريطانيين جاء بوحي من العسكريين وحلفائهم الصناعيين، مثل مؤسسة دوبونت dupont. وبحلول نوفمبر ١٩٤٥، كان ترومان قد أبلغ رئيس الوزراء البريطاني كليمنت أتلي Clement Atlce رفض واشنطن طلب لندن الحصول على قرض بدون فوائد بمبلغ ٦ مليارات دولار، عارضا عليه تزويده بقرض أقل بكثير (٥٧,٣ مليار)، بفائدة ٢٪. كما أوضح الرئيس ترومان للبريطانيين بأن واشنطن قررت الاحتفاظ بأسرارها النووية، بالإضافة إلى تراجعها عن اتفاقية للتعاون النووي في زمن الحرب مع بريطانيا وكندا، وهي

اتفاقية كويبيك Quebec، والتي كانت تنص كذلك على التشاور المسبق بين الولايات المتحدة وبريطانيا قبل استخدام القنبلة النووية.

من جانبه أعرب الوزير والاس K في مجالسه الخاصة، عن رفضه لهذا الموقف الاحتكاري من جانب الرئيس ترومان ؛ فكان أن كتب إليه مذكرة تحذيرية استشرافية جاء فيها القول : «إن طبيعة العلم وواقع وضع المعرفة لدى الدول الأخرى، يجعلان من المستحيل منع هذه الدول من تكرار ما فعلناه، أو حتى التفوق علينا في وقت قد لا يتجاوز سنوات ستاً. وإذا ما أصرت الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا على ممارسة دور الكلب في معلف الدواب فيما يتعلق بهذه القضية، فإننا سنجد أنفسنا في مواجهة موجة من الكراهية والخوف تجاه جميع الانغلو / ساكسون، ودون أن يحقق لنا هذا الموقف أي مكاسب تذكر، عندها سيجد العالم نفسه مقسما الى معسكرين، سرعان ما يصبح فيه بقية العالم من غير الانغلو/ساكون هو المعسكر المتفوق من حيث عدد السكان والموارد، وحتى في المعرفة العلمية. ليس هناك ما يدعونا للخوف من فقدان قيادتنا الحالية للعالم إذا ما وافقنا على مبدأ تبادل المعلومات العلمية، وفي المقابل هناك أسباب كثيرة تدفعنا الى تجنب المواقف التي تفتقر للحكمة وبعد النظر، وفوق ذلك تجلب علينا كراهية بقية العالم وعدائهم».

ما تحدث عنه نائب الرئيس والاس من انقسام العالم الى معسكرين مضادين هو ما حصل بالفعل مع نهاية الأربعينات، حيث دخل العالم مرحلة ما عرف بالحرب الباردة. أما الذي لم يدركه أي مواطن أمريكي ومعظم الناس في الخارج، باستثناء نخبة قليلة، هو أن الحرب الباردة، وإن كانت قد وفرت الحماية لقطاعات واسعة من الاقتصاد العالمي، من هيمنة الرأسمالية للدولار واختراق الأسواق، الا أنها سمحت للقطاعين الصناعي والمالي الأمريكي بالسيطرة على ما سُمي بالعالم الحر أكثر من أي وقت مضى، وكان ذلك بمثابة بداية تشكل القرن الأمريكي.

في أبريل ١٩٥٠ تلقى الرئيس ترومان وثيقة تحمل رقم NSC- 86 ومعنونة

بـ«أهداف وبرامج الأمن القومي للولايات المتحدة». كانت الوثيقة التي دمغت بعبارة «سري للغاية»، تحمل تفاصيل مشروع شن الحرب الباردة، وتصف الاتحاد السوفياتي بأنه «إمبراطورية الشر» التي تستهدف القضاء على الحرية الأمريكية، كما تحدثت الوثيقة عن مبررات إنشاء وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ومسوغاته، وضرورة التحرك عالميا من خلال ممارسات إرهابية وتخريبية، باسم الدفاع عن الأمن القومي للولايات المتحدة في وجه الشيوعية.

بحلول عام ١٩٥٠، وبداية رئاسة ايزنهاور Eisenhower، كانت الحرب الباردة، وملف الناتو ودولة الأمن القومي ومسوغات الهيمنة الأمريكية على العالم قد أصبحت حقائق ثابتة، لينطلق القرن الأمريكي في بداية مدوية.

الفصل السادس
الفريق السري

قوى الظل تدير النظام العالمي الإمبراطوري الجديد

خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كزعيمة لما أطلق عليه عام ١٩٤٥ اسم العالم الحر. وبحلول عام ١٩٥٠، كانت النخبة المتنفذة في الولايات المتحدة قد عززت من سيطرتها على القرار الرسمي، من خلال تضخيم العدوان الشيوعي السوفياتي المحدق بالعالم، في حملة دعائية تعمدت تجاهل حقيقة أن الاتحاد السوفياتي خرج مدمراً من الحرب، التي فقد فيها أكثر من ٢٢ مليون سوفياتي حياتهم، ودُمرت خلالها معظم الصناعات السوفياتية. لم يكن ستالين في وضع يسمح له بشن حرب عالمية جديدة ضد الولايات المتحدة.

الواقع أن معظم الأمريكيين كانوا غائبين تماماً عن حقائق العالم. فخلال أشهر من إلحاق الهزيمة باليابان وألمانيا الهتلرية، وبدلاً من مواجهة السلام والعودة للحياة الطبيعية، وجد معظم الأمريكيين العاديين أنفسهم يعيشون مجدداً هاجس التهديد من

قبل عدو جديد أكثر خطورة من سابقه. وبذلك تكون الحرب الباردة، التي دامت حوالي عدة عقود، قد بدأت بسبب الشيوعية أو هذا ما كان يبدو في الظاهر. والمتتبع للرأسمالية الأمريكية منذ بداياتها، يجد أنها تبحث عن عدو حقيقي أو وهمي لتقوم النخبة المتنفذة بقيادة الجماهير المشغولة بلقمة عيشها إلى حروب تغذي صناعاتها العسكرية، وتتيح الفرصة لأصحاب المال في الوول ستريت بالإقراض. وما إن تم دحر الشيوعية، حتى تم بحث عن عدو جديد هو الإسلام في هذه الأيام.

مع حلول الخمسينات، كانت الولايات المتحدة قد دخلت مرحلة اقتصاد الحرب التي ستطول، وذلك باسم الدفاع عن الديمقراطية. مثل هذه الحجج الأخلاقية خدمت في الواقع الأهداف الأمريكية إلى حد كبير، حيث سمحت للولايات المتحدة ولرموز المال والصناعة ممن يهيمنون على السياسة الخارجية الأمريكية، بتنفيذ سياسات غير مسبوقة في التاريخ السياسي العالمي، بل سياسات لم تكن لتخطر على بال النخب السياسية الحاكمة في العالم، بما فيها الإمبراطورية البريطانية من قبل.

في عام ١٩٥٥، أي بعد الحرب الكورية وانطلاق الحملة المكارثية ضد الشيوعية، وتحول الأمريكيين إلى أناس مهووسين بمخاوف الحرب النووية، خرج عالم نفساني ينتمي للنخبة السلطوية الأمريكية، ليطلق تحليلات زعم فيها بأن كسب الرأي العام إلى جانبه يتطلب من القائد الأخذ بالاعتبار عدداً من العوامل النفسية المؤثرة في تشكيل المواقف مثل : حفظ الذات والطموح والكبرياء، وحب العائلة والأطفال، والشعور الوطني والمحاكاة والرغبة في القيادة، والحفاظ على الثقة بالنفس، كما يحتاج معظم الناس إلى الشعور بصحة ما يعتقدونه حيال أي شيء.

وقد أدركت النخبة السياسية الأمريكية بعد الحرب الدور الذي يمكن أن يلعبه علماء النفس في تسويق الأفكار المطلوبة في الأوساط العامة، وتوجيههم لما فيه خدمة النخبة في المقام الأول، فكان أن عمدت إلى تبني علماء النفس

والتقنيات السيكولوجية لتشكيل أفكار الناس ومواقفهم والتلاعب بهم. وبالنسبة للنخبة السياسية، تُعد الديمقراطية مجرد كلمة مفيدة تخفي توجيه الأحداث والسيطرة عليها من قبل فئة سلطوية قليلة من رجال المال والصناعيين، الذين يسيطرون على الصناعات العسكرية والنفطية. وفي قلب النخبة هذه التي احتكرت القرارات بعد الحرب، كانت هناك بعض العائلات الثرية، وكان على رأسها عائلة روكفلر.

ومن هذا المنطلق، وافق الرئيس ترومان على تشكيل ما عرف بمجلس «الاستراتيجية النفسية»، الذي أوكلت إليه مهمة تنسيق «العمليات النفسية» للحكومة. وطبقاً لقرار إنشاء المجلس، فإن مهمته الرسمية كانت «تنسيق وتنفيذ، ضمن إطار السياسات القومية المتعارف عليها، عمليات نفسية، وتحقيق الأهداف النفسية القومية، ورسم السياسات والبرامج الخاصة بتنسيق وتقييم الجهود النفسية القومية». مثل هذه العبارات في وصف مهمة مجلس الاستراتيجية النفسية، تعطي فكرة عن الفرصة المتاحة للأجهزة السرية في السيطرة على توجيه الرأي العام الأمريكي منذ العام ١٩٥١.

كان غوردون غراي Gordon Gray أول من تولى رئاسة مجلس الاستراتيجية النفسية عام ١٩٥١. واتخذ المجلس مقراً له في البداية ضمن مبنى الـ سي. آي. ايه.. وفي عام ١٩٥٢ برز اسم هنري كيسنجر كمستشار شاب لرئيس المجلس، والذي كان وقتها يعمل مستشاراً لعائلة روكفلر، كما أن غراي وكيسنجر كانا عضوين في مجلس العلاقات الخارجية، التي كانت إحدى منظمات النخبة في نيويورك.

في روايته المشهورة المعنونة «الخيال» الصادرة عام ١٩٨٤، كتب الروائي البريطاني جورج أورويل George Orwell يقول، بأن «الأخ الأكبر» (ويعني به الحكومة) يسيطر على الناس من خلال التلاعب النفسي الكفيل بالتحكم بأحاسيس الآخرين، وهو تماماً ما فعله مجلس العلاقات الخارجية ومجلس الاستراتيجية النفسية الجديد في الخمسينات. وفي وقت لاحق، تم تغيير اسم

المجلس إلى مجلس تنسيق العمليات في محاولة للتخفيف من التساؤلات التي أحاطت بالمجلس منذ تأسيسه.

كان مجلس تنسيق العمليات مسؤولاً عن التنسيق بين الإدارات الحكومية المختلفة، من وزارة الدفاع والخارجية ومجلس الأمن القومي وصولاً إلى السي. آي. ايه. ومن خلال علاقاته بمجلس العلاقات الخارجية ووسائل الإعلام والأوساط الشعبية الأمريكية، كان المجلس بمثابة ماكنة الحرب النفسية للنخبة الحاكمة، والإدارة الجديدة التي تم تطويرها من واقع الأبحاث النفسية ووسائل التلاعب السيكولوجي التي ظهرت في الحرب العالمية الثانية. اعتمد مخططو الحملة النفسية للمجلس، في تسويق خططهم الخاصة بالهيمنة الأمريكية على العالم خلال الحرب الباردة، على شحن الناس بشعارات مثل «الإيمان بالله وبالفرد وبالحرية والوطنية، وبعالم يسوده السلام».

كانت هناك نخبة صغيرة تحركها دوافع الطمع وحب السلطة، هي التي تتحكم بالبنوك الرئيسية والصناعات ووسائل الإعلام والقوة العسكرية للقوة الأعظم في العالم، وهي الولايات المتحدة. كان هؤلاء على قناعة تامة بأن الحرب أكثر فائدة لهم ولأصدقائهم من السلام، ولهذا السبب لجأوا إلى التلاعب النفسي والعمليات السرية ووسائل أخرى عدة، للإبقاء على أجواء التوتر وتعزيز اقتصاد الصناعة العسكرية منذ أوائل الخمسينات. فطالما كان هناك تهديد جاد من قبل عدو أجنبي «الشيوعية السوفياتية» يمكن التلويح به وتذكير الناس به طوال الوقت، فإن معظم الأمريكيين الخائفين يصبحون في وضع الاستعداد للقبول بالتضحيات والحروب من أجل جعل العالم «أكثر أماناً للديمقراطية». استمرت النخبة الحاكمة في لعبتها النفسية هذه حتى انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٩ ؛ لتجد نفسها مجبرة على البحث عن «عدو» جديد.

تلك كانت بداية تلاعب السي. آي. ايه. بوسائل الإعلام الأمريكية. فقد تبين لاحقاً، ومن خلال التحقيقات التي أجرتها لجان الكونغرس خلال السبعينات، بأن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كانت تسيطر على ما لا يقل عن ٤٠٠

صحفي وإعلامي منتشرين في القطاعات الإعلامية الرئيسية، وذلك من خلال مجلس العلاقات الخارجية الأقل شهرة من السي. آي. ايه، وبالتالي الأبعد عن ملاحظة الأمريكي العادي.

ومن الأسماء التي ترددت في تحقيقات الكونغرس حول تلاعب السي. آي. ايه. بالإعلام، وليام بيلي William Paley الرئيس التنفيذي لشبكة السي. بي. اس CBS، والمذكور عضو في مجلس العلاقات الخارجية. فقد اختار بيلي، وخلال ترؤسه للشبكة التلفزيونية الرئيسية خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦١، سيغ مكلسون Sig Mickelson، مدير الشبكة وزميله في مجلس العلاقات الخارجية، ليكون المنسق الشخصي له مع السي. آي. ايه. قبل أن ينقل مكلسون لإدارة محطة راديو أوروبا الحرة، وهو ذراع إعلامي آخر لوكالة الاستخبارات المركزية. كما اعترف ناشر جريدة النيويورك تايمز NewYork Times آرثر هايز سولبيرغر Arthur Hays Sulzberger، وهو بدوره عضو في مجلس العلاقات الخارجية، بأنه سبق له العمل مع السي. آي. ايه. خلال الخمسينات، حيث طلبت منه الوكالة وضع صحافيين من المتعاملين معها في مواقع رئيسية في الصحيفة. يذكر أن سولزبيرغ كان صديقاً مقرباً من دالاس مدير السي. آي. ايه.، وعضو مجلس العلاقات الخارجية أيضاً.

لم تكن المنظمة الخفية صاحبة الدور المركزي في توجيه الشارع الأمريكي ومن وراء ستار سوى مجلس العلاقات الخارجية. فقد عملت هذه المنظمة غير المعروفة بالنسبة لمعظم الأمريكيين العاديين، على زرع كبار أعضائها في مواقع قيادية، ليس في وزارتي الخارجية والدفاع فحسب، بل في السي. آي. ايه. بعد الحرب. فمنذ تولي آلان دالاس إدارة السي. آي. ايه. في عهد ايزنهاور، والمواقع الرفيعة في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تدار من قبل أعضاء في منظمة مجلس العلاقات الخارجية، التي تمثل النخبة المالية والسياسية والصناعية في الولايات المتحدة، وتُعد صاحبة الكلمة الفصل في السياسة الخارجية الأمريكية.

مجموعة روكفلر ومجلس العلاقات الخارجية

عرف الأمريكيون حكم النخبة منذ قيام الولايات المتحدة في نهاية الحرب الثورية في أواخر الثمانينات من القرن الثامن عشر، حيث سيطرت فئة متنفذة على الحياة السياسية والاقتصادية، وهي فئة ما تزال مجهولة الطابع والعضوية بالنسبة لمعظم الأمريكيين، الذين أصبحوا يتقبلون، وبدون نقاش، ما يقال لهم من أنهم يعيشون في «ديمقراطية» هي الأفضل في العالم، وبأن أصواتهم الانتخابية هي التي تحدد الخيارات الحقيقية. والقليلون فقط في أمريكا يستوعبون أبعاد حقيقة أن مرشحي الرئاسة من الحزبين الديمقراطي والجمهوري يصلون إلى البيت الأبيض على أكتاف المصالح المالية والسياسية نفسها، التي تمول الحملات الانتخابية للمرشحين من الجهتين، حيث السياسات الجذرية لا تتغير بوصول هذا المرشح أو ذاك للبيت الأبيض.

ويطلق على النخبة في العادة اسم مؤسسة الساحل الشرقي، في إشارة إلى حقيقة أن العائلات الرئيسية المتنفذة في الولايات المتحدة تتركز في البنوك ودور المال، أو الشركات النفطية في نيويورك والوول ستريت، وتلقت تعليمها وأفكارها من جامعات النخبة في الساحل الشرقي، مثل هارفارد Harvard، وييل Yale أو برينيستون Princeton، أو جامعة كولومبيا في نيويورك.

وبخروج ابنوك والشركات الصناعية الأمريكية الرئيسية من الحرب العالمية الثانية منتصرة، كانت الهيمنة السياسية في القرن الأمريكي من نصيب زمرة محددة من النخبة الأمريكية الحاكمة، وهي عائلة روكفلر التي كانت تستمد نفوذها من السيطرة على البنوك الدولية الكبرى، وكبريات الشركات الصناعية، من خلال البارون النفطي الاسطوري جون دي روكفلر John D. Rockfeller، الذي كان يفتخر بالوصف الذي أطلق عليه باعتباره «الأمريكي الأكثر قسوة»، حيث احتكر جون دي روكفلر صناعة النفط في أمريكا، من خلال ممارسات لا أخلاقية، كالخداع والفساد والإكراه. وسرعان ما ضمت امبراطوريته شركات

عملاقة، مثل شركة يو. سي. ستيل US Steel التابعة لـ جي. بي. موغانJ.P Morgan'sوتشـــيــــز بانك، وجنرال الكتـــريك General Electric، ومونسانتو Monsanto، وشركة اكويتابل لايف Equitable Life للتأمين، وشركات نفطية أبرزها موبيل أويل وايكسون وشيفرون Chevron.

بنت النخبة الأمريكية سلطتها على السيطرة المزدوجة على قطاعي المصارف والطاقة، وأصبحت عائلة روكفلر في قلب هذه الهيمنة، حيث أخذت في توجيه السياسات الحكومية، بالأسلوب نفسه الذي انتهجه مؤسس مجموعة شركاتهم جون دي روكفلر في السيطرة على صناعة النفط الأمريكية.

أما هيكل الإدارة المركزي لعائلة روكفلر بعد ١٩٤٥، فتمثل في مؤسسة روكفلر، وهي صندوق عائلي خاص لا يخضع للأنظمة الضريبية الرسمية، كان جون دي روكفلر قد أسسه عام ١٩١٤ بهدف إدارة أموال العائلة من بعده. وقد قامت مؤسسة روكفلر سراً بتمويل مجلس نيويورك لدراسات الحرب والسلام خلال الفترة من ١٩٣٩ - ١٩٤٣، وهي الدراسات التي أفرزت التوجه الإمبريالي والقرن الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب. كانت مؤسسة روكفلر هي الإدارة المالية في صياغة السياسات الجديدة للنخبة الأمريكية، والتي تتخفى وراء ستار النشاط التعليمي والتربوي العام، بينما كانت في الحقيقة تتولى إدارة توجيه السياسات الأمريكية بعيداً عن أنظار معظم الأمريكيين العاديين.

خلال الحرب، تولت مؤسسة روكفلر دراسة حول التقنيات الدعائية لوزير الدعاية النازي جوزيف غوبلز Josef Goebbels. ومن الواضح أن أصحاب الدراسة لم يفعلوا ذلك للخروج بتصورات إعلامية مضادة كفيلة بإلحاق الهزيمة بألمانيا الهتلرية، بل لتقرير كيفية تطبيق تقنيات غوبلز الناجحة داخل أمريكا بعد انتهاء الحرب. أدى المشروع إلى إقامة وكالة لرصد الأخبار الإذاعية العالمية، أطلق عليها اسم وكالة استخبارات الإذاعات الأجنبية وهي جهاز دعائي لزمن الحرب، مهمته نشر أسطورة الديمقراطية الأمريكية حول العالم خلال سنوات الحرب الباردة. وفي وقت لاحق، تم تغيير اسم الوكالة المذكورة لتصبح وكالة

الإعلام الأمريكية، والتي تعمل في مجال تسويق السياسة الخارجية للولايات المتحدة من خلال التأثير على توجهات الرأي العام داخل أمريكا وخارجها.

وبدءاً من الخمسينات وحتى نهاية السبعينات، تولى إدارة أنشطة مؤسسة روكفلر خمسة إخوة من العائلة، التي كانت الأكثر نفوذاً في المؤسسة الأمريكية وقتها، وهؤلاء هم : جون دي روكفلر الثالث John D. Rockefeller III، ووينثروب روكفلر Winthrop Rockefeller، ونيلسون روكفلر Rockefeller Nelson، ولورنس روكفلر Rockefeller Laurence، وديفيد روكفلر David Rockefeller، حيث تقاسم الإخوة الخمسة مسؤوليات إدارة السياسة الأمريكية على الساحة العالمية.

ومن جانبه، كان الأخ الأكثر نفوذاً داخل العائلة هو جون روكفلر، صاحب رؤية خاصة تتعلق بسياسة الحد من الإنجاب وتخفيض عدد السكان حول العالم. والواقع أن الحد من التناسل كان أحد المشاريع الرئيسية للعائلة منذ العشرينات، عندما كان للعائلة بعض أبرز علماء الجنس البشري داخل حكومة هتلر النازية، كما أن مكتب سجلات يوجنسي Eugenics، التابع لمؤسسة روكفلر، كان الجهة الممولة لبرامج الأبحاث الخاصة بالتعقيم الجماعي للشعوب الملونة، بما يكفل تخفيض عدد «الشعوب السوداء المتخلفة» ما أمكن. مثل هذه المشاريع تم التخلي عنها بهدوء بعد الحرب، عندما تسبب الكشف عن برامج التطهير العرقي النازية ؛ لمشاريع روكفلر الشبيهة بكثير من الحرج لصورة العائلة الثرية.

أما وينثروب روكفلر، فكان مسؤولاً عن رسم سياسات نفطية وزراعية وتسويقها، مثل الثورة الخضراء التي أدخلت الزراعة الصناعية، والاستخدام المكثف للكيماويات، التي كانت تنتجها شركة دوبونت للكيماويات المملوكة للعائلة. أصبح وينثروب حاكماً لولاية اركانساس لاحقاً وهي الولاية التي شهدت انطلاقة بيل كلينتون في عالم السياسة.

وهناك نيلسون روكفلر، الذي كان يدير مصالح العائلة الضخمة في أمريكا اللاتينية. وكان نيلسون قد خدم في السي. آي. ايه. رئيساً لشؤون أمريكا

اللاتينيـة، وكـذلك منسـقـاً للشـؤون الأمـريكيـة، ووصـل إلى منصب مـسـاعـد وزير الخـارجيـة عـام ١٩٤٤، حيث كان في موقع يسـمح له بمتابعة تنفيذ مشروع الحرب والسـلام لمجلس العلاقـات الخـارجية، والمعروف باسم القرن الأمريكي في مـرحلة مـا بعد الحـرب. بعـدهـا أصبح نيلسـون حـاكـمـاً لنيويورك ونائبـاً للرئيس، بعـد أن خدم مع ايزنهاور كواحد من كبار مساعديه في الخمسينات.

أما ديفيد روكفلر، فكان أطول من خدم رئيساً لمجلس إدارة بنك العائلة تشيز منهاتن Chase Manhattan الذي أصـبح اليوم جي. بي مـورغـان تشـيـز بانك J.P. Morgan Chase Bank وقـد ارتبـط البنك فـي عـهـد ديفـيـد العـائلة بعـدد من كبـريات الشـركـات الأمـريكيـة العـالميـة، مثل: فـايرسـتون للإطارات Firestone Tire Co.، هونـي ويل كـورب Honeywell Corp، آليـد كـيـمـيكال Allied Chemical، جنرال مـوتورز General Motors، أمـريكان اكسـبـرس American Express، هوليت باكارد Hewlett-Packard وواشـوفيـا بانك Wachovia Bank. كمـا لعب ديفـيـد دوراً مـبـاشـراً في تمويل مـؤسـسـة روكفلر لمعـهـد بروكينجز Brookings في واشنطن، الذي يعدّ من أبرز مراكز التأثير والدراسات السياسية في واشنطن.

وأخـيراً هنـاك لورنس روكـفلر الذي خـدم نائب حـاكم مع الجنرال دوغـلاس مكارثر Douglas MacArthur في اليابان بعد الحـرب العالمية الثانيـة، حيث لعب دوراً في إبقـاء اليابان ضـمن الامبـراطورية الأمريكيـة. بعدهـا قـدم لورنس التمـويل المالي اللازم لانطلاقـة شـركـات الكمبيوتر والاتصـالات العمـلاقة انتل كورب Intel Corp، وأبل كـمـبـيـوتر Apple Computers، كـمـا سـيطـر على مـجلة ريدرز دايجست Readers' Digest، وهـي مـجلة العـائلة الأمريكيـة ذات التـاثير الواسـع، والتي لعبت دوراً رئيسياً في الخـمسينات والستينات كمصـدر دعائي مؤثر ضد الشـيـوعيـة، وفي اقناع الأمـريكيين بأن سـيـاسـات حكومتهم في الحـرب البـاردة لا تستهدف سوى خدمة مصالحهم، والحفاظ على الطريقة الأمريكية في الحياة.

في أوائل الثمـانينات، ومـع وصـول عـائلة روكفلر قـمـة مـجـدهـا، كـانت العـائلة

تدير ما لا يقل عن ٢٠٠ مؤسسة وصندوق، مارست خلالها نفوذاً هائلاً على سياسة النفط والطاقة العالمية.

كان للنفوذ الهائل لعائلة روكفلر، على المستويين السياسي والاقتصادي، دوره الفاعل في إرساء القاعدة الأساسية لسياسات النظام العالمي الجديد للولايات المتحدة منذ وصول جورج هيربرت والكر بوش George Herbert Walker للبيت الأبيض في أوائل التسعينات. وكانت عائلة بوش، بدءاً من السيناتور بريسكوت بوش Prescott Bush تُعد شريكاً أصغر في مصالح روكفلر وهاريمان Harriman وجي. بي مورغان منذ بدايات القرن العشرين، عندما قرر جي. بي مورغان وجون دي روكفلر التصالح وتوطيد الجهود ؛ ليشكلا تجمعاً مالياً وسلطوياً كبيراً.

القوة الخفية لمجلس العلاقات الخارجية

مارست عائلة روكفلر نفوذها السياسي الهائل من خلال مجلس العلاقات الخارجية الخاضع لهيمنة العائلة. وكان المجلس، الذي ظهر إلى الوجود عام ١٩١٩ خلال محادثات السلام في فيرساي، قد أنشئ كأداة تحكم سرية من قبل المصالح البنكية المتنفذة لمجموعة مورغان وروكفلر. وقد تبرع شارلز برات Charles Pratt، المدير المالي في شركة ستاندارد أويل المملوكة لعائلة روكفلر، بمبنى في الشارع ٦٨ بنيويورك ليكون المقر الرئيسي للمجلس، الذي سرعان ما أقام عدداً من المنظمات الشقيقة، بما فيها المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، وأفرع عدة في كندا وجنوب أفريقيا ونيوزيلندا واستراليا والسويد وهولندا والهند واليابان. وباعتبار أن مجموعة روكفلر ومجموعة جي. بي. مورغان هما اللتان صاغتا التشريع الذي أوجد نظام الاحتياط الفيدرالي، الذي يتحكم بالقطاع المالي والمصرفي في امريكا منذ عام ١٩١٣، ويتحكم بالنظام المالي والعالمي حالياً في عصر العولمة، فإن لزمرة روكفلر ومجلس العلاقات الخارجية الكلمة الفصل في القرارات الأمريكية. المثير هنا أن الذين تعاقبوا على رئاسة

أقوى بنك مركزي في العالم، وهو الاحتياط الفيدرالي في مرحلة ما بعد الحرب مثل : وليام مكنزي مارتن William McChesney Martin، أرثر بيرنز Arthur Burns، جي. وليام ميللر G. William Miller، بوول فولكر Paul Volckerوآلان غرينسبان Alan Greenspan، كانوا جميعاً، وبلا استثناء قبل ذلك، أعضاء في مجلس العلاقات الخارجية.

كان مجلس العلاقات الخارجية، ولا يزال، مجموعة خاصة من النخبة التي يتم اختيار أعضائها من قبل لجنة لاعتبارات رئيسية تتعلق بولاء الأعضاء للأجندة السرية العالمية للنخبة. ويتحكم أعضاء المجلس، الذين لا يزيد عددهم اليوم عن ثلاثة آلاف شخصية سياسية واقتصادية وعلمية مشهورة، بكل من الحكومة الأمريكية، وبالأحزاب السياسية، وبالبنوك والقطاع الصناعي الخاص. كما يتحكم المجلس بوسائل الإعلام الرئيسية من تلفزيون وإذاعة وصحافة. وقد أدرك المجلس، ومنذ البداية، أهمية السيطرة على الإعلام، فكان أن سارع مجلس الأمناء إلى تجنيد الصحفيين العاملين في الصحف الرئيسية بهدف التأثير على الرأي العام، كما أن المجلس استقطب عضوية أصحاب محطات الإذاعة وشبكات التلفزيون. فهذه كبرى المحطات الإذاعية في أمريكا آر. سي. ايه RCA، كانت جزءاً من امبراطورية روكفلر. وبعد الحرب كانت الثلاث شبكات التلفزيونية الرئيسية، مملوكة لأعضاء في مجلس العلاقات الخارجية.

ومن بين الثلاثة آلاف عضو في المجلس، هناك دائرة داخلية صغيرة من نخبة النخبة، ممن أطلق عليهم المنسق السابق لاستخبارات سلاح الجو لدى السي. آي. ايه، الكولونيل فليتشر براوتي Fletcher Prouty، اسم «الفريق السري». ويضم هذا الفريق مائة عضو منتخب، مهمتهم ممارسة الهيمنة على مراكز اتخاذ القرار في وزارة الخارجية، والسي. آي. ايه، ووزارة الدفاع، والأف. بي. آي FBI، ووزارة الخزانة وسائر الإدارات الرئيسية في حكومة الولايات المتحدة.

في عام ١٩٧٥، كتب عضو مجلس العلاقات الخارجية وأحد أبرز المتنفذين

فيه، والأستاذ في هارفارد صامويل هنتنغتون Samuel Huntington، صاحب سيناريو «صراع الحضارات»، الذي يشكل خطة الحرب الصليبية الجديدة على الإسلام، كتب مقالة تحت عنوان : أزمة الديمقراطية، تحدث فيها عن القاعدة الفعلية للقوة الأمريكية، أو ما سماها بالمؤسسة، وفي ذلك يقول هنتنغتون بأن «الولايات المتحدة، في مرحلة ما بعد الحرب، كانت محكومة من الرئيس وعدد من كبار المسؤولين، والأهم من ذلك الشركات والمصارف ودور المحاماة والمؤسسات والإعلام، التي تشكل مؤسسة القطاع الخاص». ولم يتطرق هنتنغتون إلى الناخبين أو الديمقراطية، فهذه أمور لا تهم القوة الفعلية التي تتحكم بأمريكا من وراء ستار.

في عام ١٩٤٣، خلال الحرب العالمية الثانية، خرجت المجموعة السرية من أعضاء مجلس العلاقات الخارجية العاملين في وزارة الخارجية ومجموعة دراسات الحرب والسلام، بفكرة إقامة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب. كانت الفكرة من وراء تأسيس المنظمة الدولية إيجاد وكالة تكون فعلياً تحت السيطرة الأمريكية، من خلال حق النقض في مجلس الأمن، وصولاً إلى تحقيق الهيمنة الأمريكية على الدول الأضعف (من بين أهداف أخرى)، وبدون الحاجة إلى الاحتلال الاستعماري المباشر، الذي ميز الأسلوب البريطاني والفرنسي والهولندي وغيرها من الامبراطوريات. كانت النخبة الأمريكية الآخذة في الظهور أكثر ذكاءً في التعامل مع قضية الهيمنة.

كانت الخطة تقضي بأن تصبح الأمم المتحدة جزءاً من الامبراطورية الأمريكية بعد العام ١٩٤٥. ولضمان تحقيق هذا الهدف، وهو السيطرة على أنشطة الأمم المتحدة، قامت عائلة روكفلر بالتبرع بالأرض التي سيبنى عليها مقر المنظمة الدولية في الجزء الشرقي من منهاتن. كان الهدف أن يكون مبنى الأمم المتحدة مطلاً على تشيز مانهاتن بانك ومركز روكفلر، أي في قلب القرن الأمريكي الجديد.

وبدلاً من استخدام المستعمرات السابقة لبناء الامبراطورية، اختارت

الامبريالية الجديدة أيديولوجية الأسواق الحرة والتجارة المفتوحة، لضمان هيمنة الصناعات والبنوك الأمريكية على الاقتصاد العالمي، وعلى حساب منافساتها الأجنبية. وكان ناشر مجلة التايم Time Magazine، هنري لوس، في مقاله الشهير، الذي أعلن فيه عن ولادة القرن الجديد في فبراير ١٩٤١، قد كشف المستور عندما كتب يقول: «إذا كانت الأنظمة الدكتاتورية قد تحتاج إلى مساحة واسعة من الأرض تخضعها لحكمها المتسلط، فإن النظام الديمقراطي يحتاج وسيحتاج إلى مساحة أكبر بكثير. وبلغة انجليزية واضحة، نقول بأن ألمانيا النازية احتاجت إلى ضم شرق بولندا وتشيكوسلوفاكيا، وبعدها المناطق الغنية بالمواد الخام من روسيا، من أجل البقاء كنظام قوي، غير أن النموذج الاقتصادي الأمريكي، القائم على حرية السوق، أي الحرية، يحتاج إلى امبراطورية عالمية أو مساحة بحدود العالم أجمع، أي الهيمنة على أسواق العالم بصورة أعظم من أجل البقاء والاستمرار».

كان النموذج الاقتصادي الأمريكي بحاجة إلى مصادر لا تنضب من الغنائم والعمالة الرخيصة، التي يتغذى عليها وتضمن بقاءه. مثل هذا المبدأ كان هو الذي يميز نموذج «المشروع الحر»، الذي ساد في مرحلة ما بعد الحرب. ومن المثير للسخرية أن نجد بأن «المشروع الحر» الأمريكي هذا، خلال الحرب الباردة، كان يعتمد على مصادر دعم تتمثل في الاقتصاد العسكري المدعوم بقوة من الدولة، والذي تسانده بدوره الأموال العامة، وشكل من أشكال الاشتراكية العسكرية مع كبار المؤسسات الخاصة، مثل بوينغ Bocing أو راثيون Raytheon أو مكدونل McDonnell أو بكتل Bechtel، وغيرها من الشركات المستفيدة.

وبفضل وجود هيئات مثل الأمم المتحدة والمنظمات المالية والاقتصادية الجديدة التابعة لها، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبعدها منظمة الجات، التي تسيطر على النظام التجاري الدولي، تمكنت الولايات المتحدة من الخروج من الحرب العالمية الثانية وهي في قمة قوتها العسكرية والاقتصادية. فقد كانت تتحكم بالجزء الأعظم من النقد الذهبي العالمي، وتسيطر على البحار

السبعة، وعلى ٤٠٪ من ثروة العالم وقدراته الصناعية، كما وخرجت من ويلات الحرب بدون خسائر تذكر.

في عام ١٩٤٥، كانت أمريكا في أوج قوتها، بينما كانت الدول الكبرى الأخرى تكافح للخروج من رماد الحرب، واعتبرها البعض بمثابة الانقلاب الأعظم في التاريخ، حيث أصبحت الولايات المتحدة المسيطرة على العالم، في الوقت الذي ينظر فيه إليها باعتبارها «المحرر». كان الأسد يستعد لحكم العالم، في الوقت الذي يلقى فيه الترحيب والتعامل معه باعتباره حملاً.

في ذلك العالم، كانت الولايات المتحدة تحظى بثروة عظيمة، وكانت النخبة السلطوية فيها في وضع تسمح فيه لأوروبا واليابان وبعض الدول الحليفة المختارة بعناية، بأن تتطور وتزدهر ما دامت تشاطر الولايات المتحدة نشاطها في نهب خيرات العالم الثالث، وموافقة وزارة الخارجية الأمريكية في وصفها لعملية النهب هذه بـ «التطور الاقتصادي»، وتأييد الحرب المزيفة التي تشنها الولايات المتحدة على الشيوعية أو ما يعرف بالحرب الباردة.

خلال الحرب الباردة، عندما كان معظم الأمريكيين منساقين خلف ادعاءات حكومتهم بأنهم يواجهون خطر الإبادة النووية من الاتحاد السوفياتي، كانت مجموعة ستاندرد آويل التابعة لروكفلر والشركات المتحالفة معها، مثل اوكسيدنتال بتروليوم Occidental Petroleum، مرتبطة باتفاقيات سرية مع موسكو لتصدير النفط السوفياتي للأسواق الأمريكية، وكان ذلك يتم من خلال مجلس العلاقات الخارجية الذي كان ينسق مثل هذه الأنشطة.

ويشرح أحد الأعضاء المتنفذين في مجلس العلاقات الخارجية، والذي كان يدير دفة الأمور بوزارة الحرب في الأربعينات، مدى النفوذ الذي كان يتمتع به المجلس في اتخاذ القرارات الأمريكية بالقول : «كلما احتجنا أحد الأشخاص كنا نعمل على اختياره من قائمة أعضاء المجلس، ومن ثم نتصل بنيويورك لإرساله. وعلى سبيل المثال، فإن ١٢ من أعضاء المجلس الاستشاري السري حول فيتنام في عهد الرئيس جونسون Lyndon Johnson، وعددهم ١٤ عضواً، تم اختيارهم

من بين أعضـاء مـجلس العـلاقـات الخـارجية. وفي عـام ١٩٧٧، كان سائر من تم تعـيـينهم على رأس وزارة الخـارجـيـة مـن قـبل الرئيس كـارتر، أعـضـاء في المجلس المذكور باستثناء اثنين فقط.

خـلال الخـمـسينيـات، اخـتـار نيلسـون روكفلر بروفسـوراً شـابـاً طمـوحـاً من هارفـارد لتـرؤس مـجـمـوعـة دراسـيـة جـديدة للـمـجلس لفـتـرة السـتينات، ولم يكن المذكور سوى هنري كيسنجر. والواقع أن حيـاة كيسنجر المهنية ارتبطت كلياً بعائلة روكفلر، وهـي الحـقـيـقـة التي حـاول كيسنجـر جـاهداً إخـفـاءها. وقـد جـاء كـتـابه المعنون بـ «الأسلحة النووية والسياسة الخارجية» في عام ١٩٥٨، حصيلة مشاركته في مـشـروع مـجلس العـلاقـات الخـارجـيـة، وهـي المشـاركـة التي أوصلتـه إلى البـيت الأبيض كمستشار للرئيس كيندي بعدها بأعوام.

مجموعة بيلدبيرغ واللجنة الثلاثية

في عـام ١٩٥٤، أدرك أعـضـاء مـجلس العـلاقـات الخـارجـيـة وجـود حـاجـة إلى منظمـة أطلسـيـة قـادرة على تنفيـذ، والتحكم بالسيـاسـات الأوروبيـة فـي مـرحلة مـا بعـد الحـرب، بعـيـداً عن السـيـاسـات العـسكرية الموكلة لحلف شـمـال الأطلسـي - الناتو. وعليه، نظم المخططون الاستراتيجيون في المجلس ندوة في فندق بيلدبيرغ - هولندا شـهـدت سلسلة من المناقشـات السياسـيـة، وقد مـولت الاجتماع المذكور، الذي انبثق عنه مـا عـرف «بمجموعة بيلدبيرغ»، حيث تم تعيين الأمير الهولندي بيرنهادردت Bernhardt رئيسـاً. وكـان المذكور قـد خـدم في الحـرب كضـابط في القـوات الخاصـة النازية، وكان مقرباً من قـائد تلك القـوات. وبعـد الحـرب، وجـدت الولايات المتحدة في الأمير اللعوب - كما أطلقت عليه الصحافة - أداة ناجعة في إدارة شؤونها الأوروبية من خلال مجموعة بيلدبيرغ.

ومنذ ذلك الحـين، يعـقـد حـوالي مـائة من المسـؤولين الحكومـيين ومـن القطاع الخـاص في أمريكـا الشـمـالية وأوروبا، اجتـمـاعـاً سنوياً في مكان سـري بعيـداً عن

أعين الصحافة، حيث يناقشون مبادرات سياسية يتم الإعداد لها مسبقاً. وقد عرفت عملية الاجتماعات هذه لاحقاً باسم : مجموعة بيلدبيرغ، نسبة للفندق الذي استضاف أول اجتماع من هذا النوع.

في مايو ١٩٧٣، وكما أشرنا في فصل آخر، وفي اجتماع سري عقدته مجموعة بيلدبيرغ في جزيرة خاصة تملكها عائلة وولنبيرغ Wallenberg السويدية اليهودية في سولتهوبادن Saltsjoebaden خارج ستوكهولم، تم التخطيط للعملية الاقتصادية المتمثلة في الصدمة النفطية، التي واجهها العالم نتيجة الارتفاع الهائل الذي طرأ على أسعار النفط، وبنسبة ٤٠٠٪، والذي تم التخطيط له قبل حرب رمضان ١٩٧٣ بستة شهور. وقتها شارك كيسنجر في الاجتماع وهو على رأس مجلس الأمن القومي. وبالطبع، فقد ألقى العالم اللوم في هذا على الدول العربية المنتجة للنفط طبقاً للدعاية الأمريكية. غير أن التخطيط لهذه العملية وتنفيذها حتى أدق تفاصيلها كان من عمل هنري كيسنجر وزملائه في مجموعة بيلدبيرغ، ومن خلف هؤلاء جميعاً بالطبع مجلس العلاقات الخارجية.

كان ما تقره مجموعة بيلدبيرغ من قرارات في اجتماعاتها السرية يجد طريقه إلى التطبيق التام طوال سنوات الحرب الباردة، ومن ذلك إدارة التحول السياسي الكبير الحاصل في أوروبا، بما يخدم المصالح القومية الأمريكية التي تصب في النهاية في مصلحة سياسة مجلس العلاقات الخارجية والنخبة المالية في الولايات المتحدة. في ذلك الوقت، كانت غنائم امبراطورية الدولار هائلة، بما يسمح بمنح أتباع الولايات المتحدة في مجموعة الدول السبع بعض الفتات.

في عام ١٩٧٤، ومع تنفيذها استراتيجية الصدمة النفطية، قرر مجلس العلاقات الخارجية ومصالح روكفلر في نيويورك، بأن هناك حاجة لإشراك اليابان مباشرة في حسابات القوة الاستعمارية، لضمان أن اليابان واقتصادها المزدهر سيخدمان كعنصر دعم وإسناد تابع للإمبراطورية الأم... الولايات المتحدة. وإلى جانب مجموعة بيلدبيرغ اشرف ديفيد روكفلر شخصياً على إنشاء

اللجنة الثلاثية - بما في ذلك تحمل نفقات تمويلها - واللجنة الثلاثية ترمز إلى مراكز القوى الثلاثة الرئيسية للولايات المتحدة عبر العالم، وهي : أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، بالإضافة إلى اليابان.

اختار روكفلر أحد أقرب المقربين إلى هنري كيسنجر لإدارة شؤون اللجنة، وهو زبيغنيو برزيزنسكي، الذي كان وقتها على رأس معهد الدراسات الروسية في جامعة كولومبيا، وهو بدوره معهد أسسته وتنفق عليه مؤسسة روكفلر. في ذلك الوقت، وقعت أعين ديفيد روكفلر على جيمي كارتر، الذي كان حاكماً مغموراً لولاية جورجيا، ليكون أحد الأعضاء المؤسسين للجنة الثلاثية. وعندما أصبح رئيساً للولايات المتحدة في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٠، كان من الطبيعي أن يمنح زملاءه الأعضاء في اللجنة، وبخاصة برزيزنسكي وسايروس فانس Cyrus Vance، مواقع رئيسية في الإدارة. يذكر أن فانس الذي خدم وزيراً للخارجية في عهد كارتر، كان قد ترأس مؤسسة روكفلر.

في الاجتماع السنوي للجنة الثلاثية عام ١٩٧٥، عرض صامويل هنتنغتون ورقته المعنونة بـ «أزمة الديمقراطية». كان هنتنغتون وقتها واضحاً بدرجة فظة عندما قال «إن المبالغة في الديمقراطية يقابلها عجز في قدرة الحكومة على ممارسة سلطاتها، وقدرة أقل على فرض التضحيات التي قد تكون ضرورية للتعامل مع السياسة الخارجية والدفاعية».

ووصف أحد المشاركين في اجتماع اللجنة المذكور ما حدث بالقول «في مايو ١٩٧٥، عقد اجتماع لعدد من المدراء التنفيذيين لشركات متعددة الجنسيات، وشخصيات سياسية مرموقة من الولايات المتحدة واليابان، وعدد قليل من ممثلي النقابات التجارية، لمناقشة موضوع الديمقراطية الفائضة عن الحاجة». وضمت مجموعة النخبة المشاركة وزيري الخارجية والدفاع الأمريكيين، ونائب الرئيس ومستشاره لشؤون الأمن القومي - وتحدث الجميع عن المشكلة المتعاظمة للتراجع الحاصل في شرعية ممارسات أساسية في الحكم مثل : السرية والخداع والانضباط والإكراه»، وطالب هؤلاء صراحة بالتخفيف من سلطة الديمقراطية

في دول اللجنة الثلاثية وبخاصة الولايات المتحدة. وتحدث المجتمعون عن الحاجة لحجب المعلومات عند اللزوم، وإعادة توجيه التعليم العام بما يخدم التوجيهات الرسمية والأهداف «الاقتصادية والسياسية للحكومة»، وفي الوقت نفسه تقليص نفوذ النقابات والاتحادات العمالية على عملية اتخاذ القرار الرسمي.

كان تقرير صامويل هنتنغتون هذا بمثابة إيجاز للسياسات التي طبقتها حكومة مارغريت تاتشر Margaret Thatcher في بريطانيا، والرئيس ريغان في الولايات المتحدة. فالاتحادات العمالية في البلدين كانت على درجة كبيرة من الإفلاس أو العجز، وشهدت المستويات المعيشية تراجعاً مطرداً بسبب السياسات الحكومية. وفي حين حملت تلك السياسات اسم «مبادرة الأسواق الحرة»، فإنها في الحقيقة لا تعدو أن تكون سرقة للرواتب التقاعدية، والتأمين الصحي، والأجور لمئات الملايين من المواطنين حول العالم، من قبل النخبة الذين يتمحورون حول مجلس العلاقات الخارجية والمنظمات التابعة له.

الواقع أن العقود الثلاثة الماضية شهدت التطبيق، وعلى أرض الواقع، للسياسات التي خرج بها اجتماع اللجنة الثلاثية عام ١٩٧٥، وحتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، عندما قادت المخاوف من هجمات إرهابية جديدة، الأمريكيين للقبول بسيطرة الدولة البوليسية كما لم تشهده بلادهم من قبل، وبإمكان من يعيد قراءة دراسة هنتنغتون المعنونة بـ«أزمة الديمقراطية»، التي عرضها في اجتماع اللجنة الثلاثية عام ١٩٧٥ أن يلمس تطبيقاً فعلياً لطروحات الباحث خلال الفترة من ١٩٧٥ - ٢٠٠١. وعليه، لم يكن وليد مصادفة أن يكون هنتنغتون هو مؤلف الكتاب المثير للجدل، المعنون بـ «صراع الحضارات»، الذي يرسم صورة تشاؤمية عن حروب متوقعة بين المسيحية الغربية والعالم الإسلامي. وكان هنتنغتون قد تحدث عن نظريته هذه لأول مرة في مقالة نشرتها مجلة الفورين افييرز Foreign Affairs، التي يصدرها مجلس العلاقات الخارجية.

المنظمات الثلاث هذه - مجلس العلاقات الخارجية ومجموعة بيلدبيرغ

واللجنة الثلاثية - تشكل أذرع وأرجل ما يطلق عليه بعض المطلعين على بواطن الأمور في واشنطن اسم «الفريق السري» للنخبة السلطوية في الولايات المتحدة، التي تعمل من خلاله على تنظيم الأمور في العالم بالصورة التي تخدم مصالحها. وخلف هذه الهيئات، تكمن شبكة من «المحافل» الخاصة والجمعيات السرية، التي تدير نشاط الملايين حول العالم لصالح أجندة سلطوية، وهي ما يطلق عليها البعض اسم «الإدارة المتشابكة».

الإعلام الدولي تحت سيطرة مجلس العلاقات الخارجية

منذ الحرب العالمية الثانية وإيجاد مجلس الاستراتيجية النفسية في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ومجلس العلاقات الخارجية، والدوائر الداخلية للنخبة في الولايات المتحدة تعمل على تكريس مصادرها الهائلة للسيطرة على وسائل الإعلام. وفي الوقت الحاضر تُعد وسائل الإعلام الأمريكية تحت السيطرة الفعلية لأعضاء مجلس العلاقات الخارجية، وبشكل يفوق ما تتعرض له وسائل الإعلام الصينية في الصين الشيوعية أو أي نظام دكتاتوري آخر. والاختلاف الوحيد بين الحالتين أن السيطرة الرسمية على الإعلام في أمريكا تتم بطريقة حاذقة، لدرجة أن معظم الأمريكيين لا يدركون حقيقة أن أفكارهم السياسية يتم تغذيتها والتلاعب بها من قبل جهات عليا.

وكانت كبريات المؤسسات الإعلامية قد تعرضت مؤخراً لعملية إعادة تنظيم وعولمة وتمركز، بحيث آلت ملكيتها في السنوات الأخيرة إلى فئة صغيرة. فهذه أول تايم وورنر AOL Time Warner تُعد حالياً أكبر مؤسسة إعلامية على المستوى العالمي، بعد أن أصبحت تسيطر على شبكة سي. بي. اس CBS التلفزيونية، وشبكة سي. ان. ان CNN، وشبكة اتش. بي. او HBO، والأخيرة هي أكبر شبكة كيبل في الولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى مجموعة تايم Time magazine group، وهي أوسع المجلات انتشاراً في العالم، بالإضافة إلى

شـركة وورنر برذرز Warner Bros، وغيـرها من شـركات الإنتـاج السـينمائي في هوليود. أما أول AOL فهي أكبر شركة لخدمات الإنترنت في الولايات المتحدة.

وتأتي شـركـة وولت ديزني Walt Disney في المركـز الثـاني على قـائمـة الشـركات الإعـلاميـة العـمـلاقة، ويديرها مـايكل ايزنر Michael Eisner الذي لا ينتمي لعائلة ديزني. وتدير ديزني عدة شركات للإنتاج التلفزيوني، منها: تشستون تي. في Touchstone TV، وبوينا فيـستا تي. في Buena Vista TV، وكارفان Caravan، وهوليـود بكتـشـرز Pictures. كـمـا تملك ديزني ثاني أوسع شـبكة تلفـزيونية هـي كابيتال سيتيـز / أي. بي. سي Capital Cities/ABC، التي تملك عدة أفرع في أوروبا.

أما ثالث عضو في الكارتل الإعلامي الأمريكي فهي مؤسسة «فياكوم إنكورب Viacom Inc»، التي تملك شبكة أي. اس. بي. إن الرياضية وجريدة وومنز ويير Wear Womens' النسائية، وبارامونت Paramount Pictures للإنتاج الفني، كما اشترت مؤخراً شبكة سي. بي. اس CBS من تايم وورنر Time Warner. وتتحكم فياكوم بالإعلام الشبابي في العالم، من خلال شبكة «ام. تي. في MTV» التي تروج للأفلام والبرامج الإباحية والعنف، من خلال أفلام الفيديو التي تبث إلى ٢١٠ مـلايين مـشـتـرك في ٧١ دولة. وتعـتبـر فيـاكـوم من أحـد أكـثـر شـركـات الاتصالات نفوذاً على المستوى العالمي.

ويملك الإمـبـراطور الإعـلامي الأسـتـرالي المولد روبرت مـردوخ Rupert Murdoch رابع أكبر مجموعة إعلامية أمريكية، هي نيوز كوربوريشن News Corporation. كما يملك مردوخ شبكة فوكس التلفزيونية Fox TV، التي يسيطر على برامجها الخط الدعائي للمحافظين الجدد لصالح إسرائيل. وتتبع إمبراطورية مردوخ الإعلامية جريدة النيويورك بوست New York Post وعدد آخر من الصحف، مثل ويكلي ستاندارد Weekly Standard الأسبوعية، التي تُعد الناطق الرسمي باسم المحافظين الجدد، ورئيس تحريرها وليام كريستول William Kristol. وكان شريك مردوخ السابق، الملياردير حاييم صبان Haim

Barkly» عن ولاية كينتكي، الى تقرير من مجلس التحقيق في بيرل هاربر في الجيش الأميركي. كان التقرير سرياً للغاية ولم يسمح بالاطلاع عليه سوى حديثا. جاء التقرير بمثابة إدانة صارخة لإدارة روزفلت، وللرئيس نفسه، وللجنرال مكارثر MacArthur الذي كان يحمل لقب البطل العظيم في حرب المحيط الهادي. ادى الهجوم الياباني على بيرل هاربر الى مقتل ٢٤٠٣ جنود، وإصابة ١١٧٨ آخرين، بالاضافة الى خسارة ١٨ سفينة و ١٨٨ طائرة كان أكثرها من القطع الحربية القديمة، حيث تم إبعاد القطع الحربية الحديثة عن ميناء بيرل هاربر بأيام، كما تم إقصاء القائد الأمريكي في بيرل هاربر، والذي كان يطالب بنقل سائر قطع الأسطول من ذلك الميناء. وطبقا للتقرير، فإن الرئيس روزفلت تلقى بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٤١، أي قبل الغارة المدمرة على بيرل هاربر بأكثر من عشرة أيام، تحذيرا عاجلا وشخصيا من رئيس الحكومة البريطانية ونيسون تشيرشل، بأن هجوما يابانيا يتم الإعداد له، وبأن الهدف سيكون الوجود الأميركي في بيرل هاربر.

وبدلا من اتخاذ الإجراءات الاحتياطية اللازمة، التي تتناسب والخطر المحدق بالأسطول الأميركي هناك، جاءت ردة فعل روزفلت عكسية، بتجريد الأسطول في بيرل هاربر من الدفاعات الجوية، في خطوه أريد منها التأكد من أن الهجوم الياباني سيكون ناجحا بكل المقاييس.

المثير هنا أن برقيه تشيرشل التحذيرية العاجلة بتاريخ ٢٦ نوفمبر هي الوثيقة الوحيدة التي ما تزال قيد الكتمان حتى يومنا هذا لاعتبارات «الأمن القومي».

أعطى الهجوم الياباني المدمر على بيرل هاربر الرئيس الأميركي روزفلت المبرر المطلوب، والذي طالما سعى إليه، لدخول الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تعارض دخولها الأغلبية العظمى من الأمريكيين. كانت حربا في خدمه الهدف الأكبر وهو خلق الامبراطورية الأمريكية الجديدة. وفي حين أن موضوع إنشاء الإمبراطورية سيكون موضوع فصل آخر، فإن من المهم هنا فهم الحسابات

Saban، صـاحب النشـاط الإعـلامي والفني فـي هوليـود، والمقـرب جـداً من اريـيل شارون، وأحد أكبر مؤيدي إسرائيل، فقد اشترى مؤخراً أكبر مجموعة تلفزيونية في ألمانيا وهي برو ٧ ميديا Pro-7 Media.

أما خامس أكبر مجموعة اعلامية في أمريكا، فهي مجموعة نيوهاوس Newhouse المملوكة للملياردير سي نيوهاس Si Newhouse. وتضم المجموعة ١٢ محطة تلفزيونية، و٨٧ محطة كيبل تي. في، بالإضافة إلى مجلة صنداي Sunday magazine، وصحف رئيسية أخرى، مثل باراد Parade، ونيويوركر New Yorker، وفوغ Vogue، ومادموزيل Mademoiselle ومجموعة مجلات فانيتي فيير Vanity Fair magazines.

لعل الحقيقة المثيرة فيما يتعلق بهذا التركيز لقوة الإعلام في أمريكا حالياً، تكمن في أن كبرى المؤسسات الإعلامية خاضعة لسيطرة أعضاء في مجلس العلاقات الخارجية، من ديزني إلى تايم وورنر، ومن فوكس نيوز إلى فياكوم. وربما لا يقل عن هذا الأمر أهمية حقيقة أن الذين يسيطرون على شركات الإعلام الأمريكية العملاقة من منتسبي مجلس العلاقات الخارجية، هم جميعاً وبلا استثناء من اليهود، وهي حقيقة معروفة ومفتوحة أمام كل من يرغب في الاطلاع، وإن كانت تُعد قضية متفجرة، بحيث يحظر الحديث عنها أو مجرد التطرق لهذه الحقيقة الجلية. أما إذا ما تجرأ أحد على طرح أسئلة سياسية، مثل كيف أن جماعة عرقية صغيرة تحتكر سلطة الإعلام في الولايات المتحدة لتفرض رؤيتها ومفاهيمها المنحازة لإسرائيل، وغيرها على السياسة الخارجية لأقوى دولة في العالم، فإن تهمة معاداة السامية له بالمرصاد. تبقى الحقيقة أن الإعلام في الولايات المتحدة متمركز في أيدي فئة قليلة أكثر من أي وقت مضى في التاريخ، وبأن الهيمنة في النهاية محصورة في أيدي أعضاء مجلس العلاقات الخارجية والذين يتصادف أن يكونوا في معظمهم من اليهود. وفي ظل هذه الحقيقة، يصبح من غير المستهجن أن ينحاز معظم الأمريكيين إلى صف إسرائيل، سواء فيما يتعلق بالوضع الإسرائيلي الفلسطيني أو فيما يتعلق بالعراق.

حيث ليس أمام هؤلاء أي مجال للنظر إلى الأمور في الشرق الأوسط والعالم من زاوية إخبارية أوسع.

وفي ظل سيطرة شركات الإعلام العملاقة على الصحف المحلية والإقليمية، فإنه يصبح من المتعذر على أي صحيفة القبول بأي صحفي مستقل، فكيف بالاعتماد على مكاتب الأخبار الدولية في الحصول على تقاريرها الصحفية. فهذه الصحف مطالبة بشراء «أخبارها» من وكالات مثل النيويورك تايمز New York Times، وداو جونز - وول ستريت جورنال Dow Jones- Journal، أو شركة الواشنطن بوست Washington Post Company، وهي وكالات أنباء تسيطر عليها مجموعة المصالح نفسها. فالنيويورك تايمز مملوكة لعائلة آرثر سولزبيرغر Arthur Sulzberger، أما رئيس التحرير جوزيف ليليفلد Joseph Lelyveld فهو ابن حاخام يهودي. وتملك النيويورك تايمز New York Times جريدة البوسطن غلوب Boston Globe، و٣٣ جريدة إقليمية أخرى، وعدداً من محطات التلفزيون والإذاعة. وتزود وكالة أنباء نيويورك تايمز تقارير وتحليلات إخبارية وتغطيات صحفية لحوالي ٥٠٦ صحف في عموم الولايات المتحدة.

ويدير جريدة الواشنطن بوست، وهي أقوى الصحف نفوذاً في واشنطن، أحفاد رجل المصارف يوجين ماير Eugene Meyer، الشريك السابق لبرنارد باروخ Bernard Baruch. وتملك الواشنطن بوست محطات تلفزيون، و ١١ مطبوعة ومجلة النيوزويك، ومحطة كيبل، وكانت حتى وقت قريب تشترك مع النيويورك تايمز في إصدار جريدة الهيرالد تريبون الدولية International Herald Tribune. وبدأ بوش الأول حياته الاستثمارية مع يوجين ماير، وهو يهودي مصرفي إعلامي معروف.

وبموجب القوانين التي سنتها لجنة الاتصالات الفيدرالية في إدارة بوش، برئاسة مايكل باول Michael Powell، ابن كولين باول Colin Powell، فإن الشركات الإعلامية العملاقة القليلة هذه سيسمح لها بالاندماج، وبالتالي الهيمنة على المزيد من محطات التلفزة والإذاعة المحلية عبر الولايات المتحدة، مما

يجـعلهـا أكثـر قـدرة على التـحكم بمزاج الرأي العـام داخل الولايات المتـحـدة وخارجها، ويتم هذا باسم الاستثمار الحر. وهذه الهيمنة على الإعلام إنما تشكل جـزءاً من الأدوات الخـفيـة، التي تملكهـا النخـبـة من أعـضـاء مـجلس العـلاقـات الخارجية في حملتهم لإقامة الإمبـراطورية العالمية. ومع ذلك، فإنهم يفعلون ذلك بطريقة توحي لمعظم الأمـريكيين الجهلة بأنهم إنما يتمـتعـون بـ «صـحـافة حـرة» لا نظير لها في العالم.

روكفلر والحرب على الإسلام

وجدت هيمنة مجلس العلاقات الخارجية على وسـائل الإعلام والرأي العـام الأمريكي نفسها في موضع اختبار في أوائل السبعينات، عندما بدأت إمبـراطورية القرن الأمـريكي، في مرحلة ما بعد الحرب، تواجـه صدمات وتهـديدات لمستقبلها من قـبل المنافـسين، الآخـذين في الظهـور فـي اليابان وأوروبا، وكذلك بعض دول العـالم النامي، فـمـا كـان من القـائمين على مـجلس العـلاقـات الخـارجـيـة إلاّ أن أقدموا على خطوات جريئة لمواجهة هذه التهديدات.

كان عـام ١٩٧٤ بمثابة نقطة تحول في عـمل النخـبـة في مـجلس العـلاقـات الخـارجيـة وأنصـارهم العـالميين. فقـد أقـدمـوا على التـسـبب برفع أسـعـار النفط بنسب فلكية، وصلت إلى ٤٠٠٪، من خلال حـرب يوم الغفـران (أكتوبر ١٩٧٣) في الشـرق الأوسـط، وبفـضل الجـهـود الدبلومـاسـيـة التي بذلهـا هنري كـيـسنجـر، وفرضوا بذلك تجـميداً للنمو الاقتصادي الآخذ في الانتعاش في أجزاء مـختلفة من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، بفعل الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة.

كان مشروع النخبة الأمريكية، المتمثل في إعادة تدوير الدولار النفطي، حيث يعمل ديفيد روكفلر، والبنوك الرئيسـية في نيـويورك ولندن، على استـقبـال عوائد النفـط العـربـي والإيراني وإعـادة تدويرهـا على شكل قـروض بالدولار إلـى الدول المستهلكة للنفط المرتفع الثمن، مثل الأرجنتين والبرازيل وبولندا ويوغسلافيا، كان

هذا المشـروع بداية لما عـرف بـأزمـة ديون العـالم الثـالث. وهذه الأزمـة، التي استمرت حتى أواخر الثمانينات، لم تكن سوى إعادة استعمار للدول النامية من خلال إدارة ديونها.

وفي الوقت ذاته، الذي شهد عملية إعادة تنظيم كامل للاقتصاد العالمي من خلال مشـروع إعادة تدوير الدولار النفطي، كانت جماعة روكفلر في مجلس العلاقات الخارجية منهمكة في إعداد خطة سرية تستهدف حياة الملايين من سكان الدول النامية، خطة أبطالها شخصيات رئيسية مثل جون. دي. روكفلر، وهنري كيسنجر، الذي كان وقتها يشغل منصب مستشار الأمن القومي للرئيس نيكسون، ومن بعده جيرالد فورد. كانت الخطة السرية تتعلق بالمشروع الذي سيحمل اسم النظام العالمي الجديد.

كيسنجر وخطة NSSM 002

في عام ١٩٧٢، كلف الرئيس نيكسون جون دي روكفلر برئاسة لجنة رئاسية حول «السكان والمستقبل الأمريكي»، وكان روكفلر ذاته قد أعلن قبل ذلك بعشرين عاماً عن تأسيس ما كان يعرف بـ «مجلس السكان»، الذي دعا صراحة إلى تجميد تام للنمو السكاني في العالم، وهي عبارة تعني في الواقع برامج لإبادة جماعية منظمة.

شكل عمل لجنة روكفلر حول السكان والمستقبل الأمريكي عام ١٩٥٢ الأساس لمشروع كيسنجر الجديد الخاص بالموضوع نفسه، والذي رفعه للرئيس في مذكرته الشهيرة في أبريل ١٩٧٤، والتي حملت اسم NSSM 002. ولخص كيسنجر رؤيته بهذا الشأن بالقول، بأن «معدلات النمو السكاني في الدول النامية، الغنية بالمصادر الخام الاستراتيجية، انما تشكل مبعث قلق للأمن القومي الأمريكي، ويجب أن تحظى بالأولوية القصوى في اهتمامات الولايات المتحدة».

خلال السبعينات، عندما كان كيسنجر على رأس وزارة الخارجية بالإضافة

إلى منصبه كمستشار للأمن القومي، برز النفط إلى جانب الغذاء كسلع ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للأمن القومي للولايات المتحدة. وقتها أطلق كيسنجر استراتيجيته المثيرة للجدل، التي حملت اسم «استراتيجية النفط مقابل الغذاء»، والتي أخذ الاتحاد السوفياتي بموجبها باستيراد كميات كبيرة من القمح الأمريكي مقابل كميات من النفط السوفياتي المسعر بالدولار. وكان الإنتاج النفطي من الولايات المتحدة قد وصل إلى الذروة عام ١٩٧٠، وبدأ مرحلة التراجع المطرد، وأصبحت الولايات المتحدة من الدول المستوردة للنفط، وتحول الغذاء إلى سلاح في الترسانة الأمريكية منذ ذلك الوقت. وطبقاً لوزير الزراعة آنذاك ايرل بوتز Earl Butz، فإن «الجياع يستمعون فقط لمن يملك قطعة خبز. فالطعام أداة، وهو سلاح تفاوضي قوي في جعبة الولايات المتحدة»، ووقتها كان كيسنجر خير من يجيد التفاوض.

الواقع أن كيسنجر يدين بنجاحه السياسي منذ أواخر الستينات إلى بدايته الموفقة مع عائلة روكفلر، التي كان لها الفضل فيما وصل إليه من مواقع متقدمة على سلم السلطة. فمن خلال عمله كباحث في مؤسسة روكفلر، ومن واقع احتكاكه المباشر مع العائلة التي كانت في قلب الاهتمامات النفطية والاستثمار في المواد الخام منذ بدايات القرن العشرين، أدرك كيسنجر مبكراً مدى أهمية النفط والغذاء للمصالح القومية للولايات المتحدة.

واعتماداً على مذكرة كيسنجر NSSM 002 الخاصة بالنفط مقابل الغذاء، تبنت واشنطن رسمياً سياسة فرض القيود على الدول النامية، وهي سياسات كان لها أثرها السريع في الحد من معدلات النمو السكاني. فقد حملت مذكرة كيسنجر إشارات ضمنية إلى أن المجاعة قد تكون وسيلة فعالة في تخفيض عدد السكان في العالم، عندما قال: «من المتوقع أن يشهد العالم حالات مجاعة من النوع الذي لم يخبره لعقود طويلة ماضية، مجاعات من النوع الذي اعتقد بأنه تخلص منها إلى الأبد». واستبعد كيسنجر في مذكرته إقدام الولايات المتحدة على توفير الصادرات الغذائية إلى المناطق المنكوبة.

في عام ١٩٧٥ كتب خليفة كيسنجر كمستشار للأمن القومي وشريكه في العمل الخاص بعد ذلك برنت سكوكروفت Brent Scowcroft، يقول: «تلعب القيادة الأمريكية دوراً أساسياً في مواجهة مشكلة تعاظم النمو السكاني، وفي تطبيق خطة عمل سكان العالم، وصولاً إلى تعزيز أمن الولايات المتحدة ومصالحها في الخارج، ولهذا السبب جاءت الموافقة السريعة من قبل الرئيس على المذكرة NSSM 002».

تجدر الإشارة إلى أن مذكرة كيسنجر NSSM 002 بقيت سرية حتى الإعلان عنها عام ١٩٨٩، عندما نجح محامو الكنيسة الكاثوليكية في فرض الكشف عن الملفات الخاصة بهذه القضية التي تعارضها الكنيسة.

وكانت المذكرة قد أوردت تقديرات عن النمو في عدد السكان في العالم حتى ما بعد نهاية القرن، والنتائج المترتبة على الحاجة للغذاء والمواد الخام، وبخاصة النفط. حيث جاء فيها القول: «إن النمو المتزايد لسكان العالم من شأنه أن يترك آثاراً خطيرة فيما يتعلق بالحاجة إلى الغذاء، وبخاصة في الدول الأفقر والأسرع زيادة في عدد السكان». وأضاف كيسنجر قائلاً: «ترتفع معدلات حاجة العالم للغذاء بنسبة ٢,٥٪ سنوياً أو أكثر، في وقت لم يعد هناك المزيد من المساحات الصالحة للزراعة بدون استغلال، الأمر الذي يحتم البحث عن طرق أخرى لإنتاج الغذاء، مثل تحسين النوعية وزيادة المحصول». وفي مثل هذا الوقت تحديداً، كانت مؤسسة روكفلر قد أطلقت برنامجها البحثي الواسع في مجال هندسة الجينات النباتية، بما في ذلك الأرز.

وبموجب توصيات كيسنجر في مذكرته المشهورة، فقد جعلت واشنطن برامج الحد من تكاثر السكان من الشروط المسبقة التي تعترضها في مجال مساعداتها الخارجية، بما في ذلك مساعداتها في حالات المجاعة. كما حرصت واشنطن على أن يكون الحد من الإنجاب جزء من السياسة الرسمية لصندوق النقد والبنك الدوليين، وبرامج الأمم المتحدة الأخرى. وعليه، وبدءاً من منتصف السبعينات، أصبحت سائر المساعدات التي يقدمها الصندوق والبنك الدوليان

للدول النامية المستهدفة، مربوطة باستعداد هذه الدول للقبول بسياسات الحد من الإنجاب التي تمليها واشنطن.

وطبقاً لمذكرة كيسنجر NSSM 002، فقد وردت اسماء ١٣ دولة رئيسية تشكل مصدر اهتمام سياسي واستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة، وهي : الهند، باكستان، بنغلادش، اندونيسيا، تايلاند، نيجيريا، الفلبين، تركيا، مصر، أثيوبيا، المكسيك، البرازيل وكولومبيا. ويرى كيسنجر بأن معدلات الزيادة السكانية المرتفعة في هذه البلدان تشكل مصدر قلق للمصالح القومية الأمريكية. الجدير بالذكر أن كلاً من هذه «الدول الرئيسية» شهد اضطرابات اجتماعية واقتصادية وعسكرية رئيسية منذ ١٩٧٤. وفي الوقت ذاته، فقد حرصت الولايات المتحدة على حجب مساعداتها الغذائية عن الدول الرافضة تبني سياسات الحد من الإنجاب أو زيادة السكان، حتى في حالة تعرض أي منها للمجاعة.

غير أن توصيات كيسنجر لقيت من يعارضها بشدة، وبخاصة من الفاتيكان، فكان أن تم التخلي عنها «رسمياً» في بداية الثمانينات. ومع ذلك، فإن المؤسسات الدولية المعنية استمرت في الأخذ بها على أرض الواقع، حيث تحولت إلى جزء أساسي من برامج صندوق النقد والبنك الدوليين، وبرامج المساعدات الرئيسية للمنظمة الدولية، وذلك بفضل جهود مجموعة روكفلر وشبكة مجلس العلاقات الخارجية، واللجنة الثلاثية، ومجموعة بيلدبيرغ التي تتحكم بقرارات المؤسسات الدولية المذكورة. وما زالت توصيات كيسنجر تشكل سياسة غير رسمية مطبقة على أرض الواقع، وإن تم الإعلان عن التراجع عنها رسمياً.

وبدون الحاجة إلى الإعلان عن ذلك صراحة، فإن توصيات كيسنجر في مذكرته شكلت فعلياً الجولة الأولى من حرب الولايات المتحدة على الشعوب الإسلامية، التي تسجل واحدة من أعلى معدلات زيادة السكان في العالم، وهو سبب آخر يضاف للأسباب التي تسوغ لواشنطن ولندن تبرير ما تطلقان عليه «الحرب على الإرهاب»، وإذا كان الوضع في السبعينات لم يكن مناسباً لإعلان الحرب على الإسلام، فإن توصيات كيسنجر التي استهدفت الدول الإسلامية

بوجه خاص، باعتبار أن معظم الدول المدرجة على قائمة «الدول الرئيسية» المستهدفة بشروط الحد من الإنجاب والزيادة السكانية كانت دولاً إسلامية، فإن العراق وإيران وسوريا أضيفت للقائمة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

الحرب الباردة وصناعة الأسلحة الأمريكية

عندما انتهت فترة رئاسته في يناير ١٩٦١، ألقى الرئيس دوايت ايزنهاور خطابه الوداعي، الذي تضمن تحذيرات للأجيال القادمة من الأمريكيين بالقول: «لم تعد المؤسسة العسكرية اليوم تحمل الكثير من الصفات التي عرفها أي ممن سبقوني، لا في زمن السلم ولا من المقاتلين الذين خاضوا الحرب العالمية الثانية، أو الذين قاتلوا في كوريا. لقد أجبرنا على خلق صناعة أسلحة دائمة وبنسب هائلة... ويتجاوز حجم إنفاقنا العسكري إجمالي صافي أرباح سائر الشركات الأمريكية».

ومضى الرئيس ايزنهاور قائلاً: «مثل هذا الجمع بين المؤسسة العسكرية الهائلة والإنفاق الضخم على الصناعة العسكرية أمر جديد على التجربة الأمريكية، حيث من السهل ملاحظة مدى تأثير ذلك على الجوانب الحياتية المختلفة للأمريكيين، الاقتصادية والسياسية بل وحتى الاجتماعية، في كل مدينة ومؤسسة حكومية، وفي كل برلمان ولاية... نحن مطالبون بأن نحصن أنفسنا ضد النفوذ المحتمل للمؤسسة العسكرية، سواء جاء ذلك حصيلة سعي منها أو دون قصد... لأن احتمالات الصعود المأساوي لسلطة في غير محلها احتمالات قائمة وستظل كذلك في المستقبل...».

في واقعها كانت الحرب الباردة عملية توسع عالمي للقوة العسكرية الأمريكية، التي حذر منها ايزنهاور، وفعلت ذلك تحت غطاء «حماية الحرية من تهديد الشيوعية» عبر العالم. وسيكون من المفيد هنا إلقاء نظرة على الحروب العلنية التي خاضتها القوة العسكرية الأمريكية منذ بدء الحرب الباردة. فمنذ

اندلاع الحــرب الكورية عــام ١٩٥٠، والحكومــة الأمــريكيــة منجــذبة تمامــاً نحــو الإنفــاق على مـغـامـراتها العـسكرية عـبـر العـالم، على حـسـاب إهـمـال برامـجـهـا الداخليـة، بما في ذلك البـرامج الـصـحيـة والـتعليـميـة والبطالة والبنيـة التحتيـة المدنية. ومن خـلال التستر خلف التهديدات النووية السوفياتيـة في الخمسينات، نجحت النخبة في الولايات المتحدة في تكديس كم غير مسبوق من الصلاحيات بأيدي النخبـة العسكرية، ووضع مقـاليد السيطرة على الصناعات الرئيسيـة في البلاد في أيدي مخططي البنتاغون، من خلال العقود الممنوحة للشركات المدنية.

في عـام ١٩٥٠، وبناء على نصيـحـة من جون فـوسـتـر دولاس John Foster Dulles، الذي أصبح لاحقاً وزيراً للخارجيـة في عهـد ايزنهـاور، وهو عضـو بارز في مجلس العلاقات الخـارجية، أقدمت القوات الكورية الجنوبيـة على اخـتـراقات في عمق أراضي كوريا الشمالية. وقتها كذب الرئيس الكوري الجنوبي على الأمم المتـحـدة عندمـا ادعى بأن الشـمـاليين هم الذين أشعلوا الحـرب، وبدورهـا كـذبت الولايات المتـحـدة على مـجلس الأمن، مـسـتـغلة المقـاطعـة الـسـوفـيـاتيـة لجلسـات المجلس للـحـصـول على دعم الأمم المتـحـدة للـحـرب الأمـريكيـة في كـوريا. كـانت النتيـجـة المزيد مـن التـوسع في صـلاحـيـات البنتـاغـون وسلطتـه، الذي ارتفـعت مـيـزانيتـه بنسبـة ٣٠٠٪. كمـا وتعـاظم الحـشـد العـسكري لحلف شمـال الأطلسي، وتحـولت الحـرب البـاردة إلى حـقـيقـة واقـعـة في أذهـان الأمـريكيين السـذج، وإلى جزء ضروري في حياتهم اليومية.

وفي أوائل الـسـتـينات، أرسلت الولايات المتـحـدة بآلاف من «المسـتـشـارين» العـسكريين إلى فـيتنام لـدعم النظام الدكـتـاتوري الفـاسـد للرئيس نغـو دين دييم Ngo Dinh Diem. وقـبل اغـتـيـاله بوقت قـصـيـر، حـاول الرئيس كـيندي جـاداً الانسحاب من فيتنام، وجاء سلفـه ليندون جونسون ليمنح القـائمين على الصناعة العسكرية في البنتاغون ما كانوا يحلمون به، كما أن جونسون لم يتردد في الكذب على العــالم بشــأن «حــادثة» خليج تونكين Gulf of Tonkin الخــاصــة بهـجــوم فيـتنامي مـزعـوم على إحدى السفن الأمـريكيـة، في سـبـيل حـشـد الدعم العـالمي

للحرب الأمريكية في فيتنام.

انتهت الحرب الفيتنامية عام ١٩٧٥، ولكن بعد أن أزهقت أرواح أربعة ملايين شخص، غير أن مؤسسة الصناعات العسكرية الأمريكية ازدادت قوة ونفوذاً من جديد. غير أن الحرب أدت في الوقت ذاته إلى بروز موجة من المعارضة الشعبية التي رفعت ولأول مرة تساؤلات تشكك في وجود أساس منطقي لحرب لا معنى لها.

الواقع أن حركة الاحتجاج السياسي المتعاظمة في أوساط الأمريكيين العاديين تجاه الحرب الأمريكية في فيتنام، هي التي حفزت صامويل هنتنغتون لإعداد تقريره الخاص باللجنة الثلاثية عام ١٩٧٥، بعنوان «أزمة الديمقراطية»، والذي حذر فيه من المخاطر التي قد تترتب على مثل هذا النوع من «الاحتجاج الديمقراطي» على أهداف النخبة. وفي ذلك كتب هنتنغتون يقول: «شهدت الستينات تجدداً جذرياً للروح الديمقراطية في أمريكا... لتشكل بذلك تحدياً لسلطات المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التقليدية... وذلك كنوع من ردة الفعل الرافضة لتركيز السلطة في يد السلطة التنفيذية في الحكومة الفيدرالية». وهي الأزمة التي كان يخشاها هنتنغتون والنخبة، الذين بدأوا عملية طويلة من التطوير للإجراءات والأدوات المناسبة للتعامل مع هذا «التهديد» الذي يمثله أي مواطن تحركه الدوافع الديمقراطية للحصول على حقوقه الطبيعية.

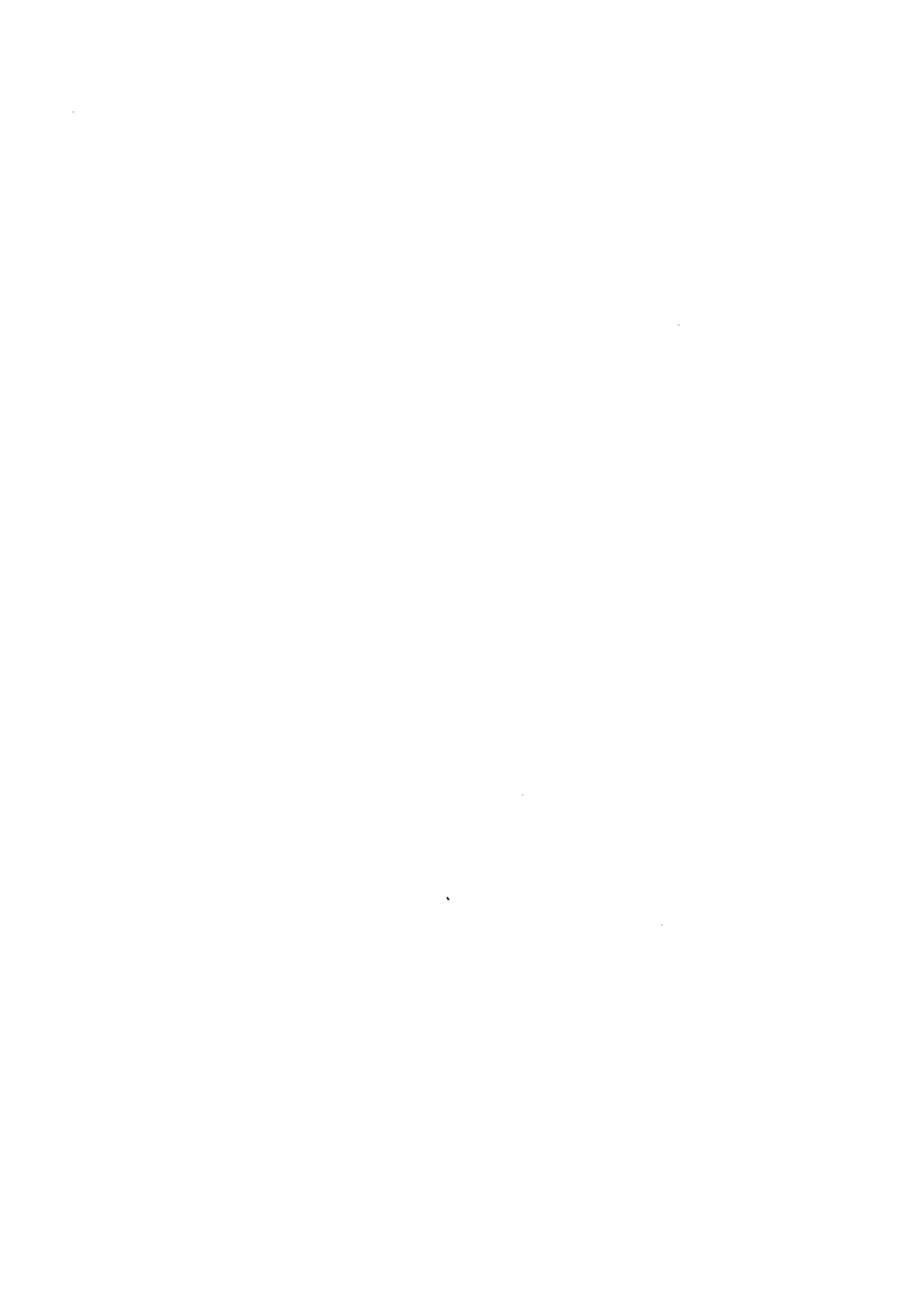
بعد فترة من الهدوء الظاهري في العمل العسكري، التي تلت المأزق الفيتنامي، أقدمت إدارة دونالد ريغان عام ١٩٨٣ على غزو جزيرة غرينادا الصغيرة، بحجة أنها تشكل خطراً على إمدادات النفط الأمريكية. وبعد أن زرعت واشنطن حكومة عميلة لها هناك، تحولت غرينادا إلى ملجأ آمن لتجارة المخدرات وغسيل الأموال. وفي عام ١٩٨٩ غزا الرئيس جورج. اتش. دبليو. بوش بنما، بعد أن آلت قناة بنما إلى الحكومة البنمية مباشرة. سقط في الغزو أكثر من أربعة آلاف قتيل، وقامت واشنطن مجدداً بزرع حكومة عميلة لها هناك، وتحولت مسؤولية إدارة قناة بنما إلى سلطة عسكرية خاصة بها. كان بوش الأب

بحاجة إلى مثل هذه الخطوة لتلميع صورته السياسية كصاحب قرارات حاسمة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية.

في عــام ١٩٩١، شن الرئيس بوش الأب الحــرب الأولى على العــراق، في الحملة التي حملت اسم «عاصفة الصحراء»، وذلك بعد أن جرّ صدام حسين إلى غزو الكويت، وكانت الحرب التي منحت المؤسسة العسكرية الأمريكية وجوداً رئيسياً ومباشراً في الخليج لأول مرة. تبع ذلك إرسال المارينز إلى الصومال عام ١٩٩٢، وإلى هاييتي عام ١٩٩٤، والبوسنة عام ١٩٩٥، وكوسوفو عام ١٩٩٩. وكل هذه الحملات سبقت العمل الأكبر والأشمل، وهي «الحرب على الإرهاب»، والتي لم يكن المخطط الإديولوجي لها سوى صامويل هنتنغتون، أحد رموز النخبة في مجلس العلاقات الخارجية.

ومن خلال السيطرة على الإعلام المؤثر والموجه الأكبر للأمريكيين وللكثيرين في العالم بصورة متعاظمة، فإن النخبة التي تتحكم في القرار الأمريكي، من خلال مؤسسات مثل مجلس العلاقات الخارجية واللجنة الثلاثية ومجموعة بيلدبيرغ، قد أخضعت العديد من المناطق الاقتصادية الحيوية في العالم بصورة شبه كاملة للهيمنة العسكرية الأمريكية. وهذا التوسع اللا ديمقراطي للقوة العسكرية والصناعية للولايات المتحدة هو ما حذر منه ايزنهاور عام ١٩٦١.

مع بداية الألفية الجديدة، كان النخبة السلطوية في الولايات المتحدة تستعد لاستخدام وضعها العسكري المهيمن وسيطرتها على وسائل الإعلام لانتزاع لقب الإمبراطورية العالمية بصورة غير مسبوقة، وهو أمر لم تحققه قوة عالمية أخرى من قبل، ولا حتى الإسكندر العظيم... كيف خطط هؤلاء لمثل هذا الأمر، وكيف أن استراتيجيتهم الجريئة هذه تحمل في طياتها بذور هلاك القرن الأمريكي ؟ تساؤلات سيتم الإجابة عنها في فصول أخرى من الكتاب.



الفصل السابع
الإمبراطورية الأمريكية
امبراطورية القواعد العسكرية

طيف الهيمنة الكاملة :
على كل شيء وفي كل مكان

في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر، أعلنت إدارة بوش عن عقيدة عسكرية جديدة تحت غطاء متطلبات الأمن القومي. وجاءت حالة الطوارئ، التي عاشتها الولايات المتحدة وقتها، لتشكل الفرصة المواتية لإقدام بعض المتنفذين في واشنطن على بعض الاجراءات الجديدة الجريئة لبناء القوة العسكرية الأمريكية، وبصورة تجاوزت حدود التصور.

ففي بداية الألفية الجديدة، وجدت الولايات المتحدة نفسها تحتكر تقريباً التقنية والقوة العسكرية في العالم. وينظر أحد المساعدين السابقين لوزير الدفاع دونالد رامسفيلد إلى القوة العسكرية الأمريكية الجبارة الجديدة بالقول: «تأتي القدرات التكنولوجية الأمريكية الحديثة مقترنة بالعقائد الجديدة

والتنظيم والتدريب على أسس جديدة ؛ لتفتح آفاقاً جديدة في الهيمنة تتيح لقوة عسكرية قليلة نسبياً إحداث نتائج عسكرية أكثر قوة وتأثيراً. وهذه العملية في تطوير أفضليات متفوقة في المعرفة والسرعة والدقة والقوة المميتة تتدرج حالياً تحت اسم (التحول)».

ويعطي ليو مايكل Leo Michel أحد المخططين الاستراتيجيين في البنتاغون لمحة عن رؤية واشنطن للحملات العسكرية المستقبلية في الامبراطورية الجديدة بالقول: «دعوني أعرض بعض الأمثلة من واقع العمليات الأخيرة. ففي أفغانستان، يشير كبار المسؤولين العسكريين الأمريكيين إلى معركة مزار الشريف، باعتبارها نموذجاً للتحول الحاصل في إدارة الحروب. فخلال القتال، تمكن عدد من أفراد القوات الخاصة الأمريكية، وهم يمتطون الخيول من التسلل إلى خلف خطوط طالبان، وتوجيه القاذفات الثقيلة من نوع بي - ٥٢ باستخدام أجهزة اتصالات عبر الأقمار الصناعية، ضمن ما يعرف بـ «نظام التوجيه العالمي»، لقصف وتدمير مواقع لطالبان لا تبعد أكثر من بضع مئات من الأمتار عن موضع الخيالة الأمريكيين. وعندما سقطت كابول، لم يكن الكثيرون يدركون حقيقة أن الولايات المتحدة لم تكن تملك أكثر من ٣٠٠ جندي على الأرض الأفغانية (معظمهم من القوات الخاصة للجيش وسلاح الجو). ويضيف ليو مايكل، «أما فيما يتعلق بعملية - حرية العراق (وهي الغزو الأخير للعراق) - فقد أورد المسؤولون العسكريون العديد من الأمثلة على التقدم الهائل الذي تم إحرازه في القدرات الأمريكية الحربية منذ عملية عاصفة الصحراء عام ١٩٩١. ففي العملية الجديدة، استطاعت طائرات الاستطلاع تسجيل نتائج مبهرة بجمع ثلاثة أضعاف المعلومات التي تم جمعها في عملية عاصفة الصحراء، من خلال طلعات جوية أقل من نصف عدد الطلعات في حرب الخليج الأولى. كما أن القوات الأمريكية والحليفة نجحت في الانتشار الكامل في المنطقة خلال أقل من ثلاثة أشهر، في حين أن انتشارها في عملية عاصفة الصحراء استغرق أكثر من سبعة أشهر. وفي مقارنة مثيرة، فإن الولايات المتحدة لم تستخدم في عملية حرية

العراق أكثر من واحد على سبعة من الذخيرة العسكرية المستخدمة في عاصفة الصحراء، حيث تم التركيز هذه المرة على القذائف الموجهة بدقة، التي شكلت ثلثي القذائف المستخدمة مقارنة بعشرة بالمئة فقط تم استخدامها في عاصفة الصحراء. وفي حرب الخليج الأولى، تم إرسال أربع طائرات في المعدل لتدمير هدف واحد، في حين احتاج الأمر لطائرة واحدة لتدمير أربعة أهداف في الحرب الثانية».

وفي الوقت الذي تهيمن فيه الولايات المتحدة على احتياط النقد العالمي من خلال الدولار، الذي يتحكم بالأصول والتدفق المالي لمعظم الدول الصناعية في العالم، فإن أمريكا باحتلال حقول النفط العراقية، تبدو في وضع يجعلها قادرة على امتلاك الاحتكار شبه الكلي لمصادر الطاقة في المستقبل، وستكون قوتها العسكرية الجبارة هي الحامية لهذه الهيمنة العالمية.

يطلق البنتاغون على هذه الهيمنة أو التفوق على المنافسين كافة، تعبيراً خاصاً هو «طيف الهيمنة الكامل»، وهذا يعني بأن على الولايات المتحدة امتلاك قدرة السيطرة على التطورات العسكرية والاقتصادية والسياسية، إذا ما أرادت الهيمنة على كل شيء وفي كل مكان. والواقع أن هذه العقيدة العسكرية سبقت وصول بوش للبيت الأبيض بسنوات، وتحديداً في عهد سلفه كلينتون، الأمر الذي يدحض الأكاذيب الخاصة بأن الأجندة الامبراطورية الأمريكية بدأت في عهد بوش وعصبة المحافظين الجدد، الذين يتحكمون بالقرار الأمريكي حالياً.

في يونيو ٢٠٠٠، صدر عن وزارة الدفاع الأمريكية تقرير بعنوان «رؤية مشتركة حتى عام ٢٠٢٠» عن الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة في القرن الجديد. وفي تعليق للصحفي جيم غارمور Jim Garmore، المتخصص بشؤون البنتاغون، وصف ما جاء في التقرير بأنه «خطة واضحة لما ستفعله وزارة الدفاع الأمريكية مستقبلاً». ويضيف غارمور قائلاً : «طيف الهيمنة الكاملة يعني في الواقع قدرة القوات الأمريكية منفردة أو مع القوات الحليفة على إيقاع الهزيمة بأي خصم والسيطرة على الوضع القتالي أياً كان». وسرعان ما اتضحت حقيقة

ما يعنيه الأمريكيون بالاستراتيجية الجديدة وكيفية استخدامها. فقد استغلت إدارة بوش الصدمة التي أصابت الأمريكيين بعد أحداث ١١ سبتمبر ؛ لفرض عقيدة عسكرية جديدة تتسم بالتطرف الشديد وتثير حالة من الجدل الواسع والتعامل معها كسياسة قومية واضحة.

وفي خطاب هام لم يحظَ بتغطية تذكر من وسائل الإعلام، ألقاه الرئيس الأمريكي في فوج جديد من خريجي أكاديمية وست بوينت West Point العسكرية، التي تعرف بأنها مركز تدريب النخبة من القادة العسكريين الأمريكيين منذ أوائل القرن التاسع عشر، كشف بوش النقاب عما عرف بعد ذلك بعقيدة بوش.

وضمن حديثه عن الحرب على الإرهاب التي أطلقها الرئيس الأمريكي، أبلغ بوش الضباط الخريجين قائلاً «إقامة السلام والعدل هو بمثابة فرصة متاحة لأمريكا، كما أنه واجب عليها» وبذلك يكون بوش قد ربط بين جعل العالم مكاناً أكثر أمناً بنشر الديمقراطية، معتبراً المبرر الذي طالما خدم الدعاية التي تسبق العمل العسكري الأمريكي منذ إعلان الرئيس وودرو ويلسون ذي النقاط الأربع عشرة خلال الحرب العالمية الأولى ما يزال قائماً. ومضى بوش في ادعاءاته قائلا أمام دهشة وعدم تصديق الكثيرين حول العالم، ممن شاهدوا الدمار الهائل الذي تتسبب به القنابل والأسلحة الأمريكية: «ليس هناك مطامع أمريكية في إقامة امبراطورية أو دولة فضلى تطمع الولايات المتحدة في انشائها... ما نتمناه للآخرين هو ذاته ما نتمناه لأنفسنا».

كشف بوش النقاب عما أصبح يُعرف «بعقيدته»، كما فعل نيكسون وكارتر وغيرهما من الرؤساء من قبله، وذلك عندما قال: «خلال معظم سنوات القرن الماضي اعتمد الدفاع الأمريكي على عقائد الحرب الباردة مثل الردع والاحتواء... إلاّ أن ما نواجهه من أشكال جديدة من التهديدات يتطلب طرازاً جديداً من التفكير... فالردع الذي يقوم على الوعيد باللجوء إلى عمل عسكري كاسح ضد الدول، لا ينفع في مواجهة الشبكات الإرهابية السرية التي لا تملك

دولة أو شعباً أو حتى مصالح يتوجب عليها حمايتها، وفي الوقت ذاته، فإن عقيدة الاحتواء لا تعود متاحة في حالة امتلاك الأنظمة الدكتاتورية لأسلحة الدمار الشامل، التي يمكن استخدامها ونقلها إلى أهدافها على الصواريخ أو تزويدها لحلفائها الإرهابيين».

ومضى بوش يقول أمام تصفيق العسكريين الحضور واستحسانهم: «لا يمكننا الانتصار في الحرب على الإرهاب من خلال التمسك بالمواقف الدفاعية، بل علينا نقل المعركة إلى أرض العدو، والعمل على إفشال مخططاته، ومواجهة أسوأ المخاطر قبل ظهورها على السطح. فالطريق الوحيد إلى الأمان في العالم الذي دخلناه تواً هو طريق العمل، وأعدكم أن أمتنا لن تقف متفرجة».

ومما قاله بوش مخاطباً القادة خريجي الكلية العسكرية: «إن أمن أمريكا يحتاج إلى عملية تحول عسكري، وهي مهمة ملقاة على عاتقكم... قوة عسكرية على استعداد لتوجيه ضربه بوقت قياسي وفي أي ركن مظلم في العالم... كما أن أمن أمريكا يتطلب من جميع الأمريكيين الكثير من التيقظ والحزم والتصميم والتطلع إلى الأمام، وأن يكونوا على استعداد للعمل الإجهاضي عند اللزوم، صوناً للحرية ودفاعاً عن الحياة». وأضاف بوش: «نحن نعيش صراعا بين الخير والشر، وأمريكا لن تتردد بتسمية الأشرار بأسمائهم. أمريكا تملك وستبقى تملك القوة العسكرية القادرة على مواجهة أي تحديات مهما عظمت، وبصورة تجعل من غير الجدوى للآخرين مجاراتنا، تاركة مجال التنافس مع أمريكا محصورا في التجارة والسعي للسلام».

ومن التعبيرات الجديدة التي ميزت خطاب بوش على قصرها، قوله: «إذا ما اخترنا انتظار التهديدات حتى تكتمل فسنكون بذلك انتظرنا أكثر مما يجب»، وبدلا من ذلك على أمريكا «الإقدام على العمل الإجهاضي عند اللزوم».

عقيدة بوش في «الحروب الإجهاضية» أي ضرب العدو قبل أن تكتمل استعداداته لتوجيه الضربة، وأيا كان هذا العدو، جاءت بمثابة خطوة جديدة كليا، خطوة تعني بأن الولايات المتحدة لن تكون مطالبة بتفسير قراراتها أمام المنظمة

الدولية أو أي دولة أخرى بشن حرب على أي هدف تدعي بأنه قد يشكل مصدر خطر عليها. نحن أمام سياسة انفرادية بدأت أمريكا تطبيقها في العالم.

تحول إعلان بوش «الحرب الإجهاضية للخير على الشر» إلى عقيدة استراتيجية رسمية للولايات المتحدة بعد بضعة أشهر من خطابه الشهير في الأكاديمية العسكرية في وست بوينت. وفي سبتمبر ٢٠٠٢، أي بعد سنة من هجمات ١١ سبتمبر، صدر عن البيت الأبيض ما عرف ببيان «استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة»، الذي أصبح يعرف على الفور «بعقيدة بوش».

وجاء في البيان ولأول مرة القول بأن «الولايات المتحدة حافظت على سياسة العمل الاجهاضي منذ وقت طويل، بهدف مواجهة التهديدات الكبيرة التي تستهدف أمننا القومي. إن عظم التهديدات الذي يزداد طردا مع تعاظم التقاعس عن التحرك، يجب أن يكون كافيا للإقدام على عمل احترازي للدفاع عن أنفسنا، حتى مع غلبة الشك على زمان تهديدات العدو ومكانها. إن إحباط أو منع الأعمال العدائية من قبل خصومنا يتطلب من الولايات المتحدة الإقدام على عمل إجهاضي عند الضرورة».

قوة عسكرية أكبر من أن يتحداها أحد

عندما وقعت هجمات ١١ سبتمبر، كانت الولايات المتحدة، وباعتراف البنتاغون، تحتفظ بأكثر من ٨٠٠ قاعدة عسكرية خارج الأراضي الأمريكية، وهذا الرقم لا يشمل تلك المصنفة بأنها سرية. ومنذ ذلك الحين وعدد القواعد الأمريكية في الخارج بازدياد لخدمة استراتيجيتها تحت ادعاء محاربة الإرهاب.

و بحلول عام ٢٠٠٤، كانت القوة العسكرية قد تجاوزت، وإلى حد كبير، ما تملكه أي دولة أخرى في العالم، بل إنه ما من دولة قادرة على الاقتراب من المنافسة. ويقول أدميرال أمريكي متقاعد في وصف القوة الأمريكية الهائلة: «نحن الآن نتنافس مع أنفسنا من حيث القوة العسكرية»، وفي حين تعترف إدارة

بوش رسميا بأن حجم الإنفاق الأمريكي على العمليات العسكرية والقضايا الدفاعية يتجاوز ٤٠٠ مليار دولار سنوياً، فإن التقديرات غير الرسمية تقول بأن الرقم يتجاوز المعلن رسمياً بصورة كبيرة، وبأن الإدارة الأمريكية تتعمد التعامل مع هذه القضية بكثير من السرية.

ومع ذلك، فإن الأرقام المعلنة في ما يتعلق بالوجود العسكري الأمريكي خارج حدود الولايات المتحدة تبدو مذهلة، فالولايات المتحدة تحتفظ بأكثر من ٢٣٧ ألف جندي على أراض أجنبية، وأكثر من ٥٠ ألفاً آخرين على سفن الأسطول الأمريكي، الذي ينتشر في بحار العالم وفي المياه الإقليمية للدول الأخرى، وهناك أكثر من ٨٠٠ منشأة عسكرية أمريكية في الخارج، منها ٦٠ قاعدة رئيسية، ووجود عسكري أمريكي في ١٤٠ دولة، منها انتشار رئيسي في ٢٥ دولة، بالإضافة إلى التزامات قوية بالدفاع عن ٣١ دولة، واتفاقيات دفاعية مهمة مع ٢٩ دولة أخرى.

قبل عام ١٩٩٠، كانت الدوافع وراء الالتزامات العسكرية الأمريكية في الخارج تنحصر في المنافسة العسكرية العالمية مع القوةالعظمى الأخرى المتمثلة بالاتحاد السوفيتي، غير أن الحرب الباردة انتهت منذ أمد بعيد ليبرز بعدها التساؤل العام : ما الذي تفعله أمريكا بنشر مثل هذا القدر من القوة العسكرية؟

بالنسبة لإدارة بوش الأب عام ١٩٩٢، جاء هدف الحفاظ على «العمق الاستراتيجي» والميزة العسكرية التي اكتسبتها أمريكا بانهيار الاتحاد السوفياتي، جاءت لتحل محل احتواء الاتحاد السوفياتي كهدف محرك للسياسة الأمريكية في العالم. وجاءت إدارة كلينتون لتعيد صياغة أهداف أمريكا من منظور احتواء حالة «عدم الاستقرار» وتوسيع «الرقعة الديمقراطية» في العالم. ولقد أدرك كلٌّ من بوش الأب وكلينتون مدى ما تتمتع به أمريكا من قوة يصعب منافستها، قادرة على معالجة مشاكل العالم الأمنية والعسكرية في أي مكان تختاره، وتعاملا مع هذه القدرة باعتبارها ميزة استراتيجية حيوية في الجهود الرامية للحفاظ على الهيمنة الأمريكية على العالم. وقتها لم يكن يظهر بعد الحديث عن

«الإمبراطورية».

قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كانت إدارة جورج دبليو بوش تواجه صعوبات جمة في إقناع الجمهور الأمريكي المتشكك بجدوى تخصيص مليارات إضافية لتمويل زيادة الوجود العسكري الأمريكي في الخارج، وجاءت هجمات ١١ سبتمبر لتغير كل شيء، وبشكل يصب في صالح جهود البنتاغون بهذا الشأن.

أما الشيء الذي لم يدركه أحد في أمريكا بعد ١١ سبتمبر، بإعلان بوش الحرب على الإرهاب، التي لم تكن في الواقع سوى حرب على الإسلام، هو أن القصف الأمريكي لمواقع طالبان في أفغانستان كان تنفيذاً لقرار اتخذته الإدارة الأمريكية قبل شهر من هجوم القاعدة على برجي مركز التجارة العالمي. ففي مايو ٢٠٠١، استضافت جنيف اجتماعاً سرياً بين عدد من كبار المسؤولين الأمريكيين والألمان والإيطاليين، وحضره عدد من المسؤولين الإيرانيين، حيث تركز الموضوع على استراتيجية كفيلة بالإطاحة بنظام طالبان.

وفي يوليو ٢٠٠١، أي قبل شهرين من وقوع هجمات ١١ سبتمبر، عقد قادة مجموعة الدول الثماني اجتماعاً سرياً لهم بعد انتهاء الاجتماعات الرسمية لدول المجموعة، وضم الاجتماع عدداً من المسؤولين الروس والباكستانيين، الذين استمعوا لعرض من الجانب الأمريكي حول خطة مفصلة أعدتها واشنطن لتوجيه ضربات عسكرية للأهداف الرئيسية لنظام طالبان، انطلاقاً من قواعد في أوزباكستان وطاجكستان، وتم تحديد موعد لهذه العملية في أكتوبر التالي، وهو الموعد الذي بدأت فيه الولايات المتحدة فعلاً عمليتها في أفغانستان ضمن الحرب على الإرهاب.

ومن الواضح أن هجمات ١١ سبتمبر جاءت في أنسب الأوقات للخطط الأمريكية، سواءً كان ذلك صدفة أم لم يكن، حيث وفرت للإدارة الأمريكية المبرر الجيد لشن حربها على طالبان والقاعدة. وفي سيناريو مشابه، تكررت الخطة الأمريكية في العراق، حيث جاءت الحرب الأمريكية على العراق، والتي حملت اسم «عملية الصدمة والرعب»، ليتغير اسمها لاحقاً إلى «عملية حرية العراق»،

حصيلة تخطيط ونية مسبقة، فمن الخطأ الاعتقاد بأن الهجوم على العراق كان وليد قرار متسرع اتخذه الأمريكيون بعد التخلص من نظام طالبان وسقوط كابول في أواخر ٢٠٠١. فقد جاءت الحرب على العراق تنفيذاً لخطة قديمة وضعها البنتاغون ودوائر في حلف الناتو منذ أعوام. ففي عام ١٩٩١، ورد في التقرير السنوي لرئاسة هيئة الأركان المشتركة، والذي يصدر بعنوان : التقييم الاستراتيجي، وبوضوح أن «حرباً نفطية في الخليج هو احتمال وارد جداً»، وبأن «القوات الأمريكية قد تستخدم في تأمين تدفق الإمدادات النفطية الكافية». ومضى التقرير في شرح كيف أن الحرب هذه ستنهي مشكلة صدام حسين. كان ذلك عام ١٩٩٩، في الوقت الذي بدأ فيه «مشروع القرن الأمريكي الجديد» عمله في توفير الدعاية اللازمة وإعداد الشارع الأمريكي والساحة العالمية لمثل هذه الحروب القادمة.

كان من الواضح أن حروب العملاق العسكري الأمريكي على الدول الضعيفة العاجزة عن الدفاع عن نفسها، هي جزء من استراتيجية إمبريالية طويلة المدى، تستهدف ضمان الهيمنة البشعة على الشعوب والدول، من خلال زرع المزيد من القواعد العسكرية الأمريكية في أنحاء العالم. ومن خلال اللجوء لأحدث فنون وتكنولوجيا الحرب، يصبح باستطاعة محاربي البنتاغون فرض الهيمنة الإمبراطورية على العالم بأقل عدد من الجنود على الأرض. فالقوة الجوية الكاسحة سمحت للأمريكيين بتوجيه ضربة قاصمة «بالقنابل الذكية» و «مدمرات التحصينات» والطائرات التي تحلق بدون طيار، والسيطرة عبر نظام الأقمار الصناعية لأي هدف محتمل في أي مكان وتحت أي ظروف، وذلك يتم ضمن ما يفضل رامسفيلد وصقور وزارة الدفاع تسميته بـ «حرب التحول».

هيمنة عسكرية لا نظير لها

بحلول عام ٢٠٠٤، أي بعد حوالي ١٥ سنة على انهيار الخطر السوفيتي،

كانت الولايات المتحدة قد زادت من هيمنتها العسكرية على العالم بصورة تتجاوز كل خيال. وكما جاء في تقرير لمعهد SIPRI السويدي لأبحاث السلام لعام ٢٠٠٤، فإن «الإنفاق العالمي على التسلح لعام ٢٠٠٤، سجل ارتفاعا بنسبة ١١٪ عن العام السابق ؛ ليصل إلى ٩٥٦ مليار دولار، كان نصيب الولايات المتحدة وحدها منه ٤٠٠ مليار دولار، أي أكثر من إجمالي ما أنفقته الدول الـ ٢٦ التالية لها على قائمة الدول الأكثر إنفاقا على التسلح. وجاء الإنفاق على التسلح ليتصدر جوانب الإنفاق الأخرى على المستوى العالمي، يليه على القائمة حجم تجارة المخدرات العالمية.

وقد جاءت الميزانية العسكرية الأمريكية لعام ٢٠٠٥ لتسجل ارتفاعا ملحوظا عن ميزانية ٢٠٠٤، لتصل إلى ٧,٠٢٤ مليار دولار مقارنة بحوالي ٣٩٩ ملياراً لعام ٢٠٠٤، و ١,٦٩٣ ملياراً لعام ٢٠٠٣، و ٢,٣٤٣ ملياراً لعام ٢٠٠٢، و ٣٠٥ لعام ٢٠٠١. والواقع أنه منذ هجمات ١١ سبتمبر عملت الولايات المتحدة على تخصيص ما يزيد على ٢ تريليون دولار لماكينتها الحربية في أقل من خمس سنوات.

إلى أن المثير هنا حقيقة أن حلفاء الولايات المتحدة ممن يعارضون الحرب على العراق، وبخاصة في اليابان والصين وألمانيا، هم الذين يتحملون الجزء الأكبر من الإنفاق الأمريكي على التسلح من خلال شراء سندات الخزانة الأمريكية، في الوقت الذي يحاولون فيه الإبقاء على الميزة التنافسية لصادراتهم بالدولار.

ولرسم صورة أوضح لحجم الإنفاق العسكري الأمريكي، يمكن القول بأن الميزانية العسكرية للولايات المتحدة تعادل حوالى إجمالي الإنفاق العالمي على الجانب العسكري، وتصل إلى ثمانية أضعاف الميزانية العسكرية للصين، ثاني أكبر دولة تنفق على التسلح في العالم، وأكبر بـ٢٩ مرة من حجم ما تنفقه الدول السبع المارقة (طبقا للتصنيف الأمريكي لها) (كوبا، إيران، العراق، ليبيا، كوريا الشمالية، السودان، وسوريا) التي بلغ إجمالي إنفاقها العسكري مجتمعة ٤,٤١ مليار دولار. وقد كان إجمالي إنفاق هذه الدول «العدوة» مع روسيا والصين

بحدود ٢,٦١١ مليار دولار، بما لا يزيد على ٦,٧٢ من الميزانية العسكرية للولايات المتحدة، والتي تتجاوز الميزانية الروسية بأكثر من ستة أضعاف.

يحلو للبعض وصف الانتشار العسكري الأمريكي في العالم بـ«إمبراطورية القواعد»، وهم يعقدون بذلك مقارنة بين الانتشار الأمريكي وما فعلته الإمبراطوريات السابقة مثل الإمبراطورية البريطانية، حيث كانت القوات البريطانية والحكام العسكريون البريطانيون يتواجدون فعليا في الهند و بورما ومصر وغيرها من المستعمرات لإدارة شؤونها مباشرة.

ويختلف نظام القواعد الأمريكية في كونه يعطي واشنطن المجال لتحكم الآخرين عن بعد، ومن خلال الضربات الجوية الدقيقة، التي تعيد الأمور إلى نصابها كما ترغب الإمبراطورية وتشتهي.

السيطرة العسكرية على الشرق الأوسط

منذ أواخر السبعينات والوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط في تصاعد، الأمر الذي يعكس مدى ما تمثله هذه المنطقة الحيوية الاستراتيجية من أهمية في نظر واشنطن. وبعد حرب الخليج عام ١٩٩١، أخذت القوات الأمريكية في تعزيز تواجدها في الخليج والمنطقة المجاورة من القرن الأفريقي إلى آسيا الوسطى. ففي يناير ١٩٨٠، أعلن الرئيس كارتر «الخليج» منطقة نفوذ أمريكي، وبخاصة في وجه المد السوفياتي. وفي ذلك قال كارتر: «ليكن موقفنا واضحاً تمام الوضوح... إن أي محاولة من قبل أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستُعد اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ومثل هذا الاعتداء سيواجه بكل الطرق المتاحة بما فيها القوة العسكرية». ما فعله كارتر كان في الواقع بمثابة إعلان لما عرف لاحقاً بعقيدة كارتر.

في الثمانينات... وفي عهد الرئيس ريغان، أخذت الولايات المتحدة في ممارسة الضغط على دول الخليج للحصول على قواعد وتسهيلات إسناد

عسكرية، وكان إنشاء وزارة الدفاع لما عرف بالقيادة المركزية CENTCOM، وهي هيئة قيادة عسكرية جديدة أوكلت إليها مسؤولية الخليج والمنطقة المحيطة من شرق أفريقيا وحتى أفغانستان. وفي عام ١٩٨٧، عندما كانت الحرب الإيرانية العراقية في ذروتها، أعلنت البحرية الأمريكية عن تشكيل «قوة الشرق الأوسط المشتركة»، التي أنيطت بها مهمة حماية ناقلات النفط في مياه الخليج، لتعمل بذلك على زيادة الوجود البحري الأمريكي في الخليج ؛ ليتجاوز ٤٠ قطعة تضم حاملات طائرات وسفناً حربية ومدمرات.

وجاءت الحرب الأمريكية على العراق لتمنح أمريكا الكثير من المكاسب الاستراتيجية العسكرية في المنطقة النفطية في هذه البقعة من العالم. فحتى عام ١٩٩١، لم تكن الولايات المتحدة قادرة على إقناع دول الخليج العربي بالسماح بوجود أمريكي دائم على أراضيها. بل إن بلداً مثل السعودية أخذت في تنويع روابطها التجارية والعسكرية، بالرغم من علاقتها الوثيقة مع الولايات المتحدة. فمع وصول السفير شارلز فريمان Charles Freeman إلى الرياض في أواخر الثمانينات، كانت الولايات المتحدة قد تراجعت إلى المركز الرابع على قائمة كبار موردي السلاح للسعودية. وفي ذلك، أشار السفير فريمان قائلاً: «لقد تم استبدال الأمريكيين بالبريطانيين والفرنسيين بل والصينيين حتى في العلاقات التجارية الخارجية للمملكة».

مثل هذا الوضع تغير تماماً مع حرب الخليج عام ١٩٩١. فلم تعد السعودية أو الدول الخليجية الأخرى تعارض الوجود العسكري الأمريكي المباشر على أراضيها، ليبدأ تدفق الجنود الأمريكيين وفرق الإنشاءات وتجار السلاح وفرق الإسناد العسكري إلى المنطقة.

وخلال السنوات العشر التالية للحرب، بلغ حجم المبيعات العسكرية الأمريكية للسعودية حوالي ٤٣ مليار دولار على شكل أسلحة ومعدات وإنشاءات عسكرية، بالإضافة إلى ما قيمته ١٦ ملياراً قيمة المبيعات العسكرية للكويت وقطر والبحرين ودولة الإمارات. وفي ذلك يقول المحلل العسكري الأمريكي

روبرت دريفوس Robert Dreyfuss بأنه، وقبل عملية عاصفة الصحراء، كانت الامتيازات العسكرية الممنوحة للأمريكيين تنحصر في حق التخزين الدائم أو الآني للمعدات العسكرية في مناطق في سلطنة عُمان على المحيط الهندي، وهي مناطق بعيدة نسبياً. أما بعد الحرب، فقد بدأت جميع دول الخليج العربي إقامة تدريبات عسكرية مشتركة مع الأمريكيين، واستضافة وحدات من البحرية وسلاح الجو الأمريكي، ومنح الأمريكيين حق «إعادة تموضع». وفي ذلك قال وزير الدفاع الأمريكي السابق وليام كوهين William Cohen مفتخراً عام ١٩٩٥: «لقد زاد وجودنا العسكري في الشرق الأوسط بصورة دراماتيكية».

وجاء القرار الأمريكي الانفرادي بفرض منطقة حظر طيران في شمال العراق وجنوبه عام ١٩٩١ ليعزز من الوجود الأمريكي في منطقة الخليج، حيث كان تطبيق القرار منوطاً بشكل رئيسي بالطائرات الأمريكية التي تستخدم القواعد الجوية في كل من تركيا والسعودية. وحول هذا الموضوع، يقول كولن روبنسون Colin Robinson من مركز المعلومات الدفاعية في واشنطن «كان هناك حشد عسكري كبير وبخاصة حول قاعدة انجرليك في تركيا لمراقبة منطقة حظر الطيران في الشمال، وحول العاصمة السعودية الرياض، لمراقبة منطقة حظر الطيران في جنوب العراق». كما أقيم مركز قيادة متطور بالقرب من الرياض بكلفة مليار دولار، وآخر أقيم على مدار العامين التاليين في قطر، وكانت المنشآت العسكرية المقامة على قدر كبير من التطور والتعقيد بحيث تتجاوز قدرات السعودية على استخدامها.. وهذا بالضبط ما تفعله قطر حالياً.

ومن التطورات الأخرى، التي ساعدت الأمريكيين على تعزيز قوتهم في المنطقة، الحرب على أفغانستان، والحرب المفتوحة التي سماها بوش بالحرب على الإرهاب. كما تم توسيع نطاق الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة المحيطة بالخليج من جيبوتي في القرن الأفريقي إلى جزيرة دييغو غارسيا Diego Gar في المحيط الهندي، وفي الوقت ذاته، انتشرت شبكة من القواعد والبعثات العسكرية الأمريكية في عمق آسيا الوسطى. ففي المنطقة الواسعة

المتدة من أفغانستان إلى الجمهوريات السوفياتية السابقة أوزباكستان وقرقيزتان، أقامت القوات الأمريكية وجوداً لها في مناطق كانت، ولسنوات طويلة، جزءاً من منطقة النفوذ الروسي. وتحولت المنطقة الغنية بالنفط، وذات الأهمية الاستراتيجية الحيوية والمعروفة بآسيا الوسطى، إلى حلقة شرقية في سلسلة متصلة من القواعد والمنشآت العسكرية والأمريكية، بل إن حلفاء أمريكا يمتدون حالياً من البحر الأحمر والبحر المتوسط إلى عمق القارة الآسيوية.

وجاءت الإطاحة بنظام صدام حسين لتقوي من الوجود الأمريكي الامبريالي الجديد في المنطقة. وهنا يؤكد روبرت كاغان Robert Kagan، مدير مشروع القرن الأمريكي الجديد، أن الولايات المتحدة ستعمل على الأرجح على البقاء في العراق لفترة طويلة قادمة، من خلال الحفاظ على قواعد عسكرية ثابتة هناك. ومما قاله كاغان لصحيفة أطلانتا جورنال كونستيتيوشن Atlanta Journal-Constitution في هذا الشأن: «سنحتاج، على الأرجح، إلى حشد عسكري رئيسي في الشرق الأوسط لفترة طويلة قادمة، لأن أي توقف للإمدادات النفطية سيخلق لنا مصائب اقتصادية كبيرة، ووجود قوات لنا في العراق كفيل بمنع أي إعاقة لتدفق النفط».

الواقع أن الأغلبية من الأمريكيين لا يتفهمون الأسباب التي تدفع بالكثيرين حول العالم إلى نعت بلادهم بالإمبريالية، ويتساءلون بكثير من الحيرة لماذا يتنكر معظم الناس في الخارج للدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في الدفاع عن الحرية والديمقراطية. والأمريكيون في هذا ليسوا سوى ضحايا لحكومتهم والماكنة الإعلامية المسخرة لخدمة السياسات الرسمية لبلادهم. فالمواطن الأمريكي ينام ويستفيق على الرسالة نفسها التي لا يتوقف بثها من التلفزيون وعلى صفحات الجرائد، ومؤادها أن «أمريكا هي حامية الحرية» وبأنها تفعل ذلك لصالح البشرية جمعاء.

ومع ذلك، فإن تعبير «أمريكا... الامبراطورية الديمقراطية» أصبح يتردد علناً منذ أحداث ١١ سبتمبر، وعلى لسان العديد من الكتاب والصحفيين

المحسوبين على المحافظين الجدد، مثل وليام كريستول William Kristol أو ماكس بووت Max Boot بل وحتى كتاب صحيفة النيويورك تايمز.

ففي أكتوبر ٢٠٠١ كتب ماكس بووت، أحد محرري الوول ستريت جورنال يقول في صحيفة وويكلي ستاندارد، التي يملكها وليام كريستول، وتحت عنوان «حالة الامبراطورية الأمريكية» بأن «الرد الأمريكي الأكثر واقعية تجاه الإرهاب يكمن في تبني الدور الإمبريالي». ويصف بووت في مقالته من يطالبون التوقف عن التدخل في شؤون الآخرين، والتصرف تجاه الدول والشعوب الأخرى، بكثير من التفهم والتعاون والطيبة، يصفهم بالمتخلفين حين يقول: «قال الكثيرون بأن ما حصل يوم ١١ سبتمبر لم يكن سوى محاولة للرد على الإمبريالية الأمريكية، وبأننا نلنا ما نستحق جراء تدخلنا في شؤون الآخرين، وبأن الحل واضح هو أن تتحول الولايات المتحدة إلى دولة ألطف وأطيب، وأن تتوقف عن الركض وراء الأوهام الدونكواشوطية في الخارج، وتصبح، على حد تعبير بات بوكنان Pat Buchanan، جمهورية وليس امبراطورية. الواقع أن مثل هذا التحليل يتسم تماماً بالتخلف... لأن هجمات ١١ سبتمبر كانت حصيلة عدم التدخل الأمريكي الكافي وضعف الطموحات الأمريكية... أما الحل فيكمن في توسيع دائرة أهدافنا وبأن نصبح أكثر تصميماً على تحقيقها».

ويضيف ماكس بووتد وهو صديق مقرب من رموز المحافظين الجدد مثل بوول وولفوتز وريتشارد بيرل وغيرهما من صقور البنتاغون – قائلاً : «المشكلة وباختصار لم تكن يوماً في تصرف الولايات المتحدة المفرط في الحزم، بل هي في عدم التصرف بما يكفي من حزم. ويبقى السؤال حول ما إذا كنا، بعد أن تعرضنا للهجوم، سنتصرف كقوة عظمى أم لا ؟».

وفي رأي ماكس بووت، فإن قائمة الأهداف العسكرية للاندفاع الامبريالي الأمريكي المفتوح، الذي بدأ بغزو أفغانستان والعراق، هي قائمة طويلة، ويقول حول هذه النقطة: «تجد أمريكا نفسها الآن في مواجهة احتمالات العمل العسكري في العديد من المناطق التي كانت مسرحاً لنشاط أجيال عدة من جنود

الاستعمار البريطاني، مثل أفغانستان والسودان وليبيا ومصر والجزيرة العربية والعراق وفلسطين وفارس وباكستان... وهي الأماكن التي كانت عرضة لموجات من الاستعمار القديم في القرن التاسع عشر، وكان على الجيوش الغربية التدخل فيها لتهدئة الأوضاع المضطربة هناك بعد رحيل الاستعمار».

ويمضى ماكس بووت في تحليله المثير قائلاً «إن بلدان أفغانستان وغيرها تتطلع الآن إلى حكم مستنور على الطريقة الغربية، من النوع الذي ساعد المستعمرون الإنجليز على توفيره، وهو أمر يدفع للتساؤل : هل أصبحت الامبريالية فعلاً مجرد أثر لعهد بائد ؟».

بعدها تحدث محرر الوول ستريت جورنال، وبصراحة تامة، عما أصبح سياسة رسمية بعد حرب العراق، وهو أن قضية أسلحة الدمار الشامل العراقية أو ممارسات صدام حسين لم تلعب دوراً يذكر في اتخاذ جورج بوش قراره بغزو العراق واحتلاله. وفي ذلك يقول ماكس بووت: «وهناك قضية العراق... حيث أن الجدل المتعلق بتورط صدام حسين بهجمات ١١ سبتمبر من عدمه هو أمر خارج الموضوع... فمن الذي يهتم بما إذا كان صدام قد تورط بهذا العمل البربري؟!».

بل إن بووت تحدث، وبوضوح تام، عن خطط الإدارة الأمريكية الخاصة بالحرب على الإرهاب، وقد جاء حديثه هذا في أكتوبر ٢٠٠١ أي بعد شهر واحد من هجمات ١١ سبتمبر، ومما قاله بهذا الشأن: «ما إن ننتهي من أفغانستان، على الولايات المتحدة أن تحول اهتمامها باتجاه العراق. وقد لا يكون من المتاح إزاحة صدام حسين من السلطة بدون غزو ذلك البلد واحتلاله... مع أنه لن تكون هناك حاجة لحشد نصف مليون جندي لهذا الغرض، باعتبار أن الجيش العراقي تقلص كثيراً منذ حرب الخليج، علاوة على أننا سنحظى بتعاون ملموس من العراقيين على الأغلب، بشرط أن نقنعهم بأننا جادون في إتمام المهمة هذه المرة. ما إن يتم الإطاحة بصدام سيصبح بالمستطاع فرض وصاية دولية بقيادة الولايات المتحدة في بغداد كما فعلنا في أفغانستان. ومع استعادة الجدية والمصداقية للعمل الأمريكي، سنكون في وضع يمكننا من تأمين تعاون مثمر من

لدن الكثيرين في المنطقة من مغتنمي الفرص، الذين سيظهرون عندها استعداداً لمعاونتنا في القضاء على الإرهاب... وسنجد أنفسنا أمام فرصة لتعديل الميزان وإقامة أول ديمقراطية عربية، وإظهار التزامنا بتحقيق الحرية للشعوب العربية، بالالتزام نفسه الذي أظهرناه تجاه شعوب أوروبا الشرقية... إن تحويل العراق إلى منارة أمل لشعوب الشرق الأوسط المقموعة هو في حد ذاته هدف تاريخي للحرب...».

خداع الحرب : رسالة لكل شخص...

بعد الحرب على العراق، نقل عن دونالد رامسفيلد التأكيد، أكثر من مرة، بأن الولايات المتحدة لم تكن ترغب في إرسال قواتها إلى بلدان لا ترغب في الاستعانة بها. ومما قاله رامسفيلد في هذا الصدد: «ما نرغب به هو أن نكون في مكان نلقى فيه الترحيب من الناس هناك... هذا ما نرغب به فعلاً». وأضاف الوزير الأمريكي في إحدى المقابلات: «لا نريد أن نجد أنفسنا في أماكن لا نجد فيها أي ترحيب... هذا أمر نرفضه ببساطة». ولو أخذنا كلام رامسفيلد على محمل الجدية، فإن وزير الدفاع كان وقتها يخطط للخروج السريع من العراق، والعديد من البلدان الأخرى المحتلة... وهو أمر لم يفعله بالتأكيد.

ومما قاله رامسفيلد بأن حجم القوة العسكرية في الخليج مرجح للتراجع بعد أن لم يعد الجيش العراقي يمثل تهديداً لجيران العراق، وفي ذلك قال وزير الدفاع: «بغياب نظام صدام حسين في العراق، فإن الحاجة للوجود الأمريكي في المنطقة ستتراجع بدلاً من أن تتزايد».

وبالإضافة إلى الوحدات الأمريكية في معظم دول الخليج العربية ؛ فإن وزارة الدفاع استكملت الانشاءات الخاصة بإقامة ما لا يقل عن ١٤ قاعدة عسكرية دائمة للقوات الأمريكية في العراق، ويفترض أن تكون هذه القواعد جاهزة في صيف ٢٠٠٤، وذلك في إشارة يصعب أن تصدر عن جيش احتلال

على وشك الرحيل.

وكانت الولايات المتحدة قد أنفقت مليارات الدولارات على إقامة مركز قيادة جوي متطور في قاعدة الأمير سلطان الجوية بعد عملية درع الصحراء عام ١٩٩١، كما أنفقت ١,٥ مليار دولار أخرى على إنشاء قاعدة جوية في دولة قطر. وفي آسيا الوسطى، حصلت الولايات المتحدة على قواعد في قرقيزستان، ووقعت اتفاقيات على منحها قواعد في كل من باكستان وطاجاكستان وأوزباكستان، وذلك ضمن ترتيبات سرية لدواعي داخلية في هذه الدول. وفي ذلك نقلت الصحف الروسية تقارير عن توقيع أوزباكستان لاتفاقية مع الولايات المتحدة لتأجير القوات الأمريكية قاعدة خان أباد لمدة ٢٥ عاماً.

وحتى قبل الغزو الأمريكي للعراق، تحدث نائب وزير الدفاع وأحد أبرز رموز المحافظين الجدد بول وولفوتز عن هذه القضية، في مقابلة مع النيويورك تايمز، جاء فيها القول: «سيكون عمل هذه القواعد سياسياً أكثر منه عسكرياً. فالقصد الأساسي من إقامة هذه القواعد أن تكون بمثابة رسالة للجميع، بما فيها دول ذات أهمية مثل أوزباكستان، مؤادها بأننا قادرون على العودة إلى المنطقة، وهو ما سنفعله». عبارة وولفوتز هذه جاءت بقصد التخفيف من وقع إقامة القواعد العسكرية الدائمة على شعوب المنطقة ما أمكن.

وحول هذا الموضوع كتب الصحفي إيان ترانيور Ian Traynor في الغارديان Guardian يقول: «لا تخرج خطط الانتشار العسكري الأمريكي في العراق عن سياق السياسية الأمريكية القائمة منذ مئة عام على إنشاء القواعد العسكرية بعد كل انتصار عسكري. وهذا الانتشار والقواعد في العراق هي الأحدث في موجة من الانتشار العسكري الأمريكي في العالم منذ ١١ سبتمبر... فمن معسكر بوندستيل Bondsteel في كوسوفو، في أعقاب حملة الناتو عام ١٩٩٩، إلى قاعدة بيشيك الجوية Bishkek في قرفيزستان، التي قامت بأعمال لإسناد الحرب الأفغانية، يعمل الأمريكيون جاهدين على إقامة وجود عسكري لهم في أماكن لم يدخلوها من قبل».

بعد احتلال العراق، عملت الولايات المتحدة على تطوير قاعدة كريزسني الجوية Krzesiny في غرب بولندا. كما أرسل الأمريكيون كبير ضباط سلاح الجو الأمريكي في أوروبا، الجنرال غريغوري مارتين Gregory Martin، إلى بلغاريا ورومانيا لاستكشاف مواقع مناسبة لإقامة المزيد من القواعد العسكرية الأمريكية في البلقان. ومما قاله الجنرال مارتن Martin لصحيفة ستارز آند ستريبس Stars and Stripes (العلم الأمريكي)، وهي مطبوعة عسكرية أمريكية تصدر في ألمانيا، «جميع هذه الأماكن تشكل لنا فرصاً مواتية لإقامة علاقات ستسمح لنا بالحصول على حق الدخول إلى المنطقة متى لزم ذلك يوماً ما».

ويعلق المحلل في شؤون الأمن في مركز المعلومات الدفاعية في واشنطن، ماركوس كوربين Marcus Corbin على هذا الأمر قائلاً: «يشهد انتشار القواعد العسكرية الأمريكية حالة من التنامي المذهل وبكل ما تحمله الكلمة من معنى، وهو تنام مثير للقلق من وجهة نظر بقية العالم». ويضيف كوربين، الذي كان يتحدث في مقابلة مع صحيفة الغارديان البريطانية، «لعل أحد أبرز نتائج حرب العراق تتمثل في مضاعفة الولايات المتحدة لجهودها الخاصة بتنويع مصادر قوتها الحالية والمستقبلية».

وفي الوقت الذي لا تزال فيه تفاصيل الاتفاقيات الأخيرة، التي عقدتها الولايات المتحدة بشأن القواعد الجديدة طي الكتمان، فإن التقارير الموثوقة أشارت إلى أنها جاءت متضمنة عنصراً جديداً يغلب عليه الخداع والمرونة، عنصراً يقوم على مبدأ استئجار القواعد لاستخدامها في حروب إقليمية متوقعة مستقبلاً وتحددها واشنطن. ويأتي مبدأ استئجار القواعد كنوع من المراوغة، يراد بها تهدئة مخاوف الشعوب المعنية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ممن تخشى من تواجد عسكري مكشوف وطويل الأمد على أراضيها، بكل ما يحمله ذلك من انعكاسات سلبية على الحكومات والأنظمة الحليفة لأمريكا في المنطقتين. الواقع أن المخططين الاستراتيجيين في البنتاغون يفضلون تأمين حق «الدخول الدائم» على «لتواجد الدائم» للقوات الأمريكية في بقاع معينة في

العالم، وبخاصة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وكما يقول وزير الدفاع دونالد رامسفيلد: «ينصب اهتمامنا الأساسي على امتلاك القدرة على الدخول إلى البلد المعني وإقامة علاقات وتفاهم تعطينا القدرة على الهبوط على الأرض، والتحليق في الأجواء، وتنفيذ أشياء تصب في مصلحة كل منا». وأضاف رامسفيلد، الذي كان يتحدث للصحفيين الذين رافقوه على متن طائرة سي - ٣٢ التابعة لسلاح الجو في طريقه إلى آسيا الوسطى عام ٢٠٠٣، «إلاّ أننا لا نملك أي خطط خاصة بإقامة قواعد ثابتة ودائمة».

ولكن أقوال رامسفيلد وغيره من المسؤولين الأمريكيين حول التواجد العسكري «المرن» في الخارج، تتعارض وخطط الإدارة الأمريكية في الحرب على الإرهاب وتغيير الأنظمة، و «فرض الديمقراطية والتنمية والأسواق المفتوحة والتجارة الحرة على كل ركن في العالم»، طبقاً لمرئيات القائمين على استراتيجية الأمن القومي من المحافظين الجدد.

يكفي للمرء أن يفكر في الحكام المتسلطين، الذين تعاقبوا على حكم الشعوب بالحديد والنار مثل شاه إيران رضا بهلولي، والدكتاتور الأندونيسي سوهارتو Suharto، والجنرال كاستيللو ارماس Castillo Armas، الحاكم العسكري لغواتيمالا، والجنرال جوزيف موبوتو Joseph Mobutu في زائير، ودكتاتور تشيللي الجنرال بينوشيه Pinochet، أو جاوناس سافيمبي Jonas Savimbi في انغولا، وحتى صدام حسين، الذي وصفه الأمين العام لحزب البعث علي صالح السعدي بأنه قاتل الحزب المأجور، الذي التقطته السي. آي. ايه. من الصفوف الخلفية للحزب وجاءت به للسلطة في العراق. فهؤلاء جميعاً حكام متسلطون وصلوا للسلطة بمساعدة السي. آي. ايه. تارة بالسر، وتارة بالعلن، ومع ذلك لم تكن الولايات المتحدة بحاجة لتحريك أساطيلها وإرسال قاذفاتها ومئات الألوف من جنودها لغزو أي من هذه البلدان، وتنصيب حلفائها على رأس السلطة فيها كما ادعت مؤخراً بالنسبة لأفغانستان والعراق.

وكما يقول جون ستوكويل John Stockwell عميل السي. آي. ايه. السابق،

فإنه بعد عدد من الانقلابات الناجحة في العالم الثالث، بدأت الولايات المتحدة التركيز على إنشاء أجهزة البوليس السرية هناك وتدريبها : «فقد أوجدنا وتركنا خلفنا في نيكاراغوا جهاز الحرس الوطني بعد أن تم إعداد وتدريب ضباطه في الولايات المتحدة ليدينوا بالولاء للمصالح الأمريكية. مثل هذا النوع من الترتيب كان سمة أساسية في الحقبة الجديدة من الاستعمار الجديد. الواقع أن السي. آي. ايه. هي التي عملت على تشكيل أجهزة البوليس، التي تحولت حالياً إلى فرق الموت في السلفادور. فقد كان قادة هذا الجهاز على قائمة الذين يتقاضون رواتب من السي. آي. ايه.، وتم تدريبهم من قبل الوكالة في الولايات المتحدة. كنا نحن من أنشأ برنامج الأمن العام الذي حكم الشارع في عموم أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية طوال السنوات الست والعشرين الماضية، عملنا خلالها على تدريبهم على التعامل مع المعارضة بأساليب التحقيق القاسية، بما فيها التعذيب، وبالطريقة التي تعلمناها على يد السي. آي. ايه.».

أما في العراق، فإن السي. آي. ايه. تبدو وقد بدأت في إقامة جهاز مخابرات كامل وجديد كلياً ومن نقطة الصفر. ويعلق فينسنت كانيسترارو Vincent Cannistraro، المحلل السابق في السي. آي. ايه. على الأمر قائلاً: «يحاول الأمريكيون توجيه الأمور كافة في العراق بصورة ترضي السي. آي. ايه، وهذا يعني البدء مع أناس جدد... عليك أن تبدأ من نقطة الصفر». يذكر هنا أن كانيسترارو كان الرجل المسؤول عن علاقة وكالة الاستخبارات المركزية مع الكونترا Contras في نيكاراغوا أوائل الثمانينات.

وعلى الأرجح، فإن ما قصده كانيسترارو بـ «أناس جدد» هم بعثيون سابقون ممن عملوا لحساب صدام حسين والمخابرات العامة العراقية. فهناك فرصة أمام المسؤولين الأمريكيين للخروج بفكرة واضحة عن طريقة عمل المخابرات، التي كانت تدير دولة داخل دولة في العراق. ومن الأرجح أن يزداد فهم الأمريكيين لطريقة عمل المخابرات العراقية بعد ما قيل عن اعتقال المدعو فاروق حجازي، مدير العمليات في قيادة البوليس السري السابق في العراق.

غير أن الفشل ما يزال يلاحق الاستخبارات الأمريكية في العراق. ففي وقت متأخر فقط بدأ المسؤولون الأمريكيون يستوعبون حقيقة أن الشيعة هناك هم أفضل تنظيماً وتصميماً مما كان يعتقد. وطبقاً لتقرير لصحيفة الواشنطن بوست فإن «اجتماعاً» للجنرالات والأدميرالات في البنتاغون تطور إلى فصل دراسي موضوعه شيعة العراق والاستراتيجية الأمريكية الخاصة باحتواء الأصولية الإسلامية في العراق. والواقع أن المحيطين بجورج بوش كانوا، وحتى وقت قريب، جاهلين تماماً بمدى نفوذ الإسلام الشيعي هناك، مكتفين بتحميل الإيرانيين كامل المسؤولية عما يواجهونه من متاعب في العراق، لدرجة أن رامسفيلد شخصياً كان على قدر من الحماقة، لدرجة دفعته إلى اتهام طهران بأنها تحاول تحويل العراق إلى إيران ثانية، بقوله: «لن نسمح بتحويل العراق إلى نسخة من إيران، ولن نسمح لأولئك الذين يحاولون زرع نظام دكتاتوري آخر في بغداد بإفشال التحول الديمقراطي الذي يعيشه الشعب العراقي». ومثل هذا القول لا يعيد الطمأنينة لآلاف الأبرياء العراقيين الذين قتلوا أو شوهوا بفعل «دقة» القصف الأمريكي هناك.

الحرب على الإرهاب في خدمة المطامع التوسعية للامبراطورية

يعتقد المخططون الاستراتيجيون، في العديد من الدول، بأن القواعد الأمريكية التي ظهرت في محيط أفغانستان بعد الحرب هناك عام ٢٠٠٢، جاءت لهدف رئيسي هو احتواء تهديد التداعيات السياسية أو عودة طالبان إلى كابول. بل إن الحرب الأفغانية كانت في حقيقتها مبرراً أو غطاء للدور الأمريكي الأكبر وعلى المدى البعيد، وهو نشر القوة والمصالح الأمريكية في بلاد كانت في السابق تحت المظلة السوفياتية، علاوة على كونها تتاخم الحدود الصينية. كما أن الحرب مكنت لوردات الحرب الأفغان، الذين أطاحت بها طالبان من استئناف نشاطهم الرئيسي كأكبر مصدرين للهيروين على المستوى العالمي. كانت الحرب في

أفغانستان جزءاً من انقلاب سياسي واسع كانت تخطط له واشنطن، وجاءت الحرب على الإرهاب لتعطي واشنطن الوسيلة لتنفيذه.

انتهت الأمور في أفغانستان وآسيا الوسطى كما ترغب واشنطن وتشتهي. فقد انتشرت القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة. فبعد ١١ سبتمبر، أصبحت أوزباكستان موطناً لوجود عسكري أمريكي دائم من خلال القاعدة العسكرية في خان أباد، التي تأوي حالياً ١٥٠٠ جندي، أما «ماناس Manas» بالقرب من مدينة بيشكيك في قرقيزستان، فتحولت إلى «قاعدة مركزية للنقل» تأوي أكثر من ثلاثة آلاف جندي، وتستقبل عشرات الطائرات الحربية وطائرات الاستطلاع. وهناك المزيد من القواعد الجوية أصبحت تحت السيطرة الأمريكية في كل من طاجاكستان وباكستان. كما بدأ البنتاغون عملية تبديل منتظمة للقوات بين هذه القواعد، التي تحولت في الواقع إلى تواجد عسكري دائم في وقت تبدو فيه في الظاهر عملية نشر طارئة ومؤقته للقوات.

وفي العادة، فإن واشنطن تضفي مسحة من الإنسانية على توسعها العسكري. فالقواعد العسكرية تأتي مصحوبة بمساعدات اقتصادية قد تتبعها اتفاقيات تجارية مع الدول المضيفة للوجود العسكري الأمريكي، هذا بالإضافة إلى ما تتلقاه هذه الدول من مساعدات عسكرية على شكل برامج تدريب ومعدات عسكرية للقوات المحلية. فهذه أوزباكستان التي لم تكن تحظى بأي اهتمام أمريكي في السابق، بدأت تتلقى مساعدات من واشنطن بلغت عام ٢٠٠١ أكثر من ٢٠٠ مليون دولار، على شكل هبات وائتمانات مصرفية. وفي عام ٢٠٠٢، منحت إدارة بوش قازاخستان مساعدات بقيمة ٥٢ مليون دولار، جزء منها على شكل أسلحة ومعدات عسكرية. وعلى عكس ادعاءات بوش وعباراته البليغة عن بناء الديمقراطية في العالم، فإن المظلة الأمنية للولايات المتحدة بدأت في الاتساع لتغطي بعض أسوأ الأنظمة الاستبدادية في العالم.

وطبقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch، فإن الاتفاقيات الأمريكية مع هذه الدول تمت في تجاهل أمريكي متعمد لكل الوثائق

التي تدين الممارسات القمعية وانتهاكات حقوق الإنسان للأنظمة في الدول المذكورة، بما فيها تعذيب السجناء السياسيين في طاجاكستان وغياب الحريات الصحفية عبر دول آسيا الوسطى بدون استثناء.

مثل هذه التناقضات الصارخة بين ما يتم إعلانه وما يتم تطبيقه على أرض الواقع، تلقى تفسيراً واحداً من لدن بناة الإمبراطورية الأمريكية كمن سبقوهم من الإمبرياليين عبر التاريخ، وهو أن تعريف الدول والمجتمعات المتخلفة بالقيم والمعايير الأكثر سمواً من شأنه أن يترك آثاره الإيجابية على تلك الدول والمجتمعات في نهاية الأمر. في غضون ذلك، فإن المنافع المحتملة التي ستعود على الولايات المتحدة من التعامل مع هذه الأنظمة أكبر من أن تحصى، ومنها : تعاظم الهيمنة العسكرية الأمريكية في منطقة لم تكن يوماً ما ضمن رقعة النفوذ الأمريكي، وتوسيع رقعة النفوذ الاستراتيجي على حساب روسيا والصين... والدخول إلى منطقة غنية بالنفط خارج دائرة منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك».

بروز ملامح القرن الأمريكي الجديد

بعد أن خاضت الولايات المتحدة حربها على الإرهاب في أفغانستان، ونشرت قواتها، ولأول مرة، في المناطق الغنية بالنفط في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، أخذ العالم يشهد بروز حدود إمبراطورية أمريكية جديدة. كانت الولايات المتحدة قد بدأت عملية استكمال السيطرة على شبه القارة الأوروبية / الآسيوية من فلاديفوستوك Vladivostock شرقاً إلى بغداد وباكو Baku وبروكسل Brussels وما وراءها، وذلك بالاستعانة بقوات الناتو وشبكة من التحالفات والقواعد العسكرية.

فقد تحولت دول آسيا الوسطى، التي كانت جزءاً من النفوذ الروسي والسوفياتي لاحقاً منذ أيام نابليون Napoleon، إلى جانب نظيراتها في الشرق

الأوسط جنوباً، إلى موطن لأكثر من ٦٠ ألف جندي أمريكي، انشغل البعض منهم في بناء ما بدت قواعد عسكرية ثابتة على المدى البعيد في مواقع نائية في آسيا الوسطى، مثيرين بذلك الكثير من التساؤلات الهامة حول الدور القادم للولايات المتحدة.

كان الأمريكيون قد تحدثوا مطولاً عن احتواء «المد الأصولي الإسلامي»، باعتبار ذلك يشكل أولوية استراتيجية لنا بعد ١١ سبتمبر. وبالطبع، فإن واشنطن هي وحدها الطرف الذي يحدد من هو أصولي ممن هو غير ذلك. كانت الخطوة الأولى في الحرب على الإرهاب الأصولي إقدام الولايات المتحدة على نشر ٣ آلاف جندي في أوزباكستان للقيام بعمليات سرية وغير سرية في أفغانستان المجاورة. وفي الوقت نفسه، كان الأمريكيون يقيمون منشآت جديدة في قرقيزستان لاستضافة سرب من المقاتلات الأمريكية وحوالي ٣ آلاف جندي آخرين.

وفي طاجاكستان المجاورة، أجرى الأمريكيون اجتماعات عسكرية سرية مع أرمينيا (حليف رئيسي لروسيا) ومحادثات مع قازاخستان لتحديد أوجه التعاون في المستقبل القريب. وفي جورجيا Georgia، انشغل المئات من أفراد القوات الخاصة الأمريكية في ممارسة دور «المستشارين» القادمين لمساعدة النظام المؤيد للولايات المتحدة في السيطرة على منطقة بانكيسي غورغي Pankisi Gorge، الخارجة على القانون والتي يعتقد أنها تأوي ارهابيين، غير أن النقطة الجوهرية التي لا يتطرق إليها أحد في هذا الشأن، تتعلق بحقيقة أن جورجيا هي الطريق الذي يمر به خط أنابيب باكو- جيهان Baku-Ceyhan النفطي التركي، الذي يزود إسرائيل بالنفط.

ومن جانبها، يمكن أن تلعب الاحتياطات النفطية لبحر قزوين دوراً حيوياً بالنسبة للإمدادات النفطية في المستقبل. وهنا ترى مجلة جاينز فورين ريبورت Jane's Foreign Report اللندنية الرصينة بأن الوجود العسكري في آسيا الوسطى يأتي «منسجماً مع عقيدة الهيمنة الكاملة التي تتحكم في السياسة

الخارجية الأمريكية على ما يبدو، وتظهر جلية في الخطط الأمريكية في القوقاز وآسيا الوسطى».

ويعرض ليو ميشيل Leo Michel، المخطط الاستراتيجي في البنتاغون، رؤيته الشخصية للطريق الذي اختارته واشنطن مؤخراً، بالقول بأن التحرك السريع والقدرة على توجيه ضربة سريعة وحاسمة في أي مكان تختاره، يشكل السمة الجديدة للقوة العسكرية الأمريكية. وفي ذلك يقول ميشيل: «في كوريا، تدرس الولايات المتحدة مع حلفائها الكوريين سبل تعزيز منشآتها العسكرية الرئيسية، التي يتجاوز عددها الأربعين، المنتشرة في ربوع شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك إعادة نشر ١٥ ألف جندي يتمركزون في المنطقة المنزوعة السلاح، من أصل ٣٧ ألف جندي منتشرين في مواقع مختلفة عبر شبه القارة. فقد قرر الأمريكيون أن تمركز هذا العدد الكبير من القوات في المنطقة المنزوعة السلاح وجنوب العاصمة سيؤول، من شأنه أن يعيق قدرة هذه القوات على التحرك المرن السريع، أي القدرة على الانتشار خارج شبه الجزيرة الكورية، في حالة بروز الحاجة لها في آسيا ضمن الحرب على الإرهاب. وفوق ذلك، فإن الولايات المتحدة لم تكن تتحدث عن سحب هذه القوات، بل عن إعادة انتشارها بطريقة تخدم خططها القادمة».

ويضيف ميشيل في تحليله للرؤية الأمريكية : «يعتمد الكثير في جنوب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط على ما ستسفر عنه التطورات والأوضاع في أفغانستان والعراق. فالولايات المتحدة تحتفظ حالياً بأكثر من ١٣٠ ألف جندي في العراق، يدعمهم عدة آلاف من الجنود في الدول المجاورة وفي الخارج، وهناك ١١ ألف جندي في أفغانستان. وفي آسيا الوسطى ترغب الولايات المتحدة في الحفاظ على اتفاقيات تمنحها حق الدخول العسكري، بشكل يساعد على سرعة نشر القوات الأمريكية في المنطقة، باستخدام قواعد عسكرية ومطارات قريبة نسبياً».

غير أن ما فات المخطط الاستراتيجي ميشيل ذكره، أو ربما تعمد حذفه في

تقريره حول «التحول» في العسكرية الأمريكية، هو الأرقام الخاصة بالقتلى والمشوهين من المدنيين العراقيين الأبرياء، والتي تقدر بالآلاف، وكذلك المقابر الجماعية السرية التي تأوي جثث الجنود الأمريكيين القتلى في العراق، للحيلولة دون وصول الأرقام الحقيقية من الإصابات في صفوف الأمريكيين إلى معارضي الحرب على العراق داخل الولايات المتحدة.

وفي الوقت ذاته، ما يزال البنتاغون ينكر الحقائق عن إصابة الآلاف من العراقيين والجنود الأمريكيين، الذين شاركوا في حرب الخليج الأولى، بأمراض خطيرة، جراء التعرض لإشعاعات اليورانيوم المنضب، لأسباب عدة منها الخشية مما سيترتب على هذا الاعتراف من تبعات مالية خاصة بالعلاج والتعويض. يضاف إلى ذلك، غياب إحصائية رسمية لعدد ضحايا الحرب من مرتدي الزي العسكري الأمريكي من غير حملة الجنسية الأمريكية في الحرب على العراق. الواقع أن واشنطن جندت متطوعين مرتزقة من دول مثل هاييتي وغيرها من الأماكن الفقيرة، مع وعد بالحصول على الجنسية الأمريكية مقابل المخاطرة بحياتهم من أجل واشنطن في العراق. يذكر أن هذا التكتيك القائم على التضحية بدماء أبناء المستعمرات في حروب الامبراطورية، كان أول من ابتدعه البريطانيون قبل أكثر من قرن من الزمان. غير أن واشنطن لم تعتمد في استخدامها أبناء القوميات الأخرى كلقمة مدفع على المستعمرات السابقة أو السكان المحليين، بل اجتذبت كل فقير على استعداد للمغامرة بحياته في سبيل لقمة العيش.

الواقع أن امتداد القواعد العسكرية الأمريكية الى كل بقعة ممكنة من العالم منذ نهاية الحرب الباردة، وبخاصة بعد ١١ سبتمبر، لا يشكل سوى جزء بسيط من شبكة الهيمنة التي أقامها البنتاغون وحكومة الولايات المتحدة. ففي جهد رئيسي لإسناد عمل القواعد ودورها في بسط الهيمنة الأمريكية على العالم، هناك البرنامج الضخم من التدريب العسكري والحوافز الاقتصادية التي تقدم «للحلفاء» حول العالم، وبما يمنح البنتاغون دخولاً غير مسبوق، ومكاسب

استخبارية، وهيمنة على كبار القادة العسكريين في الدول التابعة للنفوذ الأمريكي.

فمنذ عام ١٩٩٤، تضاعفت مخصصات برنامج التدريب والتأهيل العسكري الدولي التابع لوزارة الخارجية (IMET) بمعدل أربع مرات بحلول عام ٢٠٠٢ ؛ لتشمل برامج هذا المركز المسؤول عن نشاط التدريب العسكري في الخارج أكثر من ١٣٣ دولة، حيث يتم تدريب ١٠٠ ألف من كبار العسكريين كل عام، ويتلقى العديدون منهم التدريب داخل معسكرات أمريكية خاصة.

وكما لو أن هذا لا يكفي، فإن البنتاغون يشرف على برنامج آخر للتدريب والمساعدات الأجنبية يعرف باسم : تمويل الأنشطة العسكرية الأجنبية FMF، وهذا يعني ببساطة منح أموال أمريكية لعدد من الدول المختارة لتمويل شراء أسلحة أمريكية وتدريب جنودها على استخدام هذه الأسلحة. وقد بلغت ميزانية هذا البرنامج لعام ٢٠٠٣ وحده ٤,١ مليار دولار، ذهب معظمها لبلدان مثل باكستان وأوزباكستان وجورجيا والسلفادور وكولومبيا وحتى الهند. وعليه لا عجب أن تكون الولايات المتحدة ما تزال تتصدر قائمة الدول المصدرة للسلاح في العالم، حيث تتفوق على منافستها الرئيسية في هذا المجال وهي روسيا بثلاثة أضعاف. وفي موازاة امتلاك الأسلحة الأمريكية، هناك عنصر الاعتماد على الولايات المتحدة في الحصول على قطع الغيار اللازمة لهذه الأسلحة، الأمر الذي يُعدّ شكلاً فاعلاً من أشكال السيطرة غير المباشرة.

خصخصة الحرب

لعل من أقل معالم النفوذ العسكري الأمريكي الحديث ظهوراً للعيان، اعتماد البنتاغون المتزايد على الشركات العسكرية الخاصة وغيرها من المقاولين، الذين يعملون على أساس ربحي في تيسيير الحروب وبناء القواعد الأمريكية حول العالم. ووزارة الدفاع في هذا الأمر إنما تطبق النموذج البريطاني في الهند.

ففي عام ١٨٥٧، نشرت بريطانيا جيشاً قوامه ٣٠٠ ألف جندي للسيطرة على الهند، كان ٩٦٪ منهم من أبناء الطوائف المحلية أي مرتزقة من السيخ أو الغورخا.

ويعود لجوء وزارة الدفاع الأمريكية إلى الشركات العسكرية الخاصة، التي يديرها جنرالات جيش أو ضباط السي. آي. ايه. متقاعدون، إلى عام ١٩٩٢، عندما بدأ وزير الدفاع ديك تشيني آنذاك بمنح عقود عسكرية رئيسية لشركات خاصة. لم يكن الهدف وقتها ضغط الإنفاق، بل وكما قال تشيني : «مساعدة القطاع الخاص»، ويا لها من مساعدة !! فعندما حان الوقت لمغادرة تشيني العمل الرسمي عام ١٩٩٢، وجد طريقه سريعاً إلى رئاسة شركة هاليبرتون التي كان منحها عقوداً دفاعية سخية من خلال فرعها كيلوغ براون آند رووت Kellogg Brown & Root المتخصص في الإنشاءات.

وفي العراق، برز اسم هاليبرتون مجدداً وسط فضيحة طالت ممارسات الشركة التي أصبحت أكبر مقاول خاص في برنامج إعادة إعمار العراق، حيث بلغ حجم العقود التي حصلت عليها الشركة ١١,٤ مليار دولار. ومع أن التفاصيل ما تزال قيد الكتمان، إلاّ أن ما ترشح من أخبار عن نشاط هاليبرتون المثير للجدل، يشير إلى أن الشركة حصلت على عقود الإنشاءات الخاصة بمعظم القواعد العسكرية الأمريكية في العراق. وكما جاء في تقرير للفايننشال تايمز بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠٤، فإن «مدقق الحسابات الداخلي في البنتاغون وجد أن هاليبرتون ضالعة في سوء إدارة ما يزيد على ثمانية مليارات دولار من العقود العراقية»، ومع ذلك، لم تعر الصحافة الأمريكية هذه الفضيحة اهتماماً يذكر، وهي الفضيحة التي كان من الممكن أن تطيح بنائب الرئيس ديك تشيني ولكنها لم تفعل.

وتضم قائمة الشركات المرتزقة شركة فينيل كوربوريشن Vinnell Corporation التي تتولى تدريب الحرس الوطني السعودي. وكانت الشركة هذه تتبع مجموعة شركات عسكرية معروفة، هي نورثرب غرومان Northrup

Grumman، وهناك شركة المصادر العسكرية المحترفة MPRI ومقرها مدينة الاسكندرية في ولاية فيرجينيا، وأسسها الجنرال كارل فيونو Karl Vuono أحد ضباط حرب الخليج الأولى، وتضم أكثر من عشرة آلاف عسكري متقاعد. وتشارك هذه الشركة وشركة فينيل Vinnell، وغيرها من الشركات الخاصة، في الجهد العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان. وعلى عكس القوات المسلحة الأمريكية، فإن الشركات المرتزقة هذه مسموح لها بالتصرف بحرية ودون قيود تفرضها اتفاقية جنيف، بل ولها حرية استخدام الأسلحة المحظورة أو غير ذلك من الذخائر.

دور MPRI في الهيمنة على النفط الأفريقي

يشكل نشاط شركة المصادر العسكرية المحترفة MPRI في أفريقيا مثالاً صارخاً لنموذج الحرب الخاصة التي ابتدعها ديك تشيني. وطبقاً للصحفي صنداي داير Sunday Dare، المتخصص بملاحقة فضائح الشركات، والذي تابع نشاط الشركة في غينيا التي تُعد أرض الثروة النفطية الواسعة في غرب أفريقيا، فإن MPRI تلعب دوراً رئيسياً في النشاط العسكري الأمريكي في تلك المنطقة.

وكانت غينيا قد دخلت عالم النفط عام ١٩٩٦ مع بدء الإنتاج بكميات كبيرة؛ لتصبح ضمن بؤرة الاهتمام السياسي لكل من واشنطن ولندن، في وقت تستورد الولايات المتحدة ١٥٪ من نفطها من دول منطقة الصحراء الأفريقية. وهنا يقول والتر كانستينر Walter Kansteiner، مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية «يشكل النفط الأفريقي أهمية استراتيجية لمصالحنا القومية ويكتسب أهمية أكبر مع مرور الوقت».

ومن جانبه، أشار نائب الرئيس ديك تشيني في «تقرير الطاقة» لعام ٢٠٠١، إلى أن «دول أمريكا اللاتينية ودول غرب أفريقيا مرشحة لأن تصبح واحدة من

أهم مصادر الطاقة للولايات المتحدة». هذا وتسيطر على عمليات استكشاف النفط وإنتاجه في غينيا الاستوائية الشركات الأمريكية، مثل ايكسون موبيل Exxon Mobil، اميرادا هيس Amerada Hess، شيفرون تكاسكو Chevron Texaco وماراثون أويل Marathon Oil. وقد وصل إجمالي إنتاج هذه الشركات هناك حوالي ٥ مليارات دولار مع نهاية عام ٢٠٠٢.

وإلى جانب الأمريكيين، هناك اهتمام فرنسي بمنطقة غرب أفريقيا حيث ترتبط باريس بعلاقة قوية وراسخة مع غابون المجاورة. وتعمل الشركة النفطية الفرنسية العملاقة «توتال فينا إلف TotalFinaElf» إلى جانب ايكسون موبيل في التنقيب عن النفط في حقول ايكانغا Ekanga، الممتدة في أراضي غينيا الاستوائية ونيجيريا. أما الشركة الماليزية بيتروناس Petronas فهي صاحبة أكبر حصة في شركة اينيرجي أفريقيا Energy Africa المسجلة في جنوب أفريقيا، والتي كانت تنشط في غينيا الاستوائية.

وجاءت الاستكشافات النفطية المغرية، والتي تضع احتياط غينيا والدول المجاورة من النفط بحدود ٣٠ مليار برميل، لتجعل من المنطقة نقطة جذب للمساعدات العسكرية الأمريكية تحسباً لأي حالة عدم استقرار قد تصيب غرب أفريقيا. وفي عام ١٩٩٨، تقدمت حكومة غينيا الاستوائية من مؤسسة المصادر العسكرية (MPRI) طالبة المساعدة في تحديث قواتها العسكرية، وكانت الشركة التي تتعامل مع الحكومة الأمريكية قد عملت على تدريب قوات أجنبية في البلقان وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، وتتحدث بكثير من الفخر عن كونها «الشركة التي تضم أكبر تجمع من أصحاب الخبرات العسكرية في العالم».

في العام نفسه، أوجدت إدارة كلينتون ما عرف «بمبادرة الرد على الأزمة الأفريقية»، وهي برنامج لتدريب القوات المسلحة ومساعدتها في عدد من الدول الأفريقية، في «محاولة مزعومة» لمنع حدوث المزيد من المذابح على الطريقة الرواندية، وللتعامل مع العديد من الحروب الصغيرة التي تعاني منها القارة. وضمن البرنامج، الذي اشتمل أيضاً على توفير المعدات العسكرية، تم تدريب

٨٦٠٠ جندي من السنغال ومالاوي وبينين ومالي وكينيا.

كما حصلت MPRI كذلك على عقد من البنتاغون لتحديث القوات العسكرية النيجيرية، في صفقة تحملت وزارة الدفاع نصف تكاليفها البالغة ٨ ملايين دولار. وطبقاً للناطق باسم المؤسسة ايد سوسيتر Ed Soyster، وهو جنرال متقاعد من الجيش ومدير سابق لوكالة الاستخبارات الدفاعية في البنتاغون، فإن الرئيس النيجيري أراد خلق جيش محترف يحظر فيه على الضباط التدخل في الشؤون السياسية في البلاد. يذكر أن نيجيريا شهدت سبعة انقلابات عسكرية منذ استقلالها عن بريطانيا عام ١٩٦٠.

جاء تواجد الخبراء العسكريين الأمريكيين التابعين لمؤسسة MPRI في نيجيريا، الدولة العضو في أوبك وسادس أكبر دولة نفطية في العالم، وخامس أكبر مزود نفطي للولايات المتحدة، حيث تستوعب السوق الأمريكية نصف إنتاج البلاد من النفط، والبالغ مليوني برميل يومياً، جاء تواجد الخبراء ليثير موجة احتجاجات في أوساط القيادة العسكرية النيجيرية، وعلى رأسها الجنرال فيكتور ليو مالو Victor Leo Malu، الذي تم طرده لاحقاً بقرار من الرئيس اوباسانجو Obasanjo. وكان مالو Malu قد ادعى لاحقاً بأن طرده من رئاسة أركان الجيش النيجيري مرده لمعارضة التدخل الأمريكي في شؤون الجيش النيجيري. وكان مالو ورفاقه في رئاسة الأركان قد اعترضوا على خطة الخبراء العسكريين الأمريكيين، الخاصة بتقليص حجم الجيش إلى النصف ليصل إلى ٥٠ ألف جندي، وطلب الأمريكيون هؤلاء حق الحصول على معلومات عسكرية حساسة، واتهم مالو Malu المؤسسة الأمريكية بالتجسس لحساب حكومة الولايات المتحدة.

وفي غينيا الاستوائية المجاورة، ناقش الجنرال سوسيتر Soyster مع حكومة الرئيس الغيني سبل تحديث الجيش وقوة الشرطة هناك، وحيث حذر ممثل MPRI الحكومة الأمريكية من وجود منافسين لها في غينيا قائلاً: «بأن الأعلام الكبار التي ترفرف فوق العاصمة الغينية هي العلم الصيني والعلم الكوري»، كما

أن الصينيين والفرنسيين ينشطون في الشركات العاملة في القطاع النفطي في ذلك البلد الأفريقي الهام في نظر واشنطن.

وفي أبريل ٢٠٠١، التقى ممثل MPRI بالمدير الإقليمي لشؤون وسط أفريقيا بوزارة الدفاع، لمناقشة إمكانية حصول المؤسسة على عقد لتدريب قوات غينيا الاستوائية. وطبقاً للعقيد كارين كويتاومسكي Karen Kwiatkowski، التي دونت مذكرة عن اللقاء المذكور، فإن ممثل MPRI وصف غينيا بأنها «كويت خليج غينيا». وفي تقرير لاحق رفعته المؤسسة لوزارة الدفاع، جرى الحديث عن غينيا باعتبارها «كويت أفريقيا الغنية بالاحتياطات النفطية الهائلة»، وبأنها «صديقة لأمريكا لأسباب استثمارية وأمنية».

بعد هجمات ١١ سبتمبر، تضاعفت أهمية غينيا بالنسبة لواشنطن، وعندما زار وابيانغ Obiang واشنطن في الذكرى الأولى للهجمات، كان الرئيس الغيني من بين عشرة زعماء أفارقة يجتمعون مع بوش لمناقشة احتمالات الحرب على العراق، وقضية السلام والتنمية في القارة الأفريقية. وكان قد سبق زيارة الرئيس اوبيانغ لواشنطن صدور تقرير عن «مجموعة المبادرة السياسية للنفط الأفريقي» اشتمل على توصية بأن يعمد الكونغرس والبيت الأبيض إلى إعلان خليج غينيا «منطقة أهمية الحيوية» للولايات المتحدة، وهي صفة لم تطلق على أي منطقة أخرى في أفريقيا من قبل، الأمر الذي يكسبها أولوية استراتيجية وعسكرية.

يذكر أن «مجموعة المبادرة السياسية للنفط الأفريقي» كانت برئاسة روبرت هييلر Robert Heiler، وبوول مايكل وهبي Paul Michael Wihbey، من معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة، وهي مؤسسة خبراء جلهم من المحافظين الجدد، وتتخذ من إسرائيل مقراً لها. وطبقاً لمفاهيم خبراء المعهد هذا، فإن من شأن نفط منطقة غرب أفريقيا أن «يساعد في إعادة الاستقرار للشرق الأوسط وإنهاء الإرهاب الإسلامي، ويوفر الأمن للطاقة». وبالطبع فإن المزيد من اعتماد الولايات المتحدة على النفط الأفريقي سيجعل من السهل إقناع واشنطن بالتصرف بمزيد من الحزم مع السعودية وإيران وباقي الدول الخليجية

النفطية.

وكانت الولايات المتحدة قد بدأت التخطيط لإقامة قاعدة عسكرية أمريكية في منطقة غرب أفريقيا لحماية المنشآت النفطية في خليج غينيا، وتعود هذه الخطط إلى أبريل ٢٠٠٢. وطبقاً لرئيس ساوتومي المجاورة فراديك دي ميسيزيس Fradique de Menezes، الذي كان يتحدث إلى الاسوشيتد برس Assoted Press، فإن بلاده توصلت إلى اتفاق مع الأمريكيين في أغسطس ٢٠٠٢ لإقامة قاعدة بحرية على الجزيرة الصغيرة، لتصبح ميناءاً صالحاً لاستقبال حاملات الطائرات وقوارب الدورية، ولتمركز المارينز في المنطقة. بعدها استقبلت الدولة الجزيرة ساوتومي الجنرال كارلتون فولفورد Carlton Fulford، نائب رئيس قيادة القوات الأمريكية في أوروبا لبحث أمر القاعدة بالتفصيل.

ومن جانبه، أبلغ مايكل وستفال Michael Westphel، نائب مساعد وزير الدفاع للشؤون الأفريقية، الصحفيين بأن البنتاغون خططت لزيادة مساعداتها العسكرية، بما فيها برامج التدريب لعدد من الدول الأفريقية من خلال مؤسسات عسكرية خاصة، واعترف وستفال بأن الرغبة الأمريكية في خلق حالة استقرار في أفريقيا مرتبطة بالحرب على الإرهاب، لأن «حالة عدم الاستقرار كفيلة بإيجاد فراغ يمكن اجتذاب الإرهابيين إليه».

قد يبدو غريباً لو قلنا، بعد أن بينّا هذه القوة غير المسبوقة في التاريخ، بأنها آيلة إلى الانهيار، وأنها إمبراطورية من ورق تحوله مطابع وزارة الخزانة الأمريكية إلى عملة اسمها الدولار. وهي امبراطورية طفيلية يعيش اقتصادها على تمويل عجوزاته من الآخرين. وعندما تأتي ساعة الحقيقة، وهي آتية لا محالة، ستصبح هذه الامبراطورية أوهى من بيوت العنكبوت، ولن يكون مصيرها أفضل من مصير الإمبراطورية السوفياتية، ولن يكون انهيارها أقل مفاجأة، كما يبين الفصل الأخير من هذا الكتاب.

الفصل الثامن

إسرائيل : الشريك الاستراتيجي للإمبراطورية الأمريكية

أيًا كانت مظاهر ديمقراطية الكيبوتز Kibbutz أو اتحاد العمل الإشتراكي، التي غلبت، ولو في الظاهر، على نظام حياة الإسرائيليين في بداية قيام إسرائيل، فإن إعادة النظر في تاريخ الدولة العبرية يظهر جلياً بأن إسرائيل كانت، ومنذ البداية، محكومة بالفكر الاشتراكي العسكري المتشدد، والذي تحول خلال سنوات حكم الليكود إلى حكم يميني متطرف لا مكان فيه للفكر المعارض أو الجماعات المحلية المؤيدة للسلام، ومع ذلك، فإن هذا كله يتم تحت الشعار الذي ترفعه إسرائيل ونجحت في تسويقه في الغرب بشكل خاص، من أنها هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

الواقع أن فهم الانتشار العسكري الأمريكي الهائل في العالم يرتبط، وإلى حد كبير، بكشف أبعاد العلاقة الاستراتيجية الخاصة التي تنامت بين الولايات المتحدة وإسرائيل، هذه العلاقة التي تغطي الجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية.

وبالرغم من أن هذه العلاقة معروفة للجميع، إلاّ أن طرحها للنقاش، حتى بأسلوب أكاديمي واقعي محايد، يجعل الباحث أو المؤلف عرضة لهجوم قاسٍ وخبيث من مصالح القوى الأمريكية والإسرائيلية، وهو هجوم عادة ما يستخدم السلاح التقليدي المتمثل بتهمة «معادة السامية»، بل إن الوضع أصبح على قدر من التطرف حيال أي انتقاد يوجه للسياسة الأمريكية في الفترة الأخيرة، التي شهدت غزو العراق، لدرجة أن معاداة السامية أصبحت تهمة جاهزة لإلصاقها حتى بمنتقدي الحرب على العراق، ربما من منطلق الاعتراف بأن الحرب المذكورة جاءت بمبادرة ودعم من أصدقاء الليكود في الولايات المتحدة، أو من حملة الجنسيتين الإسرائيلية والأمريكية ممن يتربعون على مقاليد البنتاغون، باعتبار أن احتلال العراق جاء لخدمة المصالح الإسرائيلية بشكل كبير. ومع إدراكنا لمخاطر التعرض للتهمة الجاهزة هذه، إلاّ أننا نمضي قدماً في كشف أبعاد التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي، معتقدين جازمين بأن الصادقين حول العالم يعتمدون على الحقائق في تشكيل مواقفهم واتخاذ قراراتهم.

الواقع أن علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة هي موضع جدل وخلاف كبيرين. فالقليلون من الأمريكيين هم الذين يدركون درجة تأثير المصالح الإسرائيلية، التي تحددها تل أبيب وليس أمريكا، على السياسة الخارجية وحتى المحلية للإدارات الأمريكية المتعاقبة. بل إن مجلسي الشيوخ والنواب في السنوات الأخيرة، وبخاصة في ظل سيطرة الأغلبية الجمهورية على المجلسين، تحولا إلى مؤيدين في غاية التحمس للأجندة الإسرائيلية التي تحددها مجموعة متنفذة من أصدقاء إسرائيل في وحول واشنطن. وقد بدأ النفوذ القوي لأصدقاء إسرائيل من المؤسسات الفكرية، التي تضم المؤيدين لليكود في معظم الأحيان، في الهيمنة على سياسة واشنطن وخاصة بعد حرب ١٩٦٧.

ومن أبرز هذه المؤسسات الفكرية، التي يسيطر عليها ما يعرف بالمحافظين الجدد، منظمات مثل: لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (ايباك

AIPAC)، المعهد اليهودي لدراسات الأمن القومي JINSA، ومعهد المشروع الأمريكي، ومعهد هيودسون Hudson، ومشروع القرن الأمريكي الجديد الذي سبق ذكره (PNAC)، هذا بالإضافة إلى عدد آخر أقل شهرة ولكن ليس أقل نفوذاً في صياغة القرارات الأمريكية مثل : معهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى (WINEA)، ومركز السياسة الأمنية المؤيد لليكود، والذي يشرف عليه فرانك غافني Frank Gaffney، والمنظمة الصهيونية لأمريكا، وكذلك معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة.

أما أكثر ما يثير الانتباه في هذه المؤسسات الفكرية المؤيدة للسياسة الإسرائيلية في وحول واشنطن، حقيقة أن مجالس إداراتها تخضع لإملاءات حفنة محددة من الأشخاص، وهم الأشخاص أنفسهم في معظم الحالات، مثل : ريتشارد بيرل، واليوت ابراهامز Elliott Abrams، ومايكل ليدين Michael Ledeen، وبول وولفوتز ودوغلاس فييث Douglas Feith، وذلك قبل أن ينضم الأخيران إلى وزارة الدفاع في عهد بوش. وعليه، لا عجب أن تأتي سياسات ومواقف هذه المؤسسات متطابقة مع الأجندة العسكرية والأهداف السياسية الخارجية لحزب الليكود اليميني المتطرف في المشهد السياسي الإسرائيلي، الذي يمثله حالياً نتنياهو Netanyahu وشارون. وفي حين أننا سنتحدث عن الجانب الأمريكي من شبكة النخبة هذه في فصل آخر من الكتاب، فإن حديثنا الآن بهدف إلقاء الضوء، وباختصار، على شخصية الجانب الإسرائيلي من العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الخاصة.

والحقيقة أن العلاقة الهامة التي تطورت بين واشنطن وتل أبيب في العديد من الجوانب، تجاوزت حتى العلاقة الخاصة المتجذرة بين واشنطن ولندن. ولفهم أفضل لطبيعة هذه الذراع الاستراتيجية لاستراتيجية الإمبراطورية الأمريكية الحديثة، أو ما يعرف بالقرن الأمريكي الجديد، لا بد من إلقاء نظرة على سمات دولة إسرائيل واستراتيجيتها العسكرية وسياساتها الخارجية. فقطاع الصناعات العسكرية هو المهيمن على الاقتصاد الإسرائيلي حالياً، ومع ذلك، فإن القليلين

فقط خارج إسرائيل من يدركون مدى سيطرة العسكر على القرار الإسرائيلي والسمة العسكرية التي تطبع اقتصاد الدولة العبرية.

إسرائيل... الدولة المسلحة

جاء عدد سبتمبر لعام ٢٠٠٤ من مجلة تقرير التقنية العالية والاستثمار في إسرائيل Israel High - Tech & Investment Report، ليكشف النقاب عن أن الصادرات العسكرية الإسرائيلية تشكل ١٢٪ من إجمالي الصادرات العسكرية على مستوى العالم. ويقول معدو التقرير بكثير من الفخر: «تتروواح مبيعات إسرائيل العسكرية للخارج ما بين ٢,٥ - ٣,٥ مليار دولار سنوياً، أي ما يمثل حوالي ١٠-١٢ من إجمالي الإنتاج العالمي من الصناعات ذات الصبغة العسكرية». ومضى التقرير قائلاً: «وطبقاً لمدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية اموس يارون Amos Yaron فإن ٨٠٪ من الإنتاج العسكري الإسرائيلي موجه للتصدير بعد أن كانت القوات الإسرائيلية في الماضي هي الزبون الرئيسي لهذه الصناعات، حيث كانت تستهلك ما بين ٨٠ - ٩٠٪ من الناتج العسكري المحلي. ويعزى مثل هذا التحول في توجيه المعدات العسكرية الإسرائيلية الصنع إلى تراجع كبير في طلب الجيش الإسرائيلي على الصناعات العسكرية المحلية. كما أن إسرائيل تصدر للعديد من الدول الفائض من الأسلحة والدبابات التي تم إخراجها من الخدمة في الجيش الإسرائيلي، والتي تقدر بحوالي ١٢٥ مليون دولار سنوياً.

وكانت الصادرات العسكرية الإسرائيلية قد سجلت رقماً قياسياً في العام ٢٠٠٣، عندما بلغت قيمة العقود الموقعة مع جيوش أجنبية ٤,١٨ مليار دولار، أي بزيادة تصل إلى ٧٠٪ عما كانت عليه ٢٠٠١، عندما بلغت مبيعات إسرائيل من الأسلحة ٢,٥ مليار دولار. وفي الوقت الحالي، فإن حوالي ٧٥٪ من الإنتاج العسكري الإسرائيلي يذهب إلى الخارج، وهي أرقام تشير بوضوح إلى أن صناعة الأسلحة في إسرائيل لا يمكن أن تندرج تحت بند الصناعات الدفاعية.

وتتصدر الولايات المتحدة قائمة عملاء المنتجات والتقنية العسكرية الإسرائيلية، تتلوها الهند وعدد من دول جنوب شرق آسيا، كما تضم القائمة دولاً أوروبية وأمريكية لاتينية، بينما لا تتعدى صادرات إسرائيل العسكرية للدول الأفريقية بضع عشرات من ملايين الدولارات. كما أن وزارة الدفاع الإسرائيلية تتكتم على هوية البلدان التي تحصل على أنظمة الأسلحة من صنع إسرائيل.

وبالرغم من ضآلة حجمها الديمغرافي، فإن إسرائيل اليوم هي خامس أكبر دولة مصدرة للأسلحة في العالم، حيث لا يتفوق عليها في هذا المجال حالياً سوى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان، وذلك طبقاً لوزارة الدفاع الإسرائيلية. غير أن إسرائيل تتميز عن هذه الدول في اختيار نوعية الأنظمة العسكرية التي تتخصص في إنتاجها وتصديرها. ففي الوقت الذي تعمل فيه الدول الأخرى على تصنيع المنصات العسكرية من دبابات وطائرات وسفن وتصديرها، فإن إسرائيل تنفرد في التركيز على تصنيع الأنظمة الإلكترونية والمعدات العسكرية ذات التقنية العالية، التي يتم تزويد المنصات العسكرية بها. ومثل هذا النوع من الصناعة لا يتطلب أيدي عاملة كثيرة بقدر الفنيين والخبراء المؤهلين، ولهذا نجد أن الصناعة العسكرية الإسرائيلية لا تستوعب حالياً أكثر من ٤٠ ألف شخص، وهو رقم يقل كثيراً عن العاملين في الصناعات العسكرية للدول الأخرى.

بل إن مبيعات إسرائيل من الأسلحة والمعدات المتطورة عام ٢٠٠٢ كان بحجم المبيعات العسكرية الروسية لعام ٢٠٠١، وجاءت صادرات إسرائيل العسكرية في العام المذكور لتضعها في المركز الثالث بعد أمريكا وروسيا في هذا المجال. وكان حجم المبيعات العسكرية الأمريكية في عام ٢٠٠١ قد بلغ ١٢,١ مليار دولار، تلتها المملكة المتحدة بعقود قيمتها ٦,١ مليار دولار، ثم روسيا بمبيعات بقيمة ٣,٧ مليار دولار. وحلت ألمانيا في المركز الرابع حيث باعت أسلحة ومعدات بقيمة ٣,٢ مليار دولار، تلتها فرنسا (٢,٩ مليار)، ومن ثم إسرائيل (٢,٦ مليار دولار).

مثل هذا الاعتراف من جانب وزارة الدفاع الإسرائيلية، يثير الكثير مما

يمكن قوله بشأن طبيعة دولة إسرائيل الحديثة. فإسرائيل من أكثر المجتمعات ذات الطبيعة العسكرية على وجه الأرض. وفي ذلك يقول تقرير لمركز بون الدولي للتحول، وهي منظمة ألمانية لأبحاث السلام في العالم، بأن إسرائيل تتصدر دول العالم في مجال الإنفاق العسكري بالنسبة للفرد الواحد، وبمعدل ١٤٦٦ دولاراً طبقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٣، في حين تأتي الولايات المتحدة في المركز الثالث بعد سنغافورة. كما تتبوأ إسرائيل المركز الأول في عدد الأسلحة المنتشرة بين الناس، إذ يبلغ نصيب الفرد الواحد في إسرائيل، سواء أكان رجلاً أم امرأة أم طفلاً ٢,٦ قطعة سلاح.

وفوق هذا كله، هناك الإمدادات العسكرية الأمريكية التي تتدفق على إسرائيل، لتزيد من إغراقها بالسلاح. ففي حرب يوم الغفران عام ١٩٧٣، عندما وجد الإسرائيليون أنفسهم في وضع صعب أمام الهجوم المصري السوري، بادر الرئيس الأمريكي نيكسون، وبناءً على نصيحة وزير الخارجية هنري كيسنجر، إلى إرسال حاملتي طائرات من الأسطول السادس لتفريغ حمولتيهما من الأسلحة في إسرائيل، التي تلقت ما لا يقل عن ٢٢ ألف طن من السلاح والمعدات العسكرية المتطورة والذخائر، مما قلب الموازين في الجبهتين لصالح إسرائيل.

وبعيداً عن كميات الأسلحة الحديثة التي تتلقاها من الولايات المتحدة، فإن لإسرائيل برنامجها التسلحي الخاص. فطائرات الاف -١٥ والاف -١٦ التي تخدم في سلاح الجو الإسرائيلي، مزودة بمعدات وتقنيات رقمية أفضل من تلك التي تحملها الطائرات الأمريكية. والأمر نفسه ينطبق على سلاح المدرعات الإسرائيلي، الذي يضم حالياً أكثر من أربعة آلاف دبابة. وفيما يتعلق بحشد القوات، فإن إسرائيل تملك القدرة على استدعاء قوات الاحتياط في دقائق معدودة، الأمر الذي يجعلها صاحبة أقوى الجيوش في العالم في مجال الانتشار السريع. كما أنها تملك واحداً من أكفأ الأسلحة الجوية في العالم، حيث يستطيع سلاحها الجوي تنفيذ أربعة آلاف طلعة جوية في اليوم الواحد وعلى مدار الأسبوع، وذلك مقارنة بسلاح الجو الأمريكي الذي لا يستطيع أن ينفذ أكثر من

١٦٠٠ مهمة جوية في اليوم.

وفي الوقت الذي يُعد فيه الحجم الفعلي للقوات المسلحة الإسرائيلية سراً من الأسرار، إلاّ أن التقديرات تشير إلى امتلاك إسرائيل لـ ٤٥٩ طائرة مقاتلة، منها ٢٣٧ من طراز اف -١٦، و ٧٣ اف -١٥، و ٥٠ اف -٤-٢٠٠٠، ويعمل في سلاح الجو ٣٧ ألف عسكري. ويضم سلاح البحرية ٥٣ قارب دورية وأربع غواصات و٦٥٠٠ مجند. أما سلاح المدرعات فيضم ٣٨٠٠ عربة مدرعة، منها ١١٠٠ دبابة من نوع ميركافا الإسرائيلية الصنع، و ٨٠٠ سنتوريون، و ٦٠٠ م-٦٠٠، و ٤٠٠ ماقاك -٧ و٣٠٠ من طراز م-٦٠ أ١ ومثلها من طراز م-٤٨ أ٥، ويعمل في سلاح المدرعات ١٣٠ ألف جندي، مما يرفع عدد القوات المسلحة إلى ١٧٣ ألف جندي يدعمهم ٦٠٠ ألف جندي احتياط. هذا وتعود جذور عسكرة المجتمع الإسرائيلي إلى مؤسسي الدولة الأوائل.

جذور التقليد العسكري

يظهر تاريخ انشاء إسرائيل بأن مؤسسي الدولة الأوائل كانوا في معظم الحالات إرهابيين وقتلة، بل إن البعض منهم اعتادوا التحدث عن هذه الحقيقة بكثير من الفخر. فهذا رئيس الوزراء لدورتين متتاليتين ميناحيم بيغن Menachem Begin بدأ حياته عضواً نشطاً في منظمة الأرغون Irgun، ليصل عام ١٩٤٣ إلى زعامة هذه الحركة التي كان البريطانيون يطلقون عليها اسم عصابة شتيرن Stern Gang نسبة لمؤسسها أبراهام شتيرن Avraham Stern، فقد كان ميناحيم بيغن العقل المخطط لتفجير فندق الملك داود عام ١٩٤٦، والذي سقط فيه أكثر من مئة شخص معظمهم من المدنيين والعديد منهم من الإنجليز. وفي عام ١٩٤٨، أعلنت العصابة المذكورة مسؤوليتها عن مذبحة دير ياسين التي قتل فيها ١٠٧ مدنيين فلسطينيين من سكان القرية. وكان بيغن نفسه أحد المطلوبين ضمن أكثر الإرهابيين خطورة وملاحقة من قبل السلطات البريطانية.

وهناك حركة ليهي Lehi الأكثر تطرفاً، والتي انشقت عن الأرغون بقيادة اسحق شامير Yitzhak Shamir خليفة ميناحيم بيغن في رئاسة الحكومة الليكودية. والمثير أن حركة ليهي Lehi أعلنت صراحة عن التحالف مع هتلر ضد البريطانيين خلال الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي جعل من أحاديث شامير وغيره من المسؤولين الإسرائيليين حول محرقة اليهود على أيدي النازيين فارغة من معناها ولو من الناحية الأخلاقية على الأقل.

ففي أواخر عام ١٩٤٠، أرسلت حركة ليهي بمبعوث لها إلى بيروت هو نافتالي لوبنشك Naftali Lubenchik للالتقاء بأحد مسؤولي الرايخ الثالث، يدعى ويرنر اوتو فون هينتيغ Werner Otto von Hentig، وسلمه رسالة من قيادة الحركة تعرض فيها على النازيين «المشاركة بنشاط في الحرب إلى جانب ألمانيا، مقابل دعم ألمانيا انشاء الدولة اليهودية التاريخية على أساس قومي ودكتاتوري ترتبط مع الرايخ الألماني بمعاهدة». قام المسؤول النازي بتسليم الرسالة إلى السفارة الألمانية في أنقرة، إلاّ أنه لا يوجد ما يؤكد على وجود رد رسمي من جانب ألمانيا الهتلرية. حاولت ليهي الاتصال بالألمان مجدداً في ديسمبر ١٩٤١ ولكن بدون تحقيق نتائج كما يبدو، وقد حدثت الاتصالات هذه بعد الهجمات التي تعرض لها اليهود في ألمانيا على أيدي النازية.

وبالإضافة إلى عدد من العمليات الأرهابية التي جذبت الانتباه للعصابة، فإن ليهي نفذت العديد من العمليات الأصغر، مثل استهداف الجنود ورجال الشرطة الإنجليز، وفي بعض الحالات عدد من اليهود المتعاونين مع الإنجليز. وفي عام ١٩٤٧ أرسلت ليهي برسائل متفجرة إلى عدد من السياسيين البريطانيين، كما شملت أهداف العصابة المنشآت المدنية مثل الجسور وخطوط سكك الحديد ومصافي النفط. وقد مولت ليهي عملياتها من السطو على البنوك وتبرعات المتطرفين اليهود في الداخل والخارج.

ومع أنه تم حل الحركة رسمياً بعد قيام إسرائيل، إلاّ أن ليهي استمرت في أنشطتها الإرهابية وبخاصة في القدس، غير أنه تم إجبارها على التفكك بعد

اغتيال الكونت بيرنادوت Count Bernadotte . وفي السادس من نوفمبر ١٩٤٤، أقدمت عصابة ليهي على اغتيال ممثل الحكومة البريطانية لورد مويني Lord Moyne في القاهرة، وهو العمل الذي هز الحكومة البريطانية وأغضب وينستون تشيرشل. وتم القبض على اثنين من أفراد العصابة وأُعدما في القاهرة.

وبتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٤٨، أقدمت ليهي على اغتيال الوسيط الدولي الكونت فولكي بيرنادوت، الذي دفع حياته ثمناً لإصراره على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى منازلهم. أشرف على عملية الاغتيال أحد قادة الحركة يهوشوا زيتلر Yehoshua Zetler ، ونفذها فريق من أربعة أشخاص بقيادة ميشولام ماركوفر Meshulam Markover. غير أنه تم إطلاق معظم المشتبه بهم فورا، وتم منحهم العفو العام بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٤٩. ومنذ ذلك الحين والإسرائيليون يحتلفون بهذه المناسبة، لدرجة أن الحكومة الليكودية عام ١٩٨٠ اعتمدت وشاحاً خاصاً بالعصابة تم منحه لأعضاء ليهي السابقين تكريماً، لهم على إنجازاتهم في حرب «استقلال» إسرائيل.

بل إن حامل جائزة نوبل للسلام، رئيس حزب العمل شيمون بيريز Shimon Peres، بدأ حياته السياسية بعقد صفقات الأسلحة السرية لصالح الدولة الجديدة، كما يُعد بيريز عراب المشروع النووي الإسرائيلي، عندما أشرف على حصول إسرائيل على التكنولوجيا النووية من فرنسا في عهد ديفيد بن غوريون David Ben-Gurion.

إسرائيل... دولة اسبرطية قائمة على العدوان

حرص مؤسسو إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ على إيجاد مجتمع عسكري بكل ما تحمله الكلمة من معنى. فالخدمة العسكرية إلزامية بحق كل إسرائيلي يبلغ الثامنة عشرة أياً كان تواجده، وهي خدمة ملزمة للجنسين الرجال والنساء على حد سواء. مثل هذه الثقافة العسكرية المتعمدة تهدف إلى خلق مجتمع

محارب عدواني على النمط الإسبرطي أكثر منها لتحقيق الدفاع الوطني.

وتصف ريلا مازالي Rela Mazali، وهي أم إسرائيلية من منتقدي عسكرة المجتمع، الآثار الاجتماعية المدمرة للثقافة العسكرية في إسرائيل بالقول: «في إسرائيل نجد أن معظم، إن لم يكن سائر أشكال الخطاب التقليدي متجذرة في ثقافة الحرب، وفي مثل هذه الثقافة يصبح إملاء الأولويات الاجتماعية، وتوزيع حصص الموارد، من مسؤوليات الأنماط العسكرية الفكرية منها والعملية، ومن هذه الأنماط التسليم المسبق بأن الحرب قدر الإسرائيليين أكثر منه اختيار، وبأن الحرب هي الكارثة الطبيعية التي لا مرد لها، وبأن من المنطق والمقبول اللجوء إلى الحرب كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية».

وعلى نقيض الأسطورة الشعبية السائدة في المجتمع الإسرائيلي، فإن مازلي تجد في تجنيد الأبناء وتكريسهم للعمل العسكري نوعاً من الطقوس الاجتماعية أكثر منها إجراء أمنياً، وتقول: «كان التجنيد وسيلة رئيسية للتوجيه الاجتماعي لكل من الشباب والوالدين لا تقل أهمية عن كونها آلية للدفاع عن البلاد، وبأنها جزء من عملية إدامة الصراع أكثر منها حل له. فعندما أنجبت أبنائي لم أملك سوى أن أتصورهم كجنود مستقبل، كانت نظرتي العاطفية الكامنة تجاه أولادي الأطفال منهم واليافعين، تتمحور حول رؤيتهم كمقاتلين، وبأنهم كغيرهم من أبناء المجتمع الإسرائيلي أمام خيار الموت أو الحياة، بكل ما يضفي ذلك على المستقبل من ظلال الشك ويثير في النفس الكثير من الإثارة والشجون.........».

وتضيف الأم الإسرائيلية: «إن صورة المقاتل القوي، التي تشكل محور الهوية الذكورية للمجتمع الإسرائيلي اليهودي، إنما تعمل على طمس الحقائق وتهميشها، فمن المنظور العاطفي يتم التعامل مع الأطفال باعتبارهم «مقاتلين». وعادة فإن الخطر الكبير الذي يكمن في هذا الوصف - ويتم عرضه في العادة على أنه خدمة للمجتمع - انما يؤكد شعوراً بالاحترام إن لم يكن الرهبة. ما يزال قتال العدو يشكل فحولة أديولوجية في المفهوم الإسرائيلي، لأنه يشكل المعيار الفاصل بين الرجال والأولاد، بل وبين الرجال والنساء في الفترة الأخيرة». وتقول مازلي:

«الذي أحاول لفت الانتباه إليه هنا حقيقة أن العيش في ظل ثقافة الحرب يعمل على عسكرة ضمير كل فرد في المجتمع بدرجة أو بأخرى.»

القصة الخفية لحرب ١٩٦٧ - حرب السي. آي. ايه

تثير الثقافة العسكرية الإسرائيلية الإعجاب في أوساط العديدين في وزارة الدفاع الأمريكية وغيرها من المؤسسات في واشنطن، وبخاصة بعد الانتصار المذهل الذي حققته إسرائيل في حرب ١٩٦٧. والواقع أن مدى ما تتميز به العلاقة الأمريكية مع إسرائيل من عمق وقوة موضوع لا يطرح للنقاش العام في الغالب، وبخاصة في الولايات المتحدة، حيث لا يدرك معظم الأمريكيين العاديين مدى اعتماد سياسة بلادهم الخارجية والأمنية على بلد أجنبي لها أجندتها الخاصة.

في عام ٢٠٠٢، نشرت صحيفة البرافدا Pravda الروسية تقريراً عن مدى ارتباط السياسة الأمريكية بإسرائيل لم يلق متابعة تذكر من قبل وسائل الإعلام الغربية. ومما جاء في التقرير المذكور القول: «هناك اتفاقية عسكرية سرية بين الولايات المتحدة و إسرائيل تسمح باستخدام الإسرائيليين لمخازن السلاح الأمريكية الضخمة في حالة نشوب حرب في الشرق الأوسط». ومضى تقرير البرافدا يقول: «لم تتوقف واشنطن عن تزويد إسرائيل بالسلاح على مدار السنوات الماضية، حيث يقدر حجم الإمدادات العسكرية الأمريكية للإسرائيليين بأكثر من ثلاثة مليارات دولار في العام الواحد، حيث يتم تخزين معظم هذه الأسلحة في مستودعات تحت الأرض. وبإمكان هذا المخزون الهائل من الأسلحة والذخائر، والمزود بالمعدات وحتى بمستشفى ميداني، أن يسلح جيشاً كاملاً من جديد في حالة بروز حاجة الإسرائيليين إليه في يوم من الأيام. وطبقاً للاتفاق مع الأمريكيين، الذي لم يكشف النقاب عن تفاصيله، فإن باستطاعة الإسرائيليين استخدام هذا المخزون من الأسلحة عند اللزوم».

وكانت العلاقة العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد تطورت بصورة مطردة منذ انتصار إسرائيل في حرب ١٩٦٧. وتسبب الانتصار السهل على الجيوش العربية وقتها في نسج أسطورة عن قدرات إسرائيل العسكرية. والواقع أن إسرائيل حققت انتصارها في الحرب بفضل مساعدة غير قليلة من الأمريكيين، كما يؤكد الصحفيون الأمريكيون مثل الزوجان أندرو وليزلي كوكبيرن Andrew and Leslie Cockburn في كتابهما المعنون (الارتباط الخطير). ومما جاء في الكتاب القول: «تم شن حرب ١٩٦٧ بإذن أمريكي وبهدف تحطيم ناصر إلى أجزاء». وطبقاً لمسؤول استخباراتي سابق، فإن «ضابط السي. آي. ايه. جيم انغلتون Jim Angleton والإسرائيليين، أمضوا حوالي سنة في إعداد طبخة حرب ١٩٦٧... لقد كانت عملية من صنع السي. آي. ايه. بهدف النيل من عبد الناصر».

كان انغلتون ضابط ارتباط للسي. آي. ايه. مع الاستخبارات الاسرائيلية، وأحد أبرز الشخصيات غموضاً في عالم الاستخبارات في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. أما اليوم فيتذكره الإسرائيليون كصديق وفي.

كانت التهمة التي أطلقها الإسرائيليون للمصريين، بأنهم هم الذين تسببوا بنشوب الحرب عندما انطلقت طائراتهم في الجو، كذبة صريحة ومقصودة بهدف تبرير الهجمات الجوية «الإجهاضية» التي نفذتها إسرائيل، ونجحت خلالها في القضاء التام على سلاح الجو المصري، كما جاء في كتاب الزوجين كوكبيرن. في اليوم التالي من اندلاع الحرب كان الجنود الإسرائيليون قد دخلوا القدس القديمة، وبتاريخ ٩ يونيو كان قوات الجنرال موشيه دايان Moshe Dayan قد اجتاحت الدفاعات السورية واستولت على الجولان. ولعل من أكثر العمليات غموضاً حتى الآن في تلك الحرب، إقدام الطائرات الإسرائيلية على مهاجمة السفينة الحربية الأمريكية ليبرتي Liberty قريباً من السواحل السورية، وهو الهجوم الذي سقط فيه العديد من الجنود الأمريكيين. كان هجوماً متعمداً لا تزال واشنطن تلتزم الصمت حياله حتى الآن، وإذا دل الهجوم المذكور على

شيء فإنه يدل على مدى الاحترام الذي يكنه البعض داخل الحكومة الإسرائيلية تجاه حلفاء بلادهم.

بعدها بأعوام، بدأ المسؤولون الإسرائيليون يعترفون بمسؤولية إسرائيل عن اندلاع الحرب. فهذا رئيس الوزراء ميناحيم بيغن، الذي كان يشارك في الحكومة وقت نشوب الحرب، يعترف في حديث لصحيفة النيويورك تايمز بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٨٢ قائلاً: «في يونيو ١٩٦٧ كان أمامنا خيار... لم تكن التشكيلات العسكرية المصرية في سيناء توحي بأن عبد الناصر كان يعتزم مهاجمتنا... نحن الذين قررنا مهاجمته». أما عايزر وايزمان Ezer Weizmann، قائد سلاح الجو الإسرائيلي عام ١٩٦٧، فقال لصحيفة هارتز Ha'aretz بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٧٢، بأن الحرب على مصر والأردن وسوريا كانت مبررة لاستمرار إسرائيل في «الوجود طبقاً للمقاييس والروح والنوعية التي تجسدها حالياً». ويوافق اسحق رابين Yitzhak Rabin، الذي كان رئيساً للأركان في ذلك الوقت على هذا الطرح بالقول لصحيفة لوموند Le Monde بتاريخ ٢٩ فبراير ١٩٦٨ «لا اعتقد بأن عبد الناصر كان يريد الحرب، فلم تكن الفرقتان اللتان أرسلهما إلى سيناء يوم ١٤ مايو كافيتين لشن هجوم على إسرائيل، كان ناصر يعرف ذلك وكذلك نحن». وباختصار، فإن إسرائيل وبمساعدة واشنطن، عملت على دفع عبد الناصر إلى اتخاذ خطوات دفاعية اعتبرت مبرراً لشن الإسرائيليين هجوماً لاستقطاع أجزاء كبيرة من الأراضي باسم «الدفاع عن النفس».

جاءت حرب ١٩٦٧ لتبشر بميلاد شراكة استراتيجية بين أمريكا وإسرائيل. وحتى ذلك الوقت، كانت السياسة الخارجية الإسرائيلية تتمحور حول علاقات إسرائيل بفرنسا التي كانت المزود الرئيسي لها بالسلاح والتكنولوجيا النووية وغيرها.

بعد ١٩٦٧، ركزت إسرائيل كامل طاقتها لبناء أسطورة تفوقها العسكري وإظهار نفسها كحليف ضروري، ويمكن الاعتماد عليه بالنسبة للولايات المتحدة في المنطقة في مواجهة الخطر السوفياتي... كانت «المعجزة» الإسرائيلية التي

تحققت في يونيو ١٩٦٧ أقرب إلى عمل إعلامي بارع تم طبخه بين واشنطن وتل أبيب ؛ ليصبح واحداً من أكثر التحالفات قوة وخطورة في التاريخ الحديث.

بحلول عام ١٩٨١ كانت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية قد وصلت إلى درجة من القوة دفعت البلدين إلى توقيع مذكرة تفاهم حول تعاون عسكري مفتوح بينهما. ومما جاء في المذكرة القول: «إن التعاون الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي يستهدف مواجهة الخطر الذي يهدد الأمن والسلام في المنطقة بسبب السياسات السوفياتية، أو القوى التي يسيطر عليها السوفيات من خارج المنطقة». وبموجب الاتفاق الأمريكي الإسرائيلي، فإنه سيتم تخزين كميات كبيرة من الأسلحة الأمريكية في إسرائيل وتقديم الدعم التكنولوجي للصناعات العسكرية الإسرائيلية، وشراء البنتاغون لمنتجات المصانع العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك المعدات والأجهزة الإلكترونية المتطورة. وفي العام نفسه، قامت الطائرات الإسرائيلية، وبدعم فني أمريكي، بالإغارة على المفاعل النووي العراقي الذي بناه الفرنسيون وتدميره.

الميثاق السري : اغتيال كيندي، إسرائيل وحرب ١٩٦٧

يعتقد الباحث والمؤلف الأمريكي مايكل بيبر Michael Piper، في كتابه المعنون «الحكم الأخير : الحلقة المفقودة في مؤامرة اغتيال جون. اف. كيندي» بوجود يد إسرائيلية في اغتيال الرئيس الأمريكي السابق. وطبقاً للباحث بيبر فإنه في عام ١٩٩٢ أضيف اسم جديد لقائمة المشتبه بهم في مؤامرة اغتيال كيندي. فقد صدر عن النائب السابق بوول فندلي Paul Findley تعليق مثير، وإن لم يجذب الكثير من الاهتمام، ضمن حديث له مع مجلة الواشنطن ريبورت The Washington Report لشؤون الشرق الأوسط، في عددها لشهر مارس ١٩٩٢، جاء فيه القول: «من المثير للاهتمام، وإن لم يكن بالأمر المفاجئ، أن نلاحظ عدم التطرق لذكر المخابرات الإسرائيلية الموساد في كل ما كتب عن قضية اغتيال

كيندي، وذلك بالرغم من الحقيقة الواضحة عن تورط الموساد». ويضيف الباحث الأمريكي في كتابه قائلاً: «الذي أدهشني أنه في الوقت الذي يعتقد فيه الكثيرون في إسرائيل بتورط الموساد في اغتيال رئيس الوزراء السابق اسحق رابين، فإن العديد من أصدقاء إسرائيل في أمريكا أغضبهم طرحي الخاص بوجود يد للموساد في اغتيال الرئيس الأمريكي السابق».

ويضيف بيبر قائلاً: «ومع أن هناك الكثيرين ممن يعتقدون بتورط السي. آي. ايه. في مؤامرة اغتيال كيندي، إلاّ أن الأشخاص هؤلاء أنفسهم يخشون التطرق إلى احتمال وجود دور للموساد في هذه المؤامرة... ومع ذلك، فإن هناك ميثاقاً سرياً بين السي. آي. ايه. والموساد يعود إلى السنوات الأولى من قيام دولة إسرائيل، يتيح لأجهزة الاستخبارات الأمريكية الاستعانة بالموساد للقيام بعمليات لحساب الأجهزة الأمريكية. وسيكون من الصعب فهم ما يدور من عمليات أمريكية وإسرائيلية سرية قبل أن تفهم سر هذه الاتفاقية».

ويوثق بيبر في كتابه أن جون. اف. كيندي كان في عام ١٩٦٣ على خلاف سري مرير مع ديفيد بن غوريون حول اندفاع إسرائيل في بناء القنبلة النووية. وقتها استقال بن غوريون غضباً واحتجاجاً على سياسات كيندي التي «تعرض وجود إسرائيل للخطر». وبعد اغتيال كيندي، انقلبت السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل ١٨٠ درجة في ظل خلفه ليندون جونسون. كان بن غوريون يضمر الكره الشديد لجون كيندي، ويعتبره مصدر تهديد لوجود الدولة العبرية واستمرارها. وطبقاً للباحث الأمريكي، فإن اسحق شامير، الذي كان وقتها رئيساً لمحطة الموساد في باريس، لعب دوراً في عملية اغتيال الرئيس الأمريكي.

وقد اعتمد الباحث مايكل بيبر Michael Piper في تحليلاته هذه على مصادر يهودية في كتاب «خيار شمشون... ترسانة إسرائيل النووية والسياسة الخارجية الأمريكية»، وغيره من الباحثين الدقيقين بمن فيهم عدد من المؤلفين، ومنهم من المؤلفين اليهود مثل ستيفن غريين Stephen Green والسجين السياسي الإسرائيلي موردخاي فانونو Mordechai Vanunu، الذي أطلق

سراحه مؤخراً بعد ١٨ سنة من السجن الانفرادي وكل جريمته أنه تحدث علناً عن امتلاك إسرائيل القنبلة النووية. وكان فانونو قد فجر «قنبلة» جديدة في ٢٦ يوليو ٢٠٠٤ عندما صرح في مقابلة مع صحيفة اكسبرس نيوز الهندية، بأن الموساد الإسرائيلي شاركت مع أجهزة استخباراتية أخرى منها السي. آي. ايه. في مؤامرة اغتيال الرئيس كيندي في نوفمبر ١٩٦٣.

من الأرشيف النووي الإسرائيلي

لقيت الاتهامات التي أثارها مايكل بيبر في كتابه «الحكم الأخير»، حول ضلوع الموساد في اغتيال كيندي، دعماً من بعض الباحثين الإسرائيليين أنفسهم... فهذا البروفيسور السابق في جامعة تل أبيب، والمؤلف الإسرائيلي د. أفينر كوهين Avner Cohen، يؤكد في كتابه ما أورده بيبر حول خلافات كيندي / بن غوريون بسبب المشروع النووي الإسرائيلي. وجاءت تأكيدات كوهين هذه في كتابه الموثق، والمتضمن الكثير من المعلومات والأسرار، والصادر تحت عنوان «إسرائيل والقنبلة». وكانت ملاحظات كوهين على قدر من الإقناع والقوة ؛ لدرجة أن صحيفة هآرتز علقت عليها بالقول بأن الأسرار التي تحدث عنها كوهين تستدعي إعادة كتابة تاريخ إسرائيل بالكامل.

وكان كوهين قد أشار في كتابه إلى أن «غياب كيندي وانتقال الرئاسة إلى جونسون جاء لصالح البرنامج النووي الإسرائيلي»، وأضاف كوهين: «يعود التورط الإسرائيلي في اغتيال كيندي إلى تصاعد خلاف كيندي مع إسرائيل بشأن جهودها الخاصة ببناء القنبلة النووية. وفي حين أن كتب التاريخ ركزت على صراعات كيندي الرئيسية مع فيدل كاسترو Fidel Castro، ومع السوفيات في حملة خليج الخنازير الفاشلة، وفي أزمة الصواريخ السوفياتية، فإننا بدأنا مؤخراً فقط نسمع بحرب كيندي السرية مع إسرائيل».

ومضى كوهين يقول: «بتاريخ ٥ يوليو، أي بعد مرور أقل من عشرة أيام على

تسلم ليفي ايشكول Levi Eshkol رئاسة الحكومة في إسرائيل، قام السفير الأمريكي في تل أبيب باربور Barbour بتسليمه رسالة من الرئيس كيندي. كانت الرسالة قد صيغت بلهجة فظة لم يخاطب بها رئيس أمريكي رئيس حكومة إسرائيل منذ رسالة ايزنهاور إلى بن غوريون في خضم أزمة السويس في نوفمبر ١٩٥٦. أبلغ كيندي رئيس الحكومة الإسرائيلية بأن الدعم والالتزام الأمريكيين تجاه إسرائيل قد يتعرضان لأضرار خطيرة في حالة عدم سماح إسرائيل للولايات المتحدة بالحصول على «معلومات موثوقة» عن جهود إسرائيل في المجال النووي. وتضمنت رسالة كيندي مطالب محددة تتعلق بزيارات فرق التفتيش الأمريكية لمفاعل ديمونة Dimona يتوجب على الإسرائيليين تنفيذها، وهي مطالب غير مسبوقة، باعتبار أن الولايات المتحدة لم تشارك في بناء المفاعل الإسرائيلي، علاوة على أنه لم يكن هناك حديث عن خرق إسرائيلي للقوانين والاتفاقيات الدولية. كانت المطالب التي نقلتها رسالة كيندي بمثابة إنذار أمريكي فعلي لإسرائيل».

وكان كوهين قد نقل هذا الجزء من نص الرسالة من النسخة التي يحتفظ بها أرشيف الدولة الرسمي، بالإضافة إلى بعض المعلومات المثيرة الأخرى التي حصل عليها كوهين من الأرشيف نفسه، ومنها كما ورد في كتابه «إسرائيل والقنبلة» :

- خلال الفترة ١٩٥٥ -١٩٥٧ نشب جدل ساخن داخل المجموعة السياسية والعلمية الإسرائيلية حيال جدوى الخيار النووي، إلاّ أن نجاح شيمون بيريز في عقد صفقة المفاعل مع الفرنسيين، دفع برئيس الوزراء بن غوريون إلى إعطاء الضوء الأخضر للمشروع.
- اكتشفت الولايات المتحدة مشروع ديمونة لأول مرة أواخر عام ١٩٦٠، أي بعد مرور ثلاثة أعوام على تدشينه. وجاء هذا الكشف المتأخر بمثابة أحد أبرز الانتكاسات التي عاشتها أجهزة الاستخبارات الأمريكية (وبالمقارنة، فإن الفشل في الكشف عن البرنامج الإسرائيلي كان أسوأ من فشل السي. آي.

ايه. في تحديد التجربة النووية الهندية عام ١٩٩٨). ويأتي كتاب كوهين ليكشف النقاب عن الفشل الأمريكي الكبير.

❖ كان كيندي الرئيس الأمريكي الوحيد الذي بذل جهوداً جادة لكبح جماح طموحات إسرائيل النووية، ويعتقد كوهين الذي تناول هذا الموضوع بإسهاب، بأن استقالة بن غوريون تعود في جزء منها إلى ضغوط كيندي.

❖ لم يتمكن المفتشون الأمريكيون من العثور على دليل مباشر على انهماك إسرائيل بأنشطة ذات علاقة بصنع أسلحة نووية. وهنا يعرض كوهين في كتابه تفسيراً لذلك. كما يكشف كوهين عن أن السي. آي. ايه.، في بدايات الستينات، تفترض بأن إسرائيل عازمة على تطوير أسلحة نووية، الأمر الذي دفع بالوكالة بعد ذلك، وتحديداً في عام ١٩٦٦، إلى توزيع تقارير تفيد بأن إسرائيل أكملت بالفعل مرحلة تطوير برنامجها النووي، وبأنها ستتمكن وفي غضون أسابيع من تجميع القنبلة. غير أن مثل هذه المعلومات لم تصل إلى أيدي المفتشين الأمريكيين، كما أن وزارة الخارجية الأمريكية رفضت التسليم بها.

❖ استطاعت إسرائيل مع نهاية ١٩٦٦، إكمال مرحلة تطوير برنامجها النووي، إلاّ أن رئيس الوزراء إيشكول رفض وبشدة إعطاء الإذن بإجراء تجربة نووية، لعلمه بأن ذلك من شأنه أن يخرق التفاهمات الضمنية الفريدة بين حكومته والولايات المتحدة.

❖ كان لحرب ١٩٦٧ بعدها النووي الهام. فقد نقل عن مصادر أمريكية وإسرائيلية قليلة ومطلعة، التأكيد على أن إسرائيل كانت تملك سلاحين نوويين بدائيين قبل الحرب. ويقول كوهين بأنه قبل الحرب، وبفترة قصيرة، كانت إسرائيل قد نجحت في الحصول على قدرات نووية بدائية، وبأنها وضعت هذه القدرات في حالة تأهب خلال أيام الأزمة التي سبقت اندلاع القتال، وبأن إسرائيل كانت تملك جهازين متفجرين يمكن نقلهما إلى أرض العدو، وذلك عشية اندلاع الحرب.

❖ جاء التوصل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ ليعد المسرح لمواجهة مباشرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن القضية النووية، وكان ذلك في عهد جونسون. وطبقاً لتوثيق كوهين فإن اللاعبين الرئيسيين في تلك المواجهة كانا السفير اسحق رابين ومساعد وزير الدفاع بوول وارنكي Paul Warnke.

❖ في عام ١٩٧٠، ومن خلال عدة اجتماعات بين الرئيس نيكسون ورئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدامير Golda Meir، تم التوصل إلى مجموعة جديدة من التفاهمات الأمريكية الإسرائيلية فيما يتعلق بالملف النووي، وبموجبها لم تعد الولايات المتحدة تضغط على الإسرائيليين لتوقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، كما أنهت التفاهمات زيارات المفتشين الأمريكيين للمفاعل ديمونة. ومن الواضح أن هنري كيسنجر، مستشار نيكسون للأمن القومي وقتها، لعب دوراً في هذه السياسة. وفي المقابل، تعهدت إسرائيل بعدم الإقدام على ما من شأنه إلقاء الضوء على برنامجها النووي، بما في ذلك عدم إجراء التجارب النووية أو الإعلان عن برنامجها أو الاعتراف به من الأساس. وهكذا، وفي ظل هذه التفاهمات القائمة على مبدأ: لا تسأل... لا تقُل، ولدت حالة الغموض التي تلف البرنامج النووي الإسرائيلي، وهي تفاهمات ما تزال قائمة.

وفي حين أن الجدل حول من قتل كيندي لن يجد طريقه للحل على الأغلب، فإن الشيء الواضح، الذي لا لبس فيه في ما يتعلق بهذه القضية هو أن اغتيال كيندي مهد الطريق أمام تحالف استراتيجي رئيسي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، هذا التحالف الذي ظهر أكثر ما يكون بعد انتصار إسرائيل في حرب ١٩٦٧.

حرب الأيام الستة

بعد أزمة السويس بعشرة أعوام، عادت إسرائيل لمهاجمة مصر ثانية، ولكنها نجحت هذه المرة في ما فشلت فيه بالسابق، وأصبحت الحرب الثانية تعرف

بحرب الأيام الستة التي اندلعت بتاريخ ٥ يونيو ١٩٦٧. تغيرت الأمور كثيراً خلال السنوات العشر الفاصلة بين الحربين، فقد اختفى عن الساحة أكثر الساسة الأمريكيين تصلباً تجاه إسرائيل، حيث تقاعد ايزنهاور قبل سنوات وأصبح أسير المرض، في حين توفي جون فوستر دالاس بالسرطان عام ١٩٥٩. كذلك قتل هامرشولد Hammarskjald، السكرتير العام للأمم المتحدة في حادث سقوط طائرة في ظروف غامضة عام ١٩٦١، أما جون كيندي فتم اغتياله في دالاس عام ١٩٦٣. بالإضافة إلى اختفاء أصحاب الأسماء المتنفذة تلك ممن لم يظهروا تعاطفاً مع إسرائيل، فإن حليف إسرائيل القديم ليندون جونسون أصبح سيد البيت الأبيض الجديد. وفي يوليو ١٩٦٥ عين جونسون رئيس المحكمة العليا آرثر غولدبيرغ Arthur Goldberg سفيراً لأمريكا لدى الأمم المتحدة ؛ ليحل هذا اليهودي الصديق القوي لإسرائيل محل ادلاي سبتفنسن Adlai Stevenson الذي توفي فجأة. وقتها كانت حرب اليمن قد ساهمت، وإلى حد كبير، في تقويض الوحدة العربية. وبحلول ١٩٦٧ كانت القوات المصرية في اليمن، والتي مضى عليها هناك حوالي خمسة أعوام، قد تكبدت خسائر باهظة أدت إلى إضعافها بصورة كبيرة. وبغض النظر عما إذا كانت هذه التطورات حصيلة تخطيط من جهة ما أم أنها أحداث غير مترابطة، إلاّ أنها جاءت لتصب في صالح إسرائيل وقت اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧.

كانت حرب الأيام الستة نقطة تحول في تاريخ إسرائيل، نقلتها من بلد صغير إلى امبراطورية استعمارية. فمع أن الحلم الصهيوني المعلن تحقق عام ١٩٤٨ بإنشاء دولة لليهود على أرض فلسطين، إلاّ أن هذه الدولة سرعان ما توسعت بعد ذلك بأقل من عشرين عاماً، لتستولي وبقوة السلاح على مدينة القدس القديمة، وشبه جزيرة سيناء، وقطاع غزة، والأراضي الأردنية غرب النهر المعروفة باسم الضفة الغربية، ومرتفعات الجولان على الحدود السورية الإسرائيلية. إلاّ أنه بالإضافة إلى الحصول على أراض جديدة، أصبحت إسرائيل تتحكم بحياة ٩٠٠ ألف عربي إضافي ممن أصبحوا رعايا رافضين لسلطة

الإمبراطورية الإسرائيلية الجديدة. ومنذ عام ١٩٦٧ وعدد العرب الذين يعيشون تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية في تزايد، ليصل حالياً إلى أكثر من ١,٧٥ مليون نسمة.

وتحفل سجلات منظمة العفو الدولية بالتقارير الخاصة بالمعاملة اللاإنسانية التي يعاني منها الفلسطينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي، حيث الاعتقالات العشوائية وتعذيب المعتقلين، وتدمير الممتلكات ونهبها، وحصار المدن والقرى، ومصادرة الممتلكات، وتدمير المحاصيل، وتحويل مصادر المياه من إرواء الفلسطينيين العطاشى الى برك للسباحة والحدائق المنزلية في المستوطنات. مثل هذه الممارسات الإسرائيلية تحظى بمباركة الإدارات الأمريكية المتعاقبة وتشجيعها منذ تحول العلاقات الإسرائيلية الأمريكية إلى تحالف استراتيجي بعد حرب ١٩٦٧. وفي الوقت الحالي، فإن دافعي الضرائب الأمريكيين ينفقون ما لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار سنويا لرعاية إسرائيل ودعمها وتسليحها، ومع أن إسرائيل تُعد من الدول الغنية بالمقاييس الغربية، إلا أنها تتلقى أكبر حصة من المساعدات الأمريكية الخارجية تصل الى ٢٨٪ من مجموعها.

عن مدى تأثر اليهود الأمريكيين بانتصار إسرائيل المذهل في حرب ١٩٦٧، كتب مايكل كازين Michael Kazin وموريس اسرمان Mourice Iserman وهما من اليهود يقولان في كتابهما المعنون بـ «أمريكا المقسمة.... الحرب الأهلية في الستينات»:

«انتهى الانتصار السريع باحتلال طويل ومؤلم للأراضي الفلسطينية. وبالنسبة للعديد من الأمريكيين اليهود، فإن صراع ١٩٦٧ أيقظ وشحن مشاعر فعلت الكثير في تغيير معنى هوية هؤلاء، فلم تعد إسرائيل مجرد مبعث للكبرياء اليهودي ومعجزة الصحراء حيث بيارات البرتقال وقرى الكيبوتز المزدهرة، التي شكلت موضوع العديد من القصص والأفلام الرومانسية في الخمسينات وأوائل الستينات، بل إن إسرائيل أصبحت الآن وطنا لإخوانهم اليهود، الذين قاتلوا وحيدين من أجل البقاء، وممن كتب عليهم العيش في قلب الخطر الدائم. وهذا

الخطر الذي يحيط بهم ليس مصدره المتشددين من العرب، بل من القوى الشيوعية وحلفائها في دول العالم الثالث، وعدد لا يستهان به من اليساريين الأمريكيين ممن يحاولون البرهنة على مواقفهم المناهضة للإمبريالية. وفي مواجهة مخاطر الإنقراض، أصبحت إسرائيل الحقيقة المطلقة في حياة كل يهودي حي». وعلى حد تعبير أستاذ شاب في جامعة برانديس، فإن «تعاملنا مع الذين يعارضون السياسة الإسرائيلية يفتقر الى المنطق والعقلانية، وهو أمر غير جائز».

الواقع أنه، وبعد حرب ١٩٦٧، تبنى السياسيون الإسرائيليون وأصدقاؤهم الأمريكيون هذا الموقف اللاعقلاني اللامنطقي ليهود أمريكا في تشكيل تحالف استراتيجي ذي قوة غير مسبوقة.

الاستخبارات الإسرائيلية والسي. آي. ايه. والحروب القذرة

يتمحور التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول التعاون العسكري والاستخباراتي، وبصورة في غاية السرية. ومن الواضح أن الولايات المتحدة تعتمد على إسرائيل أكثر من أي دولة أخرى، بما فيها بريطانيا، في تنفيذ عملياتها الاستراتيجية حول العالم. ويصل التعاون الأمريكي الإسرائيلي درجة من القوة، بحيث يجعلة أقرب الى اندماج بين شركتين، إحداهما عملاقة وضخمة والثانية صغيرة ونشطة، بحيث تحتاج كل منهما الأخرى لإنجاح أجندتها الاستراتيجية.

وكانت بعض التفاصيل لهذه العلاقة الخاصة بين امريكا وإسرائيل قد تسربت عبر السنين عن طريق بعض العاملين السابقين في جهاز الاستخبارات الإسرائيلية، ومن هؤلاء فيكتور اوتروفسكي Victor Otrovsky، عميل الموساد السابق، الذي نشر عام ١٩٩٤ كتاباً مثيراً بعنوان «الجانب الآخر للخداع»، وفي الكتاب يشرح اوتروفسكي تفاصيل معرفتة بالعمليات الداخلية للموساد، ومن

ذلك قوله بأن المخابرات الإسرائيلية هي التي قتلت السياسي الألماني السابق اوي بارشيل «Uwe Barschel» في أوائل الثمانينات، كما كانت يد الموساد خلف الموت الغامض لإمبراطور الإعلام البريطاني السير روبرت ماكسويل Robert Maxwell.

واتهم اوتروفسكي الموساد الإسرائيلي بلعب دور رئيسي في تهيئة الظروف التي أوصلت بوريس يلتسين Boris Yeltsin للكرملين على أنقاض النظام الشيوعي المنهار في موسكو. فعائلة يلتسين التي تمثل المافيا الروسية، تضم مجموعة من كبار الأثرياء في روسيا، منهم قيصر النفط ميخائيل خودفورسكي Mikhail Khodovkorsky، وبوريس بيروزوفسكي Boris Berezovsky، وغيرهم ممن يحملون جوازات السفر الإسرائيلية وينحدرون، ولو اسميا على الأقل من أصول يهودية. ويدعي عميل الموساد السابق اوستروفسكي، بأنه قام بتأليف كتابه كنوع من الدفاع عن النفس في وجه فصيل آخر في الحرب الداخلية الدائرة في جهاز الاستخبارات الإسرائيلي.

ومن التهم التي يكيلها اوستروفسكي للموساد، القول بأنة كان المسؤول عن إفشال مبادىء سلام توصل لها شيمون بيريز مع الأردن عام ١٩٨٦، وبأن الموساد كان بذلك يتصرف بإيحاء من الليكود، الذي كان ينظر الى الأردن كدولة فلسطينية. وطبقا لاوستروفسكي فإن الموساد كان متورطاً في تجارة السلاح والمخدرات من افغانستان الى بنما والاورغواي وكولومبيا.

ومن المعروف أن إسرائيل تبيع الأسلحة لكل من يطلبها، بغض النظر عن نوع النظام، بما فيها الأنظمة العسكرية والبلدان المنكوبة بالحروب الأهلية، وتلك المتورطة بممارسات انتهاك حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، فقد تلقى الجيش الغواتيمالي أسلحة من إسرائيل خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨١، التي شهدت اختفاء عشرات الآلاف من الاشخاص. كما تم شحن أسلحة إسرائيلية الى بارونات تجارة المخدرات من عصابة ميدلين Medellin في كولومبيا، حيث يقوم عملاء موساد سابقون بعمليات سرية. وطبقا للصحفي مايكل كوكبيرن

Cockburn، فإن عميل الموساد مايك هاراري «Maike Harari» هو الذي أشرف على تسليح عصابة ميدلين الكولومبية وتدريبها.

وخلال الثمانينات ومن موقعه كمستشار مقرب من حاكم بنما الجنرال مانويل نورييغا Manuel Noriega، أشرف عميل الموساد السابق مايك هاراري على بيع شحنة كبيرة من الأسلحة الإسرائيلية لحاكم بنما. وقيل وقتها بأن عصابات المخدرات الكولومبية هي التي مولت الصفقة، كما أشرف هاراري على تجنيد ضباط إسرائيليين متقاعدين في جهاز الأمن الخاص بالجنرال نورييغا. وفي شهادة لرئيس جهاز الاستخبارات السابق في بنما خوزية بلاندون Jose Blandon في محاكمة الجنرال نورييغا في الولايات المتحدة، فإن هاراري كان يعمل في خدمة السي. آي. ايه في عملية تسليح الكونترا في نيكاراغوا، وهي العملية التي مولتها كذلك عائدات تجارة المخدرات.

وطبقا لشهادة بلاندون أمام المحكمة الأمريكية، فإن هاراري «كان جزءا» من نشاط نورييغا أي تجارة المخدرات، حيث كان يشرف على نقل الكوكايين من كولومبيا الى بنما. وأضاف بلاندون بأن السي. آي. ايه كانت على علم بعلاقات نورييغا بعصابات المخدرات الكولومبية منذ ١٩٨٠. وأضاف بأن إسرائيل ومنذ العام المذكور، تعمل على شحن الأسلحة الى أمريكا الوسطى».

كان من الطبيعي أن ينتهي نورييغا الى السجن الأمريكي، ومع ذلك لم يتطرق أحد للدور الذي قام به هاراري الذي عاد الى تل أبيب «للتقاعد»، حيث يحتفظ حاليا برسائل تقدير موقعة من شيمون بيريز واسحق شامير لدوره في إقامة علاقات تعاون وطيدة بين إسرائيل وبنما. وقبل أيام من الغزو الأمريكي لبنما عام ١٩٨٨ واعتقال الجنرال نورييغا، تم السماح للعميل هاراري بالعوده سالما الى إسرائيل على متن طائرة شحن إسرائيلية قيل إنها محملة بالوثائق والملفات التي تدين إسرائيل، وسمح الأمريكيون بإخراجها من بنما.

والواقع أن إسرائيل أصبحت من أحد أبرز مصدري السلاح على المستوى العالمي، من خلال بيع الأسلحة لدول يرفض مصدرو السلاح الآخرون التعامل

معها، بل إن إسرائيل كثيرا ما تعمل كوسيط في بيع الأسلحة الأمريكية في مناطق تشعر واشنطن بالحرج من عقد صفقات مباشرة معها.

وكان دور إسرائيل «كوسيط شرير» في مبيعات الأسلحة الدولية قد اتضح أكثر ما يكون في قضية إيران غيت Irangate عام ١٩٨٥، عندما تصرفت بالنيابة عن الولايات المتحدة بشحن أسلحة أمريكية الى إيران، ذهبت عائداتها الى متمردي الكونترا في نيكاراغوا. كما أن سماسرة أسلحة يتخذون من لندن مركزا لهم، عملوا على نقل شحنات أسلحة من إسرائيل الى رواندا خلال المجازر الجماعية هناك عام ١٩٩٤، وذلك بالرغم من الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على إدخال السلاح الى ذلك البلد.

وطبقا لجماعة لندنية مناهضة للتسلح، تعرف باسم «الحملة على تجارة السلاح»، فإن إسرائيل باعت صواريخ جو/ جو وطائرات ف -٧ تم تطويرها الى الطغمة العسكرية الحاكمة في بورما، وأنه في عام ١٩٩٧ قامت إسرائيل بتحديث طائرات ميغ _ ٢١ لحساب الجيش الكمبودي، وزودت تلك البلاد، التي كانت على حافة حرب أهلية بمعدات الكترونية لطائرات تدريب. كما أن الصين وبورما وزامبيا من زبائن إسرائيل فيما يتعلق بالحصول على السلاح. وذلك بالرغم من الخطر أو القيود المشددة التي تفرضها أمريكا على تزويد هذه الدول بالسلاح. كما صدرت تقارير عن أن الأمم المتحدة طلبت من إسرائيل عدم تزويد دول متحاربة مثل اثيوبيا واريتيريا بالسلاح. وانضمت زمبابواي، الدولة المعزولة، الى قائمة زبائن السلاح الإسرائيلي، حيث تعاقدت على شراء عربات ومعدات مكافحة الشغب التي تنتجها شركة بيت الفا الإسرائيلية بقيمة عشرة ملايين دولار.

ومن الواضح أن إسرائيل تعمل طبقا لقاعدة أن الأسلحة يجب أن تباع لكل من يريدها، وفي هذا الشأن، يقول ديفيد ايفري David Ivri، المستشار بوزارة الدفاع، والذي كان له الدور الرئيسي في إتمام المعاهدات التركية الإسرائيلية، ردا على سؤال لصحيفة الجورازاليم بوست Jerusalem Post، عما إذا كانت إسرائيل

تأخذ بالاعتبار حقوق الإنسان عندما تبيع الأسلحة للدول الأخرى، بالقول :

«إسرائيل حتى هذا اليوم تطبق سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد في العالم، لأننا لا نحب أن يتدخل أحد في شؤوننا. ولهذا السبب نحرص في سياستنا على عدم التطرق الى هذه الأمور».

ومنذ تطبيع الهند علاقاتها مع إسرائيل عام ١٩٩٢، والبلدان يعملان على تطوير اتصالات جادة ومكثفة في المجالات العسكرية و الأمنية. ويقال بأن إسرائيل لعبت دورا مهما في تطوير برنامج الهند النووي. بل إن مجلة جاينز ديفينس Jane's Defence، المتخصصة بالأمور العسكرية، تحدثت عن قيام كبير العلماء النوويين الهنود د. عبد الكلام «الرئيس الحالي للهند»، بزيارة إسرائيل مرتين خلال ١٨ شهراً، وذلك قبل تجارب بوخران عام ١٩٩٨. كما كشفت المجلة عن أن إسرائيل تولت مؤخرا تحديث قاذفات جاكوار الهندية التي تصنعها الهند، بموجب ترخيص من المملكة المتحدة، وبشكل يسمح لها بحمل رؤوس نووية.

وتُعد إسرائيل حاليا ثاني أكبر مصدر للأسلحة والمعدات العسكرية للهند، حيث وصلت قيمة العقود المبرمة بين الطرفين بهذا الشأن الى ثلاثة مليارات دولار. ويتوقع المحللون للشؤون العسكرية أن تتفوق إسرائيل على روسيا، الشريك التجاري العسكري التقليدي للهند، كما تتحدث التقارير عن تبادل إسرائيل والهند المعلومات الاستخبارية عن الجماعات الإسلامية، وبأن الهند سمحت لإسرائيل بالاطلاع على عمل قمرها الصناعي التجسسي.

كما أن تركيا حليف رئيسي لإسرائيل في المنطقة، حيث يرتبط البلدان بتحالف عسكري عمل على تغيير الخريطة الاستراتيجية للشرق الاوسط. ولعل على رأس أهداف إسرائيل في تحالفها مع الأتراك الضغط على سوريا. وقد بدأت العلاقة التركية الإسرائيلية في الازدهار في مايو ١٩٩٤ بتوقيع البلدين اتفاقية أمن سرية، عززتها معاهدات للتعاون العسكري والأمني في السنوات اللاحقة، كما أن البلدين يستخدمان المجال الجوي لكل منهما. وقد أعربت إسرائيل عن رغبتها في بيع تركيا معدات عسكرية حديثة.

السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل

تُعد الولايات المتحدة الداعم السياسي والمالي الأكبر لإسرائيل، فهي تزودها بكميات هائلة من المساعدات الاقتصادية، وتشكل مصدر حماية لها في الساحة الدولية وبخاصة في أروقة الأمم المتحدة، حيث الفيتو الأمريكي جاهز دوما للاستخدام لإسقاط اي قرار يحمل إدانة لإسرائيل، كما أنها تزودها بكميات ضخمة من الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة، وهو وضع لم يكن قائما حتى عام ١٩٦٧.

وكما يقول نورمان فينكلستاين Norman Finkelstein في كتابه المعنون «صناعة الهولوكوست Holocaust»، فإن الولايات المتحدة، وخلال السنوات الأولى من عمر الدولة العبرية الجديدة، كانت مترددة في تزويدها بالسلاح، معتبرة أن علاقاتها مع السعودية والدول النفطية العربية الأخرى أكثر استراتيجية. جاءت حرب ١٩٦٧ لتغير هذا الواقع، خاصة بعد فشل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في التوصل الى تفاهم حول الحد من شحنات السلاح لدول الشرق الاوسط، وإقدام فرنسا على فرض حظر على تزويد إسرائيل بالأسلحة. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت الولايات المتحدة المصدر الرئيسي للأسلحة المتطورة لإسرائيل، وتنامت العلاقات بين البلدين بسرعة وقوة، خاصة وأن إسرائيل استثمرت مصادر وجهوداً بشرية كبيرة في بناء هذه العلاقات الخاصة الجديدة مع الأمريكيين بعد ١٩٦٧.

وبالإضافة الى برامج التدريب والتأهيل والمناورات المشتركة، فإن الولايات المتحدة ساعدت إسرائيل في مشروع إنتاج طائرتها الخاصة «لافي» الذي تم تجميدة عام ١٩٨٧ لارتفاع كلفته، وفي عام ١٩٨٦، انضمت إسرائيل لمبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكي المعروفة ايضا باسم «حرب النجوم». وبعدها بعام وقعت إسرائيل والولايات المتحدة مذكرة تفاهم أصبحت إسرائيل بموجبها حليفاً من خارج الناتو يتمتع بحقوق أعضاء الحلف نفسها، الأمر الذي يعطي إسرائيل

الحق في دخول المناقصات العسكرية الأمريكية، بكل ما يعنية من اطلاع إسرائيلي غير مسبوق على أسرار العمليات العسكرية الأمريكية.

شكلت حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ مصدر توتر رئيسي للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية، في الوقت الذي كانت واشنطن تحاول جاهده مغازلة الدول العربية. غير أن تعاون إسرائيل في الاستجابة للمطلب الأمريكي بعدم الرد على صواريخ صدام، أكسبها مساعدات أمريكية إضافية بقيمة ١,٢مليار دولار. ويبدو أن هذا الموقف سيتكرر مستقبلا ليصبح نوعا من التقليد في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، حيث تتلقى إسرائيل المزيد من المساعدات المالية والعسكرية مقابل أي مرونة تظهرها في الاتفاقيات الموقعة تحت الرعاية الأمريكية. فقد اتفق الطرفان عام ١٩٩٨ على تلقي إسرائيل مساعدات بمبلغ ١,٢ مليار، نظير تطبيقها اتفاق واي مع الفلسطينيين، والمتعلق بانسحاب جزئي آخر من الضفة الغربية. وعندما كانت المحادثات الإسرائيلية السورية توشك على التوصل لاتفاق، قدمت إسرائيل لأمريكا فاتورة بقيمة ١٧ مليار دولار ستكون ثمن انسحاب محتمل من الجولان.

وبالرغم من أن إسرائيل دولة متقدمة صناعياً وتكنولوجيًا، ويصل معدل دخل الفرد السنوي فيها الى ١٨ ألف دولار، الأمر الذي يضعها ضمن قائمة الدول العشرين الأكثر رخاء في العالم، الا انها ما تزال تُعد الدولة الأكثر استفادة من المساعدات الخارجية الأمريكية. وهناك من يضع حجم ما تلقته إسرائيل من مساعدات من الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٩ بأكثر من ٩٢ مليار دولار، بما في ذلك ما تلقته من برنامج المساعدات العسكرية الأجنبية FMA، وبرنامج صناديق الدعم الاقتصادي ESF، الذي يقدم مساعداته على أساس الهبات التي لا ترد، بغرض تمويل العديد من البرامج الاقتصادية، مثل مشاريع البنى التحتية والتنمية. ومع أن هذه الهبات غير موجهة للإنفاق العسكري، إلاّ أنها تتيح للدولة المستفيدة حرية توجيه أموالها المخصصة للبرامج المدنية في الأساس لتمويل البرامج العسكرية. والواقع أن المساعدات الأمريكية من خلال ESF تحمل صفة

«المساعدات الأمنية»، باعتبار أنها منحت لإسرائيل لاعتبارات استراتيجية أكثر منها تلبية للمتطلبات التنموية، بل إن هذه المساعدات السنوية تستخدم لتسديد الديون العسكرية القديمة المستحقة للولايات المتحدة.

وتتسلم إسرائيل سنوياً، ومنذ أكثر من عشرين عاماً، ١,٨ مليار دولار من برنامج المساعدات العسكرية الأجنبية FMA، بالإضافة إلى ١,٢ ملياراً أخرى من برنامج صناديق الدعم الاقتصادي ESF. وهذه المساعدات تعادل ثلث إجمالي الإنفاق العسكري الإسرائيلي خلال الثمانينات، وتمثل حالياً ٢٠٪ من الميزانية العسكرية السنوية لإسرائيل. وفي عام ٢٠٠١، استحوذت إسرائيل على نصف حجم المساعدات الخارجية الأمريكية حيث تلقت ١,٩٨ مليار دولار. وفي أوائل ٢٠٠١، أعلنت واشنطن عن تقديم مساعدات إضافية بقيمة ٢٨ مليون دولار لشراء معدات خاصة بمحاربة الإرهاب. ومع قرار الأمريكيين بأن منح مساعدات خارجية لدولة صناعية متقدمة لم يعد بالأمر المناسب، فإن حصة إسرائيل من برنامج صناديق الدعم الاقتصادي ستتوقف بحلول عام ٢٠٠٨، فقد تقرر تعويض الإسرائيليين عن هذه الخسارة، برفع حصتهم في برنامج FMA إلى ٢,٤ مليار دولار سنوياً. وللالتفاف على الشرط الخاص بأن ٢٦٪ من هذه المساعدات يجب أن تنفق داخل أمريكا على شراء منتجات وخدمات أمريكية، فإن العديد من المؤسسات الإسرائيلية بدأت بنقل نشاطها إلى الولايات المتحدة للاستثمار بهذه الأموال.

كما تستفيد إسرائيل من طرق أخرى في الحصول على المساعدات الأمريكية، ومنها على سبيل المثال ما يعرف ببنود الدفاع الفائض، وهو نظام تعمل من خلاله الولايات المتحدة على التخلص من أسلحتها القديمة بسعر زهيد أو بدون ثمن. ففي أعقاب حرب الخليج، أعطت الولايات المتحدة إسرائيل طائرات أباتشي هجومية فائضة عن الحاجة، وطائرات هيلوكبتر للنقل من نوع بلاك هوك، وأنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة، وبطاريات صواريخ مضادة للصواريخ من نوع باتريوت.

وهناك أيضاً حوافز «الأوفست Offsets» وهو نظام تستخدمه مصانع الأسلحة في إقناع البلدان بتوقيع صفقات كبيرة. فهذه شركة لوكهيد مارتن Lockheed Martin للطائرات الحربية، توافق على إنفاق ٩٠٠ مليون دولار في إسرائيل لضمان تزويدها بطائرات اف ذ٦١، بقيمة ٢,٥ مليار دولار. وهذه شركة بوينغ Boeing تستثمر ٧٥٠ مليون دولار في إسرائيل لضمان صفقة اف -١٥١ المقاتلة وطائرات بلاك هوك العمودية، بل إن إسرائيل تطالب الولايات المتحدة بتمويل صفقات التسلح هذه من خلال برنامج المساعدات الخارجية، مما يعني بأن الولايات المتحدة تدفع لإسرائيل مرتين، مرة من خلال دافعي الضرائب والأخرى من الاقتصاد الوطني ككل. وعليه، فإن ما يفعله دافعو الضرائب الأمريكيون هو دعم شركات صناعة الأسلحة الأمريكية العملاقة، في الوقت الذي يساهمون فيه بتسليح إسرائيل ورعاية سباق تسلح إقليمي.

وكانت مبيعات الأسلحة الأمريكية لإسرائيل قد تجاوزت ٩,٨٧ مليار دولار خلال السنوات الثلاث الفاصلة بين ١٩٩٧ - ٢٠٠٠. وفي العام التالي، وصلت قيمة الأسلحة الأمريكية المقدمة لإسرائيل إلى ٢,٩٥ مليار دولار. وفي حين أن إسرائيل زبون دسم لعدد من شركات تصنيع الأسلحة الأمريكية مثل : رايتون Raytheon، أمريكان اورنانس American Ordnance، بوينغ، جنرال الكتريك General Electric وشركة سيكورسكي Sikorsky، إلاّ أن شركة لوكهيد مارتن تُعد أكبر مزود للأسلحة لإسرائيل، حيث بلغ حجم مبيعاتها من الأسلحة للدولة العبرية ٤,٤ مليار دولار منذ عام ١٩٩٥.

وهناك عدد من الطلبات الإسرائيلية قيد التنفيذ من قبل لوكهيد مارتن، وبخاصة ما يتعلق بطائرات اف -١٦ ومعداتها. نذكر هنا بشكل خاص : ٥٢ طائرة من طراز اف - ١٦ أي بقيمة ملياري دولار من المقرر تسليمها خلال الفترة من ٢٠٠٦ ٢٠٠٩، وما تبقى من دفعة سابقة من هذا الطراز. وعددها ٥٠ طائرة بقيمة ٢,٥ مليار دولار، كان قد تم التوقيع بشأنها عام ١٩٩٩. وهذه الصفقات لقيت مباركة من البنتاغون، ويتم تمويلها من برنامج المساعدات العسكرية

الأمريكي. لا عجب إذاً أن يكون بروس جاكسون Bruce Jackson، نائب الرئيس السابق لشركة لوكهيد مارتن، عضواً بارزاً في مشروع تشيني - بيرل Cheney-Perle المسمى «القرن الأمريكي الجديد»، والذي كان خلف الدعوة لغزو العراق منذ عام ٢٠٠٠.

ومن جانبها، تُعد الولايات المتحدة زبوناً ضخماً للصناعات العسكرية الإسرائيلية، علاوة على أن الشركات الأمريكية تتعاون مع نظيراتها الإسرائيلية في مجال تطوير الصواريخ والطائرات بدون طيار وتحديثها. والسؤال الجدير بالطرح هنا هو : لماذا تستمر إسرائيل في كونها أكبر متلق للمساعدات العسكرية الأمريكية ؟ إسرائيل في الواقع لا تزال تحظى بأهمية استراتيجية للولايات المتحدة بالرغم من انهيار الاتحاد السوفياتي وغياب الخطر الشيوعي الذي أكسبها هذه الأهمية في الماضي. فقد حلت الأصولية الإسلامية محل الشيوعية كمصدر تهديد في نظر واشنطن. ومنذ أحداث ١١ سبتمبر وإسرائيل تطلق يد جيشها في غزة والضفة الغربية باسم محاربة الإرهاب، غير أن هذا الأمر خلق معضلة للولايات المتحدة، التي وجدت من الصعب تأمين الدعم العربي لحربها في أفغانستان والعراق. ومن الواضح أن استمرار دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، بالرغم من ممارسات الأخيرة العدوانية ضد الفلسطينيين، قد أسهمت في زيادة تشويه الصورة الأمريكية في الشارع العربي والإسلامي.

من الواضح أن إسرائيل تنتهك حتى القوانين التي تسمح لحليفتها الكبرى الولايات المتحدة بمدها بالسلاح والمساعدات العسكرية السخية، من خلال استخدام الأسلحة الأمريكية، بما فيها الأف -١٦ وشيروكي في مهاجمة المدنيين الفلسطينيين، لدرجة دفعت حتى بالصحافة الأمريكية المتخصصة في خدمة تجارة السلاح للإعراب عن قلقها تجاه التصرفات الإسرائيلية. ففي الثالث من فبراير ٢٠٠٢، كتبت صحيفة ديفينس نيوز Defense News تقول: «قد يكون هناك حجة قوية في القول بأن الاستهداف الدقيق لمخازن الأسلحة وسيارات المتطرفين وهم في طريقهم لتنفيذ عمليات إرهابية عمل مبرر من أعمال الدفاع

عن النفس، غير أن التدمير الجماعي للبيوت والأحياء والرموز الوطنية الفلسطينية، والمكاتب والمباني الحكومية، ودور الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون، ومراكز الشرطة، لا يمكن أن يندرج ضمن هذه الصفقة». ومع ذلك، تستمر الولايات المتحدة في السماح ببيع إسرائيل طائرات الهليكوبتر الهجومية والصواريخ المتطورة، كما أن الدعم الأمريكي لإسرائيل لا يزال قائماً دون قيود، بل إن الكونغرس، وبتاريخ ٢ مايو ٢٠٠٢، أصدر قراراً يدعم الحملة العسكرية الإسرائيلية على الفلسطينيين.

وبالرغم من المستوى المتقدم الذي وصلت إليه الصناعات العسكرية الإسرائيلية، إلاّ أن وزارة الدفاع لا تزال تُعد المساعدات الأمريكية قضية حياة أو موت ؛ لأن «من غير المنطق الاعتقاد بأننا نستطيع صنع طائرات هليكوبتر متطورة أو أنظمة تسلح رئيسية شبيهة في إسرائيل». وبدون المساعدات المالية السخية الأمريكية والدعم السياسي الأمريكي، فإن إسرائيل كانت ستواجه مشاكل كبيرة في قدرتها على الاستمرار باحتلال الأراضي الفلسطينية على مدار السنوات الـ ٣٥ الماضية.

وفي الوقت ذاته، فإن الدوائر الرئيسية المتنفذة ضمن النخبة السياسية الأمريكية لا تزال تجد في الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل مصدر نفع كبير للولايات المتحدة. أما قول البعض من أمثال بات بوكانان بأن السياسات الأمريكية أضحت رهينة عملاء إسرائيل، فلا يخرج عن نطاق كونه أسطورة تخدم توجهات معينة. فالإسرائيليون لم يكونوا ليتمكنوا حتى من الاقتراب من البوابة الرئيسية للبنتاغون أو للسي. آي. ايه. دون أن يكون هناك ترحيب من المؤسسة الأمريكية، وهي نقطة عادة ما يتم تجاهلها في الحديث عن الشراكة الأمريكية الإسرائيلية. فالعمل على تطوير التحالف السياسي والعسكري مع إسرائيل، هو جزء من السياسة الاستراتيجية الأمريكية، فالولايات المتحدة وإسرائيل أشبه بتوأمين سياميين ملتصقين من جهة الرأس.

الفصل التاسع
الصهيونية والمسيحيون الصهاينة وإسرائيل

قاسمهم المشترك : عداؤهم للإسلام

منذ الانتصار الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧، والسياسة الخارجية والاقتصادية للولايات المتحدة تزداد توافقاً وتناغماً مع المصالح الاستراتيجية لإسرائيل، وباستثناء عدة ملايين من الأصوليين البروتستنت، من الذين يؤمنون بنبوءة الانجيل الخاصة بأن قيام دولة إسرائيل هو مقدمة لحصول المعركة الكبرى الفاصلة مع الإسلام في نهاية الزمان، أو ما يطلقون عليه اسم «هرمجدون Armageddon»، فإن معظم الأمريكيين جاهلون تماماً بحقيقة أن سياسة بلادهم تلبي مصالح إسرائيل في المقام الأول. وهؤلاء المسيحيون الصهاينة، كما يطلقون على أنفسهم أحياناً، هم سر القوة المذهلة التي يتمتع بها شارون وإسرائيل في واشنطن في القرن الواحد والعشرين.

وفي خارج أمريكا، يشعر الكثيرون بدهشة بالغة حيال

المدى الذي أصبحت فيه إسرائيل قضية قومية في نظر واشنطن في السنوات الأخيرة. فإسرائيل لم تعد مجرد حليف للولايات المتحدة. ويعزى هذا التطور في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى سببين : أولهما أن بارونات المال الأمريكيين العالميين، والنخبة السياسية التي تمثلهم، يرون في التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل مصدر نفع كبير لأهدافهم في القرن الجديد، أي الخطة الأمريكية للهيمنة على العالم. وهنا تشكل السيطرة على حقول النفط في الشرق الأوسط جزءاً محورياً من هذه الاستراتيجية، وإسرائيل هي جزء محوري من خطة السيطرة الأمريكية هذه.

أما السبب الثاني فهو أن دوائر اليمين الإسرائيلية، وبخاصة تلك المحيطة بحزب الليكود ورموزه مثل شارون ونتنياهو، قد نجحت في نسج تحالف استراتيجي مع جناح شاذ داخل المسيحيين البروتسنت الأمريكيين، أو ما يعرف بالبروتستنت المتجددين، وهي جماعة كنسية أصولية يتزعمها القس جيري فالويل Jerry Falwell وأفكاره الدينية المتشددة. وقد خلق مثل هذا التحالف، الذي يجمع إسرائيل واليمين المسيحي الأمريكي في قارب واحد، قاعدة سياسية ضخمة لأنصار إسرائيل في واشنطن.

وكانت الروابط الأولى بين إسرائيل وتل أبيب قد انطلقت من العلاقات الاستخبارية الخاصة بين السي. آي. ايه. والمخابرات الإسرائيلية و «الموساد» تحت إشراف ورعاية شخصية لضابط الاستخبارات الأمريكي جايمس جيسوس انغلتون James Jesus Angelton. وعندما مات انغلتون، أقامت إسرائيل نصباً تذكارياً على شرفه، وذلك تقديراً منها لصديق إسرائيل المخلص. غير أن اندماج المصالح الإسرائيلية الأمريكية فعلياً كان سيبرز أكثر ما يكون على مدار عملية استغرقت عقوداً لاحقة.

كان النفوذ المتصاعد لليمين الديني الأمريكي في قلب هذا التحول في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. هذا اليمين الذي كان هيئة سياسية منظمة تدّعي أنها تستقطب تأييد ومؤازرة ما بين ٤-٧ ملايين مسيحي صهيوني أصولي

في أمريكا، أما كيف استطاع اليمين الإسرائيلي اجتذاب تأييد اليمين المسيحي في أمريكا وخارجها، فيشكل الإجابة عنه واحداً من أهم الفصول في التاريخ الحديث لعالمنا. ومن المهم هنا إدراك أن مثل هذا الأمر لم يكن ليحدث دون رغبة بارونات العالم الماليين وسعيهم، والمصالح السلطوية للنخبة الأمريكية لتحقيق ذلك. فبارونات المال والنخبة المتحكمة في الوول ستريت، ومن خلال ديمقراطية صوت واحد / دولار واحد، استطاعوا احتكار معظم الثروة المالية، وبالتالي الحصول على معظم الأصوات اللازمة للتحكم بالعملية السياسية والمؤسسات الرئيسية في واشنطن، ومن خلالها ممارسة الهيمنة على العالم.

بعد ١٩٦٧، أدركت الصناعات العسكرية الأمريكية المكاسب التي يمكن تحقيقها من وراء التعاون مع إسرائيل في تسويق السلاح الأمريكي حول العالم، وبخاصة في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الذي هدد هذه الصناعات بالركود في ظل تعزيز فرص السلام ونزع السلاح عبر العالم. ويقدر حجم الصناعة العسكرية العالمية حالياً بحوالي تريليون دولار سنوياً، وتُعد الولايات المتحدة وإسرائيل لاعبين مهيمنين فيها.

كما نجحت إسرائيل في إقامة قاعدة احتياطية من الأصدقاء في الوول ستريت والمؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، ممن وجدت أن من مصلحتها استقطابهم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية. وتفسر هذه التركيبة من المصالح العسكرية الأمريكية والمصالح النفطية المتعددة الجنسيات، وأموال الوول ستريت، ونشاط السي. آي. ايه.، تفسر ولو جزئياً النفوذ الإسرائيلي الهائل على القرار السياسي الأمريكي على مدار السنوات الثلاثين الماضية.

والحقيقة أنه لم يكن باستطاعة إسرائيل التمتع بهذا القدر من السلطة السياسية التي تحظى بها اليوم، ولا التأثير على انتخاب أعضاء الكونغرس، لولا العلاقة الغريبة والمؤثرة التي تربط الليكود الإسرائيلي المتشدد والاستخبارات الأمريكية مع الأصولية البروتستنتية المتنفذة في المجتمع الأمريكي. فمن بين عشرات الملايين من البروتستنت الأمريكيين، هناك ما بين ٤ -٧ ملايين ممن

يطلق عليهم المسيحيون الصهاينة، وما بين ٦٠ -٨٥ مليون أمريكي ممن يؤمنون بتصور ما للمعركة الكبيرة الفاصلة القادمة بين الخير والشر. وهذه الأقلية الصغيرة من المسيحيين الصهاينة هم الذين يملون السياسات الأجنبية والمحلية للولايات المتحدة منذ وصول بوش للبيت الأبيض عام ٢٠٠١.

بعيداً عن حقبة آيزنهاور

كان دوايت ايزنهاور Dwight D. Eisenhower آخر رئيس أمريكي في القرن العشرين يواجه، وبنجاح، ضغوط الحكومة الإسرائيلية ومؤيديها الأمريكيين. ومع أن الرئيس كيندي كان يشاطر سلفه آراءه تجاه إسرائيل، إلاّ أنه دخل البيت الأبيض بنسبة بسيطة من الأصوات. وعليه، قرر كيندي انتهاج سياسة أكثر جذباً فيما يتعلق بالملف الإسرائيلي. الواقع أنه لم يكتب للرئيس كيندي الحياة لرؤية ثمار ضغوطه الخاصة على إسرائيل للتخلي عن برنامجها النووي. وجاء خلفه ليندون جونسون ليمنح إسرائيل أسلحة متطورة ويمدها بالمساعدات والدعم، إضافة إلى أنه لم يحاول الضغط على إسرائيل للتخلي عن خططها لصنع القنبلة النووية.

أما نيكسون، الذي لم يكن صديقاً لإسرائيل في مجالسه الخاصة، فقد وجد نفسه منشغلاً بفضائح ووترغيت ومخاطر الخروج من البيت الأبيض، الأمر الذي دفعه إلى ترك السياسة الخارجية في يد صديق إسرائيل وزير الخارجية هنري كيسنجر. وعندما حاول جيمي كارتر لعب دور الوسيط في خطة سلام شرق أوسطية، تتضمن مطلباً معتدلاً هو إقامة الدولة الفلسطينية، تعرض لهجوم شرس من قبل اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، وعملوا على خلق قاعدة في الحزب الجمهوري أصبحت تعرف لاحقاً بالمحافظين الجدد. تعرض كارتر للهزيمة على يد ممثل من هوليود هو رونالد ريغان، وهو واحد من أشد المؤمنين بالمعركة الفاصلة بين الخير والشر وعلاقتها بإسرائيل، ولهذا كان ريغان صديقاً

مقرباً من الدولة العبرية. وعندما حاول بوش الأب ذات مرة ممارسة ضغوط على إسرائيل للحد من سياستها الاستيطانية من خلال فرض شروط على قروض بقيمة عشرة مليارات دولار، بذلت إسرائيل كل جهد ممكن لضمان هزيمته أمام كلينتون في انتخابات ١٩٩٢.

تميزت إدارة كلينتون بوجود عدد كبير من أصدقاء إسرائيل من اليهود في مواقع رفيعة، بمن في ذلك المسؤولون عن ملف السلام في الشرق الأوسط، مثل السفير في إسرائيل مارتن انديك Martin Indyk ودينيس رووس Dennis Ross. ومع ذلك، فإن كلينتون تعرض لهجوم قاسٍ وبخاصة من شبكات اليمين المسيحي في الكونغرس، عندما حاول التصرف باستقلالية عن المصالح الإسرائيلية. حيث أظهر المدعي الخاص كينث ستار Kenneth Star، وهو عضو بارز في الشبكة السياسية لليمين المسيحي ومقرب من الجمهوريين، إصراراً عجيباً في إعداد ملف إدانة بحق كلينتون لإدلائه بشهادة كاذبة في قضية علاقته بالمتدربة في البيت الأبيض مونيكا لوينسكي Monika Lewinsky. لم يكن مستغرباً أن يتبين لاحقاً بأن لوينسكي حصلت على الوظيفة من خلال عمها الملياردير النيويوركي اليهودي المؤيد لحزب الليكود اليميني الإسرائيلي. وكان كلينتون قد حاول ممارسة بعض الضغوط على حكومة نتنياهو فيما يتعلق بالمفاوضات مع الفلسطينيين، وكانت النتيجة تسريب أخبار عن علاقات الرئيس الجنسية. وكان جهاز الأمن القومي الأمريكي قد حذر كلينتون في وقت سابق من أن «سفارة أجنبية» في واشنطن تقوم بتسجيل أحاديث جنسية مع لوينسكي. وعندما حاول كلينتون دفع نتنياهو لتقديم تنازلات، وعد رئيس الوزراء الإسرائيلي بإشعال النيران في واشنطن، فكان تفجير فضيحة لوينسكي.

الواقع أن إسرائيل وأصدقاءها لا يترددون في النيل من كل من يحاول الخروج على الأجندة المرسومة، بمن في ذلك رؤساء الولايات المتحدة، الأمر الذي يتضح من قصة كلينتون معهم، هذا علماً بأن أصدقاء إسرائيل لعبوا دوراً رئيسياً في إيصال كلينتون للرئاسة، وكانت النتيجة أن إدارة كلينتون جاءت متخمة بهؤلاء

الأصدقاء اليهود. ومن هؤلاء: مادلين أولبرايت Madeleine Albright (وزيرة الخارجية)، روبرت روبين Robert Rubin (وزير الخزانة)، وليام كوهين William Cohen (وزير الدفاع)، دان كليكمان Dan Glickman (وزير الزراعة)، جورج تينيت George Tenet (مدير السي. آي. ايه)، صامويل بيرغر Samuel Berger (رئيس مجلس الأمن القومي)، ستيوارت ايزنستات Stuart Eizenstat (وكيل وزارة الخارجية)، بيتر تارنوف Peter Tarnoff (نائب وزير الخارجية)، ريتشارد هولبورك Richard Holbrook (الممثل الخاص لدى الناتو)، آلان غرينسبان Alan Greenspan (رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي)، ديفيد لبتون David Lipton (وكيل وزارة الخزانة)، جايمس روبن James P. Rubin (وكيل وزارة الخارجية)، دينيس روس Dennis Ross (المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط)، سالي كاتزن Sally Katzen (وزيرة الإدارة والميزانية)، ستيف كيسلر Steve Kessler (المستشار القانوني للبيت الأبيض)، جانيت بيلين Janet Bellen (رئيسة المجلس الاقتصادي القومي)، لاني ديفيس Lanny Davis (المستشار القانوني الخاصة للبيت الأبيض)، هوارد شابيرو Howard Shapiro (المستشار القانوني العام لمكتب التحقيقات الفيدرالي)، ديفيد كيسلر David Kessler (رئيس إدارة الطعام والدواء)، لاني بريور Lanny P. Breuer (مستشار الرئيس الخاص).

كما أن إدارة كلينتون رشحت اثنين من القضاة اليهود لشغل مقعدين في المحكمة العليا شغرا خلال رئاسة كلينتون، كما عمل عدد كبير من الشخصيات اليهودية سفراء للولايات المتحدة في الدول الرئيسية التالية: ألمانيا، فرنسا، بولندا، الدنمارك، هنغاريا، رومانيا، بلجيكا، بيلاريوس، جنوب أفريقيا، الهند، تركيا، نيوزيلندا، مصر، السويد، المغرب، سنغافورة، زامبيا، البرازيل، بوليفيا، المكسيك، كندا، كوبا، النرويج وسويسرا.

كما تجدر الإشارة إلى أن الاسماء كافة التي وردت في فضيحة لوينسكي هم من اليهود، بمن فيهم مونيكا لوينسكي نفسها، وبولا جونز Paula Jones، وليندا تريب Linda Tripp.

المسيحية الصهيونية ودين الكراهية

سيكون من المستحيل استيعاب كيفية حدوث هذا التحول الجذري في السياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين عهد ايزنهاور في الخمسينات وجورج دبليو بوش، دون فهم قاعدة القوة السياسية التي بناها اللوبي الإسرائيلي حول اليمين المسيحي. ولعل أبرز مظاهر العلاقة الاستراتيجية الإسرائيلية الأمريكية، الدعم المتعصب الذي تحظى به سياسات إسرائيل التوسعية من قبل المنظمات والطوائف المسيحية اليمينية في الولايات المتحدة.

فخلف الواجهة الدينية لهذه المنظمات، نجد ماكينة سياسية في غاية التنظيم، وترتبط مباشرة بمراكز القوى الفاعلة في تل أبيب وواشنطن. وهؤلاء المسيحيون غريبو الأطوار، والذين يطلقون على أنفسهم صفة المسيحيين الصهاينة، يبشرون بعقيدة مختلفة تماماً عن العقيدة المسيحية التقليدية التي تقوم على المحبة والتسامح، واستبدلوا هذه المبادئ بالكراهية والحروب، وهو نوع عسكري جديد من الإيمان يعيدنا إلى الحروب الصليبية الدموية في القرن الثاني عشر.

في عام ١٩٧٧، بدأت الاستخبارات الإسرائيلية تحت إدارة الباحثة د. جوناه مالاتشي Jonah Malachy حملة متكتمة لجمع المعلومات المفصلة عن سائر المنظمات المسيحية المختلفة في الولايات المتحدة، وتصنيف هذه الجماعات، طبقاً لرأي كل منها في وجود إسرائيل من منظور ديني مسيحي. وجد المحللون والباحثون الإسرائيليون في الولايات الأمريكية الجنوبية أفضل تربة مواتية لنشر الأفكار الدينية ورعايتها، التي تخدم الأجندة الإسرائيلية. فهذه الولايات المتحدة المعروفة تاريخياً بمزارع القطن والتبغ التي رواها العبيد بعرقهم ودمائهم، شهدت بروز نخبة من البيض العنصريين الذين نشأوا عبر الأجيال على مفهوم تفوق العرق الأبيض على السود، وعلى البيض الآخرين مثل الكاثوليك، بل وحتى على اليهود. كان هؤلاء البروتستنت العنصريون، بمن فيهم أتباع الكنيسة المعمدانية

الجنوبية والكنيسة الميثودية، وكذلك أتباع الكنيسة البروتستنتية المتجددة ممن تضاعفت إعدادهم في الجنوب الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، كانوا جاهزين للتلاعب والاستغلال فيما يتعلق بالموضوع الإسرائيلي. كان كل ما يحتاجه الإسرائيليون لإعداد الجماعات المسيحية البيض في الجنوب، بعض التعديلات الثانوية على المفهوم الديني لأتباع الكنائس البروتستنتية.

الغريب أن الكثيرين من المسيحيين المتطرفين هؤلاء كانوا، وما يزالون، من المعادين للسامية والكارهين لليهود. وعندما قيل لأحد رموز اللوبي الإسرائيلي، المدعو ليني دايفيس Lenny Davis، من أن المسيحيين الصهاينة يعتقدون بأن اليهود سيخرجون عن التعاليم اليهودية بعد ظهور المسيح مجدداً في إسرائيل، أجاب: «من المؤكد أن هؤلاء الناس يثيرون في نفسي الكثير من المخاوف والشكوك، إلاّ أنني وحتى أشاهد المسيح يطل من فوق تلال القدس، سأظل من مؤيدي حشد أكبر عدد من الأصدقاء لإسرائيل». وهكذا نجد أن أصدقاء إسرائيل اليهود الأمريكيين يدركون هذا الواقع جيداً، وهم ماضون قدماً، وبأسلوب يفتقر للصدق وحسن النية، في تشكيل تحالف استراتيجي تحظى فيه المؤسسات الفكرية الإسرائيلية وتلك المؤيدة لإسرائيل في واشنطن، بدعم ناخبي اليمين المسيحي الأمريكي للأجندة السياسية الإسرائيلية.

الواقع أنه، وفي الظروف العادية، لا يشكل المسيحيون الصهاينة سوى واحدة من عدة طوائف صغيرة تنسب نفسها للمسيحية. وكما تقول العالمة اليهودية البريطانية باربارا توخمان Barbara Tuchman، في توثيقها لتاريخ الصهيونية البريطانية، فإن جذور الحركة تعود إلى الأديولوجية الاستعمارية البريطانية، التي وجد فيها عدد من رموز المؤسسة البريطانية مثل : لورد بالمرستون Lord Palmerston، لورد بلفور Lord Balfour، ولورد شامنتسبوري Shaftesbury، بأن دعم قيام وطن قومي لليهود في فلسطين يشكل جزءاً من أديولوجية مفبركة، يدعون من خلالها بأن الشعب البريطاني هو «شعب الله المختار»، وبأنهم «القبيلة المفقودة من الإسرائيليين الأوائل».

وكان جون نيلسون داربي John Nelson Darby، الكاهن الإيرلندي المنشق والمتوفى عام ١٨٨١، هو صاحب التصور المسمى «منتهى النشوة»، بإيجاده لنوع جديد من المسيحية الصهيونية أطلق على أتباعها اسم : المسيحيون المبعوثون مجدداً، وهؤلاء حسب زعم داربي، سيرفعهم الله إلى السماء قبل الظهور الثاني للسيد المسيح. ولم ينسَ داربي أن يضع إسرائيل في قلب مذهبه الغريب الجديد هذا، مدعياً بأن دولة إسرائيل اليهودية النقية ستصبح أداة أساسية في نفاذ حكم الله الخاص بالمعركة الفاصلة بين الخير والشر.

وقد تنقل داربي في معظم الأراضي الأمريكية، مجتذباً العديد من الأنصار لمذهبه الغريب الشاذ، ليعمل بذلك على إيجاد بدايات المسيحيين الصهاينة الأمريكيين، بمن فيهم القس داويت موودي Dwight L. Moody، وهو صاحب تفسير مشهور للأنجيل وصاحب معهد موودي الأنجيلي في شيكاغو. ومن هؤلاء أيضاً المبشر بيلي صنداي Billy Sunday في عقد الثلاثينات. وفي عام ١٩٠٩ نشر المبشر سيروس سكوفيد Cyrus Scofield انجيله الخاص، الذي تضمن تفسيراته لنصوص الكتاب المقدس طبقاً لمفهوم القس الإيرلندي داربي الخاص بعالم المسيحية الصهيونية. ويشكل انجيل سكوفيلد حالياً أساس المفهوم الديني لجميع المسيحيين الصهاينة، الذي يُعد حالياً أكثر القطاعات انتشاراً في العقيدة المسيحية في الولايات المتحدة. وباختصار، يمكن القول بأن المسيحيين الصهاينة أمثال فالويل وروبرستون يعودون في أصولهم إلى مشروع الاستخبارات البريطانية والمؤسسة البريطانية الخاص باستغلال اديولوجية صهيون في خدمة الإمبراطورية والسلطة. وجاء المسيحيون الصهاينة الأمريكيون في الخمسينات وما بعدها ليتبنوا هذه الأديولوجية وإعطائها اسماً أمريكياً.

جاءت الأسباب التي دفعت البريطانيين لتبني العقيدة الصهيونية، مزيجاً من الدين والسياسة والسلطة السياسية والمالية اليهودية. فقد كان رئيس الوزراء لويد جورج Lloyd George، ووزير الخارجية بلفور، والعديد من رموز مكتب المستعمرات، إما من اليهود الصهاينة أو من المسيحيين الصهاينة. أما

الشخصيات البريطانية، الذين لم يكونوا من مؤيدي القضية الصهيونية، فكانوا إما خارج السلطة أو تم إقصاؤهم عنها. ويسجل الوزير بلفور تصريحه في اجتماع للحكومة ذات مرة بالقول «أنا صهيوني»، وفي ٢ نوفمبر ١٩١٧ أصدر بلفور وعده المشهور بإنشاء «وطن يهودي في فلسطين».

وما يفعله المسيحيون الصهاينة الأمريكيون، وإن بتكتم، هو التبشير بدين يتناقض تماماً ورسالة المحبة والإحسان التي بشر بها المسيح في العهد الجديد. ما يبشر به المسيحيون الصهاينة هو، في الواقع، دين يقوم على مشاعر الكراهية والحقد والعنصرية، هذه المشاعر التي وجدت في الجنوب الأمريكي أرضاً خصبة لهذا الدين الذي يبشر بالمعركة الفاصلة بين الخير والشر، والتي ستعقب رفع الله للنخبة من عباده إليه ليكون مصيرهم الجنة، في حين يلقى «الكفار» مصرعهم في مذابح متبادلة.

خلال الأشهر التالية لهجمات ١١ سبتمبر نقل عن القس بات روبرتسون Pat Robertson القول مراراً بأن المسلمين هم «أسوأ من النازيين»، وعبر بث المحطة الإذاعية الدينية التي يمتلكها، صرح روبرتسون في نوفمبر ٢٠٠٢ قائلاً: «صحيح أن ادولف هتلر Adolf Hitler كان شريراً، إلاّ أن ما يريد المسلمون فعله باليهود أسوأ من ذلك بكثير». المثير أن رجل الدين هذا، الذي يفترض به أن يبشر برسالة المحبة بين البشر، رفض التراجع عن تصريحاته المذكورة في وجه حملة الاستنكار الشعبية التي ثارت ضده. وفي تعليق آخر، لم يتردد القس روبرتسون بتشبيه القرآن الكريم بكتاب هتلر مين كامف Mein Kampf، والخاص بخطته للسيطرة على العالم.

وفي أكتوبر ٢٠٠٢ ظهر صديق روبرتسون القس جيري فالويل Jerry Falwell، وهو أحد رموز المسيحيين الصهاينة في الولايات المتحدة، متحدثاً في برنامج «ستون دقيقة» الذي تبثه محطة سي. بي. اس CBS التلفزيونية، ليعلق قائلاً: «أعتقد بأن محمداً كان إرهابياً وداعية عنف وحروب...». مثل هذه الأقوال أوضحت مواقف أصدقاء إسرائيل من المسيحيين تجاه الصراع في

الشرق الأوسط. وفي موقف مشابه، نجد أن القس فرانكلين غراهام. Franklin Graham، ابن المبشر المسيحي وصديق عائلة بوش بيلي غراهام Billy Graham يصف الإسلام بعد ١١ سبتمبر بأنه «دين شرير وخطير»، في حين أن جيري فاينس Jerry Vines، الرئيس السابق للكنيسة المعمدانية في الجنوب الأمريكي، نعت رسول الإسلام بأبشع الأوصاف التي يمكن تخيلها. كان هذا كله جزء من حملة لإثارة مشاعر الأمريكيين في زمن الخوف ودفعهم لكره العالم الإسلامي، بهدف تسريع وتيرة حرب بوش على الإسلام، والتي يصفها بالحرب على الإرهاب لسهولة تسويقها في العالم.

الجدير بالذكر أن بيلي غراهام، الذي يدير منظمة تسمى «المحفظة السامرية Samaritan Purse»، هو مستشار ديني مقرب من جورج بوش. وفي عام ٢٠٠٣ حصل على تصريح من سلطات الاحتلال الأمريكية للقيام بنشاط تبشيري في العراق لاجتذاب أتباع جدد للمذهب الكنسي المتشدد الذي يمثله.

الليكود يغازل المسيحيين الصهاينة في الولايات المتحدة

بعد أن أدركت حكومة ميناحيم بيغن الليكودية عام ١٩٧٧ بأن الرئيس كارتر مصمم على معالجة الحقوق الإنسانية للفلسطينيين، بما فيها إقامة دولة خاصة بهم، بدأ الليكود وحلفاؤه من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، البحث عن الدعم خارج حزب كارتر الديمقراطي ذي التوجهات الليبرالية.

في غضون ذلك، نشر البروفسور يونا مالاتشي Yona Malachy من الجامعة العبرية عام ١٩٧٨ دراسة بحثية رئيسية عن الجماعات البروتستنتية في أمريكا بعنوان «الأصولية الأمريكية وإسرائيل: علاقة الكنائس الأصولية بالصهيونية ودولة إسرائيل». اكتشف مالاتشي وجود العديد من الجماعات البروتستنتية يتركز معظمها في الولايات الجنوبية الريفية، ممن ترتبط مفاهيمها الدينية بدولة إسرائيل، من خلال تأويل حرفي غريب لنصوص الإنجيل. كما أن

قساوسة هذه الجماعات تدربوا إما في معهد انجيل موودي، الذي سبق ذكره أو في معهد جون والفورد John Walvoord اللاهوتي المحافظ في تكساس. هؤلاء القساوسة، الذين يتحكمون بعقل اتباعهم وقلوبهم، يتبعون انجيل سكوفيلد الصادر في عام ١٩٠٩، والذي يفسر النصوص الإنجيلية من منظور يتطابق ومعتقداتهم التنبؤية السرية.

نشط قادة الليكود ونخبة مختارة من زعماء الدين الإسرائيليين لاجتذاب أكثر عدد من رجال الدين الأمريكيين الفاسدين، والذين يتمتعون بتأثير وشعبية كبيرتين لزيارة إسرائيل، حيث بدأت تتطور علاقات قوية مباشرة بين قادة الليكود ورموز اليمين المسيحي الأمريكي. كما بدأ ميناحيم بيغن سلسلة من الزيارات لواشنطن بصحبة عدد من وزرائه المتطرفين، للمشاركة في «صلوات الإفطار من أجل إسرائيل»، بحضور القس جيري فالويل رئيس حركة «الأغلبية الأخلاقية» Moral Majority آنذاك، والقس بات روبرتسون، مؤسس حركة التحالف المسيحي وصاحب الشبكة المسيحية للإرسال. وعندما لفت أحد اليهود نظر بيغن إلى حقيقة أن المذكورين هما من المعادين للسامية، رد عليه بيغن بغضب قائلاً بأنه لا يكترث طالما أن هؤلاء يدعمون إسرائيل في الولايات المتحدة.

وبالرغم من النفوذ المتعاظم للمسيحيين الصهاينة داخل أمريكا وبعض الدول الأوروبية، إلاّ أن الأغلبية العظمى من الكنائس الأمريكية والدولية تنتقد وبشدة المزاعم الدينية لهؤلاء. فهذا مجلس كنائس الشرق الأوسط، الذي يمثل الكنائس المسيحية في الشرق، يتهم المسيحيين الصهاينة بأنهم «فرضوا، وبشكل عدواني، تعبيراً منحرفاً للعقيدة المسيحية وتفسيراً مضللاً للنصوص الإنجيلية، وبشكل يتلاءم والأجندة السياسية لدولة إسرائيل المقامة حديثاً». ويضيف مجلس كنائس الشرق الأوسط القول بأن المسيحيين الصهاينة «يرفضون حركة الوحدة المسيحية والتفاهم بين الأديان».

الواقع أن الحركة المسيحية الصهيونية وجدت حتى قبل إنشاء الحركة

الصهيونية اليهودية على يد هرتزل Hertzl في أواخر القرن التاسع عشر. فقبل ذلك بقرنين، وخلال الحرب الأهلية الإنجليزية، ظهرت طوائف منشقة عن البروتستنت لتعرض نفسها على أنها شعب الله المختار أو القبيلة المفقودة من بني إسرائيل، وهؤلاء شكلوا جذور المسيحية الصهيونية التي كان ينتمي إليها عدد من كبار الساسة الإنجليز، مثل بلفور صاحب الوعد المشهور لليهود. وهؤلاء الساسة كانوا يتصرفون من منطلق أن الدين يبرر الحركة الاستعمارية البريطانية، وبأن استعمار الشعوب ليس سوى مهمة دينية تشرف من يقوم بها.

وفي الوقت الحالي، يعتقد المسيحيون الصهاينة بأن أرض إسرائيل هي هبة من الله للشعب اليهودي، وبأنه، وكشرط للعودة الثانية للمسيح، لا بد من عودة اليهود كافة إلى إسرائيل تمهيداً للمعركة الكبرى الفاصلة بين قوى الخير وقوى الشر. ومن هنا جاء إعلان بوش الحرب على الإرهاب باعتبارها حرب الخير ضد الشر. ويعترف أتباع هذا المذهب المتطرف بأن المعركة الكبرى ستدمر الأرض فيما يطلقون عليه تعبير: نهاية الزمن. إلاّ أن البشرى الكبرى لهؤلاء تكمن في أنهم سيرفعون إلى السماء ويدخلون الجنة مباشرة في حالة من النشوة الوجدانية ؛ لينقذهم الله بذلك من المحرقة النووية التي ستحدث في المعركة الكبرى. مثل هذا الاعتقاد الديني لدى المسيحيين الصهاينة هو نسخة خطيرة من العقيدة المانوية (نسبة إلى ماني الفارسي ١٢١٦ - ١٢٧٦ ق. م.)، القائمة على الصراع بين الخير والشر، وحيث ينظر هؤلاء «المانويون الجدد» إلى التحالف الأمريكي الإسرائيلي بمثابة قوة الخير التي ستخوض المعركة الفاصلة ضد قوى الشر، وبخاصة الإسلام والمسلمين.

المثير هنا هو أنه خلف تظاهرهم بنصرة إسرائيل، يستغل المسيحيون الصهاينة من أمثال فالويل وروبرتسون، علاقاتهم باليهود الإسرائيليين في خدمة أجندتهم الخاصة المعادية للسامية... وفي ذلك يقول يوري افنيري Uri Avnery ، الذي يتزعم حركة السلام الإسرائيلية «غوش شالوم Gush Shalom»، في وصف معتقدات هؤلاء المسيحيين الصهاينة المفترضين: «يعتقد هؤلاء بأن على

اليهود التجمع في فلسطين وإقامة الدولة اليهودية على كامل أرضها كشرط لعودة المسيح... وفي العادة فإن البروتستنت هؤلاء يتعمدون عدم الخوض في نقطة هامة بهذا الشأن، وهي أنه قبل عودة المسيح سيكون على جميع اليهود التحول إلى المسيحية، وسيكون الهلاك في المحرقة الهائلة التي ستحدث في المعركة الفاصلة (هرمجدون) هو مصير الذين يرفضون اعتناق المسيحية منهم... مثل هذه المفاهيم، التي تشكل أساس عقيدة المسيحيين الصهاينة هي معادية للسامية بشكل سافر...». وطبقاً لمعتقدات المسيحيين الصهاينة، فإن اليهود كافة الذين سيتمسكون بمعتقداتهم التوراتية سيلقون حتفهم في معركة الخير ضد الشر، وباعتبارهم من المعسكر الثاني بالطبع.

ويعود الفضل في إعادة انتخاب جورج بوش عام ٢٠٠٤ إلى أصوات هذا اللوبي المنظم القوي من المسيحيين الصهاينة. ففي ١٩ أكتوبر ٢٠٠٤، أصدر د. دانييل اكين Daniel Akin، رئيس المعهد الديني المعمداني، رسالة مفتوحة حملت تواقيع ٧٢ من قادة الكنائس البروتستنتية، يحثون فيها الشعب الأمريكي على «تحكيم القيم الإنجيلية في اختيار مرشحهم»، وتضمنت الرسالة هجوماً على البرامج الاجتماعية للحزب الديمقراطي وبخاصة سماحه بزواج المثليين وأبحاث الخلايا المنوية، ودفاعه المزعوم عن «الإرهابيين»، وذلك كمبررات لعدم التصويت للمرشح الديمقراطي وتأييد المرشح الجمهوري. جاءت الرسالة لتحمل تواقيع أبرز أعضاء المسيحية الصهيونية اليمينية التي تدعم بوش وشارون، باعتبارهما يعملان على «تحقيق تنبؤات الإنجيل».

ويدعي هؤلاء الناطقون الرسميون باسم التيار الديني المتطرف المذكور، بأنهم يستمدون مواقفهم من وحي السماء، حيث يوحي لهم الرب بأمور كثيرة، مثل ما إذا كان يتوجب على الولايات المتحدة شن حرب على العراق. وفي ذلك كتب روي أ. رينهولد Roy A. Reinhold، أحد رموز المسيحيين الصهاينة، مقالاً بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٠٣ يروي فيه نقاشاً ادّعى أنه حدث مع الله. وجاء في المقال الذي نشر تحت عنوان «هل يجب أن نذهب للحرب مع العراق؟» القول: «الكثير

من الناس يتساءلون عما إذا كانت المواجهة القادمة مع العراق لها ما يبررها، وما إذا كانت الشيء الصواب الذي يتوجب فعله؟... في يوم السبت الموافق ١ فبراير ٢٠٠٣، رفعت كفي إلى الله واستغرقت في الصلاة، وعندها تحدث معي الرب... أردت معرفة ما إذا كانت مشيئة الله الأب أن نذهب إلى الحرب أو أنه لا يريدنا أن نفعل ذلك... استمعت إلى الرب يقول: «إرادتي أن تذهبوا للحرب مع العراق».

وأضاف رينهولد: «دونت حديثي مع الله لأبلغ الجميع به... إلاّ أن السؤال الذي يود الجميع معرفة الإجابة عنه هو : ما مبررات الله في الذهاب للحرب ؟ فلم يخطر على بالي وقتها، لأنني شخصياً قبلت إرادة الله دون نقاش». مثل هذه الأديولوجية القائمة على البغضاء والكراهية، بأبشع صورها، والتي تستمد الدعم من الكذب على الله، إنما تمثل تحولاً خطيراً في السياسات الأمريكية باتجاه أقصى اليمين.

دعم مشروع الهيكل الثالث

يعمل المسيحيون الصهاينة في الولايات المتحدة وحلفاؤهم هناك جاهدين على تحقيق أجندة على المدى البعيد، هي من الخطورة لدرجة أنها قد تتسبب في اندلاع حرب عالمية جديدة. بل إن البعض من مجموعة المحافظين الجدد، يرون بأن هذه الحرب بدأت بالفعل يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

ويأتي هدم المسجد الأقصى وإعادة بناء هيكل سليمان على أنقاضه، على رأس أولويات أجندة المسيحيين الصهياينة، ويُعد مايكل ليدين Michael Ledeen ، المستشار القانوني المقرب من بوش، من أكثر المتحمسين لهذا العمل الجنوني.

وكان وجه الممارسة الدينية في المجتمع الأمريكي قد تعرض إلى تحول كبير في السبعينات ببروز ظاهرة «بروتستنت التلفزيون»، التي أفرزت أسماء مشهورة في عالم التبشير والدعوة على الطريقة الحديثة، مثل القس جيري فالويل ومنظمته المسماة «الأغلبية الأخلاقية»، والقس بات روبرتسون Pat Roberston

الذي يملك محطة تلفزيونية معفاة من الضرائب، وتدر عليه عائدات بمئات الملايين من الدولارات سنوياً، وتحمل اسم : نادي الـ ٧٠٠ (Club ٧٠٠)، وهناك أيضاً المؤلف هال ليندسي Hal Lyndsey، صاحب سلسلة الروايات الدينية الخيالية الخاصة بنهاية الحضارة ومعركة هرمجدون، حيث تقع إسرائيل حالياً. وقد نجح هؤلاء - الذين يطلقون على أنفسهم اسم «المسيحيون المبعوثون» - من جديد في الهيمنة على البث الديني على مستوى الولايات المتحدة، وليتضح لاحقاً بأن معظمهم، بمن فيهم المعادون للسامية مثل فالويل وروبرتسون، مرتبطون بالجناح اليميني الإسرائيلي، بل إن معظمهم يعمل في خدمة السي. آي. ايه.

ويعود الفضل في كشف حقيقة هؤلاء وما يخفونه من أجندة خطيرة لبعض الصحفيين والباحثين الشجعان مثل غريس هالسيل Grace Halsell، التي ترعرعت على أرض تكساس حيث سادت الأصولية المسيحية التي أفرزت جورج بوش. وبعد أن عملت في البيت الأبيض ككاتبة خطب رسمية في الستينات، عملت لاحقاً في المجال الصحفي، حيث كرست السنوات الأخيرة من عمرها (توفيت مؤخراً) لكشف العلاقات الخطيرة التي تجمع فالويل وروبرتسون وغيرهما من المسيحيين الصهاينة باليمين الإسرائيلي.

ولاستيعاب ظاهرة المسيحيين الصهاينة أو المسيحيين المولودين من جديد، التي أخذت تنتشر في المجتمع الأمريكي، سافرت هالسيل إلى إسرائيل برفقة مجموعة يترأسها القس فالويل. وفي ذلك تصف هالسيل تجربتها بالقول: «دفعتني غريزة البحث إلى التساؤل : لماذا يصلي قس مسيحي مثل جيري فالويل من أجل الإسراع بنهاية العالم ؟ هل المطلوب منا تدمير هذا العالم من أجل الدخول إلى جنة جديدة وأرض جديدة؟».

اكتشفت هالسيل أن القس فالويل يرتبط بعلاقات صداقة قوية مع رموز اليمين الإسرائيلي، ولاحظت الكاتبة بأن الجولة الدينية، التي حملت الفريق الأمريكي إلى الأرض المقدسة عام ١٩٨٣، تركزت أكثر ما يكون على المواقع التاريخية اليهودية بعيداً عن المواقع المسيحية، خاصة وأن منظمي الجولة كانوا

من المرشدين الإسرائيليين. وفوق ذلك، قدمت الحكومة الإسرائيلية للقس فالويل هدية قيمة وهي طائرة من طراز ليير، التي يستخدمها حالياً في جولاته عبر المدن الأمريكية.

ويؤمن فالويل ورفاقه في التيار الأصولي المسيحي بأن إرادة الله هي التي أملت على إسرائيل ما تقوم به من سياسة هيمنة وتوسع في الشرق الأوسط، لأن ذلك سيقرب العالم من يوم الفصل كما ينص عليه الإنجيل، حيث سيحظى «المؤمنون حقاً» بنعمة «الارتقاء إلى السماء» ودخول الجنة، تاركين غيرهم ممن لم يكتب لهم النجاة للهلاك في معركة هرمجدون الفاصلة. وفي تلك المعركة سيتواجه اليهود (الأخيار) مع المسلمين (الأشرار).

سجلت هالسيل مقابلات مع عدد من الأمريكيين الذين ينشطون في محاولة التسريع بوقوع المعركة الفاصلة تلك، ومن هؤلاء تيري ريزنهوفر Terry Resinhoover، وهو رجل أعمال في قطاع النفط وينتمي إلى تيار المسيحيين الصهاينة، وكانت له علاقات قوية مع إدارة ريغان. اتسم حديث ريزنهوفر بالصراحة التامة، حيث قال بأنه يمول بعض الناس في إسرائيل وغيرها ممن يخططون لإعادة بناء هيكل سليمان المدمر، أو ما يعرف بالهيكل الثالث على أنقاض أحد أكثر الأماكن قدسية للمسلمين وهو المسجد الأقصى وقبة الصخرة في القدس.

في عام ١٩٨٥، كان ريزنهوفر يترأس المنتدى الأمريكي للتعاون اليهودي المسيحي، إلى جانب مدير المنتدى دوو كريغر Doug Krieger والحاخام الأمريكي ديفيد بن عامي David Ben-Ami، الصديق المقرب من أرييل شارون. كما تم اختيار ريزنهوفر لرئاسة «مؤسسة هيكل القدس»، وهي جماعة تنشط «في سبيل تحقيق هدف وحيد هو إعادة بناء الهيكل على الموقع الإسلامي القائم في القدس».

ومن جانبه، وقع اختيار ريزنهوفر على عضو سابق في عصابة شتيرن الإرهابية، التي وصفها بن غوريون بأنها أسوأ من النازيين ؛ ليشغل منصب

السكرتير الدولي لمؤسسة هيكل القدس. وطبقاً لصحيفة دافار Davar الإسرائيلية فإن السكرتير المذكور ويدعى ستانلي غولدفووت Stanley Goldfoot، هو الذي نفذ عملية تفجير فندق الملك داوود التي أوقعت مئة قتيل من الإنجليز. وفي مقابلته مع هالسيل، تحدث ريزنهوفر عن غولدفووت بكثير من الإعجاب والفخر قائلاً: «إنه إرهابي شرعي صلب ويملك المؤهلات اللازمة لتنظيف الموقع وإعداده لبناء الهيكل». أما إسرائيل ميديا Yisrael Meida، الذي يعمل تحت إمرة غولدفووت، فأبلغ هالسيل قائلاً: «من يسيطر على جبل الهيكل يملك السيطرة على القدس... ومن يسيطر على القدس يسيطر على أرض إسرائيل».

هدم الأقصى... هدف إسرائيلي

في سبتمبر ٢٠٠٠، قاد أرييل شارون مجموعة كبيرة من الإسرائيليين، منهم نواب الليكود في الكنيست، وتحت حماية مئات من رجال الشرطة، في زيارة استفزازية مقصودة إلى المسجد الأقصى، وفي وقت كان فيه الشارع الفلسطيني يعيش حالة احتقان تنذر بانفجار وشيك في أعقاب فشل قمة كامب ديفيد بين عرفات وباراك برعاية كلينتون. كانت النتيجة، وكما خطط لها شارون بالفعل، حيث فجرت زيارته للأقصى الانتفاضة من جديد. وكان أصدقاء شارون وقتها منهمكين في عمل سري خطير لشق نفق تحت الأقصى، قيل بأنه سيستخدم لتفجير الموقع في الوقت المناسب. الواقع أن إعادة بناء الهيكل الثالث ليس بالمشروع الخيالي بالنسبة للبعض مع أنه جنوني بالتأكيد.

ويأخذ الكثيرون في العالم الغربي، من مسلمين ومسيحيين، تهديدات المتطرفين اليهود وأنصارهم من المسيحيين الصهاينة في أمريكا والخارج، بتدمير الأقصى وإقامة الهيكل الثالث على محمل الجد. فهذا الراحل د. عيسى نخلة، وهو عربي مسيحي ومستشار سابق للوفد الفلسطيني لدى الأمم المتحدة، يحذر

من «مؤامرة إجرامية» تحاك بين اليمين المسيحي في الولايات المتحدة والإرهابيين الصهاينة لتدمير الأقصى. وأكد د. نخلة في تقرير له بهذا الشأن أن أعضاء في الكنيسة البروتستنتية الأمريكية ومتطرفين يهوداً شكلوا ما يعرف «بمؤسسة هيكل القدس» التي تتحدث نشراتها الإعلامية، التي توزع بنشاط في أمريكا، عن «استعدادات تتخذ لإنشاء الهيكل الثالث في القدس».

وأكد د. نخلة أن من بين القائمين على مؤامرة جبل الهيكل رجلاً أصبح من أبرز أعضاء مجموعة المحافظين الجدد المحيطين بالرئيس جورج بوش ويدعى مايكل ليدين، المقرب جداً من مستشار بوش السياسي كارول رووف Karl Rove. ويشير د. نخلة إلى مقالة نشرها الزوجان مايكل وباربارة ليدين Barbara and Michael Ledeen في صحيفة نيوريببلك The New Republic بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٨٤، تحت عنوان «ما هو القاسم المشترك بين الأصوليين المسيحيين واليهود؟ إنه مؤامرة جبل الهيكل».

ومما جاء في المقالة: «يرى غولدفووت، السكرتير الدولي لمؤسسة هيكل القدس، في المسيحيين حلفاء منطقيين، لأنه يعتقد بأن الأصوليين المسيحيين هم الصهاينة الحقيقيون في العصر الحديث. وفي رأي غولدفووت أن المسيحيين يدركون أكثر من غيرهم «بأننا على أعتاب مرحلة هامة من تاريخ الأرض، ويريدون المساعدة في تحقيق النبوة وتسريع عودة المسيح»، وكما قال لنا أحد الزعماء اليهود في القدس الصيف الماضي: «يؤمن المسيحيون بأن بناء الهيكل يشكل إيذاناً بعودة المسيح... دعونا نبني الهيكل ونرى شكل المسيح».

ومضى الزوجان ليدين في مقالهما المذكور بالقول: «يبدو أن هذا الحماس الديني المتقد هو جزء من الدوافع التي تحرك مجموعة من المتطرفين اليهود تم إلقاء القبض على ٢٥ منهم في القدس مؤخراً بتهم عدة، منها القتل وحيازة أسلحة ومتفجرات مسروقة من الجيش الإسرائيلي، وعضوية منظمة إرهابية... كما عرف أيضاً بأن أحد الموقوفين هو طيار احتياط في الجيش الإسرائيلي، واقترح الطيار على زملائه في المجموعة الإرهابية سرقة طائرة اف - ١٦ في

المرة التالية التي سيستدعى فيها للخدمة، واستخدامها في قصف المسجدين الإسلاميين في جبل الهيكل. غير أن المجموعة رفضت الاقتراح لسبب وحيد وهو الخشية على حائط المبكى الملاصق للموقع الإسلامي من التعرض للأضرار، كما أن الطيار لن يستطيع الهبوط بطائرته في أي مكان في إسرائيل، وبدلاً من ذلك، استقر المتآمرون على خيار استخدام المتفجرات».

يذكر أن مايكل ليدين يعمل في معهد المشروع الأمريكي في واشنطن، إلى جانب ريتشارد بيرل وغيره من رموز المحافظين الجدد، كما أنه يخدم كمستشار لكارل رووف المخطط السياسي الاستراتيجي للبيت الأبيض. ويُعد ليدين إحدى الشخصيات الرئيسية في أجندة بوش الخاصة بمشروع القرن الأمريكي الجديد للهيمنة على العالم.

وفي زيارة ثانية لها لإسرائيل عام ١٩٨٦، وبرفقة القس فالويل أيضاً، كتبت الصحفية غريس هالسيل عن الخطط التي تستهدف المسجد الأقصى وقبة الصخرة تقول: «وجدت أن الخطة الرامية للاستيلاء على الحرم الشريف لم تعد تراود مخيلة أشخاص فقط، بل أصبحت أكثر نمطية وأفضل تنظيماً وتمويلاً واجتذاباً للتأييد، سواء في القدس أو في الولايات المتحدة كذلك، فهؤلاء ينشطون وبصورة سلمية في شراء الممتلكات في المنطقة المتاخمة لجبل الهيكل، ويعتبرون ما يقومون به مهمة مصيرية. ولدى هذه الجماعات معهد خاص بأبحاث الهيكل، وأعدوا الخرائط المعمارية التي تتناول التفاصيل الدقيقة لمشروعهم القادم».

وتضيف هالسيل في تقريرها «تأكد لي تماماً بأن قادة إسرائيليين على علاقة مباشرة وقوية مع اليهودي الأمريكي مايك ايفانز، الذي ظهر في مقابلة تلفزيونية مطولة وهو يقف في نفق تحت الأقصى، معتمراً الطاقية الدينية اليهودية، وإلى جانبه خبير إسرائيلي في الآثار الدينية، حيث فتح الخبير أحد الأبواب في المكان وهو يقول: هنا نحتفظ بقدس الأقدس».

وكانت عملية تمويل مشروع هدم الأقصى بين اليمين المسيحي في أمريكا قد

تحولت إلى نشاط سري منذ نشر مقال عن هذا الموضوع عام ١٩٨٤، تضمن الكشف عن أسماء محددة، مثل تيري ريزنهوفر، الذي اعتاد المجاهرة في الحديث عن جمع الأموال لصالح الإرهابيين اليهود، الذين يخططون لتدمير المقام الإسلامي في القدس.

وتضيف هالسيل: «في القدس، أبلغنا المرشدون، الذين رافقوا القس فالويل ومرافقيه الـ ٨٥٠ من مسيحيي أمريكا، ونحن وقوفٌ أمام حائط المبكى قائلين: أنتم الآن أمام الموقع السابق للهيكل، وهو الموقع نفسه الذي سيحتضن الهيكل الجديد».

وفي القدس، وعلى هامش المؤتمر الذي نظمه القس فالويل عام ١٩٨٥ تحت شعار «مؤتمر النبوءة»، سجلت الكاتبة هالسيل مقابلة مع القس د. جون وولفورد، الذي يترأس معهد دالاس الديني وأحد المتحدثين في المؤتمر. تحدث القس وولفورد بقناعة عن اعتقاده الجازم بأن مساعدة المسيحيين لليهود في محاولتهم إعادة بناء الهيكل الثالث هو جزء من مشيئة الله. ومما قاله القس المذكور إنه وغيره من المسيحيين المبعوثين من جديد يدركون بأن الأقصى وقبة الصخرة يشكلان عقبة، ومع ذلك من المؤكد أنه سيتم إعادة بناء الهيكل تنفيذاً للنبوءة.

من المهم التذكير هنا بأن القس جيري فالويل، وسائر مبشري التلفزيون المعروفين، يؤمنون تماماً بحتمية بناء الهيكل اليهودي، ويبشرون لهذا الأمر في أوساط رعيتهم. ويتعامل هؤلاء القساوسة مع بناء الهيكل الثالث كجزء من معتقداتهم الدينية، معتقدات تعرف بشكل عام باسم «التدبير الإلهي»، والتي تنص على أن إرادة الله، فيما يتعلق بنهاية العالم، تتم على سبع مراحل، تبدأ بتجميع اليهود في فلسطين، ومنها أيضاً بناء الهيكل. وفي كتابه المعنون «الكوكب الأرضي العظيم الذي كان»، كتب هال ليندسي Hal Lindsey. يقول: «يبقى هناك حدث آخر لاستكمال إعداد المسرح للفصل الأخير من تاريخ إسرائيل المثير. وهذا الحدث هو إعادة بناء الهيكل على موقعه القديم، وهو موقع واحد محدد

طبقاً لقانون موسى، أي على جبل مورياه Mt. Moriah حيث بُني الهيكل الأول والثاني من قبل».

وهكذا نجد أن هناك نظام دعم هائل في الولايات المتحدة لكل ما يمكن أن يذهب إليه الإرهابيون اليهود في سبيل هدم الأقصى، وهو أمر، في حالة حدوثه، سيكون تطبيقاً لإرادة الله في نظر مبشري التلفزيون من اليمين المسيحي.

مثل هذه الرؤيا الخاصة «بالتدبير الإلهي»، أخذت تسيطر على أوساط اليمين المسيحي في الولايات المتحدة، وذلك بفضل النشاط المحموم الذي يقوم به معهد دالاس الديني ومعهد انجيل موودي. كانت قراءة هؤلاء للرؤيا المذكورة، والمستمدة أساساً من انجيل دانييل وسفر الرؤيا، تتعلق وبشكل رئيسي بالتأكيد على أن الهيكل سيعاد بناؤه على جبل الهيكل كمقدمة لعودة الرب إلى مملكة إسرائيل ومركزها القدس. كما ينظر إلى هذا الحدث المحوري باعتباره الفتيل الذي سيفجر معركة هرمجدون، المعركة الفاصلة بين قوى الخير والشر.

كانت حرب ١٩٦٧ بمثابة نقطة تحول في اهتمام الكنيسة البروتستنتية الأمريكية بإسرائيل والصهيونية، فلم يكن القس جيري فالويل يتطرق لذكر إسرائيل المعاصرة إلاّ بعد الانتصار العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧. بعدها حدث انقلاب في موقف فالويل، حيث قرر خوض غمار السياسة واختيار الدفاع عن إسرائيل باعتبارها قضيته الأولى. أضف إلى ذلك، أن التورط الأمريكي في المستنقع الفيتنامي وانعكاساته على المجتمع الأمريكي، دفع بالعديد من الأمريكيين، ومنهم القس فالويل، إلى النظر لإسرائيل وبما تمثله من معانٍ دينية لليمين المسيحي، كدولة قوية لا تقهر. واجتمعت ظروف إنشاء إسرائيل واحتلال القدس والضفة الغربية عام ١٩٦٧، وانتصار الإسرائيليين على الجيوش العربية، لتشكل في نظر فالويل وأمثاله بمثابة تحقيق لرؤية انجيلية، وبخاصة بالنسبة للمؤمنين برؤية «التدبير الإلهي» المتعلقة بالمراحل السبع التي ستقود إلى معركة هرمجدون. وقتها كتب نيلسون بيل Nelson Bell، صهر بيلي غراهام، ورئيس تحرير صحيفة «المسيحية اليوم»، الناطقة بلسان اليمين المسيحي في أمريكا

يقول معلقاً على الانتصار الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧ : «تأتي عودة القدس بأكملها إلى أيدي اليهود لأول مرة خلال ألفي عام لتثير الكثير من البهجة في قلب كل قارئ للأنجيل، بهجة ممزوجة باعتقاد متجدد بدقة ما بشر به الكتاب المقدس ومصداقيته».

بوش والمسيحية الصهيونية

بوصول جورج دبليو بوش للبيت الأبيض عام ٢٠٠١، كان الجناح اليميني المتطرف من المسيحية في الولايات المتحدة قد حقق نفوذاً غير مسبوق في تاريخ هذا التيار، الذي يطرح رؤيا دينية مستهجنة. فالرئيس بوش، ومنذ حالة التحول الوجداني الذي أصابته وجعلته أقرب إلى الدين، وقع تحت تأثير رجل مثير للجدل يدعى مارفن أولاسكي Marvin Olasky، وهو أستاذ في جامعة تكساس وواحد من رموز مجموعة المحافظين الجدد. وأولاسكي هذا الذي يصدر مجلة العالم، هو يهودي الأصل ادعى اعتناق المسيحية عندما كان عضواً في الحزب الشيوعي الأمريكي. ويُعد مارفن أولاسكي نسخة محلية من دووغ فييث Doug Feith أو مايكل ليدين، ويثق به بوش كمستشار إلى حد أن كتابه المعنون «مأساة العاطفة الأمريكية» يشكل المرجع الوحيد الذي يستمد منه الرئيس أجندته المحلية، كما يقول.

وكان كارل رووف Karl Rove، المستشار والمخطط السياسي للرئيس بوش، أول من عرف بوش على أولاسكي، وقاد إلى حالة التحول العاطفي التي أصابت بوش وشكلت عنصراً رئيسياً في حملته الانتخابية. وفي إشارة إلى هذه العلاقة مع المرشح الجمهوري للرئاسة، مقارنة بالمرشح الديمقراطي كيري، كتب أولاسكي يقول: «الشيء الآخر الذي لا نستطيع كلانا قوله هو أننا لم ننقذ أنفسنا، لأن الله وحده هو الذي ينقذ الخطائين، وما دمنا قد ولدنا من جديد فلسنا مطالبين بتبرير أنفسنا ؛ لأن من يُنقذ لا يكتسب صفة المنقذ». مثل هذا القول، شكل

مرجعاً لبوش لاحقاً في حديثه مع الصحفي بوب وودورد Bob Woodward، عندما قال: «لست بحاجة لشرح السبب الذي يدفعني لقول ما.... لعل هذا أكثر الأشياء إثارة في أن يكون المرء رئيساً... أشعر بأنني لا أدين لأي حد بأي تفسير». يا لها من ديمقراطية كما يفهمها بوش.

حالياً يحيط بوش نفسه بأشخاص مثل أولاسكي وكارل رووف Karl Rove، وهذا الأخير أقام ماكينة سياسية صعبة الاختراق حول بوش، تستمد قوتها من الدعم النشط لليمين المسيحي، وبخاصة المسيحيين الصهاينة الذين يعتبرون شارون وممارسات إسرائيل العدوانية جزءاً من نبوءة الإنجيل الخاصة بالمعركة الأخيرة الفاصلة. وهذه الجماعة هي التي تبرر لبوش حربه الحالية على الإسلام والتي تشن تحت شعار الحرب على الإرهاب.

وفي هذا الصدد، تبرز اسماء لأشخاص وجماعات لها عظيم الأثر على توجيه القرار الأمريكي في عهد بوش. فهذا الحاخام ايكشتاين Eckstein يتزعم حركة «خيرية» متنفذة، تحمل اسم جمعية الزمالة الدولية للمسيحيين واليهود، تعمل على جمع تبرعات بعشرات الملايين من الدولارات لإسرائيل سنوياً. ويرتبط الحاخام ايكشتاين بصداقة قوية مع رموز اليمين المسيحي، أمثال بات روبرتسون، وغاري بايور Gary Bauer، وكذلك رموز المحافظين الجدد في البيت الأبيض، مثل ايليوت أبراهامز، المسؤول عن ملف الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي. ولعب ايكشتاين وحلفاؤه دوراً رئيسياً في توليد الضغوط على إدارة بوش للتخلي عن خطة خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، والدفاع عن أسلوب شارون الدموي في إدارة الاحتلال.

ومن أقوال ايكشتاين المأثورة في الدفاع عن إسرائيل القول: «منذ ١١ سبتمبر ومنذ الانتفاضة، أصبحت الجالية اليهودية في أمريكا أكثر إدراكاً للواقع، فهم يشعرون بمدى المخاطر التي تهدد بقاء إسرائيل، ويدركون بأن الفئة الوحيدة التي تقف معنا بشجاعة وفخر هي هذه الجماعة البروتستنتية».

وكان الحاخام ايكشتاين قد برز عام ١٩٨٨ كأنشط العاملين في حملة

المرشح الجمهوري للرئاسة بات روبرتسون، حيث كرس جل نشاطه لإقناع يهود نيويورك بعدم معاداة المرشح الجمهوري لأنه وأتباعه من أصدقاء إسرائيل المخلصين. يذكر أن روبرتسون في عام ١٩٨٦ تورط في مواقف تسببت في إغضاب اليهود عندما وصف غير المسيحيين بالنمل الأبيض الذي لا ينفع فيه سوى الحرق بالغاز، كما تحدث روبرتسون في كتابه المعنون «النظام العالمي الجديد» عن أن الشيوعية هي وليدة أفكار المثقفين من يهود ألمانيا. غير أنه في الوقت الذي يبدو فيه روبرتسون غير مغرم بالليبراليين اليهود العلمانيين، إلاّ أنه كان على الدوم ذلك المسيحي الصهيوني الصلب الذي لم يتوقف في خطبه ومواعظه وكتبه التنبؤية عن الإشارة للوجود اليهودي في القدس ولانتصار إسرائيل في حرب ١٩٦٧ باعتباره إشاره إلهية إلى قرب عودة السيد المسيح.

في عام ١٩٩٦ أقام ايكشتاين ما عرف بمركز القيم المسيحية واليهودية، برئاسة كل من السيناتور اليهودي المحافظ جو ليبرمان Joe Lieberman، والسيناتور البروتستنتي سام براونباك Sam Brownback، وعضوية عدد من رموز اليمين المسيحي، مثل بايور مدير مجلس أبحاث العائلة، والمدير التنفيذي للجمعية المعمدانية الجنوبية ريتشارد لاند Richard Land، وعميد الكلية الحكومية في جامعة ريجنت Regent University كاي جايمس Kay James، وهذا الأخير يشغل حالياً مدير مكتب شؤون الموظفين في البيت الأبيض. كما ضمت عضوية المراكز عدداً من المحافظين الجدد مثل ايليوت ابراهامز، ووليام كريستول William Kristol، ووليام بينيت William Bennett. وقد خدم المركز في الأساس كموقع قيادة للحملة الثقافية التي أطلقها تحالف اليمين المسيحي والمحافظين الجدد لتسويق أفكارهما المشتركة.

كانت الخطوة التالية والأهم بالنسبة للحاخام ايكشتاين هي جمع الأموال لصالح جمعية الزمالة الدولية لليهود والمسيحيين. وبحلول ١٩٩٩، كان ايكشتاين قد استقر في إسرائيل، حيث اعتاد التنقل طوال الوقت عبر الأرض المقدسة مع فريق التصوير الخاص به، لإنتاج أشرطة فيديو دعائية تتلاءم وأذواق المسيحيين

الصهاينة، الذين لن يبخلوا بالأموال على جمعيته. كما لقيت هذه الأشرطة حماساً من شبكة الإرسال المسيحية، التي يديرها القس روبرتسون، فكان الترويج المناسب لها عبر الولايات المتحدة. ومع وجود حوالي ٣٥٠ ألف متبرع، تمكنت جمعية ايكشتاين من تحويل ٢٠ مليون دولار لتمويل ٢٥٠ مشروعاً في إسرائيل العام الماضي وحده، بما فيها مستشفيات ميدانية للمستوطنين. وفي الوقت الحالي، فإن جمعية ايكشتاين تُعد ثاني أكبر متبرع غير حكومي لإسرائيل بعد الوكالة اليهودية شبه الحكومية.

وجد شارون في الحاخام ايكشتاين خير مستشار له في مغازلة اليمين المسيحي الأمريكي. وفي خريف ٢٠٠٢، التقى شارون بوفد ضخم من أتباع الكنيسة البروتستنتية في القدس، يضم أكثر من ثلاثة آلاف زائر متحمس لإسرائيل، حيث خاطبهم شارون قائلاً: «أقول لكم الآن وهنا... نحن نحبكم... نحن نحبكم جميعاً».

في الفترة نفسها، دعا شارون مستشار بوش غاري بايوير إلى القدس للقاء خاص مع أعضاء حكومته. وحول لقائه مع الإسرائيليين، قال بايوير لاحقاً: «استمتعت باهتمام إلى القضايا التي تشكل الهم الإسرائيلي، ومن جانبي شرحت لهم حقيقة أن حكومة شارون تتمتع بقاعدة دعم في أمريكا أكبر بكثير مما يدركون، وبأنهم يجب أن يتصرفوا من منطلق أن المزيد من الأمريكيين ينظرون إلى إسرائيل كحليف طبيعي». وللتأكيد على كلامه، سلم بايوير شارون رسالة دعم تحمل تواقيع من قادة التيار البروتستنتي اليميني، أمثال شارلز كولسون Charles Colson وجيري فالويل، وجايمس دوبسون James Dobson رئيس جمعية «العائلة أولاً».

وعلى مدار السنوات الأربع الماضية، والحاخام ايكشتاين وحلفاؤه من المتنفذين، يشنون حملة ضاغطة ضد مشاركة إدارة بوش في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية التي شغلت اهتمام سائر رؤساء أمريكا بدءاً بكارتر. وقد اكتسبت الحملة هذه زخماً كبيراً بتنظيم يوم وطني للتضامن مع إسرائيل في

الواشنطن موول Washington's Mall في أبريل ٢٠٠٢، وأمام مئة ألف مشارك وقف ايلي وبيزيل Elie Wiesel وعمدة نيويورك السابق رودي جولياني Rudy Giuliani يطلقان الشعارات المعادية للفلسطينيين ونعتهم بالإرهابيين. أما جانيت بارشال Janet Parshall، المذيعة في المحطة البروتستنتية، فوقفت تصرخ: «لن نتخلى عن الجولان ولن نقسم القدس». وقد تزامن عقد المهرجان الجماهيري هذا مع إطلاق ايكشتاين الدعوة ليوم صلاة وتضامن مع إسرائيل تشارك فيه ١٧ ألف كنيسة بروتستنتية.

ومع وجود عدد من أقرب أصدقائه يعملون داخل البيت الأبيض، يكون الحاخام ايكشتاين قد امتلك قاعدة نفوذ قوية في مركز صنع القرار الأمريكي. وفي يوليو ٢٠٠٣ اصطحب ايكشتاين ٢٠ من رموز الأصولية المسيحية إلى البيت الأبيض لعقد «اجتماع هادئ» مع مستشارة بوش لشؤون الأمن القومي غوندالیزا رايس Condoleezza Rice، والمستشار لشؤون الشرق الأوسط أحد رموز المحافظين الجدد ايليوت أبراهامز. وفي اللقاء، أعرب ايكشتاين ومرافقوه عن معارضتهم الشديدة لخارطة الطريق، بينما أعربت رايس عن تعاطف الإدارة مع موقفهم. ويستذكر ايكشتاين ما قالته رايس: «أوضحت لنا بأن عقيدة بوش هي التي تملي عليه بعض مواقفه الرئيسية... أعتقد أن هذا ما يثير إعجاب الناس ببوش».

وفي وقت سابق من الشهر نفسه، التقى ايليوت ابراهامز بجماعة ضغط أخرى تعمل تحت ستار الدين، وتدعى «المؤتمر الرسولي Apostolic Congress» حيث أعرب الوفد عن مشاعر القلق تجاه نوايا بوش مباركة خطة شارون الخاصة بالانسحاب من غزة. وعندما وجهت إدارة بوش الانتقاد لإسرائيل على محاولتها الفاشلة لاغتيال زعيم حماس، الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، في يونيو ٢٠٠٣، أرسل غاري بايوير رسائل الكترونية إلى مئة ألف من أتباعه، طالباً ممارسة الضغوط على البيت الأبيض. وفي ذلك يقول بايوير: «لقد أمطرنا البيت الأبيض بالرسائل الإلكترونية والفاكسات، مؤكدين على أن لإسرائيل الحق في

الدفاع عن نفسها. كانت النتيجة أنه عندما نجحت المحاولة الثانية وتم اغتيال الرنتيسي بالفعل، صدر عن البيت الأبيض بيان يدعم حق إسرائيل في الدفاع عن النفس».

جاء النفوذ الذي يتمتع به غاري بايوير ليكسبه «شرف» إلقاء الكلمة الرئيسية في الاجتماع السنوي الأكبر وأقوى لوبي يهودي في الولايات المتحدة، وهي لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية AIPAC، حيث قوطعت كلمته الحماسية المؤيدة لإسرائيل بتصفيق حار عدة مرات، كما لعب بايوير دوراً نشطاً في الدفاع عن جماعات الاستيطان الإسرائيلية، سواء في مواجهة خارطة الطريق أو مشروع شارون للانسحاب من غزة. ومن خلال لجنة العمل السياسي التي يترأسها تحت اسم «الحملة دفاعاً عن العائلات العاملة»، كان بايوير ينشط في جمع التبرعات لصالح حملة بوش من المسيحيين المحافظين.

وخلال حملة بوش عام ٢٠٠٠، نقل عن الحاخام ايكشتاين القول: «أعتقد شخصياً بأن على اليهود الأمريكيين وعلى أمريكا بشكل عام التصويت لبوش، لأنه سيكون الأقوى في مواجهة الإرهاب، لأن أي شيء أقل من المواجهة الكاملة مع (الإرهابيين) ستحمل في طياتها نهاية الحضارة الغربية كما نعرفها».

في مايو ٢٠٠٤. وفي ظهور متميز يستهدف جذب تأييد الناخبين اليهود، خاطب الرئيس بوش أكثر من أربعة آلاف مندوب احتشدوا في المؤتمر السنوي للجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية AIPAC، بالقول: «بدفاعكم عن حرية إسرائيل ورخائها وأمنها، فإنكم تخدمون بذلك قضية أمريكا». وقبل ذلك بعام، وفي اجتماع لم يلقَ تغطية إعلامية تذكر، اجتمع اليوت ابراهامز ومسؤولون آخرون في إدارة بوش مع أعضاء «المؤتمر الرسولي»، وهي جماعة سياسية متنفذة من الأصوليين المسيحيين، وذلك للتأكيد لهم على أن دعم إدارة بوش لإسرائيل لا يزال على القدر نفسه من القوة والتصميم.

وفي الوقت الذي يبدو فيه بأن لا علاقة هناك تذكر بين AIPAC والمؤتمر الرسولي، إلاّ أن الجهتين تجتمعان على هدف رئيسي وهو أمن إسرائيل

وسلامتها.

ومع أن اللقاءات الدورية للمسؤولين في إدارة بوش مع الأصوليين المسيحيين لم تعد بالأمر الجديد، إلاّ أن الكثيرين فوجئوا بالاجتماع الخاص الذي ضم اليوت ابراهامز مع أعضاء المؤتمر الرسولي، والذي لم يكشف النقاب عنه سوى مراسل مغمور يدعى ريك بيرلستين Rick Perlstein. وعندما حاول المراسل المذكور الحصول على تفصيل عن اللقاء مع القس روبرت ابتون Robert G. Upton، أفاده القس بالقول: «مع أن هذه معلومات لا يفترض أن تصل لأحد، إلاّ أننا على اتصال مستمر مع البيت الأبيض... شخصياً أتلقى تقريراً موجزاً من البيت الأبيض كل أسبوع... وقبل أسبوعين فقط كنت هناك حيث التقينا بالرئيس».

وبينما تتعدد قضايا موضع النقاش في الاجتماعات التي تضم مسؤولي الإدارة والأصوليين، إلاّ أن القضية الأساسية التي تشغل اهتمام أتباع المؤتمر الرسولي في هذه اللقاءات، هي سياسة الإدارة تجاه إسرائيل والفلسطينيين. وطبقاً للمراسل بيرلستين، فإن حركة المؤتمر الرسولي تعارض، وبشدة، فكرة إقامة الدولة الفلسطينية، كما ويخشى الرسوليون من أن يكون الانسحاب الإسرائيلي من غزة الخطوة الأولى في هذا الاتجاه. يضاف إلى ذلك، أن اعتراضهم على الانسحاب يقوم على أساس أن كل الأراضي التي ورد ذكرها في التوراه هي ملك لليهود. ويؤمن هؤلاء بأن بقاء إسرائيل قوية وإعادة بناء الهيكل مطلبان لضمان عودة المسيح إلى الأرض.

عند النظر إلى الطيف الكامل لشبكة الجماعات المسيحية الأصولية، والليكود الإسرائيلي، ومهووسي جبل الهيكل، ضمن إطار واحد، يصبح من الأسهل فهم لماذا تقوم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وتجاه إسرائيل بشكل خاص، على التعامل مع إسرائيل كجزء أساسي من الولايات المتحدة. مثل هذا الأمر يُعد جزءاً محورياً من الاستراتيجية الاقتصادية في مشروع القرن الأمريكي، الأمر الذي يناقشه هذا الكتاب من منظور تاريخي وصولاً إلى فهم

أفضل لهذا المشروع.

أمريكا هي إسرائيل، وإسرائيل هي أمريكا، ولا عجب بأن أكثر المحافظين الجدد هم من حملة الجنسيتين الأمريكية والإسرائيلية. ومن يُرد من الساسة أن (يستحذي) أحدهم ضد الآخر، فهو ساذج لو أحسنا النية.

الفصل العاشر

إسرائيل العنصرية

حقيقة استعمارية وليست نبوءة إنجيلية

هناك اتهام جاهز لإلصاقه بأي شخص يتجرأ على طرح آراء تتعارض مع السياسات الإسرائيلية : فهو إما كاره للذات في حالة إن كان يهودياً، أو الأسوأ من ذلك، معاد للسامية إذا كان ينتمي لعقيدة أخرى. ففي هوليوود مثلاً، بإمكان صانعي السنما إنتاج فيلم يصور السيد المسيح كشخص شاذ ويتم ذلك باسم حرية التعبير. إلاّ أن التشكيك أو حتى مجرد تقصي الحجم الفعلي لضحايا اليهود على أيدي النازية، أو كما يطلقون عليها اسم المحرقة، فهو أمر محظور تماماً. ولهذا السبب تم الاعتماد في جمع المعلومات الخاصة بهذا الفصل على شخصيات إسرائيلية أو يهودية أو مصادر واضحة سيتم الإشارة إليها في المتن.

يتحدث إدوارد تيفنان Edward Tivnan عن تجربته المثيرة في نشر كتابه المعنون «اللوبي The Lobby». فقد أراد تيفنان من إعداد كتاب عن القوة السياسية لليهود وتأثيرها على

السياسة الخارجية الأمريكية، أن يعرف «كيف أن جالية من ستة ملايين يهودي أصبحت على هذا القدر من القوة والنفوذ في بلد ضخم مثل أمريكا؟». وقتها حذره أصدقاؤه من أنه «مقبل على مهمة مستحيلة، وبأن هذا الموضوع على درجة عالية من السخونة والحساسية والخطورة السياسية، وبأن العدل والموضوعية التي أدعيها ستحتم علي نقد إسرائيل والجالية اليهودية الأمريكية (وذلك على الرغم من اعتراف أصدقائي اليهود المطلعين بصحة ما أقوله)، وبأن أي نقد ولو بسيط لأي منهما، من شأنه أن يلصق بي تهمة إما «مؤيد للعرب» أو «معادٍ لإسرائيل» أو الأسوأ «معادٍ للسامية». ويضيف الكاتب تيفنان: «هناك من أثار لدي مخاوف أخرى أشد، فقد حذرني مسؤولون سابقون وعدد من السفراء ممن خدموا في البلاد العربية، من أنني لن أجد ناشراً جيداً يقبل بنشر كتاب يطرح مثل هذه القضية. وعندما قلت لهم بأن لدي ناشراً بالفعل، أوضحوا أن هذا لا يحل المشكلة، فالموزعون سيرفضون الكتاب. وحتى في حالة قبولهم به، فهناك الجماعات اليهودية المحلية التي ستضغط على أصحاب المكتبات لإخفائه بعيداً عن الأنظار».

تم نشر الكتاب من قبل دار سيمون آند شوستر Simon & Schuster Inc، وحصلت على نسخة منه مصادفة خلال حضوري حفل تخريج ابني وحصوله على الماجستير في إدارة الأعمال في بوسطن. وبعد عامين حاولت الحصول على نسخة أخرى من الكتاب لأحد الأصدقاء، ولكني لم أعثر عليه في المكتبات، جاءني الرد من دور المكتبات الرئيسية كافة عبر الولايات المتحدة: «نأسف... توقف الناشر عن إعادة طبع الكتاب».

جاء في مقال تحليلي لجريدة الغارديان اللندنية (العدد الصادر في ٢٧ أغسطس ٢٠٠٣) القول: «يقول د. جوناثان ساكس Dr. Jonathan Sacks كبير الحاخامات في بريطانيا، منتقداً احتلال إسرائيل للمناطق الفلسطينية وفكرة استمرار حكم إسرائيل للفلسطينيين: من الصعب تجاهل وصية تتكرر ٣٦ مرة في كتب موسى، والتي تقول «لقد تم نفيكم لكي تدركوا شعور من يعيش في

المنفى». وأضاف ساكس: «وعليه أعتبر أن الوضع الحالي ليس أقل من مأساوي ؛ لأنه يدفع بإسرائيل إلى مواقف لا تتناسب وقيمنا العميقة على المدى البعيد».

وفي الكتاب المعنون «الأصولية اليهودية في إسرائيل»، توصل مؤلفاه اليهوديان (أحدهما إسرائيلي والثاني أمريكي) إسرائيل شاهاك Israel Shahak ونورتون سيفنسكي Norton Mezvinsky، إلى أن «علماء الاجتماع وغيرهم من الأكاديميين الإسرائيليين متفقون على أن أتباع الأصولية اليهودية في إسرائيل هم من أعداء الديمقراطية، وبأن الأصوليين يعارضون مبدأ المساواة بين المواطنين كافة خاصة غير اليهود واليهود الذين ضلوا الصواب..»

أديولوجية الحاخام كووك

لم يكن آراخام كووك Arracham Kook كبيراً لحاخامات فلسطين فقط في أواخر القرن التاسع عشر، بل كان صاحب رؤية دينية خاصة، ويلقى الاحترام الكبير في أوساط اليهود، وبخاصة أن حاخامات غوش ايمونين Gush Emunin هم من تلامذته، بالإضافة إلى ابنه الحاخام تزفي (1890-1982) Tzvi، الذي تسلم قيادة أتباع الأديولوجية الدينية لوالده بعد وفاته. وفي كتابه المعنون «حمير المسيح»، الذي يُعد من الكتب الرائجة، نقل الكاتب سيفي راشتفسكي Seffi Rachtevsky عن الحاخام كووك الأب القول: «الفرق بين روح يهودية وأرواح غير اليهود، هو أكبر وأعمق من الفرق بين روح إنسان وأرواح الحيوان».

كانت سائر تعليمات الحاخام كووك تستند إلى مذهب لوريانيك كابالا Lurianic Cabbala، اليهودي المتصوف الذي ساد خلال الفترة من ١٦٠٠ -١٩٠٠. كان كووك الأب يرى جانباً إيجابياً يدعو للبهجة في موت الملايين من الجنود في الحرب العالمية الأولى، حيث يعدها إشارة من السماء بقرب خلاص اليهود وعودة المسيح. ويتابع مؤلفا كتاب «حمير المسيح» : «الحقيقة أن هناك أتباع جماعات معينة من اليهود، منهم من يتمتع بنفوذ سياسي كبير - يعتبرون أن

اليهود متفوقون على غيرهم من غير اليهود، وينظرون إلى العالم باعتباره خلق لهم وحدهم». وفي شهادة له أمام محكمة إسرائيلية في نابلس، بعد أن قام عدد من أتباعه بمهاجمة البلدة الفلسطينية في يوليو ١٩٨٩ قتلوا خلالها طفلة فلسطينية، قال الحاخام اسحق غينزبيرغ Yitzhak Ginzhurg: «يجب الاعتراف بأن دم اليهود ودم غير اليهود ليسا الشيء ذاته... على شعب إسرائيل النهوض والإعلان صراحة بأن دم اليهودي ليس كغيره... لا سمح الله أن يكونا الشيء نفسه».

جذور الصهيونية

استند البريطانيون في قرارهم التعاطف مع الصهيونية في إقامة دولة لليهود في فلسطين، إلى خليط من الأسباب الدينية والسياسية والأطماع في أموال اليهود، والاستفادة من نفوذهم السياسي. ويصف آرثر كووستر Arthur Koester الوعد الذي قطعه وزير الخارجية البريطاني بلفور لرئيس الحركة الصهيونية، بشأن إقامة وطن لليهود في فلسطين، بالقول: «نحن أمام أمة تعد أمة أخرى بأرض أمة ثالثة... إنها حماقة غير طبيعية».

لم يكن معظم المهاجرين إلى فلسطين من اليهود المتدينين بل كانوا أقرب إلى الباحثين عن المغامرة. كان العديد منهم ملحدين شيوعيين أو اشتراكيين ثوريين، مثل الشابة القادمة من روسيا مانيا ويبوزوفيتش Manya Wi ewitz، التي كرست حياتها للقضية الشيوعية، فكان أن أسست المزارع الجماعية التي عرفت بالكيبوتز Kibbutzim. وفي الوقت نفسه كانت ويبوزيفتش من أوائل الملتحقين بحركة هاشومير Hashomer، النواة الأولى للجيش الإسرائيلي. وهناك أ. د. غوردون A.D. Gordon، القادم من اوكرانيا الذي أسس حزب العمل الصهيوني. أما الطبيب الروسي آرييه ليو بوويهم Aryeh Leo Boehm فأسس فرعاً لمعهد باستور في فلسطين.

قرر المجتمعون في المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في باسل - سويسرا عام ١٨٩٧، بأن فلسطين ستكون موقع الدولة اليهودية المخطط لإقامتها. بعد الحرب العالمية الثانية، رتب الرئيس روزفلت لاجتماع مع الملك عبد العزيز آل سعود بهدف التطرق لموضوعي فلسطين والنفط. استقبل روزفلت الملك على متن المدمرة العسكرية كوينسي Quincy، حيث كانت مدّمرة أخرى هي «ميرفي Murphy» أقلت الملك ومرافقيه إلى قناة السويس، حيث كانت كيونسي راسية. قال روزفلت للملك بأن اليهود عانوا الأمرين على يد هتلر، وبأنه عازم على إيجاد حل لمشكلتهم. رد عليه الملك بأنه «يتفهم معاناتهم على يد هتلر إلاّ أنه لا يفهم لماذا يترتب على العرب والفلسطينيين دفع ثمن بربرية الأوروبيين... لماذا لا يعطى اليهود وذريتهم أفضل أراضي وبيوت الألمان الذين أوقعوا عليهم الظلم ؟». أدرك روزفلت فوراً بأن القضية الفلسطينية ليست بالسهولة التي يصورها الصهاينة في الولايات المتحدة والخارج.

الواقع أن قرار الحركة الصهيونية اعتماد فلسطين كوطن قومي لهم لم يقنع جميع اليهود بالضرورة. فقد أرسل مجلس حاخامات فيينا ببعثة لتقصي الحقائق إلى فلسطين ضمت اثنين من الحاخامات، وعندما وصلا أدركا فوراً بأن فلسطين مكان مأهول بالفلسطينيين منذ قرون، وهي ليست أرضاً بلا شعب تنتظر شعباً بلا أرض، فكان أن أرسلا برقية من فلسطين كان نصها «العروس - أي فلسطين - جميلة، إلاّ أنها متزوجة بشخص آخر - أي الفلسطينيين -» .

كان هيرتزل يفترض بأن المهاجرين اليهود سيجلبون معهم مزايا الحضارة الغربية، والمصادر الاقتصادية التي ستجعلهم موضع ترحيب من العرب الفلسطينيين الذين يشكلون ٩٥٪ من السكان، وهو افتراض اعتبره معظم اليهود، بمن فيهم حاخامات فيينا أقرب إلى الخيال. في حين أن الافتراض الأقرب إلى الواقع كان الذي أكد عليه الحاخامات بالقول: «كان الافتراض غير المعلن لهيرتزل وحلفائه بأن الحركة الصهونية ستحقق أهدافها ليس من خلال التفاهم مع السكان الفلسطينيين المحليين، بل من خلال التحالف مع القوة العظمى السائدة

في وقتها». ومثل هذه السياسة ما تزال قائمة حتى يومنا هذا.

يُعد حاييم مارغيت كالفوريسكي Haim Margalit Kalvorisky، المهندس الزراعي المولود في بولندا من الرعيل الأوائل الذين عاشوا في فلسطين، حيث سكن الجليل في التسعينات من القرن التاسع عشر. كان كالفوريسكي ينتمي إلى جمعية الاستطيان اليهودية، التي نشطت في الاستيلاء على الأراضي في فلسطين، وتشجيع المهاجرين على استيطانها. وبعد أن أمضى معظم سنوات حياته في نزع الأراضي العربية من أصحابها بطريقة أو بأخرى، توصل إلى قناعة مؤداها «أن العرب ليسوا قطيع أغنام بل بشر بأرواح وقلوب»، وأضاف بأن على الحركة الصهيونية «أن تجتهد في محاولة التوصل إلى اتفاق مع العرب»، الأمر الذي تجاهلته الحركة. غير أن الحركة الصهيونية لم تستطع الاستمرار في إنكار وجود المشكلة، والاستمرار في الافتراض بأن العرب مجرد «مجموعة من الجهلة والمتسولين الخانعين الذين على استعداد لبيع كل شيء في سبيل وجبة من اللحم والخضار». اقترح كالفوريسكي عقد اتفاقية سياسية مع الفلسطينيين بالقول: «ليس علينا التنازل عن أي شيء من برنامجنا الأساسي، وما دام اليهود لا يفعلون للعرب ما لا يقبلون أن يفعل غير اليهود بهم في المنفى، وما داموا لا يبنون بيوتهم على أنقاض بيوت الآخرين، فإنه ستكون هناك فرصة للانفراج».

يعود الفضل في تحقيق التحالف الصهيوني البريطاني إلى حاييم وايزمان Chaim Weizmann (1874-1972)، حيث تكللت جهوده بالنجاح بإعلان وعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧. وفي ذلك الوقت، كان عدد اليهود في فلسطين ٥٦ ألف يهودي مقابل ٦٠٠ ألف عربي فلسطيني.

لم يكن رئيس الوزراء الإنجليزي لويد جورج بالشخص الغريب على الصهيونية، حيث أن «الحركة الصهيونية في لندن كانت قد استعانت بخدمات أحد المحامين لتسهيل اتصالاتها بوزارة الخارجية، كان ذلك المحامي يدعى ديفيد لويد جورج David Lloyd George، الذي أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩١٧». وطبقاً لصحيفة الجويش كرونيكل Jewish Chronicle، فإن لويد جورج كان

«أحد المؤمنين المتحمسين للقضية الصهيونية». وكان العديد من عملائه من اليهود. ومن هؤلاء الصهيوني هيربرت صاموئيل Herbert Samuel، الذي كان يستشيره بينما كان المذكور يعمل مع زملائه على مشروع الاستعانة بالحكومة البريطانية، وصولاً إلى ما عرف بوعد بلفور بعدها بأعوام. نشأ لويد جورج في جو ديني، حيث كان دائم القراءة للإنجيل، وقد أبلغ بن غوريون ذات مرة قائلاً: «لقد تعلمت في المدرسة عن تاريخ اليهود أكثر مما تعلمته عن تاريخ بلادي، أستطيع أن أسمي لك جميع ملوك إسرائيل، ولكني أشك في أنني أعرف أكثر من أسماء ستة من ملوك انجلترا، ولا أكثر من ذلك من ملوك ويلز».

كان هيربرت صاموئيل في الرابعة والثلاثين عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، حيث قام بصياغة مذكرة في يناير ١٩١٥ ونجح في عرضها أمام الحكومة البريطانية، مقترحاً فيها غزو فلسطين. الواقع أن فكرة الغزو هذه كانت موضع اهتمام لويد جورج، الذي طالب حكومة بلاده بعدم التردد في احتلال فلسطين. ولأن وزارة الحرب كانت معنية وتخطط لخوض الحرب ضمن الحدود الأوروبية، فقد اعترض وزير الدولة لشؤون الحرب اللورد هوراتيو هيربرت كيتشنر Horatio Herbert Kitchner على فكرة احتلال فلسطين، وأصر قائلاً: «فلسطين لا تشكل لنا قيمة تذكر». وطبقاً لتوم سيجيف Tom Segev، الكاتب والمؤرخ الإسرائيلي، فإن «كيتشنر غرق في البحر في العام التالي، وغرقت معه فكرة اقتصار الحرب على الجبهة الغربية في أوروبا». تغيرت خطة المعركة وصدرت التعليمات للقوات البريطانية المرابطة في مصر بغزو فلسطين. وبعد محاولتين فاشلتين لدخول غزة، قام لويد جورج بتغيير قادته، وأصبح أدموند اللنبي Edmond Allenby القائد الجديد. لم يكن اللنبي في الواقع سوى مسيحي صهيوني وقارئ نهم للإنجيل، وذي اهتمام واسع بفلسطين، تاريخها وجغرافيتها ونباتاتها وطيورها.

وبالنسبة للعديد من الغربيين، وبخاصة لأولئك الذين شاركوا في غزو فلسطين، فإن ما حصل كان حرباً صليبية أخرى، ولكنها حرب تخاض بالنيابة

عن الصهاينة. فعندما وصل اللنبي دمشق، سارع إلى زيارة قبر صلاح الدين، الذي أخرج الصليبيين من الأرض المقدسة وأعاد القدس إلى حكم الإسلام. هناك وقف اللنبي مخاطباً القبر قائلاً «انهض يا صلاح الدين، الآن فقط انتهت الحملة الصليبية». وفي السياق نفسه كتب انطونيو دي بالوبار Antonio de Ballobar، الذي كان يعمل كقنصل عام يرعى المصالح الإسبانية وعدداً من الدول في القدس خلال الحكم العثماني، يقول في مذكراته بعد دخول قوات اللنبي الناصرة: «تم اليوم تطهير أرض يسوع الناصرة من الكفرة المحتلين». ويقول موشيه سيملانسكي Moshe Smilansky من تل أبيب، إنه قابل أحد جنود اللنبي، وهو استرالي يدعى سيد شيرسون Sid Sheerson، عرف منه أنه كان يعمل راعياً في بلاده، وقرر التطوع لأنه تعلم في المدرسة بأن أرض الإنجيل اغتصبت من شعب الإنجيل. وعندما طلب من الأستراليين التطوع، وضع يده على السيف ولقي مباركة من والدته وأخته اللتين قالتا له : «هيا... اذهب واستعد الوطن للأمة الوحيدة التي تركت بدون وطن». وعندما ألحق اللنبي الهزيمة بالعثمانيين ودخل القدس، دقت أجراس كاتدرائية ويسمنستر Westminster Cathedral لأول مرة منذ ثلاثة أعوام بعد الحرب العالمية الثانية، وأرسل الملك جورج ببرقية تهنئة شخصية للجنرال اللنبي. وفي هذا الشأن، كتب الميجور فيفيان جيلبرت Vivian Gilbert، يقول: «اثنان فقط من حملة الصليب نجحا في تحرير القدس... القائد الصليبي غودفيري Godfrey من بويلون والجنرال ادموند اللنبي».

يمكن النظر إلى الأهمية السياسية لزرع جسم غريب مثل إسرائيل في قلب العالم العربي، من خلال لعبة القوة السياسية للنظام الاستعماري العالمي البريطاني من قبل، والأمريكي كما نشهده حالياً. فلسطين تقع في موضع الفاصل بين دول المشرق العربي - والتي تدعى الآن الشرق الأوسط - في آسيا عن دول شمال أفريقيا العربية، المعروفة بدول المغرب العربي. وتم تقسيم الدول الواقعة على الساحل الشرقي للمتوسط إلى عدة دول محكومة من قبل أقليات

في فلسطين ولبنان وسوريا، كما تم سلخ لواء الإسكندرونة عن سوريا وضمه إلى تركيا، أما الدولة التي اقترح إقامتها، ذلك الوقت وهي إسرائيل، فكانت الرؤية تضعها كشريك استراتيجي يشاطر الغرب الثقافة اليهودية المسيحية.

وعد بلفور

يعتقد الكاتب الإسرائيلي توم سيجيف، بأن وعد بلفور عام ١٩١٧ بإقامة وطن قومي لليهود لم يكن «وليد مصالح عسكرية أو سياسية، بل نابع من مشاعر الإيمان والتعصب والتلاعب بمصائر الأمم. فالرجال الذين أطلقوه هم في الواقع من المسيحيين الصهاينة، وفي العديد من الحالات من المعادين للسامية. فقد كانوا يعتقدون بأن اليهود يحكمون العالم». ويقول لويد جورج في مذكراته، بأنه قرر دعم الصهيونية خوفاً من القوة الدولية لليهودية. وادعى جورج بأن التحالف معهم كان ضرورياً لكسب الحرب العالمية الأولى، وبأنه سيكون بالإمكان استغلال نفوذهم في دفع الولايات المتحدة لزيادة مشاركتها في الحرب، وبأن اليهود كانوا على ما يبدو القوة المحركة خلف الثورة الروسية. وعليه، فإن بإمكانهم التأثير على موقف الثوار تجاه الفريقين المتحاربين. وجاءت برقيات وايزمان من لندن للحركة اليهودية لتؤكد صحة هذا الانطباع. ففي برقية أرسلها إلى شخصية صهيونية بارزة في واشنطن، قال وايزمان «على أصدقائنا الأمريكيين بذل كل جهد ممكن للتأثير على موقف أصدقائنا الروس، وتشجيعهم لتأييد بريطانيا وسياسة حلفائها». وفي برقية وجهها إلى رئيس محكمة العدل العليا الأمريكية لويس برانديز Louis Brandeis، كتب وايزمان يقول: «علينا أن نفعل قصارى جهدنا لمنع الألمان من الحصول على موطئ قدم في جنوب روسيا... ونعتقد بأن يهود جنوب روسيا، الذين يتحكمون بالحركة التجارية، قادرون على إعاقة المناورات الألمانية والبلشفية».

وطبقاً للسفير البريطاني في تركيا، فإن كمال أتاتورك وصل إلى السلطة في

تركيا من خلال ما وصفه «بمؤامرة دولية شارك فيها اليهود والماسونيون والصهاينة»، ممن كانوا «القوة الحقيقية وراء ثورة الشبان الأتراك التي قادها أتاتورك». وقتها كتب السفير البريطاني في واشنطن يقول: «إن اليهود قوة منظمة جيداً وبخاصة في الصحافة وعالم المال والسياسة، وبأنهم يتمتعون بنفوذ كبير». أما لورد روبرت سيسيل Lord Robert Cecil، وكيل وزارة الخارجية البريطانية زمن الحرب العالمية الأولى، فكتب يقول: «ما يقال عن القوة الدولية الهائلة لليهود لا يحمل أي مبالغة».

كان هناك العديد من اليهود الذين ينظرون إلى الحركة الصهيونية كمصدر تهديد للعالم على المستوى البعيد، ومن هؤلاء ادوين مونتاغو Edwin Montagu، ابن عم هيربرت صاموبل، وزير التموين في حكومة لويد جورج زمن الحرب العالمية الأولى. وكان مونتاغو يعتقد كذلك بأن المسيحية الصهيونية ليست سوى انعكاس لمشاعر العداء للسامية في بريطانيا، وبأن المسيحيين الصهاينة هؤلاء يتمنون التخلص من اليهود. وأصر مونتاغو حينها على أنه كان يتوجب على بريطانيا التشاور مع الرئيس الأمريكي ويلسون قبل إصدار وعد بلفور. فقد كان البيت الأبيض ضد إعلان وعد بلفور، وما إن سمع وايزمان بحقيقة الموقف الأمريكي، حتى سارع لحشد أصدقائه اليهود في الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع بالبيت الأبيض إلى مراجعة موقفه. مثل هذا التراجع، جاء إشارة واضحة لرئيس الوزراء البريطاني لويد جورج من أن اليهود يسيطرون على القرار في البيت الأبيض.

ومن الأسماء المعروفة في خدمة اليهود، يبرز اسم سير مارك سايكس Sir mark Sykes، الذي تفاوض على معاهدة سايكس - بيكو السرية Sykes-Picot مع الفرنسيين لتقسيم العالم العربي. فقد اتصل سايكس بالأمير فيصل؛ لإقناعه بالاجتماع مع وايزمان، طالباً منه إبداء مواقف مرونة تجاه مطالب الزعيم اليهودي. وكتب سايكس للأمير فيصل قائلاً بأنه، سواء أحب المرء اليهود أم لا، فإنه لا يجب عليه التقليل من قوتهم، وبأن على المرء أن يستوعب ما حصل

مع الإمبراطوريتين الإسبانية وروسيا القيصرية اللتين نكلتا باليهود... فقد اختفتا عن الوجود. ومما جاء في رسالة سايكس للأمير فيصل القول: «صدقني عندما أقول بأن هذه الطائفة المكروهة الضعيفة هي في الواقع منتشرة في كل مكان، وتتمتع بقوة ونفوذ ولا يمكن القضاء عليها. فاليهود موجودون في مجالس كل ولاية، وفي كل بنك، وكل قطاع تجاري، وفي كل مشروع». صادق فيصل على وعد بلفور في اتفاق تم التوقيع عليه بتاريخ ٣ يناير ١٩١٩، غير أن الاتفاق لم يكتب له الاستمرار، لأن فيصل لم يكن يملك أي سلطة على فلسطين، وتم إجباره على التراجع تحت ضغط الوطنيين من أبناء بلده.

جاء الانتداب البريطاني على فلسطين لتحقيق هدف محدد وهو تحويل فلسطين إلى دولة يهودية، بل إن حكومة ظل يهودية (اللجنة الصهيونية) رافقت اللنبي في دخوله فلسطين، وأصبحت الحكومة الفعلية في فلسطين. تم إرسال اللجنة الصهيونية قبل أن يقرر البريطانيون ما إذا كانوا يعتزمون البقاء أو مغادرة فلسطين، بل وقبل أن تصدر عصبة الأمم، الانتداب الإنجليزي عليها. وقد نزل وايزمان في معسكر اللنبي نفسه في الرملة. وعندما دعاه اللنبي إلى دخول القدس معاً، رفض وايزمان باعتبار أن الوقت لم يكن مناسباً، وبأن ذلك سيثير الحساسيات القوية وقتها. ولخص موقفه من القائد العسكري البريطاني بالقول «اللنبي منا وإلينا». كانت اللجنة الصهيونية قد أعدت الهيكل الفعلي لحكومة يهودية، حيث المنظمات الخاصة بالتعليم والثقافة والبنية التحتية والأمن والجيش السري، وقد تم ذلك بمباركة كاملة من الضباط الإنجليز في فلسطين. أما الذين لم يكونوا ليظهروا التعاطف الكامل مع الأجندة الصهيونية، فكان يتم إبعادهم فوراً من المناصب. وعليه، فقد كان سائر ضباط الانتداب إما من اليهود الصهاينة أو من المسيحيين الصهاينة. وتم فتح أبواب الهجرة اليهودية على مصراعيها لتتدفق أعداد كبيرة منهم إلى أرض فلسطين، وليرتفع عدد اليهود في البلاد بصورة كبيرة، حيث أصبحوا يشكلون ثلث السكان، في حين استمر العرب في تشكيل ثلثي سكان فلسطين.

في مايو ١٩١٩، عقد ممثلون عن عرب فلسطين وجمعية المسلمين - المسيحيين في يافا اجتماعاً لهم في سينما الزهور، دعوا فيه إلى المساواة بين جميع سكان فلسطين، بمن فيهم الفلسطينيون اليهود، وجاء البيان الصادر عن الاجتماع ليؤكد الاعتراض على استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبأن الصهيونية لا جذور لها في قانون موسى، وإنما هي اختراع من هيرتزل. بدأت مقاومة الهجرة والاستيطان في التنامي، من ردود فعل متفرقة إلى إضراب عام دام ستة أشهر عام ١٩٣٦، بعدها تصاعدت الأمور إلى انتفاضة عامة، وإلى تمرد استعصى إخماده على الإدارة البريطانية المحلية والوكالة الصهيونية في فلسطين. كانت الوكالة الصهيونية في الواقع حكومة فعلية داخل الحكومة، بل وكان للوكالة اليد الطولى في حالات الخلاف مع البريطانيين.

بدأت العلاقات الودية عادة قبل المشروع الصهيوني بين الفلسطينيين ويهود فلسطين بالتدهور مع ازدياد عدد المهاجرين الآخذين بالتدفق على فلسطين. كان أول لقاء مواجهة يتم بين اثنين من الرموز القيادية الفلسطينية واليهودية هو الذي جمع ميناحيم اوششكين Menachem Ussishkin، المهاجر الروسي الذي يترأس اللجنة الصهيونية، وعمدة القدس الفلسطيني المسلم موسى كاظم الحسيني. كان اوششكين شخصية روسية تقليدية، ولا يتحدث إلاّ العبرية، في حين أصر الحسيني على التحدث بالعربية، ولهذا جرى النقاش من خلال مترجم. سأل الحسيني عن التقدم الحاصل في مؤتمر باريس الذي تلا الحرب العالمية الأولى، فأجابه اوششكين أنه بالرغم من عدم التوقيع على معاهدة بعد، إلاّ أنه تم تسوية الأمور كافة وبأنه تقرر أن تصبح سوريا محمية فرنسية، وأن تبقى فلسطين محمية بريطانية. سرعان ما سخنت الأجواء النقاشية طبقاً لكتاب «فلسطين واحدة كاملة». حيث رد الحسيني بأن العرب لن يوافقوا على هذا الأمر، عندها قال اوششكين : «انظر، قلت لك بأنه تم تسوية كل الأمور»، وذكر له بأن فيصل وافق على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. فأجابه الحسيني: عرب فلسطين لم يخولوا فيصل تقديم تنازلات باسمهم، وقال لمحاوره الصهيوني

بأنه ليس ضد اليهود، وبأن الذين يعيشون في فلسطين مرحب بهم، إلاّ أن العرب يعارضون قدوم المزيد من المهاجرين اليهود.

في عـام ١٩٢٢ وضعت الورقـة البـيضـاء، التي أصدرها تشيـرشل، المعاييـر الاقتصـادية اللازمة لإعادة تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، مع استـبعـاد امـارة شرق الأردن من المنطقة التي سيسمح بإقامة المستوطنات اليهودية فيها، واقتـرح تشيـرشل في ورقته إقـامـة مؤسـسـات منتخـبة تقـوم على تمثيل نسبي للسكان.

فلاديمير هتلر

كان المهاجر الروسي جابوتنسكي Jabotinsky، الذي غير اسمه لاحقاً إلى زئيف Ze'ev، خلف تشكيل فـرقـة عـسكرية من المتطوعين تحـمل اسم اللواء اليهودي الذي رافق الغزاة البريطانيين لفلسطين. كان جابوتنسكي صحفياً وكاتباً وخطيـباً. ومع ذلك، فقـد كـان من أشـد اليـهود تطرفـاً ودمـوية، لدرجـة دفـعت بمؤسس دولة إسرائيل ديفيد بن غوريون إلى تسميته بفلاديميير هتلر Vladimir Hitler. أسس جـابوتنسكي الاتحـاد العـالمي للمـجـددين اليـهود، وحـركة الشـبيبـة التابعة له باسم بيتار Bitar. كان المجددون يرفضون ما اعتبروه اعتدال الحـركة الصهيونية، وكانوا ينادون بتوسيع حدود إسـرائيل لتشمل شرق الأردن والصحراء السـورية، طبقاً لما كـان يرد في صحيفة الحـركة «الجبهة الوطنيـة». وكـان محـرر الصحيفة، التي ظهرت لأول مرة عام ١٩٣١، المدعو آبا اخيميير، يطلق على نفسه صفة الفـاشي. وجاء في افتتاحية نشرتها الصحيفة ذات مرة لعضو الحركة زفي كوهين Zvi Cohen القول: «لو أن النازيين الهتلريين أسـقطوا العـداء لليـهود من برنامجهم، لكنا أول من يقف إلى جانبهم، فلو لم يظهر الهتلريون في ألمانيا لكانت ألمانيا قد ضاعت... نعم، لقد أنقذ هتلر ألمانيا من الاختفاء».

نظم جـابوتنسكي حـركة بيـتـار Bitar على طريقـة تنظيم الميليشـيـا الفـاشيـة

الإيطالية نفسها في عهد موسوليني Mussolini. كان جابوتنسكي ورفاقه في الحركة يعتبرون منظمة العمل الصهيونية سرطاناً في جسد الجالية اليهودية في فلسطين ويزداد انتشاراً وخطورة. مثل هذه المواقف المتشددة من جانب جابوتنسكي، دفعت بن غوريون في اجتماع عام لحزب ماباي الرئيسي في فبراير ١٩٣٣ للدعوة بعدم «الاستهانة بقوة هذا الخطر الهتلري في الشارع الصهيوني اليهودي»، بعدها أشار إلى جابوتنسكي مطلقاً عليه اسم فلاديمير هتلر. ومجدداً أعلن بن غوريون في ١٥ مارس ١٩٣٣ بأن الوقت قد حان لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة، وقال بأنه يعتقد بأن الوقت حان لإعلان الحرب على «هتلر بيننا... نحن نواجه حرب حياة أو موت». ومع ذلك، وفي ١٦ يونيو ١٩٣٣، اغتال أحد أتباع جابوتنسكي رئيس الإدارة السياسية في الوكالة اليهودية حاييم ايوسوروف Chaim Arlosoroff.

بدأت الحركة الصهيونية في التحول نحو اليمين، واستمر حزب العمل الذي أفرزته حركة ماباي Mapai، وكذلك الحركة العمالية، في فقدان السيطرة على المجددين المتطرفين، أو الهتلريين كما وصفهم بن غوريون، والذين استمد حزب الليكود جذوره منهم. وقبل إعلان دولة إسرائيل على أرض فلسطين، أسس المجددون منظمات إرهابية هدفها اغتيال البريطانيين والعرب على حد سواء، فكانت عمليات مثل نسف فندق الملك داوود. وكان قادة إسرائيل اللاحقون، مثل اسحق شامير، وميناحيم بن غوريون، من بين قادة هذه المنظمات. كان بيغن أحد أكثر المطلوبين على قائمة الإرهاب في الإدارة البريطانية لفلسطين.

وحول هذا الموضوع، كتب آفي شلايم Avi Shlaim يقول: «تعود مشكلة جابوتنسكي مع القيادة الرسمية للصهيونية إلى تصوره المختلف للدولة اليهودية. فقد وضع مبدأين رئيسيين يشكلان قلب الأديولوجية الصهيونية، كما يراها المجددون، وكما يصورها برنامجه السياسي. الأول ويتعلق بحدود «دولة إسرائيل الكبرى على طرفي النهر، والثاني الإعلان الفوري بحق اليهود في السيادة السياسية على كامل المنطقة». ولكن ماذا سيؤول إليه وضع العرب داخل الدولة

اليهودية؟ يرى جابوتنسكي بأنه سيكون من الطبيعي جداً وقتها أن يلجأ الفلسطينيون، الذين يشكلون أغلبية السكان في فلسطين، إلى مقاومة الهجرة اليهودية وتحويل بلدهم إلى دولة يهودية. وفي ظل استحالة التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، حالياً وفي المستقبل المنظور، «فإن الجواب يكون بالستار الحديدي». يقول جابوتنسكي: «إن التوصل إلى اتفاق طوعي مع الفلسطينيين أمر غير متاح... وعليه فإننا أمام إما تعليق جهودنا الاستيطانية أو الاستمرار فيها دون الالتفات إلى ردة فعل الأهالي، وهكذا، فبالإمكان تطوير الاستيطان في ظل حماية القوة المسلحة، التي ستضع الأهالي خلف جدار حديدي يستعصي على الانهيار». ويعتقد جابوتنسكي بأن جداراً حديدياً من القوة العسكرية اليهودية من شأنه أن يقنع الفلسطينيين بأنه ما من خيار أمامهم سوى القبول بدولة يهودية. وفي ذلك كتب جابوتنسكي يقول: «وبعبارة أخرى فإن الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى تسوية في المستقبل، تكمن في التجنب التام لأي محاولة للوصول إلى تسوية في الوقت الحاضر». وما زالت هذه هي سياسة الليكود غير المعلنة.

وفي مقالة أخرى عن أخلاقية الجدار الحديدي، كتب جابوتنسكي يقول، رداً على انتقادات البعض بأن على كل صهيوني أن يقرر ما إذا كانت الصهيونية ظاهرة أخلاقية أم لا، وإذا كان الجواب بنعم فإن ذلك يبرر الجدار الحديدي من الناحية الأخلاقية. بقي جابوتنسكي على قناعة بأن القوة العسكرية هي وحدها القادرة على إيجاد والحفاظ على استمرارية الدولة اليهودية. بل إن حزب العمل الصهيوني بدأ في التحول التدريجي لاعتناق مذهب جابوتنسكي هذا. ولهذا نجد أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تزداد تشدداً واستعداداً لتبني سياسة التوسع الإقليمي. وفي ظل تلامذة مدرسة جابوتنسكي، مثل شارون ونتنياهو، فإن ايديولوجية فلاديمير هتلر هي التي تسير حكومة الليكود، وحتى حكومة حزب العمل، وتسيطر على المشهد الإسرائيلي.

ثورات فلسطين

وجد الفلسطينيون أنفسهم وحيدين في مواجهة قوات الإمبراطورية البريطانية والقوات الصهيونية، وكانت النتيجة معاناة وتشرداً. كانوا يدركون بأن الصهيونية حركة غير عادية بطبيعتها، ولهذا لم يكن من سبب يدفعهم للاعتقاد بأن الصهيونية ستكون عادلة في فلسطين، خاصة وأن القوة العسكرية هي التي تدعم ادعاءات اليهود فيها. الواقع أن مثل هذا الانطباع كان يسود معظم اليهود الذين عاشوا بسلام في فلسطين قبل ظهور الحركة الصهيونية، بل وكان ذلك أيضاً رأي بعض الصهاينة المخدوعين، الذين أدركوا مدى زيف شعار «أرض بلا شعب وشعب بلا أرض». ومع إظهار الفلسطينيين المقاومة، بدأت المشكلة تتضح أكثر فأكثر... كانت مشكلة بين شعبين... الأول يعيش في هذه الأرض منذ قرون، وبالتالي يملك المكان، وآخر يدعي بأن أجداده كانوا ملاك الأرض قبل ثلاثة آلاف عام. وإذا كان الفلسطينيون يعيشون على الأرض فعلياً، ودون انقطاع منذ ١٤٠٠ سنة، فإن ادعاءات الصهاينة كانت تجد من يشكك فيها من قبل معظم اليهود الذين يعيشون في فلسطين، والعديد من اليهود حول العالم.

بدأ العرب الفلسطينيون تمرداً في بداية الثلاثينات، وكان التمرد على درجة من القوة بشكل تطلب من الجنرال المشهور مونتغمري التحرك بقوة لقمعه. وفي الوقت الذي كان البريطانيون ينزلون فيه حكم الإعدام بأي فلسطيني يملك أي سلاح خفيف حتى لو كان مسدساً بدائياً، فإنهم أسهموا في تشكيل الجيش اليهودي السري المعروف وقتها بالهاغاناه Haganah، في حين عملت الجماعات اليهودية الأكثر تطرفاً على إيجاد عصاباتها الخاصة بها.

ومع عجز القوات اليهودية والبريطانية المحلية عن قمع تمرد الفلسطينيين، أرسل البريطانيون كبير خبراء مكافحة الإرهاب سير شارلز تيغارت Charles Tegart، إلى جانب ٢٥ ألف جندي ورجل شرطة إلى فلسطين، وهي أكبر قوة تغادر بريطانيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. ومن بداية خريف ١٩٣٧، بدأ

البريطانيون في تشغيل المحاكم العسكرية لتحقيق «العدل السريع». ولمنع تسرب «الإرهابيين» من الشمال، أقيم سياج أمني على طول حدود فلسطين الشمالية بطلب من تيغارت، وأقيمت العشرات من مراكز الشرطة والسجون، وتم نشر نقاط تفتيش على طول الطرقات، كما تم استيراد الكلاب المدربة من جنوب أفريقيا. وبدأ مركز التحقيق في المسكوبية بالقدس باستقبال المئات من المعتقلين الفلسطينيين، الذين تعرضوا لمختلف أصناف التعذيب. ومن بداية ١٩٣٨ وحتى نهاية ١٩٣٩، كانت أحكام الإعدام تصدر بحق الفلسطينيين بمعدل حكم في الأسبوع الواحد. وفي أحد الأشهر كان المعدل يصل إلى إعدام واحد في اليوم. ما أشبه اليوم بالبارحة... فالجدار العازل الذي يبنيه شارون على طول الضفة الغربية لعزل الفلسطينيين والتحكم بهم لا يختلف بشيء عن سياج الخبير البريطاني تيغارت في الشمال، والاغتيالات اليومية التي تقوم بها قوات الاحتلال حالياً، فيما يعرف بالقتل المستهدف، تعيد إلى الأذهان الإعدامات البريطانية بحق الفلسطينيين في الثلاثينات.

الواقع أن العقوبات الجماعية والإذلال، واحتلال القرى والمدن بالكامل، وكل ما يقوم به الإسرائيليون هذه الأيام، هو امتداد لما كان مطبقاً أيام الانتداب البريطاني. ويعتقد القاضي غاد فرومكين Gad Frumkin (وهو صهيوني بريطاني تم تعيينه لإدارة الانتداب على فلسطين) بأنه كان أول من أدخل ممارسة العقاب الجماعي، حيث يدفع أهالي القرية أو المدينة ثمن إقدام أي من مواطنيها على مقاومة الاحتلال. والعقوبات الجماعية والقتل المستهدف هي أساليب القمع الإسرائيلية نفسها بمباركة النظام القضائي للدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط هذه الأيام!

بتاريخ ١٩ مايو ١٩٣٦، قال بن غوريون لمدير الوكالة اليهودية «نحن وهم – أي الفلسطينيون – نريد الشيء نفسه... كلانا يريد فلسطين وهذا هو جوهر الصراع». وبتاريخ ٩ يونيو ١٩٣٦ تحدث أمام الشخص نفسه قائلاً: «ما من شك في أن التوصل إلى اتفاق شامل أمر مستبعد الآن، وربما بعد أن يسيطر اليأس

على العرب، يأس غير نابع من فشل أعمال العنف ومحاولة التمرد فحسب، بل أمام تنامي أعداد اليهود في البلاد، ربما يقررون التزام الهدوء في أرض إسرائيل». مثل هذا الطرح من جانب بن غوريون، المحسوب على القادة البراغماتيين، لا يختلف في الواقع بشيء عما طرحه الأصولي جابوتنسكي قبل ذلك بـ ١٣ عاماً. كما أن آرييل شارون قد توصل للشيء نفسه حينما قال مؤخراً، أثناء قمعه الانتفاضة الفلسطينية، «إما نحن وإما هم».

دفعت ثورة ١٩٣٦ إلى تشكيل لجنة لورد بيل Lord Peel الملكية، التي أوصت، بعد دراسة الوضع في فلسطين، بإقامة دولة يهودية على مساحة خمسة آلاف كلم٢، ودولة فلسطينية أوسع مساحة، مع بقاء الانتداب البريطاني على ممر أرضي من يافا إلى القدس. عقد المؤتمر الصهيوني العشرون في زيوريخ Zurick بأغسطس ١٩٣٧، وقرر المجتمعون القبول بتوصيات لجنة بييل كأساس للتفاوض. وفي ذلك كتب آفي شلايم يقول : «مع أن بن غوريون قبل بالتقسيم، إلاّ أنه لم ينظر إلى الحدود، التي اقترحتها خطة لجنة بييل، باعتبارها حدوداً نهائية. بن غوريون، في الواقع، لم يجد أي تناقض بين القبول بدولة يهودية على جزء من فلسطين، والعمل على توسعة حدودها لتشمل كامل أرض إسرائيل عندما تحين الظروف المناسبة. كان الفرق بين بن غوريون وطروحات المجددين من أتباع جابوتنسكي، ليس في أن بن غوريون كان يقبل بالحد الأدنى مقابل إصرار منافسيه على الحد الأقصى من الأرض لإقامة الدولة، بل لأنه كان من أنصار استراتيجية المراحل، في حين كان المجددون يطبقون أسلوب إما كل شيء أو لا شيء». الواقع أن مثل هذا الفرق ما يزال قائماً في المجتمع الإسرائيلي... الخلاف ينحصر في الأسلوب وليس في الجوهر، وبخاصة بين أتباع بن غوريون - حزب العمل - وأتباع جابوتنسكي - حزب الليكود.

هناك تشابه مثير بين الانتفاضة - التعبير الحديث للثورة على الاحتلال - والتعاون الإسرائيلي مع القوة العالمية وهي بريطانيا آنذاك، والولايات المتحدة حالياً. فالتكتيكات والعقائد العسكرية المستخدمة وقتها وحالياً لم تتغير. الفرق

الرئيسي لا يتعدى تغيير في أسماء الجنرالات الذين ساهموا في قمع ثورة الفلسطينيين في الثلاثينات، والذين يفعلون الشيء ذاته مع الانتفاضة اليوم. فالأدوات وأساليب الملاحقة والتعذيب والعقوبات الجماعية والإذلال واحتلال القرى والمدن بكاملها، التي تمارس على أيدي الإسرائيليين، لها جذورها في الانتداب البريطاني.

أوجه الشبه بين الانتفاضة وثورة ١٩٣٦

يتشابه وصف مهام التفتيش والملاحقة، التي كان ينفذها البريطانيون بحق «الإرهابيين» الفلسطينيين بين عامي ١٩٣٨ - ١٩٣٩، مع ما يحدث في الأراضي الفلسطينية في السنوات الأخيرة إلى درجة التطابق الحرفي. يصف سائق شاحنة عسكرية بريطاني يدعي أليكس موريسون Alex Morrison، كان قد شارك في عملية ملاحقة في مدينة طولكرم، يصف تجربته بالقول إنه افترض بأن المهمة كانت لاعتقال أحد الإرهابيين. بعد وصول القوة، اكتشف الجنود بأن الرجال كافة كانوا قد غادروا البلدة، ولم يتبقَ فيها سوى الأطفال والنساء وكبار السن. سأل قائد الوحدة رئيس بلدية المدينة عن أماكن اختفاء الشباب، فأجاب بأنه لا يعرف شيئاً عنهم. طلب القائد أن تقف النساء كافة وهن كاشفات عن صدورهن أمام الجنود ؛ للتأكد من أن أياً من الشباب لا يتخفى في زي امرأة. وفي مدن أخرى، تم احتجاز الرجال في أماكن ضيقة عفنة، كان الصحفيون يطلقون عليها صفة الأقفاص. في غضون ذلك، اعتاد الجنود اقتحام المنازل بعد خلع الأبواب وتحطيم الأثاث، وإلقاء المؤن من طحين وزيت وسكر على الأرض. وقد وثق أحد الأطباء الإنجليز عملية من هذا النوع في حلحول بالقرب من الخليل، عندما احتجز الجنود الإنجليز جميع الرجال في مكان ضيق، سقط خلالها عشرون من سكان البلدة موتى متأثرين بالحرارة والإرهاق.

وعن ثورة الثلاثينات، كتب المؤرخ الإسرائيلي توم سيجيفذ وهو أيضاً صاحب

عمود في هآراتز Ha'arz، كبرى الصحف الإسرائيلية - يقول واصفاً ما حدث بالثورة مرة، وبالإرهاب أحياناً أخرى: «ساعد الإرهاب العربي الوكالة اليهودية - التي كانت تشكل دويلة إسرائيل خلال الانتداب - في التأكيد على أن اليهود والإنجليز كانوا يقفون في صف واحد في مواجهة العدو في حرب لهم فيها أهداف مشتركة». وإذا ما استبدلنا الإنجليز بالأمريكيين، الذين يشكلون القوة العظمى اليوم، سنجد بأن الأمور تعيد نفسها، حيث القوة الخفية ذاتها التي كانت تحرك الإنجليز لشن حرب بالوكالة، هي القوة نفسها التي تحض الإمبراطورية الأمريكية لشن حروب بالوكالة، إنها الصهيونية العالمية.

يقول المؤرخ سيجيف في كتابه «فلسطين واحدة كاملة» : «كان المسؤولون البريطانيون واليهود ينسقون عمليات المطاردة والعقوبات الجماعية ضد القرى الفلسطينية، ويناقشون فرض العقوبات والأحكام. لقد انضمت القوات المسلحة اليهودية إلى الجيش البريطاني في مواجهة تمرد الفلسطينيين، وكان تعاون ضابط الاستخبارات البريطاني يتجارت مع الصهاينة في هذا الشأن، يستند إلى اعتراف محسوب من جانب البريطانيين بأن المصالح مشتركة. أما زميله اوردي وينغييت Orde ضابط الاستخبارات الآخر الذي شارك في قمع ثورة ١٩٣٦، فكان يؤدي واجبه كصهيوني عاشق لليهود، كان وينغييت أشبه برجل تحركه نيران من الداخل. ارتكب المذكور جرائم وحشية بحق الثوار الفلسطينيين. وفي بيان أصدرته وزارة الدفاع الإسرائيلية عن المذكور بعد سنوات من وفاته، استذكر الإسرائيليون نقائب هذا الإنجليزي الذي لم يأل جهداً في خدمة اليهود. ومما جاء في البيان التكريمي القول: «كانت تعاليم اوردي شارلز وينغييت Orde Charles Wingate وشخصيته وقيادته، بمثابة حجر زاوية بالنسبة للعديد من قادة الهاجاناه Haganah، وما يزال تاثيره واضح المعالم في عقيدة المواجهة لدى قوات الدفاع الإسرائيلية». ونظراً لأهمية المذكور وبشاعة الدور الذي قام به في قمع الفلسطينيين، وتقدير الإسرائيليين له، فإن من المهم إلقاء المزيد من الضوء على شخصيته، وصولاً لفهم أفضل للعقيدة العسكرية الإسرائيلية الحالية، والتي بنيت على سيرة وينغيت.

كان وينغييت هو صاحب فكرة تشكيل «الوحدات الليلية الخاصة» لملاحقة الثوار الفلسطينيين، فيما تطلق عليه إسرائيل اليوم الاغتيال المستهدف، أو ما تسميه الدول المتمدنة الأخرى بالقتل العنصري. كانت وحدات وينغييت تنشط في الجليل، وتتكون من أربعة فصائل تضم مزيجاً من الجنود البريطانيين واليهود. وكان من بين واجبات الوحدة حراسة خط أنابيب شركة نفط العراق، الذي يصل حقول كركوك العراقية بميناء حيفا. وينقل الكاتب سيجيف عن أحد جنود الوحدة، ويدعى صهيون كوهين Tzion Cohen، كيفية عمل الجنود، بالقول: «كنا نقترب من القرية التي يتعرض أنبوب النفط لعمل تخريبي بجوارها، وننتظر هناك حتى الفجر، ثم ندخل القرية ونجمع رجال القرية كافة ونجبرهم على الاصطفاف في مواجهة الحائط وأيديهم إلى الخلف، كنا نترك للضابط البريطاني وينغييت ورجاله إيقاع العقوبة بالأهالي ؛ لأننا لم نكن نرغب بزيادة مشاعر الحقد تجاهنا. كان العقاب التقليدي جلد ظهور الشبان العارية من قبل الجنود الإنجليز، وفي بعض الأحيان كان يطلق النار عليهم ليموتوا جميعاً. كان وينغييت يعلمنا كيف نكون جنوداً متحلين بالقيم !! ويصف كوهين رد الوحدة على عمليات الثوار في طبريا حيث قتل ١٥ يهودياً، بالقول: جاء انتقام وينغييت ضد قرية حطين، حيث تم جمع رجال القرية كافة واختار وينغييت عشرة منهم طالباً منهم التقدم للأمام. خاطبهم وينغييت بالقول : «أنتم جبناء، وقد حكمت عليكم بالموت لتدفعوا ثمن تجاوزاتكم». بعدها أطلق الجنود عليهم النار وقتلوهم جميعاً. كان أحد المشاركين في العملية ايغال آلون Yigal Allon، الذي أصبح لاحقاً نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع في إسرائيل. كانت الوكالة اليهودية تشارك في تمويل نفقات وحدات الليل الخاصة هذه.

التكتيكات نفسها تتكرر مع مونتغمري وشارون

استمرت الثورة الفلسطينية، بالرغم من القمع البريطاني، بما في ذلك

عمليات الملاحقة والتصفية التي نفذها ضابط الاستخبارات وينغييت، ووحدات الليل الخاصة التي قادها ضد المدنيين الفلسطينيين. وجدت بريطانيا نفسها مجبرة على إرسال أكبر قوة منذ الحرب العالمية الأولى وأفضل جنرالاتها إلى فلسطين لقمع الثورة. أرسلت بريطانيا القائد بيرنارد مونتغمري Bernard Montgomery - قبل قيادته معركة العلمين في الحرب العالمية الثانية -. رفض مونتغمري وصف الإدارة المحلية لتحرك الفلسطينيين بالثورة، قائلاً بأنها الحرب. أعطى مونتغمري رجاله أوامر بسيطة في التعامل مع الثوار : اقتلوهم. وكما هو الحال مع شارون حالياً، فقد كان مونتغمري يعتقد بأنه سيكون من «الخطأ اللجوء إلى إطلاق السجناء في سبيل تحسين الأجواء للعملية التفاوضية» ؛ لأن مونتغمري يعتقد بأن إطلاق سراح السجناء كفيل بإطالة الحرب لأشهر عديدة أخرى، مستذكراً تجربة بريطانيا في مقاتلة حركة شين فين Sinn Fein في ايرلندا بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٢١ .كان العديد من الجنود الذين وصلوا إلى فلسطين ممن خدموا في ايرلندا من قبل، وطبقاً لوزير المستعمرات اورمسبي غوور Ormsby Gore فإن المقارنة بين فلسطين وايرلندا «كاملة».

مرة أخرى، يبرز التشابه بين الماضي والآن، فقد استخدم البريطانيون والوكالة اليهودية سياسة ثنائية لإسكات الثورة الفلسطينية. فعلى المسار السياسي، خرجوا بالورقة البيضاء التي تقترح إقامة دولتين، وهو نفسه ما تفعله خارطة الطريق اليوم. وفي الوقت ذاته استخدام القوة المفرطة على الأرض كما فعل مونتغمري حينها، وما يفعله شارون حالياً. وفي عام ١٩٣٩ قال مونتغمري بأن جيشه سحق التمرد الفلسطيني مرة واحدة وإلى الأبد، وأضاف: «إننا نمسك بالبلاد بقوة يستحيل معها أن ترفع الثورة رأسها، بالوتيرة نفسها التي شهدناها من قبل»، مثل هذا الادعاء ناقضه المفوض السامي البريطاني في فلسطين ماك مايكل Mac Michael الذي كان يرى بأن «مليون جندي سيعجزون عن منع الإرهاب في فلسطين».

تهجير الفلسطينيين... اديولوجية صهيونية رسمية

جاءت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نتيجة لعملية تهجير محسوبة، ومخطط لها، للفلسطينيين من منازلهم وقت إعلان قيام دولة إسرائيل. وفي هذا الشأن، كتب روبرت فريدمان Robert Friedman في كتابه «المتحمسون لصهيون»: «في يونيو ١٩٣٨، وخلال اجتماع حافل دام طوال اليوم، وافقت الوكالة اليهودية - الهيئة الحاكمة للطائفة اليهودية في فلسطين - وبالإجماع على تهجير العرب الفلسطينيين من المناطق المقترحة لإقامة الدولة اليهودية القادمة». وعلق ميناحيم اوشيتكينين، الذي كان أكثر الموجودين حماساً ودفعاً عن طرد ٦٠ ألف عائلة فلسطينية إلى الدول العربية الأخرى، بالقول: «هذا أكثر الأعمال المطلوبة أخلاقياً، فلن نستطيع الشروع في حياتنا السياسية في بلد يشكل فيه العرب ٤٥٪ من السكان».

أما بن غوريون، الذي فكر بدوره في تهجير العرب لإفساح المجال لإقامة الدولة اليهودية، فقال في رسالة لإبنه أموس Amos بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٣٧: «علينا طرد العرب والحلول محلهم، وإذا كان علينا استخدام القوة ليس لطرد عرب النقب وشرق الأردن، بل لضمان حقنا في الاستطيان في هذه الأماكن، فإننا نملك القوة المطلوبة لذلك». ومن جانبه، كان فلاديمير جابوتنسكي Vladimir Jabotinsky يفضل دولة بدون العرب الفلسطينيين، وفي ذلك كتب يقول: «علينا الطلب من اليهود الأمريكيين تجميع نصف مليار دولار من أجل استيعاب العرب الفلسطينيين في دول أخرى مثل العراق والسعودية». كما كتب أحد أعوانه في نوفمبر ١٩٣٩ يقول: «ليس هناك خيار... على العرب أن يرحلوا لإفساح المجال لليهود للسكن في أرض إسرائيل، وإذا كان بالمستطاع تهجير شعب البلطيق، فإن بالإمكان إزاحة العرب الفلسطينيين».

سياسة التهجير هذه ما تزال قائمة في عقول العديد من أعضاء حكومة شارون وممارساتهم، والواقع أن التهجير سياسة متجذرة في الأديولوجية

الصهيونية. ففي يونيو ١٨٩٥ كتب ثيودور هيرتزل Theodore Herzl في مذكراته: «سنحاول تشجيع السكان المفلسين على المغادرة من خلال حرمانهم من فرص العمل في بلادنا، وتأمين فرص عمل لهم في البلدان المجاورة». وهكذا نجد بأن سياسة التهجير ليست طرحاً خاصاً باليمين أو اليسار في السياسات الإسرائيلية، بل تشكل جوهر الصهيونية بدءاً من هيرتزل وانتهاء بزيئيف وشارون. حول هذا الموضوع كتب سيجيف يقول: «مع بعض الاستثناءات، فإن أياً من الصهاينة لم يعترض على الرغبة في تهجير الفلسطينيين أو الجوانب الأخلاقية لهذه السياسة، فهذا ميناحيم اوششكين يقول: «أنا مستعد للوقوف أمام الله وأمام عصبة الأمم للدفاع عن أخلاقيات التهجير»، أما بن غوريون فيقول: «أنا لا أرى أي جانب غير أخلاقي في هذه السياسة».

شهدت بدايات الثلاثينات الخطوات العملية استعداداً لعملية تهجير الفلسطينيين، وذلك بتشكيل لجنة تهجير السكان، التي باشرت بإعداد الدراسات والخطط لطرد الفلسطينيين من وطنهم. وكان واضحاً أن فكرة التهجير الجماعي للفلسطينيين بدت مقبولة تماماً لدى الحركة الصهيونية، خاصة وأن الحرب العالمية الثانية خلقت العديد من حالات التهجير المشجعة. وكما يقول زئييف جابوتنسكي Ze'ev Jabotinsky «لقد أعطى هتلر فكرة التهجير اسماً جيداً في العالم».

بعد الحرب العالمية الثانية، صدرت دراسة للخبير الإحصائي والسكاني روبرت باتشي Robert Bachi جاء فيها، أنه في حالة الإعلان عن دولة يهودية خلال خمس سنوات يكون فيها اليهود يشكلون أغلبية ضئيلة بفارق ٢٪ أو ٣٪، فإن ذلك يتطلب تأمين ٢٠٠ ألف مهاجر سنوياً، وعلى مدار السنوات الخمس التالية، للوصول إلى هذا الهدف، وهي مهمة مستحيلة. كما أطلق باتشي في دراسته السرية تحذيراً بأنه مع نسبة الإنجاب بين الفلسطينيين، والتي تشكل الأعلى في العالم، كفيلة بإلغاء سمة الأغلبية المذكورة لليهود، كما أنه وبحلول عام ٢٠٠١، يصبح اليهود مجدداً أقلية في البلاد بنسب تتراوح بين ٢١ - ٣٣ طبقاً

لمعدلات الإنجاب وتوقعات الهجرة. وهكذا، فإن الحل الأوضح تمثل في التهجير طوعاً أو كراهية، وذلك بمجرد الإعلان رسمياً عن قيام الدولة.

وخلال حرب ١٩٤٧ - ١٩٤٨، التي يصفها الإسرائيليون بحرب الاستقلال، والعرب بالنكبة، شنت إدارة الحرب النفسية في الهاجاناه - القوات الإسرائيلية - ما عرف بـ «حملة الذعر»، التي خططت ونفذت عملية تدمير قرية دير ياسين وقتل سكانها. كان هناك العديد من الجرائم الجماعية التي رافقها بث المخاوف في نفوس الفلسطينيين، بأن الموت والدمار بانتظار كل من يقرر البقاء في دولة إسرائيل... وهي حملة أرعبت مئات الآلاف من الفلسطينيين، الذين اختاروا الهرب من الموت القادم بحثاً عن أماكن أكثر أمناً بانتظار نهاية الحرب. مثل هذا التهجير شبه الطوعي للأقلية، مقروناً بالتهجير القسري للأغلبية، تمخض عنه ما يطلق عليهم العالم الآن «اللاجئون الفلسطينيون». ما حصل ببساطة هو أن مئات الآلاف من المهاجرين اليهود، الذين قدموا إلى فلسطين، حلوا محل مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين أجبروا على اللجوء ليصبحوا لاجئين خارج ديارهم. استقر الكثيرون منهم في لبنان وسوريا والأردن، في حين توجه البعض إلى العراق ومصر... وفي الوقت نفسه شهدت الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٥ فتح أبواب العمل أمام الفلسطينيين في الدول النفطية العربية. كانت تلك الدول تحت الحكم البريطاني المباشر، وبذلك تكون الخطة قد نجحت طبقاً لرغبات هيرتزل، الذي تحدث عن فتح فرص عمل «للفلسطينيين المفلسين ولكن بعيداً عن أرض إسرائيل». غير أن هؤلاء الفلسطينيين تحولوا إلى عبء سياسي في السبعينات والثمانينات، وبدأ البعض يعتبرهم عامل زعزعة وتهديد للنفط والمصالح الاستراتيجية الغربية في المنطقة. وطبقاً لدراسة نشرتها مجلة فورتشن Fortune magazine بتاريخ ٧ مايو ١٩٧٩، فإن كلاً من الفلسطينيين واليمنيين كانوا يشكلون مصدر تهديد لاستقرار الدول المنتجة للنفط، وعليه فلم تكن مصادفة أن يكون مئات الألوف من هؤلاء قد أجبروا على المغادرة خلال وبعد حرب الخليج الأولى، بعد أن تم إعداد سيناريوهات الإخراج بدقة تعجز عنها

أفلام هوليود.

خلال سنوات الرئيس الأمريكي ترومان، كان الصهيوني دايفيد نايلز David Niles، المستشار المقرب للرئيس في كل ما يتعلق بفلسطين واليهود والصهيونية، بحيث لم يكن يلقي ترومان أي خطاب، أو يصدر عنه أي تصريح، أو يسمح بنشر وثيقة، بدون استشارة نايلز مسبقاً. وكانت إدارة ترومان قد لعبت دوراً رئيسياً في صدور قرار التقسيم عن الأمم المتحدة.

بتاريخ ١٤ مايو ١٩٤٨، أعلن بن غوريون عن قيام دولة يهودية في فلسطين تحمل اسم إسرائيل، وبعدها بدقائق فقط كان هاري ترومان Harry Truman أول رئيس دولة في العالم يعلن الاعتراف بالدولة اليهودية الجديدة.

في عام ١٩٨٧، قال هيرتزل، الذي كان أول صهيوني يطالب بإقامة دولة لليهود، بأن «هذه الدولة الحلم ستصبح حقيقة في غضون خمسين عاماً». لهجة التأكيد التي تحدث بها هيرتزل، تدفع إلى التساؤل : إما أن يكون هيرتزل نبياً ليتوقع حدوث مثل هذا الأمر الكبير، أو أنه كان يتحدث نيابة عن قوة خفية، ولكنها تملك من النفوذ والتأثير ما يجعل رغباتها أوامر. الأمر المؤكد هنا أننا لا نعيش في عصر الأنبياء، فقد قامت دولة إسرائيل بعد ٥٠ سنة من تصريحات هيرتزل هذه.

كان جابوتنسكي محقاً في طرحه مسألة أن على المرء أن يقرر ما إذا كانت الصهيونية أخلاقية أم لا. عن هذه القضية وعن تجربته مع الحياة في إسرائيل، التي عاش فيها فترة، كتب روبرت فريدمان Robert Friedman يقول بأن «معظم المستوطنين لا يحتكون بالعرب الذين يعيشون حولهم في الضفة الغربية، ومع ذلك فإن هذا لا يمنعهم من استمرار الحديث عن عقلية العرب». فهذه ليبي رينجمان Libby Reichman، الحاصلة على ماجستير في العمل الاجتماعي من جامعة كولومبيا، والتي عاشت لسنوات في نيويورك، تقطن الآن مستوطنة عفرات بالقرب من بيت لحم تعترف لـ فريدمان بأنه لم يسبق لها أن دخلت قرية عربية أو تحدثت إلى عربي متعلم، ومع ذلك فهي ترى بأن العرب وحشيون بالطبيعة.

أما السيدة بيرناشتاين Bernstein، وتعمل ممرضة فشرحت لزائرها فريدمان ومرافقه سبب نباح كلبها الشديد وهو يرى الاثنين يدنوان من المنزل الواقع في مستوطنة ارييل Ariel، بالقول: «يبدأ الكلب بالنباح عندما يشتم رائحة عربي، الكلب يكره العرب، فهم يصدرون رائحة معينة... إنها مسألة جينات».

- «ولكنني يهودي»... قال فريدمان محتجاً.
- «هل أنت يساري ؟» سأله زوجها بيرنشتاين.
- «روبرت من أنصار السلام، ولكنه كاتب جاء...» قال المرافق.
- «الآن فهمت... حركة السلام تدعم منظمة التحرير الفلسطينية. ربما كان هذا سبب جنون الكلب...»، علق بيرنشتاين الذي يعمل كمهندس جوي في الصناعات الجوية الإسرائيلية بعد أن هاجر لإسرائيل من أمريكا عام ١٩٦٩.

تجربة أخرى من داخل المستوطنات ترويها بيغال سارنا Yigal Sarna، وأنات تال شير Shir - Anat Tal، من جريدة يديعوت احرونوت Yediot Achronot، بالقول: «بعد ظهر أحد أيام شتاء ١٩٨٩، وصل ستة أشخاص من حراس الأمن التابعين لشركة موكيد جيلاد Moked Gilad، الخاصة للأمن، وهم مدججون بالسلاح إلى موقع للإنشاءات في مستوطنة آرييل. جاؤوا لملاحقة عامل بناء عربي لم يتجاوز الرابعة عشرة من العمر. وصل الحراس ومعهم فتاة يهودية أشارت إلى الشاب الذي كان يقف أمام كوم من الطين الاسمنتي. أشارت الفتاة للشاب وهي تقول : هذا هو الذي حاول احتضاني وتقبيلي. رفع الحراس الستة أسلحتهم في وجه العمال الآخرين، مهددين بإطلاق النار عند أي حركة، ثم قاموا بدفع الشاب المطلوب داخل إحدى السيارات وانطلق الموكب باتجاه حديقة عامة مهجورة. وهناك، وبعيداً عن أعين الشهود، إنهالوا على الشاب بالضرب بالأيدي والأرجل في كل مكان من جسده. وعندما ارتمى الشاب شبه فاقد الوعي، اقترب منه قائد المجموعة وأطلق رصاصة على رأسه، وبعد أن تم تنفيذ الحكم بالشاب العربي، قاموا بمسح الدماء عن وجهه، وحملوه إلى السيارة وقاموا بتسليمه إلى مركز شرطة آرييل كطرد محطم».

عندما سأل فريدمان أحد المستوطنين متى يعتزم ومجموعته الانتقال إلى منطقة الهوسبيس hospice، التي يملكها المسيحيون في القدس القديمة، بالرغم من احتجاجاتهم، أجابه المستوطن ساخراً: «لقد أنجزنا المهمة الكبرى قبل ألفي عام عندما صلبنا المسيح، وأي شيء نفعله بعد ذلك لا يهم». وفي مقابلة أجراها معه فريدمان في القدس، تحدث ستانلي غولدفووت، الناطق الرسمي باسم مؤسسة هيكل القدس، وأحد الإرهابيين الذين نشطوا في خدمة عصابة شتيرن، حيث شارك في اغتيال الوسيط الدولي الكونت فولك برناردوت Count Folke Bernadotte عام ١٩٤٨، وكذلك تفجيره لفندق الملك داوود. تحدث غولدفووت عن مشروع الهيكل الثالث بالقول: «أبلغت المسيحيين في أمريكا بأن جبل الهيكل هو أعلى جبل على وجه الأرض، لأنه يمثل ايفرست الأخلاقية والروحية للجنس البشري. أدهشتني ردة الفعل الحماسية وهم يستمعون إلى شخص قادم من القدس ليتحدث عن الهيكل... قلت لمستمعي من المسيحيين، بأنهم يدينون لنا نحن اليهود بالكثير، وبأنني أشك في قدرتهم على رد الدين... فقد اضطهدونا وقتلونا ونهبونا طوال قرون... بل سرقوا منا ديننا وحرفوه وأطلقوا عليه اسم المسيحية». ومع ذلك فقد أحب المسيحيون ما سمعوه من غولدفووت، وقابلوه بالصراخ : هليلوياه.... هليلوياه...

إن المحافظين الجدد، الذين يديرون دفة الأمور في واشنطن اليوم، ليسوا سوى توأم روحاني لغولدفووت وبيرنشتاين وغيرهما من أتباع فلاديمير هتلر. ولعله كان أكثر الصهاينة صدقاً، فيجب على الجميع أن يقرروا، كما قال فلاديميير جابوتنسكي، فيما إذا كانت الحركة الصهيونية وإسرائيل من بعدها هي حركة أخلاقية أم هي غير ذلك. وكما قال بن غوريون بأننا وهم نريد الشيء نفسه، أو كما قال شارون بأنه «إما نحن وإما هم»، وبناءً على هذا الجواب يتم بناء الخطط والأفعال.

الفصل الحادي عشر

الحرب العالمية الرابعة ضد الإسلام

للعولمة والإمبراطورية والنفط... لا لله

كان جايمس وولسي James Woolsey، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية السي. آي. ايه.، وهو من رموز المحافظين الجدد الذين يمسكون بدفة الأمور في واشنطن حالياً، واضحاً إلى درجة الفظاظة في حديثه أمام جمع من طلبة U.C.L.A، عندما قال بأن الولايات المتحدة مقبلة على خوض الحرب العالمية الرابعة، أما الهدف هذه المرة فهو العالم الإسلامي وصولاً إلى إعادة رسم خارطته، وبأن هذه الحرب مرشحة للاستمرار سنوات طويلة. وهنا يعتبر وولسي أن الحرب الباردة كانت الحرب العالمية الثالثة.

تثير العلاقة بين الحضارة المسيحية الغربية والإسلام نوعين مختلفين من ردة الفعل لدى السياسيين والمؤرخين الغربيين. فمن ناحية، هناك منهم من يؤمن بإمكانية التعايش المشترك بين الحضارتين، وبأن الحضارة الغربية تجاوزت حدود «السلسلة الطويلة المتعاقبة من التفاعل والالتحام بين الشرق

والغرب»، على حد قول السير ستيفين رونيمان Sir Stephen Runciman، في نهاية مؤلفه المكون من ثلاثة مجلدات حول تاريخ الحملة الصليبية... فبالنسبة للسير رونسيمان «إن ورثة الحضارة الرومانية ليسوا الفرسان الصليبيين بل الخلفاء العرب المسلمين في دمشق وبغداد، ممن حملوا شعلة الثقافة والتمدن، وحافظوا على الإرث الحضاري القديم لمنطقة المتوسط التي تعرضت للدمار في أوروبا».

وفي الطرف الثاني يقف أشخاص مثل بيرنارد لويس Bernard Lewis، ممن يمثلون الرأي الآخر القائل بأن الإسلام والمسيحية حضارتان متصادمتان للعمل على خلق قوتين متضادتين. فهناك الحضارة الغربية التي تمثل الكتلة اليهودية / المسيحية في مواجهة الحضارة الإسلامية المختلفة تماماً عن مجموعة قيم الحضارة الغربية وأخلاقياتها، والمعادية للقيم الغربية، والمصممة على غزو الغرب وتحويله للإسلام. وهنا كتب بيرنارد لويس يقول: «هذا الأمر يرقى إلى صراع الحضارات، حيث أننا أمام ردة فعل (ربما تفتقر للعقلانية إلاّ أنها تاريخية بالتأكيد) من لدن حضارة قديمة منافسة لإرثنا اليهودي / المسيحي، ولحاضرنا العلماني، وللانتشار العالمي لكليهما». يذكر هنا أنا بيرنارد لويس كان أول من أطلق تعبير «صراع الحضارات»، واستعاره صاموئيل هنتنغتون بعد ذلك. وقد أصبحت أفكار لويس القاعدة الثقافية التي استند إليها المحافظون الجدد في تصورهم للإسلام، وفي رسم سياساتهم تجاه الدول الإسلامية. فقد كانت أفكاره وكتاباته تلقى صدى واسعاً في البيت الأبيض، وتلمس وتراً حساساً لدى كبار المسؤولين في إدارة بوش من المحافظين الجدد، بمن فيهم ديك تشيني وريتشارد بيرل، اللذان يُعدان من أبرز مريديه.

وفي مقالته المعنونة «جذور الغضب الإسلامي»، كتب لويس يقول: «يعود الصراع بين هذين النظامين المتنافسين إلى ١٤ قرناً مضت، وبدأ بظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي، واستمر قائماً حتى يومنا هذا، متخذاً شكل سلسلة طويلة من الهجمات والهجمات المضادة، وغزوات الجهاد والحملات الصليبية

المتبادلة». ولويس الذي ينتمي للخلفية نفسها التي أفرزت الصهاينة والليكوديين وغيرهم من المحافظين الجدد، الذين يسيطرون على إدارة بوش، هو صاحب الصوت المسموع في البيت الأبيض في ما يتعلق بأسباب العداء الإسلامي لأمريكا، والنابع في رأي لويس من مشاعر الحسد والكراهية تجاه حضارة منافسة. وطبقاً لبيرنارد لويس، فإن الدعم الأمريكي اللا محدود لإسرائيل، لا علاقة له بالكراهية لأمريكا التي تعم الشارع العربي والإسلامي. كما أن لويس من أنصار الرأي القائل بأن القوة وحدها هي الوسيلة المثلى في التعامل مع العالم الإسلامي. وتحت عنوان «خوض حرب باردة ثالثة»، كتب بروس نوسباوم Bruce Nussbaum في مجلة البيزنس ويك، بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٤، يقول: «آن لأمريكا وأوروبا العودة إلى المبادئ الأولى، والإلقاء بخلافاتهما حول العراق وراء الظهر، فالحرب التي يشنها الإرهابيون الإسلاميون لا تستهدف الولايات المتحدة فحسب، بل جميع القيم الغربية... إنها معركة طويلة وعالمية ومرشحة للاستمرار لأجيال».

وينظر ريتشارد فليتشر Richard Fletcher، المتخصص في التاريخ الإسلامي وتاريخ أوروبا في القرون الوسطى للإسلام وعلاقته بالمسيحية من منظور مختلف كلياً. ففي كتابه المعنون بـ «الصليب والهلال... المسيحية والإسلام من محمد إلى عهد الإصلاح»، يتوصل فليتشر إلى قناعة مؤداها ان النهضة الأوروبية في القرن العشرين ليست سوى نتيجة لاحتكاك أوروبا بالعلماء المسلمين، فقد كانت الترجمات من العربية في تلك المرحلة على قدر كبير من النشاط، وتناولت جوانب ثقافية وعلمية مختلفة، بما فيها أعمال ارسطوطاليس Aristotle، واقليدس Euclid، وبلاتو Plato، وبتوليمي Ptolemy، التي كان العرب السباقين إلى ترجمتها للعربية، وهناك أعمال العلماء العرب مثل الخوارزمي الذي كتب العديد من المؤلفات في علم الفلك، وابن سينا الطبيب المسلم المشهور. ومن خلال اسبانيا المسلمة، وصلت أعمال العلماء العرب في علم الجبر والرياضيات إلى أوروبا. وهنا يقول الأستاذ في هارفارد جورج مقدسي

George Makdisi إن الفـضل في ظهـور أولى الجـامـعـات في أوروبا يعـود إلى اسهام المسلمين بشكل عام. ويؤكد فليتشر في كتابه أن رسول الإسلام محمد ﷺ لم يكن ينظر إلى رسالته من زاوية «أنها دين جديد»، بل إنما يعمل على إكمال الرسالة السماوية التي نزلت جزئياً على سلفه من الأنبياء الأوائل مثل ابراهيم وموسى وعيسى...» فالإسلام يقبل بما جاء في جزء كبير من نصوص التوراة والإنجيل كما يقول فليتشر، كما يتضح من قوله تعالى في سورة العنكبوت (الآية ٤٥) : ﴿ ولا تجادلوا أهل الكتاب إلاّ بالتي هي أحسن إلاّ الذين ظلموا منهم، وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل اليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون﴾.

ويضيف فليتشر في كتابه: «يمكن النظر للمسلمين باعتبارهم مخلّصين لمسيحيي سوريا ومصر من اضطهاد الكنيسة الكاثوليكية، لأسباب تتعلق بمعتقداتهم المذهبية، باعتبارهم يؤمنون بالطبيعة الواحدة للمسيح. ونفس الحماية والرعاية كفلها المسلمون لليهود الفارين من اضطهاد القسطنطينية، حيث وجدوا في أرض الإسلام الأمان، فكان أن عاشوا حياة مستقرة تمتعوا خلالها بحرية العبادة والعمل والإنتاج، وهي حقوق كفلها لهم النظام الإسلامي. بل إن رجال الدين المسيحيين الأوائل، بمن فيهم القديس جون داماسكين Saint John Damascene، كانوا ينظرون إلى الإسلام على أنه مجرد أحد مذاهب المسيحية. حيث كتب أحد البطاركة النسطوريين يقول: «هؤلاء العرب لا يقاتلون الدين المسيحي، بل هم في الواقع يدافعون عن معتقداتنا، فهم يبجلون كهنتنا وقديسينا ولا يبخلون في تقديم الأعطيات لكنائسنا». وفي معرض توضيحه لمدى التسامح والتعددية التي ميزت الحضارة الإسلامية، ضرب فليتشر Fletcher المثال التالي لما حدث عام ٩٤٩، عندما قدمت السفارة البيزنطية لبلاط حاكم قرطبة كتاباً عن أعمال الفيزيائي اليوناني ديوسكورديس Dioscorides. ولأنه لم يكن هناك في إسبانيا علماء على دراية باللغة اليونانية، فقد أرسل الحاكم المسلم إلى القسطنطينية طالباً تزويده بمن يستطيع ترجمة العمل، فكان أن تم إرسال راهب اغريقي يدعى نيكولاس Nichols إلى اسبانيا عام ٩٥١ لهذه المهمة. كما

تم العثور على عالم مسلم في صقلية كان يعرف الإغريقية، وقد عمل الإثنان - الكاهن الإغريقي والعالم المسلم - على ترجمة الكتاب العلمي وشرحه للعلماء الأسبان، الذين كانوا في الواقع يشكلون مجموعة مثيرة للاهتمام. فقد ضمت مجموعة العلماء الاسبان تلك علماء مسلمي، الأندلس مثل ابن جلجل، وفيزيائي يهودي يدعى هاسداي بن شبروت Hasday ibn Shaprut، وبطريرك اسباني يدعى (ريسوموند ايليفيرا Recemund of Elvira) الذي كان قد أرسل كسفير للخليفة من الإمبراطور الألماني (اوتو الأول). كانت المجموعة تلك تشكل في الواقع تجمعاً دولياً وطائفياً لعلماء يصعب جمعهم إلاّ في ظروف تحكمها حرية الاعتقاد والمساواة والتسامح، وهي أمور كفلها الإسلام.

صراع الحضارات مع الإسلام... سياسة رسمية

تحولت نظرية بيرنارد لويس، الخاصة بصراع الحضارات، إلى سياسة معلنة للولايات المتحدة في ظل المحافظين الجدد. وطبقاً لما جاء في تحليل لصحيفة الوول ستريت جورنال، فإن «عقيدة لويس أصبحت سياسة أمريكية تطبق على أرض الواقع». فأجندة المحافظين الجدد تتبنى عقيدة صراع الحضارات نصاً وروحاً، الأمر الذي يتضح جلياً في استراتيجية هؤلاء الذين يرون ضرورة تغيير ما اسماه بـ «قيم النظام الإسلامي»، واستبدالها بنظم أمريكا والغرب وأخلاقياتهما (اليهودية / المسيحية)، وإلا فإن قيم النظام الإسلامي ستظل تشكل عقبة في وجه عالم متجانس تسوده المحبة والانفتاح».

وطبقاً للمخططين الاستراتيجيين في البنتاغون والخبراء من المحافظين الجدد، فإن احتلال العراق لم يكن بهدف «تسوية حسابات قديمة أو تطبيق القرارات الدولية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، بل جاء تطبيقاً لاستراتيجية الحروب الإجهاضية المثيرة للجدل، التي اعتمدتها إدارة بوش على طريق امتلاك الأمن الاستراتيجي لأمريكا في عصر العولمة»، كما يقول ثوماس

بارنيت وهنري غافني، والأول كان يعمل خبيراً في الشؤون الاستراتيجية المستقبلية في إدارة تغير القوى بوزارة الدفاع، أما غافني فكان يرأس فريق أبحاث في مركز الدراسات الاستراتيجية. وفي هذا الشأن، كتب بارنيت وغافني يقولان: «على الولايات المتحدة أن تتوقع بأنها ستتحمل نصيب الأسد في الجهود الخاصة بدعم مسيرة العولمة ؛ لأننا سنكون الأكثر استفادة من مكاسبها التي لن تتوزع بالتساوي «بالطبع»... على الولايات المتحدة ممارسة دور «مدير العولمة». فبالرغم من أن الأمريكيين لا يمثلون أكثر من ٥٪ من حجم سكان العالم، إلاّ أنهم يستهلكون حوالي ٢٥٪ من حجم الطاقة العالمية، وينتجون النسبة نفسها من التلوث والنفايات في عالمنا». ويضيف الكاتبان: «بصراحة... ما نفعله هو استيراد الطاقة وتصدير التلوث، أو ما نفعله ببساطة هو اننا نعيش بصورة تتجاوز قدراتنا على التحكم بالبيئة. وكما يتضح من العجز التجاري المتعاظم الذي نعاني منه، فإننا نميل للعيش بصورة تتجاوز إمكاناتنا الاقتصادية، فنحن في الأساس نعتمد على العالم في خدمة ديوننا الخاصة، وهو ما تفعله معظم البلدان مثل اليابان عن طيب خاطر... وهي صفقة لا يجب أن تثير قلقنا، باعتبارها تقوم على مقايضة منتجات فعلية نحصل عليها مقابل أوراق فقط. مثل هذا النوع من المبادلة التجارية يفسر لماذا استفادت الولايات المتحدة كثيراً من الارتفاع الحاصل في الاقتصاد العالمي»، وهكذا فطالما أن أمريكا تحقق الفائدة الكبرى من العولمة ومن عولمة اقتصادها، وطالما أنها تستحوذ على نصف الإنفاق العالمي على التسلح والحروب، فإن الاستراتيجية الأمريكية في القرن الواحد العشرين، كما يشير الكاتبان، ستقوم على «استيراد الاستهلاك وتصدير الأمن»، أو بعبارة أخرى على تصدير الحروب، وهو موضوع سيناقش بمزيد من التفصيل لاحقاً.

ويقسم المخططون الاستراتيجيون في البنتاغون العالم إلى بلدان تسعى لربط نفسها بقواعد العولمة كما رسمتها وزارة الدفاع والوول ستريت، ويطلقون على هذه البلدان صفة دول «المجموعة المركزية الفاعلة»، أما الدول الأخرى، التي لا تتقبل قواعد العولمة لأسباب سياسية أو لمفاهيم ثقافية متشددة، فيطلق عليها

المخططون الأمريكيون صفة «الثغرة الرافضة للاندماج»، ويندرج العالم الإسلامي ضمن هذا التصنيف، مما يسهل فهم أجندة الولايات المتحدة المقبلة، في وقت تنشغل فيه بشن حرب على ما تسميه الإرهاب. فهي تسعى جاهدة أيضاً لتسويق العولمة وفرضها على الجميع بحيث تصبح عالمية بالفعل. وهنا تعتبر الولايات المتحدة كلاً من الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا ضمن المجموعة المركزية الجديدة، في حين أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان تحمل صفة المجموعة المركزية الفاعلة القديمة، التي كان لها شرف الريادة في مجال العولمة.

وباعتبارها «مديراً عالمياً»، فإن الولايات المتحدة مطالبة بتوفير أربعة أشكال من التدفقات، في وقت متزامن، بحيث أن أي انقطاع لإحداها من شأنه أن يعيق عمل الثلاثة الأخرى الباقية، ويتسبب بمشاكل للعولمة، التي (كما قلنا سابقاً)، تعمل في صالح الولايات المتحدة، وبالتالي يصبح من المهم بالنسبة لواشنطن توسيع رقعتها والحفاظ عليها. و«التدفقات» الأربعة هي:

تدفق الأمن :

يقول بارنيت وغافني، في مقالتهما المعنونة بـ «استراتيجية التحول العالمي»، بأن الساحة الرئيسية للتدخل العسكري والأمني الأمريكي، في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، ستكون وسط وجنوب شرق آسيا، أو بعبارة أوضح وأكثر مباشرة : في العالم الإسلامي. فالولايات المتحدة تجد أن من الضروري تصدير الأمن لهذه الدول، أما مفهوم الأمن طبقاً لما ورد في المقال فهو لا يتعدى (إرسال القوات، وإقامة القواعد، ونشر الأساطيل، وأنشطة التعامل بحدة مع الأزمات والتدريب العسكري)، بل وشن الحرب كما حصل في غزو العراق الذي يشكل بداية لسلسلة من الغزوات الشبيهة القادمة. وطبقاً لمعادلة العولمة من المنظور الأمريكي، والتي تنص على «تصدير الأمن واستيراد المواد الاستهلاكية»، فإن المنتج الذي سيتم استيراده من أرض المسلمين هو النفط مقابل تصدير

الحروب إلى تلك المنطقة. وحيث أن الصراع بين الدول الإسلامية ودول الثغرة الرافضة للعولمة من جهة، ودول المجموعة المركزية بقيادة الولايات المتحدة، سيكون صراعاً طويلاً، فإن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق، على نمط الوجود العسكري الأمريكي القائم حالياً في اليابان وألمانيا، والذي مضى عليه أكثر من ستين عاماً، وهي حقيقة يذكرنا بها كاتبا المقال المذكور.

يجيب بارنيت عن التساؤل الخاص بالفترة التي ستبقي خلالها أمريكا على قواتها في العراق وبلدان «الثغرة»، بطريقة ضمنية، عندما يقول: «وهنا أصل إلى النقطة الأخيرة حول هذه الإدارة وكل إدارة قادمة، لأقول بصدق ووضوح للرأي العام الأمريكي بأننا لن ندع «الثغرة» وشأنها، وبأننا لن نعيد جيوشنا إلى أرض الوطن».

يبدو أن المحافظين الجدد – وكثير منهم هم من اليهود المثقفين العلمانيين، طبقاً لتحليل نشرته مجلة الايكونوميست بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٤ – يبدون سعداء بسياسة أرييل شارون الخاصة بالفصل بين إسرائيل والفلسطينيين، من خلال إنشاء حائط برلين جديد في الأراضي المحتلة، مع أن جدار الفصل العنصري هذا اعتبرته محكمة العدل الدولية والأمم المتحدة إجراء غير قانوني، وهم سعداء بسياسة القتل العنصري الذي تمارسه حكومة شارون تحت اسم «الاغتيالات المستهدفة». ويرى هؤلاء المحافظون بأن على العالم والولايات المتحدة الانتظار جيلين على الأقل من الغضب الفلسطيني، وصولاً إلى «انقاذ» ذلك المجتمع من خلال المساعدات الاقتصادية وتخفيض معدلات الإنجاب، وتحقيق مستوى معين من الاقتصاد القابل للاستمرار. أما الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والتي تحتضن جدار برلين الجديد والمستوطنات غير القانونية (طبقاً لوصف الإدارات الأمريكية السابقة)، فهذا أمر لا يعيره المحافظون الجدد أي انتباه يذكر.

مع سقوط الشيوعية، اختفت تماماً فرص نشوب حروب بين القوى العظمى،

كما يرى المحللان بارنيت وغافني، إلاّ أنهما يتوقعان حروباً في «المناطق الإسلامية في وسط وجنوب شرق آسيا، التي لا تزال تشكل أخطر مهمة أمنية عالمية تنتظرنا. فنحن على أعتاب جهد اندماج رئيسي على المدى البعيد في تلك المنطقة، جهد لن يقل خطورة عن الحرب الباردة في أوروبا بل وينافسها من حيث أهميته الاستراتيجية المركزية»، ويعتبر كاتبا المقال المثير أن من الأهمية والضرورة بمكان تصدير الأمن (والحروب) إلى تلك المنطقة.

تدفق النفط

وفي الوقت الذي سيبقى فيه التركيز الأمريكي منصباً على تصدير «الأمن» وليس المنتجات الاستهلاكية، فإن طلب الولايات المتحدة على النفط مرشح للزيادة التدريجية على مدار العقود القادمة، في وقت ستتضاعف فيه احتياجات البلدان الآسيوية من النفط، مثل الصين والهند، التي تشكل مصدر المنتجات الاستهلاكية للسوق الأمريكي. ومن منطلق دورها كمدير للعولمة وكشرطي دولي، فإن الولايات المتحدة تجد أن عليها وضع يدها على صمامات النفط في الشرق الأوسط، وهو وضع يجعلها قادرة على إغلاق أو فتح انابيب النفط لأصدقائها أو أعدائها كما تشاء... وهنا نستذكر قول جورج كينان، مهندس سياسة الاحتواء في سنوات الحرب الباردة، بشأن الجدل المتعلق بمخاطر تحول اليابان إلى بلد صناعي بعد الحرب العالمية الثانية. وقتها قال كينان إن بإمكان اليابان الذهاب بعيداً في المجال الصناعي، وبالقدر الذي تشاء، ما دامت الصمامات القادرة على إغلاق النفط عن صناعاتها باقية في الأيدي الأمريكية. الحكم نفسه ينطبق على الصين والهند اللتين تعتبران أسرع الاقتصاديات نمواً على المستوى العالمي، حيث بإمكانهما تنمية صناعاتهما كما تشاءان ما دام التحكم بصمامات تدفق النفط لهذه الصناعات في أيد أمريكية، والجنود الذين يحرسون هذه الصمامات أمريكيين.

الذي يحصل هو أن الصين تصدر الكثير من المنتجات إلى السوق الأمريكي، وتتلقى مقابل صادراتها تلك أوراقاً نقدية من فئة المئة دولار (لا تتجاوز كلفة صناعة الورقة منها الخمس سنتات)، وبذلك تعمل على تكديس المليارات من هذه الدولارات من خلال الفائض السنوي من تجارتها مع الولايات المتحدة. غير أنه، طالما أن هذه المليارات من الدولارات تعود إلى السوق الأمريكي بشكل أو بآخر، مثل سندات الخزينة الأمريكية، فإن الصين ستبقى في نظر واشنطن واحدة من الدول الملتزمة بالعولمة. أما إذا ما فكرت الصين يوماً في استعادة أموالها من أمريكا، أو التوقف عن تمويل الدين الأمريكي من خلال شراء سندات الخزانة، فستجد نفسها خارج اللعبة. وهكذا نجد أن الصين، في زمن العولمة، تستبدل منتجاتها السلعية والأيدي العاملة التي تصدرها للولايات المتحدة بأوراق «نقدية»، سرعان ما تجد طريقها عائدة إلى مصدرها الأصلي. وكما يقول كاتبا مقالة (استراتيجية التبادل العالمي) : «ليس هناك ما نشكو منه فيما يتعلق بهذه الصفقة التي تقوم على مقايضة السلع الفعلية بقطع من الورق». الواقع أن نظام تبادل قطع الأوراق بالشحنات النفطية ممارسة قائمة في الشرق الأوسط منذ اكتشاف الذهب الأسود. فالدولارات النفطية تعود إلى السوق الأمريكية على شكل استثمارات أو سندات خزانة أو لتمويل صفقات الأسلحة.

هناك من يشير إلى أن مركز الطلب على النفط سيتحول من أمريكا الشمالية إلى آسيا في السنوات العشرين المقبلة. وطبقاً لوزارة الطاقة الأمريكية، فإن آسيا ستشتري ما يزيد على ثلثي إنتاج الشرق الأوسط والخليج من النفط بحلول عام ٢٠٢٠، وبأن نفط الشرق الأوسط والخليج سيشكل ٨٠٪ من الواردات الآسيوية من النفط. وعليه، فإن أي تعطيل يصيب تدفق النفط من الشرق الأوسط كفيل بإحداث أضرار كبيرة في عملية العولمة الاقتصادية والسياسية التي تديرها الولايات المتحدة خدمة لمصالحها، وباعتبارها «مدير العولمة»، فإن الولايات المتحدة ستذهب إلى أبعد مدى ممكن لضمان استمرار استغلالها للموارد البشرية والطبيعية لصالحها. ويأتي احتلال العراق ضمن هذا السياق،

وسنشهد المزيد من الخطوات الأمريكية على هذا الطريق. ومن قبل العراق التي ستصبح القاعدة الرئيسية لحماية التدفقات النفطية وتأمينها من الشرق الأوسط، كانت هناك الحرب على أفغانستان لتأمين نفط بحر قزوين وخطوط النفط عبر أفغانستان، ودول الاتحاد السوفياتي السابقة باتجاه موانئ المحيط الهندي. وضمن ما يسمى الحرب على الإرهاب في أعقاب ١١ سبتمبر، هذه الحرب التي شنتها أمريكا لفرض الهيمنة والرأسمالية على العالم، أقدمت الولايات المتحدة على إنشاء العديد من القواعد في هذه الدول.

تدفق الاستثمارات

تجد الولايات المتحدة أن نجاح العولمة مرهون بضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من سوق المال والأعمال الأمريكي والأوروبي إلى الدول النامية. فالاقتصاديات البازغة لدول «المركز»، مثل الصين والهند، ستكون بحاجة إلى عشرين تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠. وعليه، فإن دول مجموعة المركز الجديد ستعتمد على التمويل القادم من الأسواق المالية والأوروبية ومن النفط، ضمن عملية تضمن أمنها القوة العسكرية الأمريكية. وفي الوقت ذاته، تضمن عودة الدولارات التي ستكسبها هذه الدول إلى الولايات المتحدة لخدمة الديون والعجز التجاري الأمريكي.

تدفق العمالة

ستشهد العقود القليلة القادمة طلباً متزايداً على العمالة الأجنبية لسد الحاجة المتصاعدة للأيدي العاملة في اقتصاديات الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، مما يعني تدفقاً للعمالة من دول «الثغرة» إلى دول «المركز» بأعداد هائلة. وتشير توقعات خبراء الأمم المتحدة، أن «دول المركز» ستشهد عام ٢٠٥٠

تراجعاً كبيرا في معدلات من هم في سن العمالة مقارنة بالمتقاعدين، وبأن الوضع الخطير الذي سيشهده سوق العمل هذا لن يعالجه سوى استيراد العمالة الأجنبية من دول «الثغرة». فاليابان وحدها ستكون بحاجة لأكثر من نصف مليون عامل مهاجر سنوياً إذا ما أرادت الحفاظ على حجم العمالة الحالي لديها. بينما نجد أن الاتحاد الأوروبي سيحتاج إلى زيادة تدفق العمالة المهاجرة إلى دُوَله بنسبة ٥٠٠٪، مع التراجع المتوقع في معدلات العمالة / المتقاعدين في الاقتصاديات المتقدمة من ٥ إلى ١ حالياً إلى ٢ إلى ١ عام ٢٠٥٠. وبالمقارنة، فإن هذه النسبة، في معظم العالم الإسلامي، تصل إلى ١٠ - ١ وعليه، فإنه بدون تدفق العمالة من دول «الثغرة» إلى دول «المركز»، فإن الانفجار السكاني في دول الثغرة ذات الاقتصاد الضعيف سيقود إلى أوضاع متفجرة، مقابل تراجع حاد في اقتصاد دول «المركز». والمقترح في هذه الحالة هو العمل على إعادة تنظيم لتدفق الأيدي العاملة على أسس إعادة انتشار مؤقتة، كما هو الحال مع العمالة الوافدة في دول الخليج العربي، أي عدم منحهم الجنسية أو الإقامة الدائمة، بل تشغيل العمالة والتخلص منهم عند اللزوم.

ويختم الكاتبان بارنيت وغافني مقالهما المذكور بالإشارة إلى أن سياسة الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة اعتمدت على مبدأ الاحتواء، وبأن الظروف قد تغيرت، حيث لم تعد سياسة الاحتواء مجدية مع الخصوم. ومما قالاه بأن العالم الإسلامي أو دول «الثغرة» الرافضة للاندماج، بحاجة إلى أكثر من الاحتواء، بل إن هذه الدول في عصر العولمة الأمريكي بحاجة إلى «انكماش» وهو أمر لا يتأتى في وقت قصير، وقد يحتاج تحقيقه إلى عدة عقود...

ولأن العولمة هي تعبير آخر للإمبريالية الأمريكية، التي تطبق نظاماً عالمياً مسخراً لخدمة أهدافها القومية في المقام الأول، فإن معدي دراسة «استراتيجية التعامل العالمي»، توصلوا إلى نتيجة مؤداها «إذا كانت دولة ما خسرت فرصة الالتحاق بالعولمة، أو رفضت الكثير مما تحمله من تقدم وتحديث، فإن هذه الدولة قد تواجه عملاً عسكرياً أمريكياً في مرحلة ما».

الشراكة بين البنتاغون والوول ستريت: مجموعة القوانين الجديدة

في عام ٢٠٠٤، صدر للمحلل الاستراتيجي ثوماس بارني كتابه المعنون «خارطة البنتاغون الجديدة»، ويظهر في الخارطة تلك معظم الدول الإسلامية، بالإضافة إلى دول أمريكا الجنوبية الكاثوليكية التي تطبق مجموعة من القوانين والأخلاقيات المختلفة عن الأخلاقيات الأمريكية كدول رافضة للاندماج في العولمة. وطبقاً للمؤلف، فإن العالم مقسم طبقاً لمفهوم بوش إلى طيب وشرير... مع الولايات المتحدة أو ضدها... أما الخط الفاصل بين المعسكرين، طبقاً للمؤلف بارنيت، «في عصر العولمة نرسم خطاً فاصلاً بين الأجزاء من العالم التي تعمل جاهدة على دمج اقتصادياتها القومية بالاقتصاد العالمي، والفئة الأخرى من الدول العاجزة أو الرافضة للاندماج في المجموعة الاقتصادية الأكبر...». مثل هذا الفصل المباشر والفظ لا يختلف بشيء عن القول الفصل، الذي أعلنه اللورد بالميرستون Lord Palmerston وطبقته الامبراطورية البريطانية قبل قرون، والذي نص على أن «علينا المتاجرة دون استعمار إن أمكن ولكن بالاستعمار عند الضرورة». وعليه، فإن على الآخرين تقبل الرأسمالية الأمريكية ومفهومها التجاري وأخلاقياتها ومنظمة التجارة العالمية التي ابتدعتها، وسائر قوانين الوول ستريت، وإلاّ فإن المصير هو اعتبارهم خارجين عن القانون أو ارهابيين؛ ليصبحوا عرضة للحروب الإجهاضية وصواريخها.

وطبقاً لكتاب بارنيت، فإن اجتماعات الشراكة بين البنتاغون والوول ستريت عقدت «مؤخراً» في مكتب سمسار شارع المال المعروف كانتور فيتزجيرالد Cantor Fitzgerald، الواقع في الطابق ١٠٧ من البرج الأول لمبنى مركز التجارة العالمي. وهنا يقول بارنيت: «تم الاتفاق على مشروع الأبحاث رقم ١ بمساعدة كانتور، والخاص بتحديد كيف أن العولمة عملت على تغيير تصورات أمريكا للأمن القومي، أي في الواقع تغيير الحسابات الخاصة بإدارة المخاطر... وقد جمعت ورش العمل كبار رجال المال في الوول ستريت، وكبار مسؤولي مجلس الأمن

القومي والخبراء من الجامعات ودور الاستشارات... كان مشروعنا المشترك يدعى مشروع مجموعة القوانين الجديدة».

وقد كانت النتيجة المتفق عليها أنه يترتب على الدول المختلفة الالتزام بقواعد العولمة. وفي حالة عدم التزام دولة ما بهذه القواعد ؛ فإن البنتاغون سترسل القوات إلى هذه الدول لإعادتها إلى جادة الصواب وإجبارها على الالتزام بهذه القواعد. وعليه، عندما يتحدث الوول ستريت يصبح لزاماً على الجميع السمع والطاعة.

يقوم موقف المسلمين على مبدأ الاستعداد التام لترك جورج دبليو بوش بقيمه العالمية وشأنه، ما دام هو على استعداد لتركهم لقيمهم وشأنهم. وإذا كان بعض الغربيين يسيؤون فهم الجهاد في الإسلام على أنه محاولة من المسلمين لفرض قيمهم على الآخرين، فماذا يمكن قوله عن جورج بوش الذي أعلن بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢، بأن القيم والمبادئ الأمريكية وحدها تشكل نموذجاً واحداً ثابتاً للنجاح القومي في كل بقعة من بقاع الأرض. بمعنى أنها صالحة لكل فرد في كل مجتمع ؛ لأن ما تتضمنه من مبادئ (مبادئ الوول ستريت) صادقة وصالحة لجميع الشعوب في كل مكان. وهنا يقول شامبرز جونسون Chambers Johnson، في كتابه المعنون «أحزان امبراطورية» : «يبدو أن جورج بوش يضع نفسه على قدم المساواة مع يسوع المسيح، بترديده المقولة التي أطلقها في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١، بأن الذي ليس معنا هو ضدنا، وهو بذلك انما استنسخ اصحاح ماثيو Matthew chapter الآية رقم ١٢ التي تنص على : من ليس معي انما هو ضدي». وما يراه معظم المسلمين، وكذلك الكثير من الأمريكيين العالمين بحقائق الأمور، هو أن مجموعة القوانين الأمريكية إنما تصلح لبارونات المال العالميين ورموز الوول ستريت، ولكنها لا تصلح للمسلمين ولا لمعظم الأمريكيين.

أولى بالولايات المتحدة أن تبدأ حملتها الإصلاحية انطلاقاً من الداخل. فهل يعقل أن يكون في أقوى وأغنى دولة في العالم أكثر من ٤٠ مليون فقير ؟ إنها سياسة الوول ستريت، التي ينفذها الوكلاء عنها في واشنطن، هي التي قسمت

المجتمع الأمريكي بين قلة من الأثرياء وأغلبية من الفقراء.

النظام العالمي الجديد : امبراطورية أمريكية

تحت عنوان «أوهام امبراطورية... معالم النظام الأمريكي الجديد»، كتب جون ايكينبري G. John Ikenbery يقول: «بعد نصف قرن من الاحتلال، ما تزال الولايات المتحدة توفر الأمن لليابان وألمانيا، ثاني وثالث أكبر قوة اقتصادية في العالم، وما تزال القواعد العسكرية وحاملات الطائرات الأمريكية تحيط بالعالم. وروسيا، الحليفة المفترضة للقوة العظمى الثانية، ترتبط مع الولايات المتحدة بشراكة أمنية شبه رسمية، في حين أن الصين، العدو التقليدي لأمريكا على مدار العقود السابقة، تبدو وقد تكيفت مع حقيقة الهيمنة الأمريكية ولو في الوقت الحالي على الأقل. ولأول مرة في الحقبة المعاصرة، أصبح بمستطاع أقوى دولة في العالم التحرك على الساحة الدولية بدون عوائق من القوى العظمى الأخرى. لقد دخلنا عصر القطب الأمريكي الواحد».

تختلف الامبراطورية الأمريكية عن سابقاتها ممن اعتمدت في حكمها على احتلال الأراضي، في كونها امبراطورية قواعد عسكرية حول العالم، وحكومات محلية وطنية عميلة تحكم بالنيابة عن واشنطن، بتطبيق إملاءات وقوانين أمريكية. ويعود هذا التحول في طريقة حكم الامبراطورية إلى التقدم الكبير المتحقق في مجال تكنولوجيا نقل الجنود والقنابل. فخلال سنوات الحرب الباردة وحقبة العولمة الثانية، ووصولاً للوقت الحالي، نحن أمام عملية توسع وتطوير لنظام عالمي من القواعد البحرية والمعسكرات والقواعد الجوية، ومنشآت التنصت والتجسس ومناطق استراتيجية بحيث أصبحت تغطي العالم بأكمله، مع التركيز على مناطق النفوذ السوفياتي السابقة، التي أصبحت مغرية للتوسع الامبراطوري.

من الخطأ الاعتقاد بأن الامبراطوريتين الأمريكية والسوفياتية، اللتين سادتا

خلال القرن العشرين، كانتا على درجة كبيرة من الاختلاف. بل لقد كانت أوجه التشابه بينهما تفوق أوجه الاختلاف إلى حد كبير. فكلاهما اعتمد على الدول العميلة أو الحليفة، حيث برز النفوذ الأمريكي في شرق آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، في حين غلب النفوذ السوفياتي أكثر ما يكون على أوروبا الشرقية. كما أن كلتا الامبراطوريتين كانت على الدرجة نفسها من الاستغلال والتسلط. فالنظام الأمني للأمم المتحدة، خلال الحرب الباردة، والقائم على التحالفات والقواعد العسكرية، استند في المقام الأول على تهديدات مصطنعة، وتحركها دوافع توسعية لقوة عسكرية ساحقة تسعى للهيمنة على العالم، وهي قوة لا تزال تحركها مخاوف مبالغ فيها، ومؤسسة للصناعات العسكرية لا هم لها سوى خدمة الذات.

وفي كتابه المعنون «امبراطورية مترابطة»، والمنشور عام ٢٠٠٣، حذر مايكل مان Michael Mann من مشروع أمريكي امبراطوري خطير ومرفوض عالمياً. فالامبريالية الأمريكية الجديدة، كما دعاها المؤلف، مدفوعة بقوة عسكرية انفرادية تسعى لبسط حكم الولايات المتحدة على العالم. ويؤكد مايكل مان وبنيامين باربر Benjamin Barber، في كتابه المعنون «امبراطورية الخوف» المنشور عام ٢٠٠٣، على أن الفشل المحتوم هو بانتظار الامبراطوريات القائمة على الهيمنة العسكرية. وبالنسبة للأول، فإن الولايات المتحدة هي : «عملاق عسكري في المقام الأول ومحرك اقتصادي ثانوي، وسياسي يعاني من انفصام في الشخصية واديولوجي غامض». ويقول مايكل مان (المتخصص في علم الاجتماع) بأن الامبراطوريات (والدول) عادة ما تكون مدفوعة بأربع أنواع من القوى التي تقودها إلى الارتقاء وإلى الانهيار. ويرى المؤلف بأن الدول العميلة لواشنطن من النوع الذي يصعب الركون إليه، ولعل في فشل الولايات المتحدة في ضمان تصويت عدد منها في مجلس الأمن لصالح قرار دولي يطلق اليد الأمريكية في العراق قبل الحرب، هو مثال جيد على هذا الأمر. فقد كان من الدول التي خيبت آمال واشنطن في مجلس الأمن دول مثل : انغولا، تشيلي،

غينيا، المكسيك والباكستان، وهي جميعها تدور في الفلك الأمريكي. كما أن شعوب الدول الحليفة لواشنطن، بما فيها الحلفاء الأوروبيون بل والدول التي اندفعت للحرب وراء الأمريكيين، تزداد اعتراضاً على الممارسات العدوانية الأمريكية و «الاستعمار الثقافي» للولايات المتحدة. ويقول مايكل مان بأن سياسة «الصدمة والرعب»، التي أطلقتها أمريكا في العراق، لن تقود سوى إلى المزيد من المقاومة. وما يحدث في العراق ليس سوى شهادة على صحة هذا التحليل، الذي كان قد حذر منه أيضاً العالم الاجتماعي تالكوت بارسونز Talcot Parsons، الذي كتب يقول بأن القوة المجردة هي «عامل انكماش، فكلما استخدمتها زادت انكماشاً».

أما شامبرز جونسون (رئيس المعهد الياباني للأبحاث السياسية في كاليفورنيا ومؤلف) فيقول في كتابه المعنون «أحزان امبراطورية... النزعة العسكرية والسرية ونهاية الجمهورية» الذي نشرته في نيويورك دار متروبوليتان Metropolitan عام ٢٠٠٤، بأن الولايات المتحدة بدأت تميل، وبصورة تدريجية ولكن ثابتة، إلى مشروعها الامبراطوري الذي تخفيه تحت اسماء مختلفة كان أبرزها العولمة. وجاء قرار بوش بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٣ بغزو العراق بمثابة خطوة امبريالية لا لبس فيها... فقد جاء الغزو دون أي مبرر قانوني، وضد موجة هائلة من الاحتجاج العالمي على الممارسات والدوافع الأمريكية، التي قادت إلى نهاية النظام العالمي القائم في سنوات الحرب الباردة، والذي يعود بجذوره إلى الأعراف السياسية السائدة في القرن السابع عشر، والقائمة على سيادة الدول وعدم التدخل في شؤون الآخرين، وعدم مشروعية الحرب العدوانية... فمنذ اللحظة التي بدأت الولايات المتحدة فيها الهيمنة العسكرية الدائمة على العالم، تحولت إلى مصدر خوف وكراهية وفساد، قوة تسعى للحفاظ على النظام في العالم ولكن من خلال إرهاب الدولة وسياسة الرشوة...».

ومضى جونسون يقول في كتابه «جاء الاجتياح السريع للعراق ليؤكد على صحة مواقف المعارضين للحرب، بأن أسلوب المغول في نهب المدن العريقة

وحرقها لم يكن ضرورياً للتعامل مع خطر صدام حسين. كما أن صغر حجم العراق سكانياً، حيث لا يمثل العراقيون أكثر من ٥٪ من سكان الولايات المتحدة، ونوعية الأسلحة التي استخدمها الأمريكيون، عوامل تدفع باتجاه التأكيد على أن الحرب كانت مجزرة بشرية، ونهباً على الطريقة المغولية لحضارة تضرب عميقاً في التاريخ». ويعتقد شامبرز بأن المشروع الامبريالي الأمريكي، كما نصت عليه استراتيجية الأمن القومي، سيقود إلى أربع عواقب وخيمة رئيسية هي :

❖ الأولى وتتمثل في حالة حرب مستمرة ستقود إلى المزيد من الأعمال الإرهابية ضد الأمريكيين أينما وجدوا، وإلى مزيد من الاعتماد على الأسلحة النووية بين الدول الأصغر، ضمن محاولة هذه الدول تحقيق الردع النووي في مواجهة هذا الخطر الإمبريالي الجديد.

❖ وتتمثل الثانية في فقدان الديمقراطية والحقوق الدستورية في الولايات المتحدة، مع طغيان السلطة التنفيذية (الرئاسة) على السلطة التشريعية (الكونغرس)، وتحول الحكومة نفسها من «سلطة تنفيذية» إلى جونتا عسكرية.

❖ وثالثاً استبدال الحقيقة بالدعاية المغرضة والتشويه وتزوير الحقائق، وتمجيد الحرب والقوة العسكرية.

❖ ورابعاً هناك الإفلاس الذي ينتظر أمريكا مع تسخير قدراتها ومواردها الاقتصادية لتمويل مشاريعها العسكرية الكبيرة، على حساب الصحة والتعليم والأمن الداخلي.

ويعتقد جونسون، ويؤيده في ذلك مؤلف هذا الكتاب، بأن الولايات المتحدة ستنهار بالطريقة نفسها التي انهار بها الاتحاد السوفياتي. فالذين أشرفوا على صياغة مجموعة القوانين والقواعد التي تحكم القرار الأمريكي حالياً، من نخبة المال في الوول ستريت وأتباعهم في واشنطن، ليسوا هم ولا أولادهم الذين يخوضون القتال في ميادين الحروب الأمريكية في العالم. بل يرسلون أبناء فقراء أمريكا الذين يعانون بصورة تتجاوز ما يتم إعلانه على الملأ. ففي حرب الخليج الأولى «عاصفة الصحراء»، بلغ عدد الذين تم نشرهم في الميدان ٦٩٦,٧٧٨ فرداً،

سقط منهم طبقاً للإحصائيات الرسمية ١٤٨ في العمليات الحربية و١٤٥ في حوادث، بالإضافة إلى ٤٦٧ جريحاً. إلاّ أن هذه الأرقام لا تشكل نهاية العدد الفعلي لضحايا الحرب تلك. ففي مايو ٢٠٠٢، صدر عن جمعية قدامى المحاربين تقرير يفيد بأن ضحايا حرب الخليج الأولى هم كالتالي: ٨٣٠٦ جنود من الموتى، و ١٥٩٧٠٥ جنود من المصابين أو المرضى نتيجة التعرض للإشعاعات القاتلة في حرب عاصفة الصحراء. بالإضافة إلى ذلك، فإن حوالي ثلث جيش الجنرال شوارزكوبف، وبالتحديد ٢٠٦٨٦١ فرداً من المشاركين في الحرب، تقدموا بطلبات الحصول على مخصصات علاج طبي أو رعاية اجتماعية، أو تعويض على أساس الإصابة أو المرض الناجم عن أداء الخدمة العسكرية في حرب ١٩٩١. أما المفاجأة الأكثر أثارة فهي أن ١٦٨٠١١ من أصحاب الطلبات، تم تصنيفهم من قبل جمعية قدامى المحاربين كأشخاص يعانون من إعاقة ما. وطبقاً لتقرير الجمعية، فإن الموت أو الإصابة كانت بسبب استخدام الجيش الأمريكي لليورانيوم المنضب خلال الحرب. كما تم رصد زيادة ملحوظة في معدلات إصابة أطفال العراق بالسرطان، والعيوب الخلقية لدى المواليد الجدد هناك، بعد أن حول الجيش الأمريكي أرض العراق وشعبها إلى مكب للنفايات النووية. وكان الجيش الأمريكي قد أطلق ٩٤٤٠٠٠ قذيفة من اليورانيوم المنضب في حرب الخليج الأولى وحدها، بل إن وزارة الدفاع نفسها تعترف بترك ٣٢٠ طناً مترياً من اليورانيوم المنضب في أرض المعركة. وبالرغم من هذه الحقائق، إلاَ أن البنتاغون استمرت في نكران الحقيقة حتى أكتوبر ٢٠٠٤، عندما اعترف المسؤولون الأمريكيون بصحة أمراض حرب الخليج.

فاشية أم ديمقراطية ؟

خلال فبراير ٢٠٠٣، وبعد استشارة إسرائيل للاستفادة من «خبراتها» في ما تصفه بـ «القتل المستهدف»، في حين يصفه بقية العالم بالإعدام العنصري، أعلن

بوش وبكثير من الفخر بأنه «تم اعتقال أكثر من ثلاثة آلاف إرهابي مشبوه في العديد من البلدان، وبأن الكثيرين غيرهم واجهوا مصيراً مختلفاً... دعوني أقلّ ذلك بطريقة مختلفة، فلم يعد هؤلاء يشكلون أي مشكلة بالنسبة للولايات المتحدة ولأصدقائنا وحلفائنا».

وفي الوقت الذي فاخرت به الولايات المتحدة العالم بالحقوق الدستورية التي ينعم بها مواطنوها على مدار الأجيال الماضية، جاءت إدارة الإمبراطورية الأمريكية الجديدة لتجرد جميع مواطنيها من هذه الحقوق، إذا ما قررت بأن هؤلاء المواطنين ينتمون إلى منظمة «إرهابية»، وذلك في الوقت الذي تقود فيه شعبها إلى حرب على الإرهاب لم تحدد معالمها أو أهدافها الحقيقية. وكما هو الحال في سنوات الحرب الباردة، فإن العديد من الحروب تم شنها رداً على تهديدات لا وجود لها، ولكن تم اختراعها وتضخيمها «لخدمة أهداف الدولة المعتدية». وفي غضون تلك الحرب، وجد العديد من الأجانب أنفسهم عرضة لسلب حقوقهم الإنسانية التي يكفلها القانون الدولي، للاعتقاد بأنهم إرهابيون مزعومون. فخلال الحرب العالمية الثانية، تم تجميع سائر الأمريكيين المنحدرين من أصل ياباني في معسكرات اعتقال، وسلبهم حقوقهم الدستورية وهدم حياتهم، وكل ذلك تم لأسباب عنصرية بالرغم من كونهم مواطنين أمريكيين.

صحيح أن أمريكا وصلت إلى القمر ومن بعده المشتري وإلى أبعد من ذلك، إلاّ أن الأجندة الاديولوجية التي تحاول فرضها على العالم الإسلامي ستنتهي إلى فشل مأساوي، إذ يعتقد المسلمون إلى درجة الجزم، بأن الإسلام عائد وبقوة ؛ لأنه دين تجديد، وبأن «صلاح دين» جديداً سيظهر ليعيد القدس إلى حظيرة الإسلام، ولو بعد ٢٠٠ عام أخرى. ومع أن أرض الإسلام كانت على الدوام تضم أبناء الطوائف المسيحية، إلاّ أن أول تجربة لمسلمي الشرق مع المسيحيين الغربيين كانت خلال الحملة الصليبية. ففي عام ١٠٩٥، أطلق البابا ايربان الثاني Pope Urban II دعوته لمسيحيي أوروبا للتوجه إلى الأراضي المقدسة، بهدف تحريرها من أيدي المسلمين. وبعد ذلك بأربعة أعوام، كان الفرسان الصليبيون قد دخلوا

القدس ليعملوا في سكانها المسلمين واليهود ذبحاً وتنكيلاً، لدرجة أنه قتل فيها أكثر من ثلاثين ألف مسلم ويهودي، وتحولت القدس من مدينة مقدسة مزدهرة إلى مكان تعبق فيه رائحة الدم. غير أن المسلمين المتشرذمين استعادوا وحدتهم بعد مرور حوالي قرن. وفي عام ١١٨٧، استعاد صلاح الدين القدس من الصليبيين، وظل بقايا الصليبيين في المنطقة لأكثر من قرن آخر قبل أن يذوقوا الهزيمة النهائية، لتظل هزيمتهم وخوفهم من المسلمين عالقين في أذهان مسيحيي الغرب حتى يومنا هذا.

يعتقد الكثير من الخبراء بأن الولايات المتحدة ستلقى مصير الاتحاد السوفياتي نفسه، طال الوقت أم قصر، وبأن مغامراتها العسكرية ستقودها إلى الإفلاس، وإلى عكس الأهداف المعلنة من المشروع الإمبريالي، وهي محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية. وإذا كانت دول الخليج العربية، وبخاصة السعودية والكويت والإمارات، بالإضافة إلى ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية، قد تحملت الجزء الأكبر من فاتورة حرب الخليج الأولى البالغة ٦١ مليار دولار، في حين لم تتجاوز حصة الولايات المتحدة من كلفة تلك الحرب السبعة مليارات دولار، فإن دافعي الضرائب الأمريكيين تحملوا حتى الآن الجزء الأعظم من تكلفة الحرب على العراق، والتي وصلت خلال الأشهر الـ ١٨ الأولى فقط إلى حوالي ٢٠٠ مليار دولار. وطبقاً لتوقعات الكونغرس، فإن الميزانية الأمريكية ستسجل زيادة في العجز تصل إلى تريليون دولار سنوياً، لتضاف إلى العجز المتحقق حالياً، والبالغ ٦,٤ تريليون دولار (أرقام فبراير ٢٠٠٣). ومن الواضح أن واشنطن تعتمد الآن على الإصدارات النقدية التي يصدرها البنك الفيدرالي دون غطاء، وعلى القوة العسكرية الكفيلة بإجبار الدول المتقدمة ودول «المركز» على الاستمرار في تدوير ما تكسبه من دولارات، لتمويل الدين الأمريكي، إلى أن يأتي يوم تتعرض فيه هذه الدائرة للكسر، ويؤدي الانهيار المفاجئ إلى إظهار الامبراطورية الأمريكية أمام العالم كبيت من ورق سرعان ما يتهاوى.

حول الموضوع نفسه، كتب الروائي المعروف جون لو كيير John Le Caire

يقول: «لقد دخلت الولايات المتحدة أحد مراحل الجنون التاريخي، إلاّ أن ما أراه أمامي هو الأسوأ فيما تسعفني به الذاكرة، إنها أسوأ من حقبة المكارثية، وأسوأ من فترة غزو خليج الخنازير، بل إنها ستكون أسوأ من الحرب الفيتنامية على المدى البعيد...». أما شامبر جونسون، فتوصل إلى نتيجة مؤداها أن الولايات المتحدة فعلياً قد اجتازت الروبيكون Rubicon (في إشارة لعبور يوليوس قيصر نهر روبيكون في طريقه إلى روما)، وبأنه «لا مجال هناك لاستعادة الحكومة الدستورية دون عملية إعادة تأهيل جذرية للديمقراطية الأمريكية. الولايات المتحدة تسير على طريق آلهة الانتقام نيمبسيس».

هناك فروقات شاسعة بين المجتمعين الإسلامي والغربي الرأسمالي، فالقيم الثقافية والدينية المتأصلة في المجتمع الإسلامي تختلف تماماً عما هي عليه في المجتمع الغربي. وهنا تقول كارين ارمسترونغ: «عندما تطبق العملية نفسها، المسماة التحديث والعولمة على ثقافة مختلفة، فإن النتيجة لن تكون كما يشتهي الغرب. الأمر أشبه بصنع كعكة من مواد تختلف عما هو مألوف، فاستبدال الطحين بالرز ومسحوق البيض بدلاً من البيض الطازج، والتوابل بدلاً من السكر، يعطي نتيجة مختلفة عما هي عليه في كتاب فن الطبخ». سنحصل في الواقع على كعكة من النوع الذي يحبه بول وولفوتز وعصبته. وفي حين أن الرأسمالية الأمريكية تسير على هدي وصايا الوول ستريت، فإن المسلمين يفضلون لو تمسك الغرب حقيقة بالوصايا العشر.

الفصل الثاني عشر

الرأسمالية الأمريكية المفترسة

الإسلام... العدو الجديد بعد الشيوعية

قبل عشر سنوات من إطلاق جورج دبليو بوش أحدث حملة صليبية على الإسلام- كما يعتقد الكثيرون في العالم الإسلامي- كتبت كارين ارمسترونغ Karen Armstrong تقول:«يبدو أن الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي على وشك أن تستبدل بحرب باردة ضد الإسلام». وأضافت: «من الواضح أن العالم الإسلامي يربط بين الامبريالية الغربية والمهمة الدينية التي حملها الصليبيون لأرض المسلمين، وهو موقف لا يمكن لومهم عليه. فعندما وصل الجنرال اللنبي إلى القدس عام ١٩١٧ أعلن قائلاً : الآن اكتملت الحملة الصليبية. وعندما دخل الفرنسيون دمشق كان أول شيء فعله قائدهم العسكري هو التوجه إلى قبر صلاح الدين في الجامع الكبير ليقول بعلو صوته: «ها نحن عدنا يا صلاح الدين».

العداء للإسلام

هناك في الغرب من ينظر بموضوعية للإسلام والمسلمين،

غير أن النظرة السائدة هناك ما زالت مجحفة بصورة كبيرة وبعيدة كل البعد عن الحقيقة، وهو أمر يلمسه المسلمون الذين يعيشون في الغرب أكثر من غيرهم. فالتسامح الغربي، الذي يكثر الحديث عنه، يتوقف في الواقع عندما يتعلق الأمر بالإسلام. فصورة الإسلام الراسخة في أذهان معظم الغربيين لا علاقة لها بالإسلام، وإنما هي تراكم لقصص خيالية عن الإسلام والمسلمين تعود إلى القرون الوسطى.

وفي كتابها المعنون «محمد.. سيرة حياة نبي» ، كتبت آرمسترونغ تقول: «في الغرب هناك تاريخ طويل من الشعور بالعداء تجاه الإسلام ، وما يزال هذا العداء قائماً وفي تعاظم على جانبي الأطلسي، لدرجة أن معظم الناس هنا لا تتردد في مهاجمة هذا الدين، حتى بالرغم من أنهم لا يعرفون سوى القليل عنه». التحامل على الإسلام هو الذي دفع بالسكرتير العام لحلف شمال الأطلسي للقول عام ١٩٩٥ بأن الإسلام السياسي لا يقل خطورة على الغرب من الشيوعية. وطبقاً للمؤرخ والمفكر صامويل هنتينغتون، فإن أحد كبار المسؤولين في إدارة الرئيس الأميركي السابق كلينتون وصف الإسلام بأنه ند عالمي للغرب. كما كتب هنتينغون لاحقاً : «خلال الفترة بين ١٩٨٠- ١٩٩٥ نفذت الولايات المتحدة ١٧ عملية عسكرية في الشرق الأوسط، طبقاً لوزارة الدفاع الأميركية، وكانت جميعها تستهدف المسلمين، وهو رقم لم يسجله التاريخ العسكري للولايات المتحدة ضد أي شعب من أي حضارة أخرى.»

ومن جانبه وصف فرانكلين غراهام الإسلام بأنه دين شر وكراهية، وقال بأن الرئيس بوش قرر محاربة الشر. وهنا لا يُعد محض مصادفة أن تكون الدول والمؤسسات الموسومة بالشر من قبل إدارة بوش هي جميعها مسلمة. بل إن الحرب الباردة ضد الإسلام تحولت إلى حروب ساخنة متزامنة في أفغانستان والعراق وفلسطين. ما يفعله بوش هو حرب صليبية، كما ورد في تصريحه المشهور، قبل أن يبادر مستشاروه إلى لفت انتباهه إلى أن مثل هذه التصريحات يمكن أن تصعب من مهمة حلفاء أميركا في العالم الإسلامي. لكنها حرب صليبية

تم فيها استغلال العداء الراسخ في الغرب للإسلام والمسلمين كوسيلة لحشد الرأي العام في الولايات المتحدة والغرب عموماً، وذلك للاستيلاء على ثرواتهم الطبيعية، خصوصاً النفط، والذي يقع أكثر من ثلثي احتياطي العالم منه تحت أراضيهم.

الأوجه المتعددة للراسمالية

من وجهة نظر النخبة المالية في أميركا، فإن هناك نموذجاً واحداً للرأسمالية وهو: النموذج الأميركي. وهذا يفسر وصف صحيفة الوول ستريت جورنال لليابان بأنها «الدولة الشيوعية الوحيدة والتي تعمل بكفاءة». فالرأسمالية الأميركية تختلف وبصورة جوهرية عن الأنظمة الاقتصادية الناجحة الأخرى في أوروبا الغربية واليابان، من حيث أن هذه الأنظمة لا تتجاهل الروح الثقافية والتجارب التاريخية والثوابت الأخلاقية والدينية لشعوب هذه الدول. وكما يقول المفكر والكاتب الأمريكي وليام غريدر William Grieder، فإن: «الاشتراكيين في أوروبا الغربية ابتدعوا نموذجاً أكثر اعتدالاً من النموذج الأميركي. وطبقاً للمفهوم الأوروبي في هذا الشأن، فقد تم إجبار الشركات الخاصة على القبول بالتزامات وقيود اجتماعية واضحة، في الوقت الذي عملت فيه الحكومات على سن أنظمة مساعدة تضمن تحقيق العدل للعاملين والمجتمع بشكل عام. ومن جانبها أوجدت اليابان شبكتها الخاصة من الفهم الاقتصادي- الاجتماعي، الذي يُحمّل الشركات والمستثمرين مسؤولية خاصة تجاه ما يحدث للناس، ولحماية الكثير من الأولويات غير الاقتصادية للمجتمع». ومن أبرز الثوابت التي يقوم عليها النموذج الاقتصادي الياباني:

- تضع الثقافة اليابانية مصلحة المجتمع فوق مصلحة الفرد، في حين أن الرأسمالية الأميركية تركز في نموها على الجانب الاستهلاكي واستغلال الرغبات الإنسانية. وهكذا، فإن عوامل تطوير النموذجين الرأسماليين جاءت

متباينة. فأحدهما قائم على تلبية حاجات المستهلك المحلي، بينما جاء الثاني ملبياً لمتطلبات التصدير.

- يؤمن اليابانيون بضرورة توفير الأمن الوظيفي للعاملين، الأمر الذي يعمل على التخفيف من الشعور بالقلق لدى العاملين، ويتجلى في بقاء الموظف على رأس عمله لفترات طويلة.
- تختلف النظرة اليابانية تجاه المال والبنوك بصورة كبيرة عن النظرة الأنجلو-أميركية والأميركية لعالم المال والبنوك. فرجال المال في الغرب يعتبرون أن أموال البنوك محكومة بمتطلبات السوق، وبأنها يجب أن تتدفق حيث يمكن تحقيق أعلى المكاسب. ويرى هؤلاء بأن تجارة المال تكمن في تحقيق المزيد منه. وفي المقابل، نجد أن اليابانيين ينظرون إلى البنوك باعتبارها عوامل «استقرار اجتماعي». فالبنوك مطالبة بإقراض المؤسسات والشركات بمعدلات فائدة منخفضة لتمكينها من الاستمرار في ملء الوظائف في الدوائر الدنيا، لأن ملء الوظائف أهم من الإنتاجية العالية في نظر النظام الياباني. كما أن البنوك بالنسبة لليابانيين لا تختلف كثيراً عن المنافع العامة من حيث أنها توفر المال للدولة بمعدلات فائدة متدنية.

النموذج الاقتصادي الياباني تحت الهجوم

بعد انهيار نظام الحرب الباردة، تغيرت النظرة الأميركية اليابانية المتبادلة. فقد ظهرت طبقة اقتصادية «جديدة» سيطرت على المراكز الرئيسية داخل إدارة كلينتون ، وهؤلاء كانوا يرون في النظام الاقتصادي الياباني، ليس خروجاً على الخط فحسب، بل مصدر تهديد للراسمالية العالمية الأميركية. وفي الوقت ذاته، بدأت بعض الأصوات اليابانية في الظهور مطالبة حكومتها برفض الإملاءات الأميركية. فبعد سنوات من الاعتماد على الولايات المتحدة، بدأ البعض في اليابان بشجب التبعية لواشنطن. ومن هذه الأصوات برز شيناترو إيشيهارا

Shintaro Ishihara، أحد مؤلفي كتاب: «اليابان القادرة على الرفض»، الصادر في أواخر الثمانينات، وأتبعه بكتاب بعنوان: «آسيا القادرة على الرفض»، والذي شاركه في كتابته رئيس الوزراء الماليزي وقتها مهاتير محمد Mahathir Mohamad. ودعا الكتاب الثاني اليابان إلى التحول إلى آسيا والشرق، والتخلي عن روابطها مع الغرب، واصفاً هذه الروابط بأنها غير طبيعية، باعتبار أن اليابان دولة آسيوية الطابع، بشعبها الذي تسري في عروقه دماء آسيوية. وطالب السفير الياباني السابق في هانوي (ونائب وزير الخارجية المسؤول عن إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية لاحقا) كازيو أوغورا Kazuo Ogura، حكومته والدول المجاورة، بضرورة نشر القيم الآسيوية، مثل الانضباط والاجتهاد، وإيثار مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية. ويحلو لـ: يوتارو كوباياشي Yotaro Kobayashi، الرئيس التنفيذي لشركة فوجي زيروكس Fuji Xerox Co، أن يصف التوجه الياباني هذا بأنه(إعادة أسيوة) السياسة الاقتصادية اليابانية. ويطلق الاقتصادي الياباني المذكور في هذا الشأن الشعار الذي يقول: «اتركوا الغرب وادخلوا آسيا»، وذلك عكس الشعار الذي برز عام ١٨٥٠ والقائل: «اتركوا آسيا وادخلوا الغرب». ومن جانبه، دعا رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد لإقامة تكتل تجاري خاص بـ: آسيا وحدها علي غرار تكتل نافتا NAFTA في القارة الأمريكية الشمالية.

بعد بداية التحول الياباني عن الخط الغربي باتجاه الشرق، وجدت طوكيو نفسها عرضة لحملة إعلامية مسعورة من الغرب، واصفة اليابان بحجر العثرة أمام التجارة العالمية. واتهمت وسائل الإعلام الغربية اليابان بالتحول الى قلعة موصودة أمام منتجات الدول الأخرى، مطالبة طوكيو بتخفيض العجز في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة. غير أنه كلما زادت الضغوط على اليابان زادت قرباً من جيرانها الآسيويين، إلا أن التحول الفعلي باتجاه اسيا بدأ يتخذ زخماً ملحوظاً عام ١٩٩٥ بعد وصول الضغوط الأميركية لمستويات غير مسبوقة. عندها أقدمت اليابان على تسريع روابطها الاقتصادية والسياسية والثقافية مع

آسيا، في خطوة لها أسبابها المنطقية. فالدول الآسيوية بدأت في التحول الى مراكز صناعية، وغالباً في مشاريع مشتركة مع اليابان، كما أصبحت أسواقاً استهلاكية كبيرة للمنتجات اليابانية. وبحلول ١٩٩٧، كان الآسيويون يستقبلون صادرات يابانية تفوق الصادرات الأميركية، وأصبح هناك فائض في الميزان التجاري الياباني مع الشركاء الآسيويين.

غير أن الصفقات الفردية ما كانت لتثير حفيظة الخبراء الغربيين، بقدر احتمال تحول اليابان إلى نموذج يُحتذى من النمو القائم على الصادرات، ووضع الحواجز أمام الواردات عبر المنطقة ككل، طبقاً لتحليل نشرته مجلة بزنس وييك (في عددها الصادر في ١٠ يوليو ١٩٩٥). ومما جاء في التحليل الذي أعده مارك فوستر Mark Foster، القول: «بدأت بعض الدول الآسيوية استقبال الخبراء اليابانيين القادمين لغرض تقديم الاستشارات في مجال تصميم السياسة الصناعية وتطبيقها. ومن هذه الدول الصين التي تستقبل، وبصورة دورية، خبراء وزارة التجارة والصناعة الدولية اليابانية لنقل خبرات اليابان في السياسة الصناعية والنمو الاقتصادي». ويضيف الكاتب: «لو كنا ناجحين في تعاملنا مع اليابانيين، لكان من السهل تصور طبيعة العلاقة التي سنقيمها مع الصين على مدار السنوات الخمسين القادمة». غير أن المشكلة وقتها لم تكن تقتصر على خسارة التعاون مع اليابانيين، بل في خطر انتشار التجربة اليابانية في عموم آسيا لتصل كذلك إلى الصين. ومن جانب آخر، لاحظ الأميركيون بأن اليابان تعمل على زيادة صادراتها الثقافية. فعندما حاول اليابانيون اقتحام هوليوود، كلفتهم تلك المغامرة عدة مليارات من الدولارات. فقد كشفت شركة سوني Sony النقاب عن بيع حصتها البالغة ٢,٧ مليار دولار في مشروعها مع كولومبيا، كبرى الشركات العاملة في هوليوود عاصمة السينما العالمية. ومن الواضح أن اليابانيين قرروا مؤخراً تركيز اهتماماتهم الثقافية في آسيا. فهذه محطة البث التلفزيوني الرسمية اليابانية ترفع فترة بثها الموجهة إلى آسيا من ١٠٥ دقائق إلى ١٢ ساعة يومياً، كما أن الكتب اليابانية الساخرة والموسيقى

اليابانية آخذة في الانتشار في عموم آسيا هذه الأيام.

كما وبدأ اليابانيون منافسة الأميركيين في مجال نقل التكنولوجيا إلى الدول الآسيوية. ومن ذلك إرسال المهندسين الصناعيين المتقاعدين لتطوير قطاعات صناعية معينة في آسيا، مع تحمل الحكومة للجزء الأكبر من رواتبهم. ومن ذلك أيضاً، فتح مراكز بحوث وتشغيلها في عدد من الدول الاسيوية كما فعلت شركة ميتسوبيشي Mitsubishi في الصين. وبالطبع، فإن الصينيين تابعوا هذه المنافسة بين اليابان والولايات المتحدة بكثير من السعادة على عكس الأميركيين.

كان هناك إجماع في أميركا على النظر للنموذج الرأسمالي الياباني باعتباره مصدر تهديد للرؤية الأميركية في هذا المجال. وكان الرأي السائد بأن الوقت حان لمواجهة الخطر الياباني قبل أن يستفحل.

حمل العام ١٩٩٥ مشكلتين رئيسيتين لليابانيين: كانت الأولى مع الطبيعة، أما الثانية فكانت مع الولايات المتحدة. فقد اجتمع الرئيس كلينتون مع رئيس الوزراء الياباني في واشنطن بتاريخ ١١ يناير ١٩٩٥ ؛ ليطالبه بفتح الاقتصاد الياباني والتراجع عن القرارات الأخيرة، بما يكفل تحسين العجز التجاري القائم مع الولايات المتحدة، والذي وصل إلى ٦٣,٧ مليار دولار في العام المنصرم. بعدها بستة أيام، تعرضت اليابان لزلزال جاء أقوى من زلزال لوس أنجلوس بعشر مرات. ومع ذلك، فإن اليابانيين وجدوا أن من الأسهل عليهم التعامل مع الكوارث الطبيعية من التعامل مع القوة الأميركية. ولأن رجال المال وممثلي التجارة الأميركية توصلوا لقناعة بأن اليابان لن ترضخ للضغوط والمطالب الاقتصادية الأميركية على الفور، ودفعة واحدة، فقد وجدوا أن من الأفضل انتهاج سياسة الخطوة خطوة. وهكذا بدأت الولايات المتحدة في وضع مواصفات تجارية خاصة والإصرار عليها. وفي أول طلب تقدمت به عام ١٩٩٥، كان يترتب على اليابانيين فتح أسواق السيارات وقطع غيارها أمام المنتجات الأميركية. كما وأعلنت واشنطن بأنها ستفرض إجراءات مقاطعة ضد السيارات اليابانية، بما في ذلك فرض تعرفة في حالة رفض اليابان التقيد بالمطالب الأميركية. مثل هذه

الإجراءات، وعلى حد قول كيوهيكو ناناو Kiyohiko Nanao، كانت «إجراءات أحادية تنتهك القوانين الدولية»، وغير مقبولة من جانب اليابان، ومن جانبهم، اعتبر الأوروبيون التهديدات الأميركية انتهاكاً لبنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية الموقعة حديثاً.

انتهت المحادثات التجارية الأميركية اليابانية المنعقدة بتاريخ ٥ مايو ١٩٩٥ إلى الفشل. وفي يوم الأحد الموافق ٧ مايو ١٩٩٥، عقد الرئيس كلينتون اجتماعاً في البيت الأبيض ضم وزير الخزانة روبرت روبين وكبار مستشاريه الاقتصاديين، حيث كان رأي الفريق المالي للوزير روبين بأن رفع سعر صرف الين أمام الدولار إلى ارتفاعات غير مسبوقة، يشكل الأداة الكفيلة بتركيع اليابانيين، لأن الين المرتفع أمام العملة الأميركية سيحدث تراجعاً حاداً في الصادرات اليابانية، وسيترك عواقب سلبية شديدة على الاقتصاد الياباني. بعد أربعين دقيقة أعطى كلينتون الضوء الأخضر لبدء أول مواجهة مفتوحة مع اليابان. تم إمهال اليابان حتى نهاية يونيو ١٩٩٥ لإعلان التزامها بالمطالب الأميركية وإلا تعرضت للعقوبات. غير أن العقوبات الأميركية كانت قد بدات بالفعل من خلال خطة رفع سعر صرف الين دولياً. فقبل عشر سنوات، كان الدولار يعادل ٢٤٠ يناً، والآن وقد ارتفع إلى ٨٠ يناً للدولار، فقد بدأ مؤشر نيكي Nikkei في التراجع لمستويات خطيرة. فمن المعروف أن التراجع لمستوى أقل من ١٥٠٠٠ نقطة من شأنه أن يعرض النظام المصرفي الى عجز في التمويل، طبقاً للمعايير الدولية، وبالتالي تهديد قدرتها على الإقراض. كان ارتفاع سعر صرف الين يقابله تراجع في مؤشر نيكي، واستمرت اللعبة الأميركية هذه إلى أن قررت اليابان الاستسلام والقبول بالشروط الأمريكية.

بعد الرضوخ الياباني للإملاءات الأميركية، بدأ السحر الأميركي فعله، وتراجعت الضغوط الأميركية على اليابان. فخلال أيام فقط من القبول الياباني بالشروط الأميركية، تحقق ما يلي:

- انتعش مؤشر نيكي محققاً ارتفاعاً بنسبة ٢٧٪، من ٥٩٢,٤١ نقطة إلى

٨٥١,٨١ نقطة، وذلك في غضون بضعة أيام.

- تراجع سعر الين مقابل الدولار بنسبة ٢٥٪ بفضل المساعدة والتدخل الأميركي. فعندما كان السعر بحدود ٨٥ يناً للدولار، لم تحقق معظم الشركات اليابانية أي أرباح، وعندما تراجع إلى ٩٠ يناً للدولار بدأت العديد منها في تسجيل مكاسب.
- نتيجة لسياسة رفع سعر الين، التي استخدمتها واشنطن في حربها التجارية ضد اليابان ، سجل الفائض التجاري الياباني العالمي تراجعاً بنسبة ٢٣٪.

وفي النهاية، قررت اليابان التخلي عن نموذجها الاقتصادي، لتفسح المجال أمام مستثمري سوق المال الأميركي للهيمنة على سوق البورصة، وعلى جزء كبير من الاقتصاد الياباني.

استهداف النمور الآسيوية الأخرى

شن أقطاب الوول ستريت، بالتعاون مع مؤسسات إجماع واشنطن، حملة على النمور الآسيوية. وشارك في الحملة رجل المال المعروف جورج سوروس George Soros، باستهدافه الباهت التايلندي، ولتتدحرج بعد ذلك كرة الثلج.

وطبقا للتحليل الذي نشرته مجلة بزنس وييك، بعددها الصادر بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٩٨، فإن «التراجع في قيمة السوق وحجم الدمار الذي أصاب الثروة المالية في عدد من الدول الآسيوية (هونغ كونغ وكوريا واندونيسيا وتايلند) تجاوز الـ ٢٠٠ مليار دولار في الأشهر الست الماضية، علماً بأن دول: كوريا واندونسيا وتايلند وماليزيا والفلبين، كانت ترزح تحت ديون بلغت: ١٥٥ و١٣٠ و١١٠ و٣٥ و٦٠ مليار دولار أميركي على التوالي.»

وصلت مشاكل السيولة في جنوب شرق آسيا درجة من الحدة لم تتمكن الشركات معها من تسديد ديونها للموردين، وطاولت الأزمة كلاً من اليابان وهونغ كونغ، حيث أخذت البنوك اليابانية في الانهيار نتيجة للتراجع الحاد في مؤشر

نيكي، الذي تأثر بالأزمة الآسيوية. كما انهار أكبر بنك استثماري في هونغ كونغ (بيريغرين للاستثمارات Peregrine Investment Holdings) متأثراً بتراكم الديون المستحقة. ومن السهل هنا الافتراض بأن الهجوم على الأسواق الأسيوية لم يكن سوى جزء من الهجوم على النموذج الراسمالي الياباني، خاصة وأن البنوك اليابانية كانت تملك الحصة الكبرى من الديون في المنطقة. كانت اليابان أكبر مقرض، وبالتالي الأشد تاثراً بما حصل للآسيويين، على عكس البنوك الأميركية التي لم تزد حصتها من الديون هناك على ٢٠٪ من حصة البنوك اليابانية، في حين أن إجمالي ديون البنوك الأوروبية على الآسيويين لم يرق إلى حجم الديون اليابانية. أجبرت الأزمة اليابان وكوريا ودول جنوب شرق اسيا على تغيير نموذجهم الاقتصادي وتقبل المستثمرين الأميركيين بين ظهرانيهم. أما أنظمة الرعاية الاجتماعية في أوروبا، فقد أصبحت عرضة للهجمة الأميركية لتغير نموذجها هي الأخرى.

هذا، وبعد أن فرغت الولايات المتحدة من إخضاع اليابان والآسيويين لإملاءاتها، واستمرار الحملة على أنظمة الرعاية الاجتماعية الأوروبية، جاء الدور على الإسلام، خاصة وأن نظامه الاقتصادي ومفاهيمه الاجتماعية تتناقض تماماً مع مبادئ الرأسمالية المفترسة.

القيم الاجتماعية للرأسمالية

تنص عقيدة بوش على أن القيم الأميركية صالحة للجميع في كل زمان ومكان. وفي عالم تحكمه العولمة، لا بد من أن تكتسب مجموعة القيم هذه صفة العالمية، وبأن على الناس تقرير ما إذا كانوا مع هذه القيم أو ضدها. غير أن واشنطن والنخبة الأميركية، ممن يعملون على نشر قيم الرأسمالية في العالم، يدركون تماماً حقيقة أن الطلب من المسلمين تبني القيم الرأسمالية هذه إنما هو بمثابة الطلب منهم التحول عن الإسلام. وهنا يفسر صامويل هنتنغتون الفرق بين

القيم الإسلامية وتلك التي يحاول الأميركيون فرضها على المسلمين، بالقول في كتابه «صراع الحضارات»: «يخشى المسلمون القوة الغربية، وتثير استياءهم بما تشكله من تهديد لقيمهم الاجتماعية ومعتقداتهم الدينية. فهم ينظرون إلى الحضارة الغربية باعتبارها مادية فاسدة ومنحطة وغير أخلاقية.. والملاحظ، وبشكل متزايد، أن هجوم المسلمين على الغرب لا يعود لرفض المسلمين لديانة أهل الغرب لأنها دين سماوي على أي حال، بل لأن الغربيين لا يلتزمون بالمسيحية نفسها ولا بأي دين على الإطلاق». ومن جانبه، كتب الأكاديمي والمستشار السابق في مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، روجر موريس Roger Morris، يقول في كتابه عن سيرة بيل كلينتون : «بحلول الخمسينات لم يعد الفساد في أميركا محصوراً في ظواهر القمار والدعارة وممارسات المافيا. ففي هوت سبرنجز Hot Springs (حيث نشأ الرئيس كلينتون)، كان الفساد مرتبطاً برجال الجريمة المنظمة وشركائهم من موظفي الحكومة، ممن سيطروا على سوق القمار وغيره من مصادر العمل غير المشروع». ويضيف موريس : «بأن كل شيء كان برسم البيع، ويكفي أن تطلب أي شيء لتحصل عليه ما دمت قادراً على دفع الثمن، بما في ذلك شراء السياسيين أنفسهم. أما الرشوة فحدث ولا حرج ، وكذلك الابتزاز وتزوير الانتخابات. وقتها لم يكن بالأمر الخفي أن فتيات الليل وصاحبات المواخير كن يدفعن شهرياً للسلطات المحلية ما عرف بـ: ضريبة المتعة، حيث جرت العادة أن يتم اصطحابهن إلى المحكمة من قبل الشرطة لدفع الأتاوة المحددة. في الثلاثينات، كانت ضريبة المتعة تقدر بخمسة دولارات لفتاة الليل وعشرة لصاحبة الماخور». غني عن القول بأن مثل هذه القيم الاجتماعية مرفوضة تماماً من قبل الإسلام، كما لم ترد في الوصايا العشر بالنسبة للمسيحيين بالتأكيد.

وفي الوقت الذي يشجع فيه الغرب المسلمين على الحد من الإنجاب، (بدلاً من كف أيديهم عن ثرواتهم ومصادرهم الطبيعية)، نجد أن القادة الأوروبيين، مثل الرئيس الفرنسي جاك شيراك Jacques Chirac، والمستشار الألماني شرويدر

Schroder، ورئيس الوزراء الأسباني السابق زاباترو Zapatero، ورئيس الوزراء السويدي كوران بيرسون Coran Personn، يحضون الاتحاد الأوروبي على اتخاذ خطوات جديدة للحفاظ على نسبة السكان الأوروبيين في وجه مد الهجرة الأجنبية، من خلال إعادة توجيه البرامج الاجتماعية، وصولاً لتشجيع الأسر الأوروبية على إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال. غير أن الأمر يختلف عندما يتعلق بالمسلمين، حيث المطلوب سلخ المرأة عن دورها الطبيعي لتعمل كآلة وأداة للجنس، بدلاً من أن تكون أماً وربة بيت، كما حصل مع نظيرتها الغربية، الأمر الذي قاد إلى ظاهرة التراجع السكاني في المجتمعات الغربية في السنوات الثلاثين الماضية.

ففي عام ١٩٧٠، كان معدل الإنجاب في الأسر الغربية ٢,٤ طفلاً لكل امرأة، وتراجع هذا الرقم مع اندفاع المرأة وراء التحصيل العلمي والوظيفة إلى ١,٥ طفلاً - امرأة عام ٢٠٠٣. وعليه، فإن من المتوقع تسجيل تراجع في عدد سكان الاتحاد الأوروبي (مع انضمام بلغاريا ورومانيا للاتحاد عام ٢٠٠٧) ليصل إلى ٤٨٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٤، وإلى ٤٥٤ عام ٢٠٥٠. كما أنه من المتوقع أن تسجل الفترة نفسها تراجعاً في عدد السكان ممن هم في سن العمل، بنسبة ١٨٪، في حين سيرتفع عدد من تجاوزت أعمارهم ٦٥ سنة إلى ٦٠٪ من إجمالي السكان.

في السويد، تدفع الحكومة نسبة ٨٠٪ من الراتب، وبحد ١٢٠ يوماً في السنة، للآباء والأمهات ممن يجلسون في البيت للاهتمام بأطفالهم في حالة المرض. كما تدفع الحكومة مخصصات شهرية للأطفال تبدأ من ١٥٠ يورو للطفل الأول، وتصل إلى ١٩٠ يورو للطفل الرابع. مثل هذا الدعم الرسمي، ساعد في رفع نسبة الخصوبة في البلاد من ١,٥ طفلاً- امرأة في عام ١٩٩٩، إلى ١,٧١ طفلاً - امرأة عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، فإن هذه النسبة لا تزال غير كافية للحفاظ على السكان السويديين من التراجع بدون الهجرة.

وفي المانيا، تكاد أجنحة الأمومة في المستشفيات أن تكون خالية، في حين أخذت بعض المدارس في إغلاق أبوابها في شرق البلاد لقلة عدد التلاميذ. وإذا

ما استمرت نسبة الخصوبة للألمان على معدلها الحالي، فإن من المتوقع أن تسجل الإحصاءات السكانية في ألمانيا أرقاماً مذهلة، بحيث ينحدر عدد السكان الألمان من ٨٢ مليون نسمة حالياً إلى ٢٤ مليوناً فقط مع نهاية القرن.

وهنا تشير الأرقام إلى أن معدلات الخصوبة في فرنسا والدانمرك وايرلندا وبريطانيا تتجاوز ١,٧ طفلاً - امرأة، ولكنها لا تزال دون المعدل المقترح للحفاظ على الاستقرار السكاني. في حين تسجل إيطاليا وإسبانيا أقل المعدلات وهي ١,٢٩ طفلاً - امرأة.

وفي إيرلندا، يعود الارتفاع النسبي في معدلات الخصوبة الأوروبية، والذي وصل إلى ١,٩٣ عام ٢٠٠٣، إلى الارتفاع الحاصل في معدلات الولادة للأطفال خارج نطاق الزواج، كما يقول الباحث الاجتماعي توني فاهيي Tony Fahey، الذي يضيف بأن ٥٪ فقط من المواليد عام ١٩٨٠ كانوا من نساء غير متزوجات ؛ لترتفع هذه النسبة حالياً وتصل إلى حوالي ٣٥٪.

وفي تقرير رفعه رئيس الوزراء الهولندي السابق للمجلس الأوروبي في نوفمبر ٢٠٠٤، أكد ويم كوك فورمر Wim Kok Former، بأن الميزانيات الأوروبية ستنهار في وقت لن يطول تحت وطأة المخصصات المتصاعدة للضمان الاجتماعي والخدمات الصحية، الأمر الذي سيترك آثاره السلبية كذلك على معدلات النمو الاقتصادي الأوروبية. مثل هذه التطورات تشكل مفارقة مثيرة. ففي حين تقوم الرأسمالية العالمية الأمريكية بعملية تفكيك لدولة الرخاء في أوروبا، تجد الدول الأوروبية أن الشرط الأساسي، الذي يتحكم في مطلب الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي والسكاني، هو العودة إلى دولة الرخاء، ورجوع المرأة لتمارس دورها الطبيعي كزوجة وأم وربة بيت. وهذه شهادة موضوعية في الإسلام تقدمها كارين آرمسترونغ، والتي كتبت تقول: «كان تحرير المرأة مشروعاً غالياً على قلب الرسول(ص). وقد جاء القرآن ليعطي المرأة حقوقها في الوراثة والطلاق قبل قرون من حصول المرأة الغربية على هذه الحقوق. وجاء القرآن ليجعل الرجال والنساء شركاء أمام الله، متساوين في

الحقوق والواجبات... بل إن الرعيل الأول من المسلمات في المدينة كن يشاركن في الحياة العامة، وشارك البعض منهن في القتال إلى جانب الرجال في المعارك. وليس هناك ما يشير إلى أن النساء المسلمات نظرن إلى الإسلام كدين مجحف بحقهن، وإن كان بعض الرجال بدأوا لاحقاً إساءة تفسير الدين لصالح العنصر الذكوري كما حصل في المسيحية. الواقع أن الإسلام أعاد للمرأة مكانتها الرفيعة قبل أن يفعل الغرب ذلك بزمن طويل، والإساءة للمرأة ممارسة غير إسلامية، وإن كانت شائعة في بعض الدول الإسلامية، بالقدر نفسه الذي تُعد فيه الإساءة للمرأة في الغرب ممارسة غير مسيحية».

العنصرية متجذرة في الرأسمالية الأميركية

وبالمقابل، نجد أن الدين الإسلامي، الذي بشر به النبي محمد ﷺ قبل أكثر من ١٤ قرناً، نادى بالمساواة بين الناس بغض النظر عن العرق واللون. فقد كان من بين المحيطين بالرسول بلال المنحدر من أصل أفريقي، وصهيب الرومي وسلمان الفارسي. وكشاهد على زيف الطرح الديموقراطي الأميركي، فإن مؤلف هذا الكتاب وصل إلى الولايات المتحدة في منتصف الخمسينات من القرن العشرين وفي ذهنه تصور راسخ بأنه سيمضي سنواته التالية وسط مجتمع تحكمه مبادئ العدل والمساواة والحرية. وبدلاً من ذلك، عاش تجربة مروعة للعنصرية والتمييز في أسوأ حالاتها. فلم يكن يسمح للطلبة السود بالالتحاق بجامعة تكساس التي التحق بها المؤلف للدراسة في البداية. كما لاحق التمييز السود في المواصلات العامة، حيث لم يكن يسمح لهم بالجلوس إلا في المقاعد الخلفية في الحافلات، ولم يكن يسمح لهم باستخدام المرافق العامة التي يؤمها البيض، ولا حتى دخول أماكن العبادة الخاصة بالرجل الأبيض. في تلك الفترة، التحق وزير الخارجية الأمريكي كولين باول Collin Powell بالكلية العسكرية في الجنوب. قبل التوجه لقاعدة التدريب استدعاه مدير الكلية الكولونيل برووكهارت

Colonel Brookhart، ليقدم له بعض النصائح الثمينة، كما يستذكر في كتاب مذكراته بعنوان «رحلتي الأميركية». قال لي الكولونيل بررووكهارت: إجلس يا سيد باول. لقد أبليت بلاءً حسناً هنا، وأنا واثق بأنك ستنجح في الجيش حيث ستلتحق بمعسكر بيننغ Benning قريباً. بعدها قال لي الكولونيل محذراً من أن الجنوب عالم آخر، وبأنه يتوجب علي الاعتياد على الحلول الوسط، والقبول بعالم لم أختره بنفسي. ما كان يحاول الكولونيل فعلياً قوله هو أنه يتوجب علي عدم إثارة حفيظة أحد، وأن أكون «زنجياً طيباً». ومما جاء في كتاب باول القول: «تذوقت المزيد من طعم العنصرية في طريق العودة إلى مسقط رأسي. فقد غادرت معسكر براغ Bragg بصحبة اثنين من الضباط البيض، ولم نتوقف عن القيادة طوال الليل سوى للتزود بالوقود في المحطات التي كانت تخصص كبائن دورة مياه للرجال والنساء والملونين، وبالطبع، كان علي استخدام النوع الأخير منها. خلال فترة التدرب في جبال جورجيا، كانت الكنيسة الوحيدة المخصصة للسود تبعد بعض المسافة عن المعسكر. وعندما طلبت الإذن بالذهاب للكنيسة، زودني الجيش بسيارة عسكرية يقودها عريف أبيض. وفي يوم الأحد التالي، سألني العريف ما إذا كان باستطاعته حضور القداس معي، غير أن الكاهن قال لي بأن وجوده في كنيسة للسود سيثير حفيظة الأهالي البيض في المدينة، وبالتالي لن يكون الأمر في صالح أحد، وقد يكون من الأفضل له الانتظار في السيارة العسكرية ريثما ينتهي القداس. عندها تذكرت تحذير الكولونيل برووكهارت حول الحقيقة التي كنت أود تجاهلها، ولكن تأبى إلا أن تفرض نفسها علي، والمتمثلة في القوانين التي تحول دون جلوس رجلين معاً في بيت الله أو تمنعهما من اقتسام وجبة في أحد المطاعم، أو استخدام دورة المياه نفسها».

الرأسمالية الأميركية.. ديموقراطية أم نفاق أم حكم النخبة؟

عن المأزق العميق الذي تعيشه الديموقراطية الأميركية، كتب وليام غريدر

William Greider، المؤلف ومساعد مدير التحرير في الواشنطن بوست سابقاً، يقول في كتابه المعنون: «من سيبلغ الناس؟» بأن الرسالة المباشرة التي يحملها كتابه هي أن الديموقراطية الأميركية تمر بمأزق هو أعظم مما يعترف به الكثيرون. فخلف الواجهة المطمئنة، والمنافسة الانتخابية المنتظمة، وغير ذلك من المواصفات التي توحي بسلامة التقليد الديموقراطي ومتانته في الولايات المتحدة، فقد تم تجريده من معناه الفعلي ، لنكتشف أن خارج المظاهر الخارجية توجد عملية تحطيم منتظمة للقيم التي ندعوها بـ «الديموقراطية». وأضاف غريدر «بأن القوة التي تملك حق القرار على أعلى مستويات الحكومة انتقلت من أيدي الأغلبية لتستقر في يد الأقلية».

بل إن شخصا مثل السوبر رأسمالي جورج سوروس، يعترف بأنه يتعذر تحقيق الديموقراطية في ظل النظام الرأسمالي. وحول ذلك يقول سوروس في كتابه المعنون: «أزمة الرأسمالية العالمية»، بأن الديموقراطية والرأسمالية تتبعان مبادئ متباينة، وتسعيان وراء أهداف مختلفة. فبينما تلهث الرأسمالية وراء الثروة، نجد أن الديموقراطية هي هدف السلطة السياسية. وكذلك تختلف المعايير المستخدمة في تحديد الأهداف في كلتا الحالتين. ففي حالة الرأسمالية، يُعد المال هو المقياس بينما نجد أن صوت الناخب هو المعيار في حالة الديموقراطية. وفي الوقت ذاته، تتباين المصالح التي يفترض خدمتها في الحالتين: فهي المصالح الشخصية في حالة الرأسمالية، والمصلحة العامة في حالة الديموقراطية. مثل هذا التوتر الحاصل بين الرأسمالية والديموقراطية في الولايات المتحدة، يتمثل أكثر ما يكون في الصراعات الكبيرة بين الوول ستريت (النخبة المالية) والأغلبية من الناس».

تعمل الولايات المتحدة على تسويق مفهومها للديموقراطية بعقلية التاجر الرأسمالي، وعلى طريقة: اشتر واحدة واحصل على الأخرى مجاناً. ويقبل المسلمون ما توصل إليه صامويل هنتغتون في كتابه «صراع الحضارات» عندما يقول: «ما يحاول الغرب فعله، على سبيل المثال، هو دمج اقتصاديات الدول غير

الغربية في نظام اقتصادي عالمي يسيطر عليه. فمن خلال صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الاقتصادية الدولية، يعمل الغرب على خدمة مصالحه الاقتصادية وفرض ما يراه مناسباً من السياسات الاقتصادية على الدول الأخرى.. ومن جانبها لا تتردد الدول غير الغربية في الإشارة الى الفجوات بين المبادئ والأفعال في الغرب. فالنفاق والمعايير المزدوجة، والتلاعب في الألفاظ، هي ثمرة طموح الهيمنة على العالم. فالديموقراطية تظل مطلباً غربياً بشرط أن لا تأتي بالأصوليين الإسلاميين للسلطة، والحد من الانتشار النووي مطبق على دول معينة مثل إيران والعراق، ولكن الدعوة إليه تتوقف عند أبواب إسرائيل، والتجارة الحرة هي إكسير النمو الاقتصادي بشرط أن لا تشرع الأبواب على مصراعيها للمنتجات الزراعية».

ينظر المسلمون لما يسمى «الديموقراطية الأميركية» على أنها نوع من الوهم ليس إلا ، ويعدونها - على أفضل الحالات- «ديموقراطية: الصوت الانتخابي بدولار»، وحيث يتحكم رموز الوول ستريت بالدولارات وبالتالي بالأصوات، فهم على قناعة بأن التعاون بين المال والمؤسسات الإعلامية وفن التسويق هو الذي يقنع الناس بقبول ما يطرح عليهم، خاصة وأن معظم هؤلاء غارقون في القضايا الحياتية اليومية. ومن المعروف أن كلاً من الرأسمالية والشيوعية يستند إلى مبدأ : الجماهير في خدمة الأقلية وهم: الرأسماليون في النظام الرأسمالي، والشيوعيون في النظام الاشتراكي، الأمر الذي يوضحه تماماً الكاتب وليام أنغدال F. William Engdahl في كتابه المعنون: قرن الحروب، بالقول:«حتى قبل خروج كارل ماركس Karl Marx بتصوره الخاص بالحرب الطبقية بوقت غير قصير، كانت الليبرالية البريطانية قد أحدثت تصوراً لمدينة مقسمة بين ما عرف بالطبقة العليا والطبقات الدنيا من الناس». ويوضح وولتر ليبمان Walter Lippman هذا التقسيم الطبقي في إطار عصري، بالقول بأن المجتمع يجب أن ينقسم إلى أغلبية من العامة الذين يغلب عليهم الجهل ويخضعون لتوجيه نخبة من الناس، أو ما يمكن وصفه بطبقة خاصة من ذوي المسؤولية- على حد تعبير

ليبمان - ممن يملكون وحدهم حق تحديد ما يعرف بالمصلحة الوطنية. وهذه النخبة ستصبح البيروقراطية المسخرة لخدمة مصالح القطاع الخاص، من متنفذين وأثرياء، مع الحرص على عدم كشف علاقة النخبة هذه بالأثرياء أمام العامة الجهلة، باعتبارهم أعجز عن فهم ما يدور حولهم. ويري ليبمان ضرورة إبقاء العامة أسرى وَهْم العيش في ظل نظام ديموقراطي، وهذا الوهم هو الذي ستحدد النخبة من المسؤولين معالمه وحدوده ضمن ما يعرف بـ: «صناعة القبول». وهنا لا تختلف الحركة الليبرالية الأنجلو- أميركية، في تصورها الخاص بحكم النخبة، كثيراً عن تصور لينين Lenin الخاص باستفراد الحزب الطليعي بالحكم، وهو النظام الذي فرض دكتاتورية البروليتاريا proletariat باسم نوع من المجتمع الفاضل المجهول. والواقع أن كلا النموذجين، الرأسمالي والشيوعي، يستند إلى خداع الجماهير».

الدعم الأميركي لإبادة الفلسطينيين

وفي الوقت الذي ترفع فيه الولايات المتحدة شعارات الحرية والديموقراطية، فإن ممارساتها على الأرض تأتي متناقضة تماماً مع هذه الشعارات. فهي من أشد الداعمين لما يحدث في فلسطين من جرائم وممارسات عنصرية. فعندما اجتمع بوش وشارون في واشنطن، في فبراير ٢٠٠٠، أي بعد أسابيع من توليهما السلطة، خرجت صحيفة هآرتز الإسرائيلية تقول في تعليق لها، بأن شارون وجد في الرئيس الأميركي أفضل «مسوق» لخطته. وهكذا، وبمباركة من إدارة بوش، يتعرض الشعب الفلسطيني، ومنذ أكثر من أربع سنوات، لعملية إبادة جماعية على يد شارون، الذي أعلن مؤخراً عن خطط للانسحاب المنفرد من غزة. وهو الإعلان الذي أثار تساؤلات عدة في أوساط المراقبين.

فهل حدث تحول في موقف شارون من مخطط رئيسي للاستيطان في الأراضي المحتلة إلى ديغول De Gualle إسرائيلي قادر على اتخاذ قرارات صعبة

تنهي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني؟ وهل توصل شارون أخيراً إلى قناعة بأنه غير قادر على إنهاء الحلم الفلسطيني بالقوة العسكرية؟ (كما تقول الإيكونوميست). أم أن شارون، وكما ورد في تحليل للصحفي الإسرائيلي أفراهام تال Avraham Tal، أصبح يدرك الآن بأن بقاء إسرائيل دولة يهودية مرهون بالانفصال عن أكبر عدد من الفلسطينيين.

يعتقد المحلل السياسي هنري سيجمان Henry siegmen بأن مثل هذه التحليلات تفتقر للكثير من الصحة، وفي ذلك يقول: «لسوء الحظ أن هذه الآراء تستند إلى قراءة خاطئة للحقائق الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء. فشارون أظهر حتى الآن عدم رغبة في الالتقاء بالفلسطينيين، وعدم توقفه عن توسيع رقعة الاستيطان في الضفة لغربية التي شهدت زيادة منذ إعلانه عن خطط الانفصال عن الفلسطينيين، وهي مواقف تكذب ما يدور في أذهان البعض من أماني. فطبقاً لتقرير أعدته حركة السلام الآن ونشرته مجلة الميدل إيست ريبورت Middle East Report في عددها رقم ١١ لشهر أكتوبر ٢٠٠٤، فإنه في الوقت الذي أعلن فيه شارون خططه لفك الارتباط في غزة، وجدت هيئة مراقبة الاستيطان التابعة لحركة السلام الآن أن حركة الإنشاءات لم تتوقف في ٤٧٤ مستوطنة، وبأنه مع نهاية أغسطس ٢٠٠٤، كانت هناك ٣٧٠٠ وحدة سكنية تحت الإنشاء حتى في مواقع قيل إنها مرشحة للإخلاء في الضفة الغربية. وقد توصل سيغمان إلى قناعة مؤداها أن الانسحاب من غزة سيكون الثمن الذي سيتوجب على إسرائيل دفعه إذا ما أرادت استكمال تقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات ثلاث غير متصلة، وصولاً إلى منع قيام الدولة الفلسطينية وضمان استمرار الفلسطينيين في العيش تحت المراقبة الإسرائيلية الدقيقة. وفي ظل الشروط المرفقة بخطة شارون للانسحاب من غزة- التي لا تزيد مساحتها على ١,٢٥٪ من مساحة فلسطين التاريخية، ومع ذلك تأوي ٣٧٪ من السكان الفلسطينيين- سوف يتحول القطاع إلى سجن فعلي كبير معزول عن العالم، بما في ذلك الجيران: مصر والأردن والضفة الغربية، وستعطي الخطة شارون المجال للقول أمام العالم:

انظروا إلى حالة العنف والفساد والفوضى التي يعيشها هذا الشعب البدائي الذي علينا التعايش معه: «إنهم أعجز من أن يديروا أي شيء من تلقاء أنفسهم».

وفي مقابلة مع دووف ويزغلاس Dov weissglas، كبير مستشاري شارون ورئيس طاقم مكتبه، أجرتها معه جريدة هآرتز الإسرائيلية، أكد، وبصورة واضحة ومباشرة، على أن خطة الانفصال عن الفلسطينين التي شارك شارون في إقناع الرئيس بوش ومجلسي الشيوخ والنواب بها، تستهدف في الواقع منع عملية السلام وطي صفحة خارطة الطريق، وقطع الطريق أمام إقامة دولة فلسطينية من أي نوع». وأضاف ويزغلاس «وعليه فعلياً، اختفت الصفقة المسماة الدولة الفلسطينية وكل ما يتعلق به، من أجندتنا نهائياً. وكل ذلك تم بمباركة الرئيس وموافقة مجلسي الشيوخ والنواب». كما تمت دعوة عدد من الدول العربية للمشاركة في خطة شارون الخاصة بسجن غزة، وهناك بعض ممن تبقى من ديناصورات القيادة الفلسطينية من بقايا (الأبوات)، ممن هم على استعداد للانضمام إلى جوقة شارون تحت ذريعة أو أخرى، وبمباركة أصدقاء الولايات المتحدة (العرب).

حكم الشركات لا حكم الشعب

وفي الوقت الذي تقوم به برامج ما يسمى بالتصحيح الاقتصادي، التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية والفقيرة، على مبادئ وشروط مجحفة، مثل وقف الدعم الحكومي للقطاع الخاص، نجد أن الدول الغربية التي تتحكم بقرارات وإملاءات الصندوق، توفر هذا النوع من الدعم المحرم على غيرها. فهذه شركة بوينغ للصناعات الجوية، تحظى بمساعدات من أكثر من جهة رسمية. فهي تتلقى الهبات من البنتاغون لأغراض البحوث، وإعفاءات ضريبية من السلطات الاتحادية وسلطة الولاية، إسهاماً من الحكومة في برنامج الشركة الخاص بتطوير طائرتها الجديدة طراز ٧ ٧ وإنتاجها. وفي هذا الصدد،

تلقت بوينغ إعفاءات ضريبية من ولاية واشنطن حيث يوجد مقر الشركة بقيمة ٣,٢ مليار دولار. بل إن الدول الاجنبية تتعامل مع بوينغ بكرم كبير، من خلال الشركات المحلية المتعاونة معها، كما هو حاصل في اليابان، حيث حصلت الشركات اليابانية المتعاونة مع بوينغ على قروض حكومية بقيمة ٢,١ مليار دلار.

وفي أوروبا، تحظى شركة الأيرباص Airbus، التي تفوقت على بوينغ في المبيعات عام ٢٠٠٤، بمساعدات سخية من الحكومات الأوروبية على شكل هبات وقروض ميسرة، إسهاماً منها في تمويل تطوير الطائرة الجديدة من طراز: A ٣٨٠. وتضمنت المساعدات ٣,٧ مليار دولار على شكل قروض يتم استردادها في حالة نجاح مشروع الطائرة تجارياً، بالإضافة إلى مبلغ ١,٧ مليار أخرى على شكل مساعدات وإعفاءات ضريبية تنفق في تطوير البنية التحتية، وحوافز غير مباشرة تلقتها الشركة من خلال الاتحاد الأوروبي لتمويل برامج البحوث. وتتبادل الشركتان الأميركية والأوروبية الاتهامات بخرق قوانين منظمة التجارة العالمية، وهي اتهامات صحيحة من كلا الجانبين، باعتبار أن المساعدات الرسمية الهائلة، التي تتلقاها كلتا الشركتين، تشكل انتهاكاً لقوانين المنظمة، اللهم إلا إذا كانت مثل هذه الممارسة تطبق في الدول كافة ولا تنطبق على الأميركيين والأوروبيين. غير أن الحاصل فعلياً هو أن دولة صغيرة مثل الأردن، على سبيل المثال، تُعد خارجة على قوانين التجارة العالمية إذا ما أقدمت على إعفاء صناعاتها الوليدة من الضريبة لسبب أو لآخر، أو قامت ببعض الحماية لإحدى أكبر صناعاتها، كمصفاة بترولها، حيث يتوجب على الحكومة تعريض الصناعات إلى الخصخصة ليتم ابتلاع ما يتم إنقاذه منها من المفترس الرأسمالي العالمي بأبخس الأسعار. تجدر الإشارة هنا إلى أن الناتج الإجمالي القومي للأردن، والذي عليه أن يتنافس مع عمالقة الصناعة ورأس المال، لا يرقى إلى جزء من حجم الهبات والإعفاءات الضريبية الرسمية التي تحظى بها شركتا بوينغ والأيرباص. ومع ذلك يبدو أن هناك من لا يكترث؟ الواقع أنه في ظل العولمة حالياً، هناك المركز. وهو على كل من جانبي الأطلسي، والذي تدين له باقي الدول بالولاء والطاعة. إن الحقائق لا

تبدو أنها تهم أصحاب النظام العالمي الجديد، فهم أصحاب مقولة «من يملك الذهب فهو الذي يحكم». ففي عهد الإمبراطورية الأمريكية، فإن الذهب وصواريخ الكروز هي صاحبة القرار.

وبالمقارنة، نجد أن الإسلام يرى بأن من يحدد مصلحة المجتمع ككل هي الأغلبية وليس المال. وعلى سبيل المثال، فإن المصلحة العامة هي هدف الحاكم بعيداً عن إجحاف أو إضرار بالحقوق الفردية والإنسانية المشروعة. وفي المقابل، تشير الأرقام إلى أن واحد بالمئة من الأميركيين يملكون نصف الثروة في أمريكا، وبأن أكثر من ٤٥ مليون أميركي مصنفون في خانة الفقر. مثل هذا النوع من النظام الاقتصادي يتعارض ومبادئ الإسلام، ويتحدى مبدأ العدل الذي يشكل جوهر كل الأديان. وهذه النظرة المختلفة من الرؤية الاقتصادية التي يؤمن به أكثر من ١,٢ مليار مسلم، هي السبب الحقيقي وراء نظرة البارونات للإسلام على أنه أخطر من الشيوعية. فالإسلام يشكل حجر عثرة في المخطط الأمبريالي الكبير لإقامة نظام عالمي جديد، يلعب فيه الجميع أدوارهم طبقاً لقواعد الوول ستريت.

المطلوب معالجة النظام لا معالجة الأعراض

في عام ١٩٩٩، أبلغ رئيس الاحتياط الفيدرالي آلان غرينسبان Alan Greenspan المجلس الأميركي لشؤون التعليم، بأن نتائج مسح نظمه معهد البحوث الاحصائية، أظهرت أن مشاعر القلق بين الأميركيين في تعاظم. وطبقاً لنتائج المسح، فإن المعدل المسجل لعدد العاملين، الذين يخشون فقدان وظائفهم بسبب الركود، ارتفع من ١٢٪ عام ١٩٨١ الذي شهد حالة من الركود، إلى ٣٧٪ عام ١٩٩٩. وذلك طبقاً لمسح آخر قام به المعهد نفسه، بالرغم من أن الظروف في سوق العمل كانت أفضل في العام المذكور.

وفي كتابه «روح الرأسمالية»، كتب وليام غريدر، يقول: «أعتقد بأن شعوراً غامضاً على الأقل يسيطرعلى معظم الأميركيين، مؤداه أن هناك خطأ ما يعتري

الرخاء المفترض الذي «ينعمون به». ومن واقع تجربتي، أستطيع القول بأن مثل هذه الشكاوى لا تقتصر على الطبقة الفقيرة أو الطبقة العاملة المكافحة التي تعاني في سبيل تأمين أسباب الحياة في ظروف صعبة تبعث على اليأس». ويعتقد غرايدر بأن الرأسمالية تخلق حالة من الوفرة التي لا تعرف التوزيع العادل، بل تنتهي في جيوب النخبة. وعليه فإن من الصعب إطلاق صفة الديموقراطي على هذا النظام، بل قد يكون حكم النخبة هو الوصف الصحيح هنا. وهكذا فإن «قاطرة النمو» هذه بحاجة إلى إعادة نظر.

ومما قاله غرايدر بهذا الشأن:«مثل هذا المطلب المثير للقلق لا يأتي لدوافع اديولوجية، بل لأن ضرورات الحياة اليومية وطموحات المواطن التي لم تجد طريقها للتنفيذ بدات بإقناع المزيد من الأميركيين، بأن شيئاً ما في النظام قد تعطل ويتوجب تغييره.. وعليه، فإن الأميركيين، وفي يوم ما، قد يكون قريباً، سيبدأون في التشكيك في الأساسيات متسائلين عما إذا كان بالمستطاع تغيير النظام بأكثر من وسيلة، وكيفية المضي قدماً. وقد نسأل أنفسنا لماذا ينحصر اتخاذ القرار الاقتصادي، في العديد من المؤسسات الهامة، في أيدي فئة قليلة، في الوقت الذي تمس قراراتهم حياة الجميع في العمل وفي البيت على حد سواء. ولماذا يبدي النظام الاقتصادي هذا القدر من عدم الاكتراث، بل وحتى العداء تجاه جوانب حياتية تشكل أهمية كبيرة في نظر الناس والمجتمع». ويرى غرايدر «بأن الأميركيين على وشك التوصل لقناعة بأنه لا السوق الحر البعيد عن تدخل الحكومة، ولا الحكومة ذات الصوت القوي في الشؤون الاقتصادية، وفرتا لهم الحل المرضي الدائم. فالمشكلة تعود إلى صراع القيم بين المجتمع والرأسمالية. ولأن هذا المجتمع الإنساني لا يملك التنازل عن قيمه الأعمق، فهو مطالب بالتحرك لإحداث التغيير.» ويتوصل غرايدر إلى قناعة مؤداها ان الرأسمالية الأميركية تخلو من الروح، وعكس ذلك يعني أن هذه الروح تعاني من مرض عضال.

ويلخص ويليس هارمان Willis Harman، رئيس معهد العلوم الذهنية،

الوضع الذي يعيشه معظم الأميركيين بالقول: «وضعنا أشبه بالذي جلس يشكو للطبيب الكثير من العلل، طالبا منه العلاج الناجع. ومع أن المريض هذا يعترف بعاداته الحياتية السيئة، من ضغوط عمل وشرب الخمر والتدخين والأكل بشراهة ، إلا أنه يصر على تمسكه بأسلوب الحياة هذا». أما روجر تيري Roger Terry، فيقول في كتابه المعنون: الجنون الاقتصادي: «يعلم الجميع بأن شيئاً في أميركا قد انكسر، إلا أنهم لا يعلمون ما هو ولا السبب وراء ذلك. والأهم من هذا كله، لا يعلمون كيف يمكن إصلاح ما انكسر. وكل ما يعرفونه بهذا الشأن هو الإشارة إلى الأعراض. والواقع أن الكثير مما يوصف بالحلول، عادة ما يقود إلى المزيد من المشاكل بدلاً من توفير الحلول. وما يحصل هو أنهم يحاولون تغيير النتائج المترتبة على هذا النظام، بدلاً من تغيير النظام الذي يقود لمثل هذه النتائج». ويتوصل تيري إلى نتيجة مؤداها بأن الخطأ يكمن في النظام وليس في طريقة تطبيقه. ويضيف: «هناك المئات وربما الآلاف من المستشارين وكبار رجال الأعمال، ممن يضغطون لتطبيق ما يعتبرونه إصلاحاً جذرياً.. غير أن ما يثير الحنق هنا أن هؤلاء جميعاً وصلوا إلى نقطة ينتهي معها كلٌ من النظرية والتطبيق إلى طريق مسدود ، بعيداً عن أي نتيجة منطقية لما يوردونه من حجج. مثل هذه النهاية مردها في الواقع لسبب بسيط، وهو أنهم يبحثون عن إجابات ضمن نظام فاشل.» ويعتقد تيري بأن الحل يكمن في«مهاجمة» جذور المشكلة والتوقف عن «قطع الأغصان». ويضيف : «علينا إعادة النظر في الافتراضات الأساسية التي تحرك النظام».

وأول افتراض يضعه تيري موضع شك وبحث، هو الملكية المفتوحة لرأس المال في النظام الرأسمالي. وفي ذلك كتب يقول: «الرأسمالية في الواقع لا تدور حول حرية السوق أو حرية الاستثمار، كما تحاول النخبة الاقتصادية الإيحاء لنا به، بل تتعلق في المقام الأول بامتلاك رأس المال، أي حصر رؤوس الأموال في أيدي القلة القليلة». مثل هذا الرأي لروجر تيري يتوافق مع ما جاء في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «الأُويسيد OECD» حول: الإسلام

والرأسمالية والاشتراكية، جاء فيه القول: «تختلف التصورات الإسلامية عن الرأسمالية في كونها تعارض تكديس الثروة الطائلة، وتناقض الأشتراكية في كونها تضمن حقوق الملكية بما فيها تملك وسائل الإنتاج. فالمجتمع الإسلامي الحق لا يجب أن يكون ساحة صراع للمصالح المتعارضة ، بل المكان المناسب لتنمية العلاقات المتناغمة من خلال تقاسم المسؤوليات. فحقوق الفرد يجب أن تاتي متوازنة مع حقوق المجتمع ككل».

الأميركيون يستحقون نظاماً أفضل

قبل أن تستطيع الولايات المتحدة تسويق نموذجها الرأسمالي في العالم، لا بد من أن تطبق نموذجاً أفضل على المستوى المحلي. في المناظرة التلفزيونية مع نظيره الجمهوري ديك تشيني، جرت في مدينة كليفلاند بولاية أوهايو في أكتوبر ٢٠٠٤، والتي استمعت إليها بنقل مباشر على القناة الصينية التاسعة وأنا في بكين، أورد جون إدواردز John Edwards، المرشح الديموقراطي لمنصب نائب الرئيس في الانتخابات الأميركية الأخيرة، مجموعة من الحقائق كان أبرزها:

- ❖ هناك طفل من بين طفلين من أبناء تلك المدينة يعيش تحت مستوى الفقر.
- ❖ نصف الطلبة من الأميركيين الأفارقة يتركون مقاعد الدراسة قبل الوصول للمرحلة الثانوية.
- ❖ كما أن نصف الطلبة الأميركيين المنحدرين من أصول لاتينية لا يكملون دراستهم الثانوية.
- ❖ هناك ٤٥ مليون أميركي لا يخضعون لنظام التأمين الصحي.
- ❖ حصلت شركة هاليبيرتون، التي كان ديك تشيني يترأسها قبل توليه منصب نائب الرئيس، على عقود بقيمة ٩ مليارات دولار بدون أي منافسة. وقد خضعت الشركة للتحقيق في اتهامات بتقديم رشاوى لموظفين حكوميين، وتقاضي أموال حكومية زائدة، والتهرب الضريبي، والعمل من خلال شركات

تابعة لها في الخارج.

في كتابه الذي يحمل عنوان «مستقبل الرأسمالية»، يورد المؤلف ليستر. سي. ثارو Lester C. Thurow، أستاذ الاقتصاد والعميد السابق في كلية سلون للإدارة التابعة لجامعة إم.آي.تي MIT، وفي صدر الصفحة الأولى للكتاب، المثل الصيني الذي يقول: «نحن مثل السمكة الكبيرة الخارجة تواً من الماء، وتتخبط بشدة في محاولة جاهدة للعودة إليه. في مثل هذه الحالة تكون السمكة في وضع لا يسمح لها بالتفكير فيما إذا كان تخبطها سيؤدي إلى نتيجة، بل إن كل ما تشعر به وقتها هو أنها في وضع لا يحتمل، وبأن عليها القيام بعمل ما».

وفي كتابه المعنون: «عندما تحكم الشركات الكبرى العالم»، كتب ديفيد كورتن David C. Corton الأستاذ السابق في هارفارد يقول: «السياسات نفسها التي تفرضها الولايات المتحدة على العالم، عملت على خلق عالم ثالث داخل الحدود الأميركية، الأمر الذي يتضح جلياً في الفجوة الآخذة في التعاظم بين الأغنياء والفقراء في أميركا، وكذلك الاعتماد على الديون الأجنبية.. فهذه نيويورك، بما تمثله من مركز رئيسي للقوة الاقتصادية، تعاني من مظاهر مدن العالم الثالث المعاصرة، بما في ذلك جماعات المشردين الهائمين في شوارعها، في مشهد يتناقض تماماً ومظاهر الحياة الرغيدة التي يعيشها أثرياء المدينة ، وكذلك وهن الحكومة وأعمال العنف المختلفة». مثل هذا النموذج الذي لا يصلح لصاحبته أميركا، لا يمكن أن يشكل الخيار الأمثل للآخرين في هذا العالم.

في عام ١٩٥٤، لخص الرئيس الأميركي السابق هيربرت هووفر Herbert hoover، في تقرير سري، تصوره الخاص بالحرب الباردة التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، بالقول: «هذه اللعبة (الحرب الباردة) غير محكومة بقواعد... وعليه، فإنه لا تنطبق عليها معايير السلوك الإنساني.. وإذا ما أرادت الولايات المتحدة البقاء، فإنه يصبح من الضروري إعادة النظر في التصورات الأميركية الخاصة بنزاهة اللعب والقائمة منذ أمد بعيد.. علينا أن نتعلم أصول العمل السري والجاسوسية والفساد، وكيفية تدمير أعدائنا بطرق أكثر ذكاءً وفاعلية

وتطوراً من تلك المستخدمة ضدنا». الواقع أن مثل هذه المفاهيم القائمة على استبعاد معايير السلوك الإنساني، تشكل الآن معايير لقيم النظام السياسي الأميركي.

بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٤، تحدثت وكالات الأنباء عن دراسة أعدها فريق برئاسة لي روبرتس Le roberts من كلية جونز هوبكنز بلومبيرغ Johns Hopkins Bloomberg للصحة العامة في بالتيمور. وتكشف الدراسة حقائق عن الغزو الأميركي للعراق، منها أن الغزو أوقع خسائر مخيفة في أوساط المدنيين تقدر بأكثر من مئة ألف قتيل، معظمهم من الأطفال والنساء. ولو تم قبول صحة أرقام الضحايا الذين سقطوا في ظل النظام الدموي لصدام حسين، فإن ما أوقعته «الامبريالية الديموقراطية» الأميركية في صفوف مدنيي العراق خلال سنة ونصف، يفوق وإلى حد كبير ما فعله صدام حسين في حق شعبه على مدى أكثر من ربع قرن. يضاف إلى ذلك، أن ما لا يقل عن نصف مليون طفل عراقي قضوا نتيجة الحظر الذي فرضته أمريكا على العراق في الفترة ما بين حربي الخليج. وفي حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ أسقطت الطائرات الأميركية ١٧٧ مليون رطل من القنابل على العراق، أي ما يعادل عدة قنابل نووية من تلك التي أُسقطت على هيروشيما. مثل هذه المجزرة الجوية، أصابت البنية التحتية المدنية للعراق أكثر مما أصابت الأهداف العسكرية لنظام صدام.

المسلمون على ثقة بأن مشكلتهم ليست مع الطيبين من المسيحيين واليهود، وإنما هي مع الأشرار الذين حولوا مذهب المادية إلى دين لاأخلاقي يتعارض مع جميع الأديان. وفي حين يؤكد الإسلام على مبدأ أساسي، وهو أنه لا إكراه في الدين، نجد أن البعض من غير المسلمين تعتريهم الدهشة عندما يعلمون بأن المسلمين يعبدون الإله نفسه، ويؤمنون بنبوة موسى وعيسى، ويتقبلون التعاليم الأخلاقية التي نصت عليها هاتان الديانتان، بما فيها الوصايا العشر.

واشنطن حالياً أسيرة المحافظين الجدد، الذين تمت تعريتهم في فصل آخر من هذا الكتاب. ويبرز من بين هؤلاء المدعو دوغلاس فييث، الذي يشغل منصب

وكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسية. ويكفي أن نورد الوصف الذي أطلقه الجنرال تومي فرانكس Tommy Franks، الذي قاد حرب الخليج الثانية عليه، لنعرف أي نوع من الأشخاص الذين يتحكمون بالقرار في واشنطن حالياً. يقول الجنرال فرانكس بحق دوغلاس فييث: «هذا الشخص أغبى شخص على وجه الأرض». وفي الوقت الذي لا يخالف المسلمون الجنرال فرانكس رأيه بالمسؤول المذكور، إلا أنهم يعتقدون بأن هذا الوصف إنما ينسحب على جميع المحافظين الجدد، الذين يحكمون واشنطن في الوقت الحاضر، وبأن الشعب الأميركي يستحق نظاماً أفضل.

الفصل الثالث عشر

الإمبراطورية المارقة

من كولومبوس حتى جورج بوش

هل ينطبق وصف الدولة المارقة على الولايات المتحدة الأمريكية ؟ هذا السؤال يجيب عليه بيل ديلون Bill Dillon في دراسته المعنونة: «هل الولايات المتحدة دولة مارقة» ؟ بالقول : «هناك استخدامات لتعبير الدولة المارقة... الأول دعائي لإدانة تصرف الدول التي لا نحبها، والآخر تعريف حرفي واقعي ينسحب على الدول التي اختارت عدم اعتبار نفسها ملزمة بالأعراف الدولية. هذه الأعراف التي يحددها جزئيا ميثاق الأمم المتحدة وقرارات محكمة العدل الدولية، والمعاهدات والمواثيق والاتفاقيات العديدة. ومن منطلق الاستخدام الثاني، يتضح أن أمريكا اختارت أن تكون دولة مارقة».

عبارة «الدولة المارقة»، كانت الاختيار الذي وقع عليه كلايد بريستوفيتش Clyde Prestowitz (الأمريكي الجمهوري المحافظ الذي ترأس الوفد المفاوض مع اليابان في عهد الرئيس رونالد ريجان)، ليكون عنواناً لكتابه عن سياسة الانفراد

الأمـريكيـة. ومما جـاء في الكتـاب القـول : «أدارت أمـريكا في عهـد جـورج دبليـو بوش ظهرها لعدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، مثل إنشاء محكمة جرائم الحرب الدولية، ومعاهدة كيوتو Kyoto حول تغيير المناخ، ومعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وفي سبتمبر ٢٠٠١، أصدرت إدارة بوش قانون الأمن القومي للولايات المتحدة، وأعطت نفسها الحق بشن حروب إجهاضية كلما رأت أن هذه التدخلات تخدم المصالح الأمريكية. فهي أقدمت، وبناءً على ادعاءات ثبت زيفها الآن، على غزو العراق واحتلاله ضد إرادة المجموعة الدولية». ويضع هذا الأمريكي - المحسوب على المحافظين - اللوم كاملاً على إدارة بوش فيما آلت اليه سمعة أمريكا في المحافل الدولية، بالقول : «المشروع الامبراطوري، كما يطلق عليهم من يسمون بالمحافظين الجدد، إنما هو مشروع متطرف، أناني ومغامر، يتم تسويقه بلغة مثيرة للمشاعر الوطنية التقليدية». ولا تكمن المشكلة بالنسبة لمؤلف الكتاب في أمريكا أو الوول ستريت، أو في المجمع الصناعي العسكري في النظام الأمريكي، بل في جورج دبليو بوش وشركاه، ولكن هل الأمر هو كذلك؟

في عام ١٩٦١ كتب ارنولد توينبي Arnold Toynbee يقول : «أمريكا اليوم هي بحق زعيمة حركة عالمية شعارها الدفاع عما تعتبره مصالحها عبر العالم، وهي بذلك تعيد للأذهان الدور الذي لعبته روما من قبل. كانت روما تطبق سياسة خارجية تقوم على نصرة الأثرياء على الفقراء في جميع المناطق التي خضعت لاجتياحها، ولأن الفقراء كانوا يشكلون الأغلبية في كل المجتمعات، فقد لعبت سياسة روما دوراً أساسياً في نشر الظلم والتمييز، وفي زيادة تعاسة الأغلبية من الناس». وينتشر المبعوثون الأمريكيون من ورثة النظام الأنجلو - ساكسوني، ورجال المال العالميين، في زوايا الأرض للتبشير بمزايا الإمبريالية الأمريكية. مع أن الطراز الجديد من الإمبريالية، التي تمثله الولايات المتحدة، هو نموذج معدل ومصقول للطراز القديم، ويتم تسويقه حالياً تحت اسم تجاري جديد هو «العولمة» لغرض تسهيل تسويقه بين شعوب العالم التي اكتوت طويلاً

بنيران الاستعمار.

وتلجأ الامبراطورية الجديدة لأسلحة مختلفة لفتح أسواق جديدة، تتراوح بين خزائن صندوق النقد الدولي وصواريخ كروز. كما لا تختلف الإمبريالية الجديدة عن سابقتها في كونها تعتمد في نجاحها على النخب الوطنية الفاسدة والحكومات المحلية، التي تدين بالولاء للامبراطورية لا للشعوب التي تنتمي إليها. وفي سبيل ذلك، أعد الامبرياليون الجدد وشركاؤهم المحليون مصائد الديون التي أصبحت فيها المستعمرات السابقة أسيرة أعباء الدين العام؛ لدرجة أن الجزء الأعظم من الاقتصاد الوطني لهذه البلدان المستقلة أصبح مكرساً لخدمة الديون التي سيتعذر تسديد أصولها إلى الأبد على ما يبدو. وهذه النخب تسببت في دفع ما يربو على ٣٦٢ مليار دولار للامبرياليين الجدد سنوياً، في نظام يسعى لضمان حالة مستمرة من عدم المساواة في الداخل، وهيمنة أمريكية بأي ثمن.

من كريستوفر كولومبوس إلى جورج دبليو بوش

الولايات المتحدة التي نعرفها، دولة مارقة ولا تملك أن تكون غير ذلك لأسباب تاريخية وثقافية وكنظام موروث، لأن عكس ذلك يعني خروج أمريكا على طبيعتها. ولنا في التاريخ أكبر دليل، بدءاً من عقيدة مونرو، التي صدرت بعد بضعة أعوام من الاستقلال الأمريكي، وصولاً إلى عقيدة بوش المعلنة في القرن الحادي والعشرين.

عندما فتح العثمانيون القسطنطينية وهيمنوا على المنطقة الشرقية للبحر المتوسط، كانوا في الواقع قد سيطروا على طريق الحرير وطريق تجارة التوابل، الأمر الذي أجبر البحارة البرتغاليين على الالتفاف حول جنوب أفريقيا للوصول إلى آسيا. أما اسبانيا التي كانت قد تخلصت حديثاً من آخر الدول الإسلامية في الأندلس، فقد قرّرت إرسال بحارتها ومستكشفيها للبحث عن الهند، ولكن بالاتجاه غرباً، باعتبار أن الأرض كروية. غير أنه نتيجة لخطأ حسابي ملاحي

وقع فيه كولومبوس Columbus، فقد انتهى المستكشف الإسباني إلى أرض جديدة أصبحت تعرف بـ : أمريكا. ومع أن بحاراً يدعى رودريغو Rodrigo كان أول من شاهد اليابسة، إلاّ أن كولومبوس ادعى أنه السباق لاكتشاف الأرض الجديدة طمعاً في الحصول على المكافأة المجزية التي وضعتها الحكومة الإسبانية لأول من تقع عينه على الأرض.

حظي كولومبوس باستقبال طيب من قبل الأرواك (الهنود الحمر) السكان المحليين، الذين زودوه ورجاله بالماء والطعام والهدايا. لم يكن الهنود الحمر وقتها يحملون أي سلاح، بل لم يكونوا ليعرفوا الأسلحة، لدرجة أنهم جرحوا أيديهم بالسيف عندما أمسكوا به من طرفه الحاد لدى عرضه عليهم من قبل القادمين الجدد. الواقع أن كولومبوس ورجاله تأثروا كثيراً بكرم الضيافة الذي لمسوه لدى السكان المحليين، واستعدادهم لمشاطرة ما لديهم من طعام وممتلكات بسيطة مع الغرباء، على عكس ما ألفه هؤلاء في الحضارة الغربية المحكومة بهوس حب المال والتملك. وفي ذلك كتب كولومبوس في سجل السفينة يقول : «بعد أن وصلت بادرت إلى جمع عدد من الأهالي بالقوة للحصول على معلومات قد تنفعني بشأن هذه المنطقة». لم تكن المعلومات المطلوبة من قبل كولومبوس سوى مكان الذهب الذي يشكل الهدف الأساسي من مغامرته منذ البداية. وكان كولومبوس قد اتفق مع الحكومة الإسبانية على حصوله على ١٠٪ من الذهب والهدايا، ومنصب حاكم الأراضي الجديدة التي سيعثر عليها، بالإضافة إلى إسباغ لقب أميرال المحيطات عليه. لاحظ كولومبوس وجود قطع ذهبية صغيرة في آذان السكان اللطفاء عندما قدموا التحية، فما كان منه إلا أن احتجز بعضهم على متن السفينة، مصراً على أن يدلوه على مصدر الذهب.

ومن أول جزيرة نزل عليها، وكانت من جزر الباهاما، توجه كولومبوس إلى ما يعرف الآن بجزيرة كوبا، ومن هناك إلى جزر (هيسبونيولا Hispaniola) هايتي وجمهورية (الدومينيكان حالياً). وهناك كتب كولومبوس إلى الديوان الملكي في مدريد يقول بأنه وصل إلى آسيا (كوبا في الواقع)، وبأن سفينته رست على

شاطئ غير بعيد عن الصين ، وأضاف بأنه «عثر هناك على الكثير من التوابل ومناجم الذهب». ووصف كولومبوس السكان المحليين، أو الهنود كما ادعى في رسالته، بأنهم أناس «بسطاء إلى حد كبير، ولا يترددون في تقديم أي شيء من ممتلكاتهم إلى الغير، وبأنه يكفي أن يطلب أحد منهم ما يريد لكي يحصل عليه، بل على العكس من ذلك، فقد كانوا سباقين في تقاسم هذه الأشياء مع أي أحد ...». وعد كولومبوس الملك والملكة أن يحضر لهم من الأراضي المكتشفة كل ما يرغبون به من الذهب وما يحتاجونه من العبيد. وأضاف كولومبوس «وهكذا فإن الله في علاه، ربنا، كتب النصر لمن يتبع صراطه...». وعليه، وفي عام ١٤٩٥، ومن قاعدته في هايتي، بدأ كولومبوس بشن غارات في عمق الجزر لجمع العبيد، حيث نجح في اصطياد ١٥٠٠ من الرجال والنساء والأطفال. وقد قام باختيار ٥٠٠ منهم على أساس الأقوى جسدياً، وتم تحميلهم على متن السفن التي ستعود بهم إلى اسبانيا. وفي الطريق مات منهم ٢٠٠ شخص. وهكذا أطلق كولومبوس أول تجارة للعبيد باسم الدين والحضارة الغربية، الأمر الذي أكده المستكشف الاسباني عندما كتب يقول: «لنبدأ باسم الثالوث المقدس بإرسال كل ما يمكننا بيعه من عبيد».

ولأن العديد من العبيد كانوا يموتون خلال الرحلة البحرية الشاقة، واتضح بأن هذه التجارة لن تكون مربحة بما فيه الكفاية لتعويض المستثمرين الذين يقومون بتمويل الرحلات البحرية هذه، فلقد تحول كولومبوس إلى تركيز جهوده في البحث عن الذهب. وعليه، فقد أصدر أوامره لكل من تجاوز الرابعة عشر من السكان المحليين، بالبحث عن الذهب والعودة بكمية محدودة منه خلال ثلاثة أشهر. واعتمد مكافأة لكل من يجلب الكمية المطلوبة بقطعة نحاسية لتعليقها حول رقبته، أما من يعثر عليه بعدها بدون قطعة النحاس المذكورة، فكان مصيره قطع يديه لينزف حتى الموت. وعندما حاول الهنود تنظيم قوة لمقاومة المحتل، وجدوا أنفسهم في مواجهة الإسبان المسلحين بالسيوف والدروع والأقنعة والخيول. أما من يقع في أسرهم من السكان، فيكون الموت المحتم بانتظاره إما

شنقاً أو حرقاً. وفي غضون عامين ونصف العام، كان أكثر من نصف السكان الأصليين، البالغ عددهم ٢٥ ألف نسمة، قد غيبهم الموت على أيدي الغزاة. وفي عام ١٥١٥، كان العدد قد تراجع إلى خمسة آلاف فقط، لم يتبق منهم أكثر من ٥٠٠ شخص عام ١٥٥٠. وبحلول عام ١٦٥٠ كانت سلالة الأراواك قد انقطعت من الدنيا. وفي ذلك كتب المؤرخ صامويل موريسون Samuel Eliot Morison، الأستاذ في جامعة هارفارد يقول: «أدت السياسة القاسية التي أطلقها كولومبوس، وأكملها خلفاؤه من بعده، إلى إبادة كاملة للشعب بأسره». أما المؤرخ هوارد زين Howard Zinn فكتب يقول: «عندما نقرأ كتب التاريخ التي تدرس للأطفال في المدارس الأمريكية، نجد أنها جميعاً تبدأ بسرد قصص البطولة بدون أي ذكر لحمامات الدم التي رافقت مسيرة استكشاف الأرض الجديدة، وما يزال الأمريكيون يحتفلون حتى الآن بعيد كولومبوس».

أما أحدث خلفاء كولومبوس في بداية الألفية الثالثة فليس سوى جورج. دبليو. بوش. وقد عمل كولومبوس وخلفاؤه على تأسيس الرأسمالية الداروينية، التي ما تزال تحافظ على القيم الأساسية نفسها التي أطلقها كولومبوس قبل خمسة قرون. فخلال الفترة بين ١٨٦٠ - ١٩١٠ قام الجيش الأمريكي باستئصال سائر القرى الهندية في السهول العظمى ليمهد الطريق أمام حملة لوردات السكك الحديدية، لاستلاب أفضل الأراضي من السكان الأصليين. وكما كان عليه الحال في هايتي والجزر الكاريبية الأخرى؛ فقد تعرض الملايين من الهنود في القارة الأمريكية إلى الإبادة الجماعية. أما القلة التي كتب لها النجاة، فقد تم تجميعهم في محميات خاصة، في حين عملت الشركات الأمريكية على إنقاذ بعضهم كأصول بشرية صالحة للاستخدام في أفلام الغرب الأمريكي التي تنتجها هوليوود.

هذا وبقي جوهر القيم الرأسمالية على حاله المذكور منذ كولومبوس إلى عهد جورج. دبليو. بوش، مع بعض التغييرات التجميلية، مع إنتاج تكتيكات تتناسب واستخدام التكنولوجيا المعاصرة. الواقع أن كولومبوس لم يكن يسعى

لنشر الدين في العالم الجديد لأن دينه كان الذهب. ومع ذلك، فقد استخدم كولومبوس الله طالما كان ذلك يخدم هدفه الأساسي، وهو الحصول على الذهب. ومنذ الأيام الأولى لاستقلال الولايات المتحدة وحتى يومنا هذا، ودين الرأسمالية الأمريكية يدور حول تحقيق النمو المرتبط بدوره بالتوسع.

التوسع

شكل التوسع جوهر النظام الرأسمالي الأمريكي الذي اعتمد أساليب القوة والخداع لتحقيق أهدافه. وفي عهد الرئيس جيفرسون Jefferson، تضاعفت رقعة الولايات المتحدة مرتين بموجب ما عرف بصفقة لويزيانا. وطبقاً لتاريخ نشوء الولايات المتحدة، كما هي عليه حالياً، فإن حكومة الولايات المتحدة اعتمدت سياسة ضم أجزاء واسعة من المكسيك منذ استقلالها عن اسبانيا عام ١٨٢١ بعد الثورة على القوة الاستعمارية القديمة. وكانت المكسيك المستقلة وقتها، تضم إلى جانب المكسيك كما هي عليه الآن، كلاً من الولايات التالية : تكساس، نيو مكسيكو، يوتاه، نيفادا، أريزونا، كاليفورنيا وجزء من كولورادو.

ساعدت الولايات المتحدة تكساس على الانفصال عن المكسيك عام ١٨٣٦، لتجد طريقها إلى اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٤٥. وتشير الوثائق إلى أن الرئيس الديمقراطي جايمس بولك James Polk، وفي أول ليلة له في السلطة، أسّر إلى وزير البحرية بأن أحد أهم أهدافه الحصول على كاليفورنيا، التي كانت وقتها جزءاً من المكسيك. وفي حالة أخرى، أرسلت حكومة الولايات المتحدة الجنرال تايلور إلى موقع حدودي معترف به بين تكساس والمكسيك في منطقة نهرنويسس Nueces. كانت التعليمات للجنرال والقوة العسكرية التي يقودها، القيام بما من شأنه استفزاز القوات المكسيكية ما أمكن، بما في ذلك التغلغل داخل أراضي المكسيك. وخلال انتظار القوة الأمريكية للحادثة المطلوبة كمبرر لاحتلال تكساس، كان صبر الرئيس بولك قد نفذ، فأبلغ أعضاء حكومته

بما يدور في ذهنه وهو أمر وثقه الرئيس في مذكراته بالقول : «قلت لهم... حتى الآن لم نسمع بأي عدوان من جانب الجيش المكسيكي... إنني أرى شخصياً بأن هناك ما يبرر الدخول في حرب وبأنه كان يستحيل علينا السكوت أطول من ذلك». الواقع أن الرئيس بولك كان بذلك يفكر في شن حرب إجهاضية للقضاء على خطر مستقبلي مفترض.. وهي عقيدة سبق بها جورج. دبليو. بوش بحوالي ١٥٠ سنة. غير أن الفرق هنا أن بولك ادعى أنه حصل على ما كان ينتظره، وهي الرصاصة الأولى من المكسيكيين على الجيش الأمريكي المتمركز داخل أراضي المكسيك، أو ما وصفته إدارة بولك وقتها بالأراضي المتنازع عليها.

خلال المواجهة القصيرة مع المكسيكيين، وقف الرئيس بولك مخاطباً أعضاء الكونجرس قائلاً: «لقد أراق المكسيكيون الدم الأمريكي فوق الأراضي الأمريكية.. وفي ظل الحرب القائمة، والتي حاولنا جاهدين تجنبها، وهي حرب بدأتها المكسيك نفسها، نجد أنفسنا مطالبين بتلبية نداء الواجب والحس الوطني للدفاع عن كرامة بلادنا وحقوقها ومصالحها». وبعد ١٥٠ عاماً، يعيد التاريخ نفسه من خلال اعتماد جورج دبليو بوش تكتيكات سلفه بولك في إثارة حرب خطط لها منذ اليوم الأول له في البيت الأبيض، وانتظر عملاً استفزازياً لم يقع... وعندها لجأ إلى حادثة لا علاقة لها بالأمر، متخذاً إياها مبرراً زائفاً لاحتلال العراق.

وكما شهد الكونغرس حالة من الجدل حول أكاذيب إدارة بوش لتبرير غزو العراق، مثل الادعاء بامتلاك بغداد أسلحة الدمار الشامل، فقد شهد الكونغرس عام ١٨٤٦ جدلاً مشابهاً حيال المسوغات التي أوردها الرئيس بولك في معرض تبريره الحرب على المكسيك. وقتها تحدى أبراهام لينكولن، عضو الكونجرس آنذاك، الرئيس بولك في تحديد المكان الذي أريقت فيه الدماء الأمريكية على «الأراضي الأمريكية»، غير أن ما شهدته قاعة الكونغرس في الحالتين يظل مجرد أصوات ليس إلاً، وهي كانت على الدوام جزءاً من تكتيكات الرأسمالية الأمريكية للتنفيس عن غضب الشارع الأمريكي، من خلال مناقشة القضايا المثيرة للجدل، إلى أن تخمد نيرانها شيئاً فشيئاً.

في عام ١٨٤٨، استسلمت المكسيك في حربها مع الولايات المتحدة، مما فتح الباب أمام ضم كاليفورنيا، فقد عمد الأمريكيون إلى توسيع حدود تكساس في عمق الأراضي المكسيكية لتصل إلى ريو غراند Rio Grande، مع إجبار نيو مكسيكو وكاليفورنيا على الانضمام للاتحاد. غير أن التدخلات الأمريكية في المكسيك لم تتوقف حتى يومنا هذا.

في عام ١٨٩٣، ضربت أمريكا حالة من الكساد العظيم استمرت معظم سنوات ذلك العقد، وكان الخروج منها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية بحاجة إلى الدخول في حرب، أي حرب... فالركود العظيم وضع أمريكا في حالة صراع طبقي، ووضع اقتصادي خانق. وهنا كتب ثيودور روزفلت، الذي أصبح رئيساً للولايات المتحدة في العقد الأول من القرن العشرين، إلى صديق له يقول: «أريد أن أُسر لك بشيء... أنا في وضع يجعلني أرحب بأي حرب... أعتقد أن هذه البلاد بحاجة إلى حرب».

قبل ذلك بأعوام، وعندما وجدت الولايات المتحدة بأن ثورتها الصناعية أدت إلى فائض في الإنتاج يحتاج إلى أسواق أجنبية، قررت سلوك سبل الاستعمار، فكانت الحرب الأمريكية الإسبانية عام ١٨٩٨، حيث أقدمت أمريكا على غزو كوبا وجزر الكاريبي الأخرى، واحتلت الفلبين. أما الدوافع السياسية والاقتصادية الحقيقية لاحتلال الفلبين، فكانت تلك التي عبر عنها بوضوح السيناتور البرت بيفيردج Albert Beveridge، بتاريخ ٩ يناير ١٩٠٠، بالقول: «سيادة الرئيس... هذا وقت الصراحة... لقد أصبحت الفلبين لنا وستبقى كذلك إلى الأبد... وخلف الفلبين تنتظرنا أسواق الصين اللا محدودة... ولن نتراجع عن أي منهما، ولن يتخلى الأمريكيون عن المهمة الملقاة على عاتقهم من السماء، باعتبارنا أوصياء على الحضارة البشرية باسم الله.... إلى أين نتجه بحثاً عن مستهلكين للفائض من منتجاتنا ؟ الإجابة في الجغرافيا... فالصين هي المستهلك الطبيعي لنا... لقد منحتنا الفلبين قاعدة على أبواب الشرق برمته...». غير أن الرئيس مكنلي اختار اللجوء إلى الغطاء الديني لتبرير حروبه كما فعل كولومبوس من

قبل، وجورج بوش من بعده. فهذا الرئيس مكنلي يقول أمام جمع من زائريه، بأن السماء هي التي ألهمته ضم الفلبين إلى الولايات المتحدة واعتبارها أرضاً أمريكية.

عن الإمبرالية الأمريكية، كتبت الصحفية البريطانية مادلين بنتنغ Madeleine Bunding في صحيفة الغارديان بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٠٣ تقول : «في الماضي كان السائد أن الإمبريالية الأمريكية تعبير عن اختراع اليسار المتطرف، إلاّ أنها أصبحت حالياً حقيقة واقعة مزعجة». ومن الواضح أن الصحفية بنتنغ واحدة من كثيرين حول العالم ممن كانوا يعتقدون، وحتى وقت قريب، بأن الإمبريالية الأمريكية ظاهرة حديثة، بينما هي في الواقع جزء مزعج من هذه الحياة منذ وقت طويل، وما كان على بنتنغ وغيرها سوى الرجوع إلى الموسوعة البريطانية لتقرأ الكثير من الحقائق عن هذا الموضوع، الذي تحدثت عنه الموسوعة تحت عنوان الامبريالية الأمريكية، وتطرقت له موسوعة كوليير Collier's Encyclopediaتحت اسم : الاستعمار الأمريكي.

الواقع أن الرأسمالية الأمريكية، التي اعتبرت النمو والمكاسب جوهر القيم، هي نظام توسعي بالطبيعة، وهذا التوسع يتحقق طبقاً للمفهوم الأمريكي بوسيلتين رئيسيتين : القوة والمال. فالولايات الأصلية وعددها ١٣ ولاية، بدأت عملية توسع رئيسية ضمن الحدود القارية لأمريكا الشمالية، مستخدمة لغة المال، كما حصل في صفقة شراء لويزيانا والقوة العسكرية، وكما حدث في الحرب الأمريكية المكسيكية التي انتهت بتوسعة حدود تكساس إلى ريو غراند بعد إلحاق الهزيمة بالمكسيك. بعدها أصبحت الطريق ممدودة لغزو الغرب الأمريكي حتى كاليفورنيا. وقد تزامنت حركة التوسع هذه مع استمرار جرائم الإبادة الجماعية بحق الأمريكيين الأصليين (الهنود الحمر)، كما أدار أصحاب النظام الرأسمالي الحروب الطبقية ضد المزارعين ومبادئ حزب الشعب الأمريكي إلى أن تم إلحاق الهزيمة بها. كما لجأت الولايات المتحدة إلى القوة العسكرية في أمريكا اللاتينية أكثر من مرة خلال القرن التاسع عشر، وفعلت

ذلك خدمة لمصالح الرأسماليين أو لاستيفاء ديونهم على تلك الدول.

يعود الإرث السياسي والعسكري الذي يطبقه بوش حالياً إلى سلفه الأقدم جايمس مونرو James Monroe، الذي أصدر عام ١٨٢٣ عقيدته القائمة على تعيين الولايات المتحدة وصية على مقدرات الأمريكيتين والنصف الغربي من العالم، مع منحها الحق الكامل للتدخل. وطبقاً لشهادة دين راسك Dean Rusk، وزير الخارجية في عهد الرئيس جون. اف. كيندي، أمام لجنة من الكونغرس، فقد وصلت حالات التدخل التي أقدمت عليها الإدارات الأمريكية في شؤون الدول الأخرى ١٠٣ حالات خلال الفترة من ١٧٩٨ - ١٨٩٥. وجاءت الشهادة، بما تضمنته من أرقام مثيرة، ضمن دفاع الوزير راسك عن قرار إدارة كيندي مهاجمة كوبا في العملية المعروفة «بخليج الخنازير». وفي عام ١٩٦٣ قال دين اتشيسون Dean Acheson بصراحة إن «الولايات المتحدة لا تجد نفسها ملزمة بالقانون الدولي». أما السفير الأمريكي لدى المنظمة الدولية، دانيال باتريك موينهان Daniel Patrick Moynihan، فكتب في مذكراته يقول: «كانت الولايات المتحدة ترغب في رؤية الأمور تنتهي إلى ما كانت تحب (فيما يتعلق بغزو اندونيسيا لتيمور الشرقية)، بل إنها تصرفت بصورة تكفل تحقيق ذلك. كانت رغبة وزارة الخارجية أن تظهر الأمم المتحدة عاجزة في كل إجراء تقدم عليه، وهي مهمة أوكلت لي شخصياً وحرصت على القيام بها بطريقة ناجحة». وعندما صدر عن محكمة العدل الدولية إدانة للولايات المتحدة بسبب «استخدامها اللا مشروع للقوة» في نيكاراغوا (عام ١٩٨٦)، سارعت إدارة ريغان إلى وصف المحكمة بأنها «منبر معاد» لأمريكا. وعندما أصدرت المحكمة الدولية في يوليو عام ٢٠٠٤ حكمها بعدم مشروعية ما يعرف بالجدار الأمني الذي تقيمه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، بأغلبية ١٤ صوتاً من أصل ١٥، سارعت الولايات المتحدة، وفي غضون ساعات قليلة، إلى الإعلان عن عزمها عرقلة أي قرار يحمل أي إدانة لإسرائيل أو يهدد باتخاذ إجراء يمس الجدار داخل الأمم المتحدة. وفي كتابه المعنون: الدولة المارقة، عدد وليام بلام William Blum ما يقارب ١٥٠ مرة

وجدت الولايات المتحدة فيها نفسها وحيدة أو بصحبة صوت أو اثنين في الاعتراض على القرارات الدولية في مواجهة الأغلبية الساحقة من الدول في الأمم المتحدة، وذلك للفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٧ فقط.

ولا يخرج الدعم اللا محدود، الذي توفره الولايات المتحدة لدولة مارقة أخرى هي إسرائيل، عن هذا السياق. فمنذ عام ١٩٧٢ استخدمت واشنطن صلاحيتها في حق النقض (الفيتو) أكثر من سبعين مرة لإفشال قرارات لمجلس الأمن، حظيت العديد منها بالموافقة الإجماعية، ضد ممارسات إسرائيل من غزو وعدوان وانتهاك لحقوق الإنسان. كما أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي العدواني وغير المشروع في الأراضي المحتلة، يتلقى ما بين ٣ - ٤ مليارات دولار من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين. وفي الوقت ذاته، فإن الولايات المتحدة تدعم أنظمة قمعية ما دامت هذه الأنظمة تخدم الأجندة الأمريكية، التي عادة ما تتعارض ومصالح شعوب الدول المعنية. وهكذا نجد حكام هذه البلدان في واد وشعوبها في واد آخر.

أما النزعة الانفرادية فليست بالأمر الطارئ على السياسة الأمريكية، ولم يقتصر استخدامها على إدارة بوش. ففي عام ١٩٩٣، أبلغ الرئيس كلينتون الأمم المتحدة بأن الولايات المتحدة سوف «تتصرف منفردة عند الضرورة». وفي عام ١٩٩٩ أعلن وليام كوهين William Cohen، وزير الدفاع في عهد كلينتون، بأن الولايات المتحدة ملتزمة «بالاستخدام المنفرد للقوة العسكرية» في سبيل حماية مصالحها الحيوية، والتي منها «ضمان الوصول بدون إعاقة للأسواق الرئيسية، والحصول على إمدادات الطاقة والمصادر الاستراتيجية». وهذا يعني تماماً بأن عقيدة بوش في التحرك المنفرد والضربات الإجهاضية موروثة عن إدارة ديمقراطية سبقت إدارة بوش مباشرة. ويأتي التنفيذ العملي لسياسة الوصول الحر للأسواق الرئيسية ومصادر الطاقة والموارد الاستراتيجية الأخرى، ليشير بوضوح بأن المقصود من هذه العبارة هي الدول الفقيرة، التي تمثل أهمية استراتيجية للامبراطورية الأمريكية، أو تلك التي تمثل سوقاً من أي حجم، أو

لديها بنية تحتية قابلة للخصخصة، أو التي تحظى بمصادر طبيعية ذات قيمة – النفط والذهب والألماس والكوبالت والنحاس – فهذه الدول أمام خيارين لا ثالث لهما: إما ان تدين لأمريكا بالسمع والطاعة، أو تتحول بين يوم وليلة إلى أهداف عسكرية، علماً بأن تلك التي تحظى بأكبر احتياطات من المصادر الطبيعية هي الأشد عرضة لمخاطر الهيمنة. وما لم تبادر هذه الدول لوضع مصادرها في خدمة بارونات المال والشركات عبر القطرية، فستجد نفسها عرضة لحرب أهلية او التفتيت أو حتى الغزو الخارجي.

كما أن بوش لم يكن أول رئيس أمريكي يزوّر الحقائق في سبيل تبرير الحروب، أو يستخدم العامل الديني في استنفار التأييد للحرب. وكما كان عليه الحال في استخدام هجمات ١١ سبتمبر كمبرر لشن حرب على العراق، لأسباب سرعان ما ثبت زيفها، فإن الحرب الأمريكية الاسبانية الاستعمارية عام ١٨٩٨ تم خوضها بناءً على ادعاء بأن العدو هو الذي فجر المدمرة الأمريكية ميين Maine في هافانا – كوبا، ليتبين من التحقيقات لاحقاً (بعد احتلال كوباً بالطبع) بأن الانفجار الذي تعرضت له المدمرة لم يكن من فعل الإسبان بل كان مرده لأسباب داخلية، قيل بأنها قد تكون حادثاً فنياً على الأغلب. وهنا يبرز السبب الرئيسي وراء الحرب الأمريكية الإسبانية عام ١٨٩٨، والذي لم يكن انفجار المدمرة، بل انفجار الثورة الصناعية وحاجة أمريكا لأسواق الشرق الأقصى وبخاصة الصين، ولتأمين حركة الملاحة البحرية للسفن الأمريكية الى تلك المنطقة، بل احتلال الفلبين. وهنا يظهر كيف أن الرئيس مكنللي، كما هو الحال مع بوش، ادعى بأنه تحرك بوازع ديني، حاملاً رسالة سماوية تبرر له احتلال أراضي الآخرين وضمها، وكيف أنه تعرض لإلهام مفاجئ جعله يسارع لضم الفلبين. ومما قاله الرئيس مكنللي أمام مجموعة من زوار البيت الأبيض بهذا الشأن : «أود أن أقول لكم شيئاً حول موضوع الفلبين، فالحقيقة أنني لم أكن أريد الجزر الفلبينية، وعندما هبطت علينا هدية من السماء، لم أكن أدري ما أفعل بها... حاولت الحصول على مشورة الديمقراطيين والجمهوريين ولم أخرج بفائدة تذكر. فكرت

في البداية بالاكتفاء بالعاصمة مانيلا Manila ثم لوزون Luzon، وبعد ذلك قلت في نفسي لم لا نسيطر على باقي الجزر! شغلني هذا الموضوع معظم الليالي، ولا يراودني أي شعور بالخجل... إذا قلت لكم أيها السادة بأنني كنت أركع على ركبتي وأصلي لله العظيم طالباً منه الرشد، وفعلت ذلك في أكثر من ليلة، وفي إحدى الليالي جاءني الإلهام... من أين، لا أدري ولكن هذا ما ألهمني به الله :

١. عدم التفريط بالجزر الفلبينية أو إعادتها للأسبان... لأن مثل هذا العمل يتسم بالجبن ويجلب علينا العار.
٢. سيكون من الصعب تسليم الفلبين إلى فرنسا أو ألمانيا... فهؤلاء هم المنافسون التجاريون لنا في الشرق، ومثل هذا الأمر لن يكون بالتصرف التجاري الحكيم، وسيترك عواقبه على مصداقيتنا في العالم.
٣. سيكون من الصعب ترك الفلبينيين لأنفسهم، فهؤلاء أعجز من أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وقد يجدون أنفسهم أسرى حالة من الفوضى وسوء الحكم، بشكل يفوق ما كان عليه أمرهم في ظل حكم الأسبان.
٤. من الواضح أنه لم يكن أمامنا من خيار سوى تولي أمر الفلبينيين وتثقيفهم وتمدينهم، ليصبحوا مسيحيين متحضرين. بعدها ذقت طعم النوم العميق لأول مرة منذ أيام».

بعد تلك الرؤيا السماوية التي نزلت على مكنللي، استدعى الرئيس الأمريكي مهندسي الجيش الأمريكي، وطلب منهم تغيير الخرائط بشكل تظهر فيه الفلبين جزءا من أرض الولايات المتحدة.. وهكذا أصبحت الفلبين تحت الاحتلال الأمريكي، إلى أن احتلها اليابانيون في الحرب العالمية الثانية بعد ذلك بخمسين سنة.

في مقالة بعنوان: المسيحية الزائفة والمهمة السياسية، كتب جون. روبنز John Robbins يقول في مجلة ترينيتي ريفيو Trinity Review: «تُعد المسيحية الزائفة عنصرا أساسيا في توجيه دفة السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ نهاية القرن التاسع عشر». وحول الإلهام المزعوم الذي هبط على الرئيس مكنللي ودفعه

لاتخاذ قراره باحتلال الفلبين لعشرات السنين، كتب روبنز يقول: «في هذا التحليل الصادق لأصول السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة، يمكننا تحديد العوامل التي عملت على تشكيل هذه السياسة في السنوات التسعين الماضية، بما يلي:

١. غياب التشاور والتهور في اتخاذ القرارات، الأمر الذي يتضح من قول الرئيس مكنللي «كان ذلك أقصى ما فكرت فيه وقتها».

٢. نوع من القدر الإلهي : «لقد هبطت (الجزر) علينا هدية من السماء».

٣. طلب الرشد والإلهام من السماء في الصلاة وليس من الإنجيل: «ركعت على ركبتي وصليت إلى الله العظيم طالبا الرشد والهداية».

٤. إيمان داخلي دفين بأن الشخص يحظى بمباركة إلهية (وهو في حالتنا هذه وحي الهي مزعوم)، بقول الرئيس مكنللي «لا أعلم كيف أتاني ولكن جاء».

٥. الكبرياء الوطني: «لم يكن بالإمكان إعادة الجزر إلى الأسبان،لأن ذلك يُعد نوعاً من الجبن وسيجلب لنا العار».

٦. حماية المصالح التجارية وليس القومية «لم يكن باستطاعتنا تسليمها لفرنسا أو ألمانيا - منافسينا التجاريين في الشرق - لأن ذلك لن يكون بالتصرف التجاري الحكيم وسيترك عواقبه على مصداقيتنا في العالم».

٧. النظرة الدونية تجاه الشعوب الأخرى «كانوا أعجز من أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم».

٨. الاعتقاد بأن ما يفعله الأمريكيون مقدر عليهم، أو أن القدر هو الذي يحتم التدخلات الأمريكية في الخارج «لم يبق لنا هناك من شيء نفعله سوى أخذها جميعها (الجزر الفلبينية)».

٩. الرغبة في تحويل الشعوب الأخرى إلى المسيحية وتمدينهم بالقوة «تثقيف الفلبينين ورفع شأنهم وتمدينهم ليصبحوا مسيحيين متحضرين».

١٠. قناعة ملؤها الغطرسة بأننا نسير على الطريق القويم «بعدها ذهبت إلى السرير واستسلمت للنوم العميقة، وطلبت منه وضع الفلبين على خريطة الولايات المتحدة، لتظل الجزر الفلبينية هناك ما دمت رئيسا للبلاد».

مع أن الحرب الأمريكية الإسبانية كانت حربا عدوانية توسعية واستعمارية، إلا أن الولايات المتحدة أكسبتها السمة الإنسانية والوجه الديني. وكالعادة، فقد كان هناك إجماع في الكونغرس على مباركة مثل هذه الحروب العدوانية. فهذا ما قاله عضو منتخب حديثا للمجلس عام ١٩٠٠ في معرض تأييد الكونغرس للإمبريالية الأمريكية، التي تحركها المشاعر الدينية: «هذا وقت المصارحة. ومن هذا المنطلق، أقول بأن الفلبين أصبحت لنا وللأبد، أي أنها ملك للولايات المتحدة كما ينص عليها الدستور، وبعد الفلبين هناك أسواق الصين الممتدة بدون حدود. لن نتراجع عن أي منها، ولن نتخلى عن واجباتنا في الأرخبيل، ولن نضيع ولو فرصة واحدة في الشرق، ولن نرفض دورنا في المهمة التي أوكلها الله لنا كشعبه المختار لتمدين العالم. وسنفعل ذلك بهمة وإقبال وامتنان لله الذي أوكل لنا مهمة تجديد العالم، وتحقيق الهدف النهائي وهو تخليص العالم وتحويل البشرية إلى المسيحية».

القضية الجوهرية هنا هي العنصرية «فالله لم يعمل على إعداد عنصر الشعب الأنغلو ساكسوني طوال الألف سنة الماضية عبثا، بالتأكيد لا. فقد أعدنا الله لنكون الأسياد المسؤولين عن تنظيم العالم، ولنشر النظام في كل مكان تسوده الفوضى. لقد منحنا الله روح التقدم للهيمنة على قوى الآخرين في كل مكان على الأرض. وجعلنا الأقدر على الحكم لنكون قادرين على إدارة شؤون الشعوب الهمجية، ومن بين الجنس البشري كافة جاء اختيار الله للشعب الأمريكي لقيادة عملية تجديد العالم، هذه هي المهمة المقدسة الملقاة على عاتق أمريكا، فنحن الأوصياء على تقدم العالم وسلامه تحركنا حكمة الخالق». وهكذا نرى بأن رجل الكونغرس هذا قال قبل مئة سنة ما يقوله جورج بوش هذه الأيام.

في الجلسة نفسها للكونغرس، وقف العديد من الأعضاء ممن وصلوا إلى قائمة المجلس على أكتاف بارونات المال و الصحافة، متحدثين عن المهمة المقدسة لأبناء الأنجلوساكسون من الجنس الأبيض. فهذا النائب جبسون Gibson من ولاية تينيسي يقول بهذا الشأن: «هناك مهمة ملقاة على عاتق أبناء جنسنا، مهمة

لا يمكن لأي قارئ للتاريخ إساءة فهمها.. فنحن مبشرو الحكومة الإنجيلية الجديدة، ونحن الذين فوضهم الله لإقامة حضارة جديدة أسمى.. ونحن رسل العالم الجديد للعالم القديم، حيث أن جزءاً من المهمة الملقاة على عاتقنا تتعلق بتحويل آسيا وجزر البحر إلى المسيحية.» ومضى النائب جيبسون يقول : «لا يمكن وقف تقدم العرق الأنغلو ساكسوني، الذي لن يعرف الحدود ولن تسعه أية قارة أو يشبعه محيط، أو يحتويه مكان مهما اتسع، أو يلجم طاقاته وقوته الأفق. فالعالم هو ساحته، وأرض العالم هي وحدها التي تشكل حدوده. قدرنا أن نهيمن على وجه الأرض بما اتسعت واحتوت من أعراق وبلدان وأراضٍ وقارات». ولقد تم تسويق هذه الأفكار بكاملها هذه الأيام تحت اسم العولمة، وأصبحت عقيدة بوش هي أداة التنفيذ.

أما الرئيس وودرو ويلسون Woodrow Wilson، الذي قاد أمريكا إلى الحرب العالمية الأولى لإنقاذ بارونات المال الانجلوساكسون، وهو عضو ملتزم في الكنيسة المشيخية (إحدى الكنائس البروتستنتية)، فيقول مبرراً قراره بدخول الحرب : «على العالم أن يكون مكاناً آمناً للديمقراطية، وهذه الحرب كانت لإنهاء الحروب كافة. وإذا كان البعض لا يستطيع إنقاذ الآخرين ضمن عملية إنقاذ النفس، فلا أرى هناك أهمية تذكر لإنقاذ النفس من الأساس. إن رسالة المسيحية، التي جاءت من أجل العالم، هي إنقاذ للعالم و إنقاذ للأفراد في الوقت ذاته. وهنا لا يمكن إنقاذ الأفراد إلا ضمن عملية إنقاذ العالم ككل».

وفي معرض تبريرهما للحرب العالمية الثانية، أصدر الرئيس روزفلت ورئيس الحكومة البريطانية تشيرشل في أغسطس ١٩٤١ بيان مبادئ مشترك، قالا فيه بأن حربهما الجديدة جاءت من أجل حرية العالم، من أجل ضمان حريات التعبير والعبادة وتحرير الإنسان من الفقر والخوف. كانت النتيجة أن ٥٠ مليون إنسان دفعوا حياتهم في حرب الحرية هذه، وارتفع عدد السكان الذين يعيشون تحت النظام الشيوعي من ١٨٠ مليوناً إلى ٣٠٠ مليون نسمة، اي أن العالم الحر فقد ١٢٠ مليون شخص! إلا أن أمريكا خرجت من الحرب وقد تجاوزت حالة الركود

الاقتصادي العظيم، وبذلك تم إنقاذ بارونات المال! وأصبحت هي الحصان الإمبريالي الجديد لبارونات المال العالميين.

وينهي جون روبنز مقالته بالقول: «يشكل الوهم القائل بأن الدولة أو المجتمع، وتحديداً الدولة الأمريكية والمجتمع الأمريكي، هما ظل الله على الأرض، جوهر المسيحية السياسية، وهما المذهب الذي ظهر جلياً في خطب الرئيس جون. اف. كيندي، فقد ورد في إحدى هذه الخطب القول: «هيا بنا نقود الأرض التي نحب سائلين الله المباركة والعون، ولكنا موقنون بأننا نحن من نملك زمام المبادرة على أرض الله».

هذا الحلم المسيحي الجازم بأن الله اختار الولايات المتحدة لتحمل رسالة للعالم، ورد ذكره في خطاب للرئيس ريغان حول الدور الأمريكي في سلام الشرق الأوسط، عندما قال : «غياب الحلم يعني فقدان القوة في المستقبل، سيكون من الصعب شرح رسالة أمريكا، وبأننا شعب يؤمن بأرض الميعاد، شعب يؤمن بأن الله اختاره ليخلق عالماً أعظم». والغريب أن هذه الأصولية المسيحية تطالب بقمع الأصوليات للأديان الأخرى!.

هناك أقلية فقط في الكونجرس ممن كانوا على دراية بحقيقة أن استغلال اسم الله في الترويج للامبراطورية عمل ينطوي على النفاق والخطر معاً. فمنذ بداية الحقبة الامبريالية الأمريكية، التي بدأت مع الرئيس مكنللي، فهم بعض أعضاء المجلس بوضوح أبعاد السياسة الأمريكية في الفلبين، حيث انبرى أحدهم وقتها للقول بأن أمريكا أصبحت تواجه خطراً أعظم من أي خطر واجهته منذ نزول الحجاج في بلايموث Plymouth، أي خطر التحول من الجمهورية القائمة على إعلان الاستقلال، والتي تواجهها مجالس واشنطن المنتخبة، إلى امبراطورية عادية فظة تقوم على القوة المجردة.

ويتوصل المؤرخ غاريت غارريت Garet Garret إلى نتيجة مؤداها «اللغة التي تستخدمها الإدارة الأمريكية هي لغة الامبراطورية. فالامبراطورية الرومانية من قبل لم تشك لحظة في أنها تغزو العالم دفاعاً عن الحضارة، وبأن نواياها الطيبة

بعد هزيمة الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي، وبالتالي غياب العدو الرئيسي عن الساحة، وجدت الولايات المتحدة نفسها تملك فائضاً كبيراً من الدبابات والمقاتلات والقاذفات والمدمرات والصواريخ، بدون أن يتبقى هناك مكان لإرسالها إليه. ولهذا كان لا بد من البحث عن عدو وإيجاده بشكل أو بآخر، مثل هذا الأمر كان دوماً جزءاً من النظام الأمريكي، ولهذا السبب اختار البيت الأبيض التزام الصمت وهو يشاهد الاستعدادات العراقية لغزو الكويت، بالرغم من أن السي. آي. ايه. حذرت المسؤولين الأمريكيين من أن النظام العراقي حدد ساعة الصفر. ومن الواضح أن الإدارة الأمريكية كانت تريد أن يمضي العراقيون في تحركهم ضد الكويت بدون إعاقة. وهكذا جاءت حرب الخليج الأولى لتمنح الولايات المتحدة الفرصة لبيع الكثير من هذه الأسلحة، وإجبار ألمانيا واليابان ودول الخليج العربي النفطية على تحمل الثمن. ولهذا السبب خرجت المملكة العربية السعودية، أكبر منتج للنفط في العالم، من الحرب بعجز في الميزانية يقدر بأكثر من ٧٠ مليار دولار، بعد أن كانت المملكة تنعم بفائض وصل إلى ٣٠ مليار دولار قبل الحرب. وطبقاً للخبراء، فإن حجم القصف الأمريكي على العراق، في حرب الخليج الأولى، كان يعادل ست قنابل نووية من حجم قنبلة هيروشيما... واستهدفت القنابل الأمريكية هذه، وبشكل رئيسي، شبكات الطاقة الكهربائية، ومحطات تحلية المياه، ومنشآت معالجة مياه الصرف الصحي، وسائر البنية التحتية المدنية التي لا علاقة لها بعملية تحرير الكويت. وهكذا تثبت الوقائع، يوماً بعد يوم، بأن الولايات المتحدة دولة مارقة بكل المقاييس.

ومع ذلك، لم يتردد جورج بوش في طرح التساؤل المثير : لماذا تكرهنا شعوب العالم ؟! هذا التساؤل، الذي ردده بوش أكثر من مرة بعد هجمات ١١ سبتمبر، انبرى البعض للإجابة عنه، لتضفي إجاباتهم المزيد من المصداقية على ما يثار بحق الولايات المتحدة من اتهامات، ليس أقلها أنها دولة مارقة، على رأسها أناس تحركهم مفاهيم دينية مغلوطة. فهذا الجنرال بويكين Boykin، مساعد نائب وزير الدفاع، يقف بزيه العسكري الكامل، مخاطباً أتباع إحدى الجماعات الدينية

بولاية اوريغون Oregon في اليوم الثالث من تعيينه بمنصبه الجديد في يونيو ٢٠٠٣، بالقول بأن الإسلاميين الأصوليين يكرهون الولايات المتحدة، لأننا أمة مسيحية وعدونا شخص اسمه الشيطان «لماذا يكرهوننا؟ الإجابة الواضحة والمختصرة عن هذا التساؤل هي لأننا أمة مسيحية، أمة مؤمنة». وكان الجنرال بويكين قد سبق وأن ردد المعنى نفسه في فلوريدا قبل ذلك بأشهر، عندما تحدث عما يجري في الصومال بالقول : «كنت أعرف بأن إلهي أكبر من إلهه، وبأنه رب حقيقي على عكس إلهه، الذي لا يعدو عن كونه وثناً». كان الجنرال يشير بذلك إلى أحد لوردات الحرب المسلمين في الصومال. وأضاف بويكين، الذي ينظر إلى الحرب على الإرهاب من زاوية دينية : «الطريقة الوحيدة لإلحاق الهزيمة بعدونا الروحي، تكمن في محاربتهم باسم المسيح». وكان الجنرال بويكين Boykin يتحدث عن نفسه باعتباره محارباً في مملكة الرب، داعياً الآخرين للانضمام إليه في القتال في سبيل الولايات المتحدة، من خلال طريق التوبة والصلاة والتحلي بالإيمان بالرب، وكثيراً ما امتدح الجنرال قيادة بوش، واصفاً إياه بأنه «رجل مؤمن يمارس الصلاة في البيت الأبيض». والطريف أن البنتاغون كان قد أوكل لهذا الجنرال مهمة التنسيق مع المخابرات العالمية، وخصوصاً الدول الإسلامية، لمحاربة الإرهاب وتبادل المعلومات عن الإرهابيين !

الوضع الذي حذر ايزنهاور منه عن المجمع العسكري الصناعي هو القائم حالياً، فطبقاً لتقرير لمركز Public Integrity Center في واشنطن، فإن تسعة من ٣٠ عضواً في مجلس السياسة الدفاعية في إدارة بوش، كانت لهم علاقة وثيقة بالشركات التي حصلت على عقود عسكرية كبيرة وصلت إلى ٧٦ مليار دولار للفترة ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٢، ومن هؤلاء جورج شولتز George Shultz، الذي عين عضواً في ما عرف بلجنة تحرير العراق، في الوقت الذي يشغل فيه منصب رئيس مجلس إدارة شركة بيكتل Bechtel، التي حصلت على عقود بعدة مليارات من الدولارات في العراق، بل إن جزءاً من هذه العقود تم توقيعها قبل الغزو.

ولإعطاء دفعة جديدة للصناعات العسكرية الأمريكية، استمر البنتاغون في التخلص من المعدات القديمة ؛ لإعطاء المجال للصناعات العسكرية لإنتاج المزيد من الأسلحة الحديثة المكلفة. وقد انتهت الأسلحة القديمة، التي تعود لمرحلة المواجهة مع السوفيات، لجيوش الدول الصديقة. إما على شكل هبات أو بيعت لها بأسعار زهيدة، بل إن بعضها انتهى مجانا إلى المتاحف المحلية. وعلى سبيل المثال، فقد تم التخلص من مئة دبابة من طراز شيرمان م - ٦٠ بإلقائها في مياه المحيط، في حين ألقيت عدة مئات أخرى في المياه في مواقع أخرى. ووجدت معدات أخرى طريقها إلى دول صديقة، مثل البوسنة التي تلقت ٤٥ دبابة، والأردن التي بلغ نصيبها من (الهبات) الأمريكية هذه ٥٠ دبابة، في حين تم شحن ٩١ دبابة إلى البرازيل على سبيل التأجير لفترة خمسة أعوام، و ٣٠ أخرى إلى البحرين بالشروط نفسها... أما المعدات التي تم بيعها فكانت كالتالي: ١٦٠ دبابة إلى تايوان بسعر لا يتجاوز ١٠٪ من الكلفة، و ٧٠٠ أرسلت إلى مصر مقابل تحمل القاهرة كلفة الشحن فقط. في حين أن بعض ما أرسلته الولايات المتحدة من معدات عسكرية كمنح قد تم تعويض ثمنه بالكامل من دول عربية أخرى، من خلال صفقات أسلحة غير مجدية لهذه الدول بالضرورة.

يحلو للكاتبة الهندية أروندهاتي روي Arundhati Roy، وصف الديمقراطية الأمريكية بأنها : «عاهرة العالم الحر»... لأن كل الممارسات المثيرة للسخط تقترف باسم الديمقراطية. وبتاريخ ١٣ مايو ٢٠٠٣، اختارت روي عنوانا مثيرا لمحاضرة حول الديمقراطية الأمريكية، ألقتها في كنيسة ريفرسايد Riverside Church بمدينة نيويورك عندما قالت :«لأن لكل محاضرة عنوان، فقد اخترت التحدث لكم تحت عنوان : الديمقراطية الإمبريالية الجاهزة وسريعة الذوبان، اشتر واحدة واحصل على الثانية مجانا».

الفصل الرابع عشر

نهاية الإمبراطورية الأمريكية

نهايتها بسكتة قلبية اقتصادية

ينتهي هذا الكتاب إلى نتيجة مؤداها أن الولايات المتحدة لا تحتمل الاستمرار في العيش بصورة تتجاوز مواردها، دون إدارة العالم، وبأدق التفاصيل، في جميع شؤونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو كما ستثبت الأيام مهمة مستحيلة. أما وسيلتها في إدارة العالم لتصب خيراته في جيوب شركاته والقلة من بارونات مالها، فهي العولمة التي تم إعداد عملياتها ومؤسساتها بطريقة تخدم تحقيق هذا الهدف. ولا تستطيع الولايات المتحدة فرض هذا النظام العالمي الجديد دون الحفاظ على الدولار كاحتياط نقد عالمي، لا يعتمد على دعم الذهب أو أي غطاء آخر، سوى كلمة الولايات المتحدة واقتصادها، وهو اقتصاد أصبح مرهوناً لقوى خارجية مادية منها ونفسية، بالإضافة لكونه اقتصاداً يرزح تحت الديون ويعاني من التراجع والتأرجح بصورة مطردة.

كما أن أمريكا مرهونة وأسيرة لهيمنتها على النفط الدولي

بشكل عام، ونفط المسلمين بشكل خاص، ليس فقط من أجل الوقود والطاقة، بل أيضاً لإجبار جميع الدول على القبول بالدولار كعملة تسعير وبيع وشراء للنفط. وبذلك يصبح النفط أو الذهب الأسود عامل دعم رئيسي للدولار الأمريكي، والضامن لعمليات مطابع الخزانة الأمريكية. وبالطريقة نفسها، التي دفعت بالنخبة السلطوية الأمريكية إلى اختراع الثقافة الاستهلاكية كوسيلة لزيادة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، فإن هذه الثقافة الاقتصادية الاستهلاكية، يجب أن تصبح عالمية للحفاظ على النمو، والذي يجب أن يخدم بدوره اقتصاد الولايات المتحدة، وباروناته من النخب الجشعة والمتعطشة للسلطة.

ولأن التصرف الاجتماعي والنموذج الاقتصادي اللذين تسعى الولايات المتحدة إلى فرضهما على العالم لا يمكن أن يتحققا إلاّ من خلال هدم أو تدمير الثقافات والقيم والسياسات المحلية للدول الأخرى، واستبدالها بثقافة العولمة الأمريكية وقيمها، فقد أعلن بوش ذلك، وكذلك نصت عليه عقيدته. وليس من قبيل المصادفة، بأن النموذج الأمريكي صالح لكل زمان ومكان، وبأنه سيكون النموذج العالمي. وفي سبيل تطبيق هذه العقيدة، بدأت الولايات المتحدة عملية نشر واسعة لإمبراطورية من القواعد العسكرية، وشنت الحرب على العديد من الدول وفي مناطق مختلفة عبر العالم... وبعد استهداف وسقوط الشيوعية، تمت مهاجمة الأنظمة المغايرة الأخرى، مثل الديمقراطيات الاشتراكية الأوروبية، وكذلك اليابان، وأتى الآن الدور لمهاجمة الإسلام وثقافته ومبادئه المتباينة مع مبادئ الرأسمالية الأمريكية المفترسة.

ومثل هذه الأديولوجية والأجندة الأمريكية هي في الواقع ثمرة من ثمرات الخيال، وتنطوي على مخاطر كبيرة. فقد يكون باستطاعة ماكينة الحرب الأمريكية خلق حالة «الصدمة والرعب» لأنظمة مثل نظام صدام حسين حتى قبل إطلاق قذيفة واحدة، أو في غضون بضعة أيام، إلاّ أن الولايات المتحدة، وكما أظهر غزو العراق، غير قادرة على قراءة سيكولوجية الشعوب، وبأن قوتها العسكرية الهائلة لا تستطيع تغيير القيم الوطنية أو التصرف الأديولوجي لهذه

الشعوب. ولعل مدينة الفلوجة العراقية شاهد حي على هذا الرأي.

حول ما يمكن أن يتعرض له الاقتصاد الأمريكي من مخاطر، تحدث ستيفن غليين Stephen Glain في مجلة النيوزويك بتاريخ ٧ فبراير ٢٠٠٥، عن سيناريو خيالي استشرافي يمكن أن يطيح بالنظام الاقتصادي الأمريكي برمته، جاء فيه : «تحول مزاد علني على ما تصل قيمته إلى ١٢ مليار دولار من سندات الخزانة الأمريكية، من حدث روتيني إلى كارثي، فقد انهارت الأسعار مع التراجع الحاد في الطلب عليها. رافق ذلك انهيار في أسعار الأسهم وقيمة الدولار. وازداد الحال سوءاً وازدادت حالة الذعر مع اكتشاف السبب وراء فشل الأوراق المالية، وهو البنك المركزي الآسيوي، الذي قرر، أمام طرق الإنفاق الأمريكية المثيرة للمخاوف، التحول من الدولار إلى السندات الآسيوية الصادرة بالعملة الموحدة الجديدة...».

سيكون لأي اتحاد مالي آسيوي يمكن أن يتحقق في المستقبل، وعلى غرار ما يحققه الأوروبيون حالياً، أن تكون له آثاره العكسية الحادة على الولايات المتحدة. قد تستطيع الولايات المتحدة تأخير مثل هذا الحدث، إلاّ أنها لن تتمكن من منع حدوثه على المدى البعيد ؛ لأن هذه النهاية ستكون نتيجة حتمية لعمليات العولمة التي أطلقتها الولايات المتحدة، بكل ما يحمله هذا التناقض من سخرية. مثل هذا السناريو مرشح للحدوث عندما تعي الدول الآسيوية، التي تمول حالياً العجوزات الأمريكية، بأن ادخاراتها بالدولار آخذة في التبخر، في حين أنها تستطيع استثمارها بكفاءة في أماكن أخرى. وإذا ما تحقق هذا السيناريو، فسيكون من شأنه شل الاقتصاد وماكينة الحرب الأمريكية دون إطلاق رصاصة واحدة، وعلى نمط ما حصل للاقتصاد السوفياتي. وقد علمنا التاريخ بأن الانهيارات الاقتصادية والثورات الاجتماعية تحدث على حين غرة ودون إنذار مسبق.

فنحن نعيش حالياً عصر السرعة والانهيارات السريعة. ففي الماضي، كان يتطلب نقل الذهب والمال من أوروبا إلى الولايات المتحدة أو العكس أسابيع، في حين أن العملية نفسها حالياً تتم بسرعة الضوء، من خلال أجهزة الكمبيوتر الموضوعة في خدمة الأسواق المالية.

الشعوب. ولعل مدينة الفلوجة العراقية شاهد حي على هذا الرأي.

حول ما يمكن أن يتعرض له الاقتصاد الأمريكي من مخاطر، تحدث ستيفن غليين Stephen Glain في مجلة النيوزويك بتاريخ ٧ فبراير ٢٠٠٥، عن سيناريو خيالي استشرافي يمكن أن يطيح بالنظام الاقتصادي الأمريكي برمته، جاء فيه : «تحول مزاد علني على ما تصل قيمته إلى ١٢ مليار دولار من سندات الخزانة الأمريكية، من حدث روتيني إلى كارثي، فقد انهارت الأسعار مع التراجع الحاد في الطلب عليها. رافق ذلك انهيار في أسعار الأسهم وقيمة الدولار. وازداد الحال سوءاً وازدادت حالة الذعر مع اكتشاف السبب وراء فشل الأوراق المالية، وهو البنك المركزي الآسيوي، الذي قرر، أمام طرق الإنفاق الأمريكية المثيرة للمخاوف، التحول من الدولار إلى السندات الآسيوية الصادرة بالعملة الموحدة الجديدة...».

سيكون لأي اتحاد مالي آسيوي يمكن أن يتحقق في المستقبل، وعلى غرار ما يحققه الأوروبيون حالياً، أن تكون له آثاره العكسية الحادة على الولايات المتحدة. قد تستطيع الولايات المتحدة تأخير مثل هذا الحدث، إلاّ أنها لن تتمكن من منع حدوثه على المدى البعيد ؛ لأن هذه النهاية ستكون نتيجة حتمية لعمليات العولمة التي أطلقتها الولايات المتحدة، بكل ما يحمله هذا التناقض من سخرية. مثل هذا السناريو مرشح للحدوث عندما تعي الدول الآسيوية، التي تمول حالياً العجوزات الأمريكية، بأن ادخاراتها بالدولار آخذة في التبخر، في حين أنها تستطيع استثمارها بكفاءة في أماكن أخرى. وإذا ما تحقق هذا السيناريو، فسيكون من شأنه شل الاقتصاد وماكينة الحرب الأمريكية دون إطلاق رصاصة واحدة، وعلى نمط ما حصل للاقتصاد السوفياتي. وقد علمنا التاريخ بأن الانهيارات الاقتصادية والثورات الاجتماعية تحدث على حين غرة ودون إنذار مسبق.

فنحن نعيش حالياً عصر السرعة والانهيارات السريعة. ففي الماضي، كان يتطلب نقل الذهب والمال من أوروبا إلى الولايات المتحدة أو العكس أسابيع، في حين أن العملية نفسها حالياً تتم بسرعة الضوء، من خلال أجهزة الكمبيوتر الموضوعة في خدمة الأسواق المالية.

إمبراطورية هالكة أُقيمت على رمال متحركة

برزت الإمبراطورية الأمريكية على بحر من النفط قبل قرن من الزمان تقريباً، وهذه الإمبراطورية مرشحة للغرق كما هو متوقع ومثير للدهشة، في الوقت ذاته، في البحر النفطي نفسه نتيجة التراجع الحاصل في كميات البترول، والتي بدأت بالنضوب في وقت دخل سوقها منافسون جدد... ويبدو أن القرن الأمريكي الجديد مصاب بلعنة ضعف قاتل. فبقاء أمريكا يعتمد في الأساس على دعم الدول الأجنبية، التي بدأ صبرها تجاه الممارسات الأمريكية في النفاد. فأقوى قوة عسكرية في العالم هي أكبر دولة مدينة في العالم أيضاً.

وكمعظم الإمبراطوريات التي توالت في التاريخ، فإن الإمبراطورية الأمريكية زرعت بذور فنائها بنفسها. فالغطرسة التي تميز ممارسات النخب التي تتحكم بها، وكذلك الإدمان المتعاظم على التعامل مع العالم من منظور القوة العالمية المهيمنة، أعمت أنظار النخبة السلطوية عن العواقب المترتبة على طموحها الجامح. فهؤلاء يعيشون وهماً كبيراً، يقوم على الاعتقاد بأن القوة العسكرية المتفوقة، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تعوضهم عن الاقتصاد الداخلي المتراجع، والقاعدة الصناعية الآخذة في الانهيار، والديون المحلية المتضخمة إلى درجة الانفجار. مثل هذا الوهم إنما يعمي النخبة الأمريكية المتنفذة عن رؤية الكتابة الواضحة على الحائط.

ديون الإمبراطورية

لا تشكل منظمة القاعدة المصدر الأعظم والحقيقي للتهديدات المحيقة بالسلام والاستقرار العالميين، بل إن التهديد الأعظم يأتي من الدولار الأمريكي، الذي ما يزال يشكل أساس النظام المالي والاقتصادي العالمي، باعتباره عملة الاحتياط العالمية. ويشكل ضعف الدولار مع أزمة النفط العالمية معاً، مصدر تهديد قاتل وقادم، ينذر بإدخال الولايات المتحدة في مرحلة عاصفة من المشاكل

المالية والاقتصادية لم تعرفها أمريكا منذ عام ١٩٤٥. ولعل من الأسباب الخفية لتوقيت الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، حقيقة أن العراق تحدى الدولار باعتماد اليورو عملةً رسمية لبيع نفطه في الأسواق العالمية.

تحولت الحرب على العراق إلى مستنقع وكابوس لا يقلان خطورة بالنسبة لواشنطن عن كارثة فيتنام. ومع ذلك، فإن إدارة واشنطن تشعر نفسها أسيرة مغامرتها في العراق، نظراً لحاجتها الماسة إلى السيطرة على الاحتياطات النفطية الآخذة في التناقص التدريجي، وهو هدف، في نظر النخب المتعطشة للسلطة في مجلس العلاقات الخارجية، أهم من أرواح الجنود الأمريكيين الذين يتم التضحية بهم في العراق. وبحلول منتصف ٢٠٠٤، كان البنتاغون قد أكمل بناء ما لا يقل عن ١٤ قاعدة عسكرية عبر العراق، ليس بهدف ضمان «الديمقراطية»، بل للسيطرة على تدفق النفط في المستقبل، بما فيه النفط لإسرائيل. كان العراق جزءاً من استراتيجية جريئة خطط لها ودعمها المحافظون الجدد وكبريات الشركات النفطية، مثل هاليبرتون وإيكسون موبيل، وبريتش بتروليوم، ورجال المال والمصارف في الوول ستريت. وتقوم على الهيمنة على ما تبقى من مصادر النفط العالمية، قبل أن تدرك الدول الأخرى حقيقة الأزمة النفطية الناجمة عن تراجع الإنتاج في العديد من مناطق النفط، مثل الحقول الأمريكية وحقول ألاسكا، ونفط الشمال، بوصول هذه المناطق حد الذروة النفطية، وهبوط إنتاجها، وبدء العد التنازلي لمرحلة النضوب.

وعلى عكس ما حصل في حقبة فيتنام، فإن الولايات المتحدة لم تكن لتستطيع تمويل الكلفة الهائلة لاحتلال العراق دون مساعدة خارجية، وخاصة من الصين واليابان واقتصادات شرق آسيا الغنية، التي اشترت الديون الأمريكية بالدولارات التي تكسبها من صادراتها للولايات المتحدة ؛ لمجرد شرائها سندات الخزينة الأمريكية. وهكذا، تدفع الولايات المتحدة لهذه الدول لقاء بضائعها دولارات ورقية لا غطاء لها، ثم تسترد هذه الدولارات وفق وريقات اسمها سندات خزينة.

فقاعة الديون الأمريكية

تكمن المشكلة بالنسبة للولايات المتحدة في أن الارتفاع الكبير الحاصل في كلفة الطاقة، حدث خلال أكبر اتساع تسجله ديون الدولار - الخاصة منها والعامة - في تاريخ العالم. فإجمالي الدين، الذي يعاني منه الاقتصاد الأمريكي حالياً، يتجاوز وبكثير أزمة الديون في فترة الكساد العظيم خلال الثلاثينات. وطبقاً للإحصائيات الرسمية للاحتياط الفيدرالي، فإن الحجم الإجمالي لديون الولايات المتحدة يصل إلى ٣٤ تريليون دولار، مقارنة بالناتج القومي الإجمالي الأمريكي، الذي يقدر بـ ١١ تريليون دولار. وهذا يعني أن ديون أمريكا تتجاوز ثلاثة أضعاف ناتجها القومي، وهذا الدين يصل حالياً إلى ١٢٥ ألف دولار لكل فرد أمريكي من رجل وامرأة وطفل.

كما تضاعفت الديون الاستهلاكية الشخصية - باستثناء الرهن العقاري لمنازل - منذ ١٩٩٤، لتصل إلى ٩,٤ تريليون دولار، مسجلة بذلك رقماً قياسياً، وهذا يعني ٣٧ ألف دولار لكل فرد أمريكي. الوضع نفسه ينطبق على ديون المؤسسات، والتي تسجل رقماً قياسياً بدورها، يصل إلى خمسة تريليونات دولار، بينما وصلت ديون الحكومة الاتحادية إلى ٧ تريليونات وهو رقم قياسي أيضاً. هذه الديون آخذة في التعاظم بصورة هائلة في ظل معدلات فائدة منخفضة في السنوات الثلاث الأخيرة.

ومنذ قرار نيكسون بإخراج الدولار من معيار الذهب ووضعه دون غطاء عام ١٩٧١، والأوراق النقدية الأمريكية تتراكم بكميات مذهلة، مشكلة بذلك المصدر الحقيقي للتضخم العالمي على مدار السنوات الثلاثين الماضية. وبالمقارنة، فإن حجم ما تم طبعه من ورقة النقد الأمريكية خلال الفترة من ١٩٥٠ -١٩٧٠، سجل ارتفاعاً بنسبة ٥٥٪، وهي نسبة معتدلة، في حين نجد أن هذه النسبة تضاعفت إلى أكثر من ٢٠٠٠٪ من عام ١٩٧١ إلى العام ٢٠٠٠ .

وكانت السنوات الأربع الأخيرة قد سجلت ارتفاعاً فلكياً لديون الدولار، حيث

فتحت إدارة بوش الأبواب على مصراعيها أمام العجز في الإنفاق، لأسباب في جزء منها لخلق وظائف حكومية جديدة خدمة لأهدافه الانتخابية. وفي العام ٢٠٠٤، سجلت الميزانية أكبر عجوزاتها حتى الآن، حيث تجاوز العجز حاجز الـ ٥٠٠ مليار دولار، مسجلة بذلك رقماً قياسياً في تاريخها، وهو رقم مرشح للزيادة في ميزانية ٢٠٠٥ مما يعني المزيد من الاقتراض الحكومي لسد هذا العجز، ولكن كيف ؟

يأتي معظم الاقتراض من الحكومات الصينية واليابانية، طبقاً للرئيس السابق بيل كلينتون في خطاب له أمام مؤتمر الحزب الديمقراطي القومي عام ٢٠٠٤، الذي قال: «الآن كيف يسددون هذا العجز ؟ عليهم التوجه نحو الاقتراض الذي سيأتي معظمه من الحكومتين الصينية واليابانية، وبالتأكيد فإن هذه البلدان تنافسنا على الوظائف الجيدة. ولكن كيف لنا فرض قوانيننا التجارية على بنوكنا (مصادر الاقتراض) هذه ؟ هذا غير منطقي...». وبالرغم من أن هذه العبارات هي أهم ما صدر عن كلينتون منذ سنوات، إلاّ أن وسائل الإعلام الأمريكي لم تسلط عليها الأضواء.

وفي الوقت ذاته، فإن العجز التجاري الأمريكي يسجل أرقاماً قياسية مع تسجيل الواردات الأمريكية من الملابس والأثاث، والإلكترونيات والسيارات من الصين واليابان وألمانيا وغيرها، أرقاماً قياسية. وفي هذا يكمن سر الدولار بلا غطاء، فالولايات المتحدة تسدد فاتورة وارداتها من الصين واليابان وألمانيا وبقية العالم بأوراق نقدية لا تستند إلى غطاء فعلي، منذ إخراج نيكسون الدولار من معيار الذهب عام ١٩٧١. والآن ما الذي تفعله بلد مثل الصين بفائض تجارتها السنوية البالغ مئة مليار دولار؟ ما يفعله بنك الصين - البنك المركزي - هو إعادة هذه الأموال إلى الخزينة الأمريكية من خلال شراء السندات الأمريكية الرسمية، في دورة غريبة، حيث تدفع الولايات المتحدة ثمن السلع الصينية بأوراق مالية هي الدولار، والتي سرعان ما تجد طريقها عائدة إليها بإقدام الصينيين على استبدالها بأوراق أخرى هي سندات الخزينة.

منذ العام ١٩٧١ والولايات المتحدة تعاني من عجز حاد في الميزان التجاري السنوي. ويصل هذا العجز حالياً إلى ٥٠٠ مليار دولار، أي ٥٪ من الناتج القومي الإجمالي. وهي معدلات يمكن أن تدفع بالمستثمرين الأجانب إلى الهروب من السوق، وترك البلاد لمصيرها المحتوم، فيما لو حصل مثل هذا في الأرجنتين أو تايلاند. غير أن الولايات المتحدة هي صاحبة الاحتياط النقدي العالمي، والقوة العسكرية الأعظم منذ عام ١٩٩٠، ولا بد وأن الصين واليابان ستفكران طويلاً قبل أن تقدما على عمل يثير غضب هذا العملاق، خاصة بعد الذي حصل مع العراق.

وفي كل عام، تنتج الحكومة الأمريكية والاحتياط الفيدرالي المزيد من الدولارات الورقية. فما من أحد يستطيع منعهما من ذلك، حيث يسيطران على ما يعرف بالمطابع. وفي العام الماضي، تحدث أحد الحكام الاتحاديين بن بيرنانكي Ben S. Bernanke عن هذا الأمر بالقول: «تملك الحكومة الأمريكية تكنولوجيا تدعى المطابع، التي تسمح لها بإنتاج ما ترغب به من أوراق الدولارات وبدون كلفة تذكر... ففي ظل نظام الأوراق النقدية، تستطيع الحكومة، إذا ما أرادت توليد المزيد من الإنفاق والمزيد من التضخم الإيجابي». ونتيجة لهذه السياسة، أصبح خارج الولايات المتحدة من الأوراق النقدية الأمريكية (الدولار) ما يزيد على ٢٥٠٠ مليار دولار، هي عبارة عن دين لحاملها دون فوائد للخزانة الأمريكية. وفي حالة عودة جزء هام من هذه الأوراق إلى الولايات المتحدة، عندئذٍ ستكون الطامة الاقتصادية الأمريكية الكبرى!

ولأن الدولار غير محكوم بمعيار الذهب، فإن القيد الوحيد الذي يمكن لجم الدولار به هو القرار السياسي. فالدولار مدعوم حالياً من نوع آخر من احتياط الذهب، والمتمثل في عظمة أمريكا العسكرية والنفط. ومثل هذا الدعم لا يشكل عنصراً مطمئناً، خاصة وأن قراراً مصيرياً بأن يكون الاقتصاد الأمريكي أو لا يكون هو في أيدٍ غير أمريكية!

ولعل السبب الوحيد لعدم تعرض الدولار لأزمة حادة في الوقت الحاضر،

وإن كان أوشك أن يحدث هذا قبل عام، يكمن في إقدام البنوك المركزية الأجنبية على شراء السندات الأمريكية وغيرها من الأصول بصورة غير مسبوقة، لأسباب منها حماية صادراتها التجارية بالدولار. وهذا يجعل الولايات المتحدة تعتمد على البنوك المركزية الأجنبية، وبخاصة الصينية واليابانية منها. ففي العام الماضي، اشترت اليابان كمية غير مسبوقة من سندات الحكومة الأمريكية، وبالتالي جزءاً كبيراً من ديونها.

قبل عام ١٩٨٩، كانت أمريكا دائنة رئيسية قبل أن تتحول إلى مدينة رئيسية للدول والمؤسسات الأجنبية بعد ذلك التاريخ. ويقدر حجم ما تدين به الولايات المتحدة للعالم بأكثر من ثلاثة تريليونات دولار، ٤٢٪ منها أي حوالي ١,٥ تريليون دولار، للبنوك المركزية العالمية، وبخاصة الصيني والياباني. ويحتفظ البنك المركزي الصيني وحده بـ ٦١٨ مليار دولار كاحتياطي عملة أجنبية، معظمها على شكل سندات حكومية أمريكية مع حلول ٢٠٠٥، أما احتياط بنك اليابان من العملة الأمريكية فبلغ وقتها ٧٥٠ مليار دولار. هذا الوضع يضع الصين واليابان في موقع من يمسك بزمام القدرة على توجيه أكبر ضربة للاقتصاد الأمريكي والدولار، وبما يكفل الانهيار إذا ما قررت بكين وطوكيو ذلك، وهو سلاح من المؤكد أن يستخدماه كخيار أخير، وهو أيضاً مؤشر قوي على مدى الضعف الاستراتيجي للعملاق الأمريكي. فلم يسجل التاريخ لبلد عانى مثل هذه العجوزات التجارية، وهذا القدر من الديون الخارجية حتى الآن، مثلما هو حاصل مع الولايات المتحدة.

في ديسمبر ٢٠٠٤، كان العجز التجاري الأمريكي قد سجل ارتفاعاً بنسبة ٢٨٪ عما كان عليه في هذا الشهر من العام السابق ؛ ليصل إلى ٥٦,٤ مليار دولار. أما إجمالي العجز التجاري لعام ٢٠٠٤ بكامله فارتفع بنسبة ٢٤٪ عما كان عليه في العام السابق، ليصل إلى ٦١٨ مليار دولار، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ٤٠٠٪ عما كان عليه عام ١٩٩٨، حيث كان حجم العجز وقتها بحدود ١٦٥ مليار دولار.

في فبراير ٢٠٠٥، أوردت نشرة الوول ستريت المالية «Bloomberg» تقريراً

جاء فيه القول: «تطلب الخزينة الأمريكية من الكونغرس الموافقة على زيادة التمويل بنسبة ١٢٪ لتغطية تسديد الفوائد المترتبة على الديون الحكومية في العام القادم، وكذلك كجزء من الزيادة العامة في التمويل التي طلبتها لعام ٢٠٠٦. وهذه الزيادة ستكون الأعلى في غضون ١٨ عاماً. وقد جاء الطلب في اليوم نفسه الذي توقع فيه البيت الأبيض أن يسجل العجز في الميزانية الاتحادية ارتفاعاً قياسياً، ليصل إلى ٤٢٧ مليار دولار للسنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر، الأمر الذي سيجبر وزارة الخزانة على إصدار المزيد من السندات الحكومية لسد الفجوة. ومن المتوقع أن ترتفع الفائدة المترتبة على تسديد الديون من ٣٢٢ مليار دولار العام الماضي إلى ٣٤٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥، وبنسبة ٨,٢٪».

وكانت فؤائد الديون الحكومية للبنوك المركزية اليابانية والصينية وغيرها، ممن تملك الجزء الأعظم من سندات الخزانة الأمريكية، قد بلغت ٢٤٠ مليار دولار، وهو مبلغ يتجاوز كامل الناتج القومي الإجمالي لمعظم دول العالم، بما فيها السويد والسعودية.

وطبقاً لمكتب المحاسبة العامة في الكونغرس، فإن الولايات المتحدة أصبحت أسيرة مصيدة الديون، وبشكل يصعب عليها الإفلات منها. ومما جاء في تقرير للمكتب بهذا الشأن، القول: «مع أن تحسن الاقتصاد قد يكون عاملاً مساعداً، إلاّ أننا لن نستطيع الخروج من المشكلة، فإغلاق فجوتنا المالية يتطلب تحقيق معدلات نمو تتجاوز ١٠٪ سنوياً، وعلى مدار السنوات الـ٧٥ المقبلة، وهو مطلب مستحيل بكل المقاييس. فمعدلات النمو لم تتجاوز ٣,٢٪ سنوياً حتى في سنوات الطفرة الاقتصادية في التسعينات». ومضى التقرير يقول إنه بينما تصل الديون الحكومية إلى سبعة تريليونات دولار، أي بمعدل ٢٤ ألف دولار لكل فرد أمريكي، فإن ميزانية الرعاية الاجتماعية والصحية تشكل العبء الرئيسي على الميزانية، حيث تستنفد ٤٠ تريليون دولار، بواقع ١٤٠ ألف دولار للفرد الواحد. وبالطبع، فإن الأرقام السابقة تتعلق بالدين الفيدرالي، وإذا ما أضفنا الدين الخاص ورهن المنازل، وديون البطاقات الائتمانية، لخرجنا بنتيجة مؤداها أن الأمريكيين

يختنقون بالديون.

أدت هيمنة الدولار الأمريكي منذ السبعينات إلى خلق المزيد من الديون وخدمة هذه الديون، من خلال أسواق نيويورك المالية وسندات الخزانة والأوراق المالية، وكذلك الدولار الذي يحتاجه الآخرون للتجارة وشراء النفط واستيراد القمح. هناك أربعة أو خمسة من بنوك نيويورك تتحكم بتجارة الأسهم، أكبرها سيتي غروب Citigroup، ومورغان تيشيز، وتملك هذه البنوك تأثيراً هائلاً على النظام المالي العالمي، وفي حالة انهيارها كما حصل مع LTCM، سينهار النظام المالي العالمي برمته.

الواقع أن الدولة العظمى الوحيدة في العالم، والتي تحاول إعادة أمجاد الاستعمار العالمي للقرن الحادي والعشرين، تعتمد وبصورة كبيرة على سخاء الدائنين الأجانب بصورة لم يسبقها إليها أحد في التاريخ، وكل ما يحتاجه الإضرار بهذه الدولة هو قرار بنكين أو ثلاثة بنوك مركزية بالتوقف عن شراء السندات الأمريكية، حتى تحل الكارثة بالاقتصاد الأمريكي وتنهار هذه الإمبراطورية الكرتونية. كذلك فإن قرار الدولة المنتجة للنفط بالسماح بشراء النفط بأي عملة أخرى، سيكون بمثابة الكارثة التي تحدث فعلاً الدمار الشامل بالاقتصاد الأمريكي والمارد الأمريكي، والذي سيصبح مارداً من ورق. إن أحد أسباب احتلال العراق هو محاولة منع حدوث مثل هذا السيناريو الرهيب، والممكن أيضاً في الوقت ذاته.

كانت الصين في السنوات الأخيرة قد وضعت أكثر من نصف حجم احتياطها الأجنبي بالدولارات الأمريكية، لدرجة أصبحت تملك ثاني أكبر احتياط من الدولارات بعد اليابان، حيث تملك أكثر من ٦٣٥ مليار دولار من السندات الأمريكية. غير أن تقارير صدرت في العام الماضي عن بدء الصين عملية تنويع احتياطاتها المالية الأجنبية، بعيداً عن الدولار، وباتجاه اليورو وغيره من العملات الإقليمية. وإذا كان بنك اليابان قد اشترى العام الماضي كميات قياسية من الدولارات وسندات الخزانة الأمريكية، بهدف العمل على استقرار الين مع نهاية

السنة المالية، فإنه من غير المؤكد إلى متى سيستمر اليابانيون في هذا الطريق وسط التراجع المطرد للدولار.

وكانت بكين قد أوضحت مؤخراً بأنها تعتزم توسيع دائرة احتياطاتها من العملات الأجنبية، مع تركيز أقل على الدولار. وفي فبراير ٢٠٠٠، أعلن البنك المركزي الروسي، الذي يملك احتياطات بالدولار تصل إلى ١٢٢ مليار دولار، بأنه بدأ بتحويل جزء كبير من هذه الأموال إلى اليورو، خاصة وأن معظم تعاملات روسيا التجارية هي مع دول اليورو الأوروبية وليس مع الولايات المتحدة. وإذا ما ازداد تحرك رؤوس الأموال الأجنبية بعيداً عن الدولار، ولم يعد بإمكان المستهلكين التمتع بالائتمانات السهلة، فإن معدلات الفائدة الأمريكية ستسجل ارتفاعات حادة. وفي المحصلة النهائية، سيجد العديد من الأمريكيين أنفسهم يعانون من تراجع في المستويات المعيشية، أو حتى ركود اقتصادي يفوق ما عاشته أمريكا في الثلاثينات.

ويشير مسح شمل ٦٥ من البنوك المركزية التي تملك ١٧٠٠ مليار دولار في الربع الأخيرمن عام ٢٠٠٤، إلى أن هذه البنوك جميعاً خفضت موجوداتها بالدولار كاحتياط وزادت اقتراباً من اليورو. ومما جاء في الدراسة التي أجرتها مؤسسة إعلامية لندنية تدعى «مطبوعات المصارف المركزية»، القول: «يبدو أن حماس البنوك المركزية للدولار بدأ بالتراجع».

وحتى في حال استمرت الصين واليابان ودول شرق آسيا في إقراض واشنطن لمعالجة العجوزات الأمريكية، فإن تغييرات اقتصادية رئيسية يمكن أن تحدث في الولايات المتحدة بتراجع النزعة الاستهلاكية للأمريكيين. فالولايات المتحدة تعاني من عجز مالي عادة ما يصاحبه الركود مع غياب تام للمدخرات العائلية، وهي حالة مزدوجة لم يسبق تسجيلها في تاريخ الولايات المتحدة. ففي أوائل الثمانينات، عندما كان العجز الفيدرالي بهذا الحجم، كانت المدخرات العائلية عند معدل ٩٪. وقتها أتاحت هذه القاعدة من المدخرات للحكومة تمويل عجوزاتها الضخمة إلى حين. أما الآن، فإن عامل الأمان هذا لم يعد له وجود في

ظل تراجع المدخرات العائلية إلى درجة الصفر. وزيادة على ذلك، فإن البيت الأبيض المحكوم بالأديولوجية، على وشك محاولة تخفيض أهم شبكة أمان اجتماعي في البلاد، حيث ستكلف شبكة الضمان الاجتماعي دافعي الضرائب ما بين ١ - ٢ تريليون دولار، تضاف إلى عبء الديون التي سيتم تمويلها من الضرائب.

غرينسبان في مصيدة الديون

تكمن مشكلة الديون بالنسبة لرئيس الاحتياط الفيدرالي، آلان غرينسبان ولواشنطن، في أن جهنم الائتمان يقوم على الدين، الذي عادة ما يولد المزيد من الديون (ائتمانات للبنوك)، وذلك تجنباً لحصول انفجار مالي داخلي أو حتى انهيار فعلي للنظام المالي. وفي كل مرة يحاول الاحتياط الفيدرالي التخفيف من زيادة حجم فقاعة الديون، تظهر مشكلة احتمال انهيار الأسواق المالية، الأمر الذي يدفع الاحتياط الفيدرالي إلى فتح صنبور المال بصورة أوسع.

مثل هذا الأمر تكرر عام ٢٠٠١ بانهيار شركات التكنولوجيا المسماة شركات الإنترنت dot.com crash. وللحيلولة دون تفاقم الأمور وحدوث حالة أسوأ من الركود الاقتصادي، بادر الاحتياط الفيدرالي إلى تخفيض معدلات الفائدة، وقام بطباعة كميات غير مسبوقة من الدولارات كان لها الفضل في خلق حالة الازدهار في سوق الإسكان وتخفيف الأعباء عن الاقتصاد، وخلق الفقاعة الاقتصادية العالمية الحالية، والقائمة في الأساس على المضاربة، فالنمو الذي سجله الاقتصاد الأمريكي منذ ٢٠٠١، يعتمد أساساً على التوسع اللامسبوق في العرض النقدي للاحتياط الفيدرالي، ومعدلات الفائدة الأمريكية الأقل في تاريخ البلاد، فكل شيء يقوم على الأموال السهلة ومعدلات الفائدة المنخفضة.

تعمل معدلات الفائدة المنخفضة في الولايات المتحدة على تحفيز معدلات الاستهلاك بصورة قياسية، وبخاصة في شراء المنازل. غير أن المستفيد الأكبر

من ارتفاع الوتيرة الاستهلاكية هي السلع الصينية واليابانية وليست المنتجات الأمريكية. فالصادرات الصينية من الأثاث للسوق الأمريكي ارتفعت عام ٢٠٠٤ بنسبة ٤١٪، كما بدأت الشركات الأمريكية تستثمر بسخاء في منتجات جديدة، ولكن في الصين وليس في الولايات المتحدة. وجاءت عولمة دين الدولار لتعمل على تراجع حجم الوظائف الأمريكية. وفي الوقت الحالي، فإن ٩٠٪ من الذين يتقدمون بطلبات الإفلاس الشخصي في الولايات المتحدة، ينتمون إلى عائلات الطبقة المتوسطة. ووجد العامل الأمريكي منافسة حادة على الأجور من العامل الصيني أو الهندي. وفقدان الوظائف، الذي يسجل معدلات أعلى بكثير مما تعترف السلطات به، يعني الركود في معدلات نمو الدخل. فعدد الوظائف في القطاع الصناعي الأمريكي حالياً ليس أفضل من المعدلات المسجلة في بداية الستينات، مع الأخذ بالاعتبار الزيادة الكبيرة التي حصلت على عدد السكان. وبالإضافة إلى الارتفاع الحاد في ديون العائلة الأمريكية، فإن الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط، يضيف كلفة ضريبية هائلة على الاقتصاد.

الواقع أن أسعار النفط تتسبب بمشاكل تضخم رئيسية، حتى في حالة تجاهل الإحصاءات الأمريكية لأسعار الطاقة. وفي حالة عدم إقدام الاحتياط الفيدرالي على رفع معدلات الفائدة للسيطرة على التضخم، فإن حملة السندات سيلجأون للتخلص من السندات الأمريكية، متسببين بتراجع الدولار وبرفع معدلات الفائدة، الأمر الذي من شأنه أن يطلق العنان لعملية بيع مجنونة. ولهذا السبب، لجأ الاحتياط الفيدرالي إلى رفع حذر لمعدلات الفائدة في صيف ٢٠٠٤، ويجد آلان غرينسبان، الذي يفترض أن يكون أقوى حاكم بنك مركزي في العالم، نفسه مجبراً على تغذية أسطورة الانتعاش الأمريكي أو مواجهة مخاطر موجة مخيفة من بيع الدولار. غير أن معدلات الفائدة العالية تهدد الاقتصاد الغارق في الدين، وبخاصة الديون العائلية الخاصة وديون رهن المنازل. ففي الأشهر الأخيرة، كانت ٧٠٪ من إجمالي ديون رهن المنازل مسجلة بمعدلات دين عائمة. وإذا كانت معدلات الفائدة منخفضة، وكذلك معدلات الكلفة حالياً، فإن ارتفاع

هذه المعدلات سيجعل أصحاب المنازل في وضع لا يسمح لهم بتسديد الأقساط الشهرية، الأمر الذي سيتسبب بأمواج من الإفلاسات كما حصل في الثلاثينات، ولكن على نطاق أسوأ.

وكانت معدلات الفائدة الأقل انخفاضاً في السنوات الثلاث الماضية، قد خلقت أكبر حمى لشراء المنازل في تاريخ الولايات المتحدة. وطبقاً للجمعية الوطنية للسماسرة، فإن «زخم مبيعات المنازل هذه السنة غير مسبوقة، فعمليات بيع المنازل الجديدة سجلت المزيد من الأرقام القياسية كل شهر خلال عام ٢٠٠٤».

وفي محاولة لمعالجة الركود ومنع انهيار الأسعار على الطريقة اليابانية، فقد أوجد الاحتياط الفيدرالي أكبر فقاعة مضاربة في التاريخ وهي فقاعة العقارات الأمريكية. وبحلول عام ٢٠٠٤، كانت الفقاعة المذكورة على وشك الانفجار ومعها الديون العائلية الخاصة، التي يقدر حجمها بتريليونات الدولارات.

ففي الربع الأخير من عام ٢٠٠٤، سجلت مبيعات المنازل أكبر معدلات مسجلة حتى الآن، حيث ارتفعت المعدلات في ٣٤ ولاية بنسب تجاوزت ١١٪ عما كانت عليه قبل عام، في حين أن أياً من الولايات المتبقية لم تسجل أي حالة تراجع. أما أقوى المعدلات فكانت في نيفاد، وبنسبة ارتفاع وصلت إلى ٣٢,٥٪ تلتها ايداهو بنسبة ارتفاع ٣١٪، وحلت أريزونا في المركز الثالث بنسبة ٢٥,١٪.

وفي الوقت ذاته، زادت أسعار المنازل بصورة كبيرة، ليصل معدل الزيادة السنوي على مستوى الولايات المتحدة إلى ٩,١٪، بينما سجلت هذه الزيادة في بعض الولايات نسباً فلكية، مثل ٥٢٪ في لاس فيجاس، و ٣٩٪ في جنوب كاليفورنيا، و٢٥٪ في ميامي. هذه الفقاعة العقارية بنيت في الواقع على معدلات فائدة اتحادية منخفضة، و ٥٠٠ مليار دولار استثمارات أجنبية في ديون الولايات المتحدة.

وفي حالة حصول ارتفاع ملحوظ في معدلات الفائدة الأمريكية، فإن ملايين العائلات الأمريكية الغارقة في الديون، ستجد نفسها فجأة مجبرة على التخلي

عن منازلها بعد أن أصبحت غير قادرة على تحمل كلفة الفائدة العالية. مثل هذا الوضع سيضرب البنوك، التي ستجد نفسها أمام رهونات عقارية بمليارات الدولارات، وقد أصبحت غير ذات قيمة، وهو ما سبق وحصل في الثلاثينات.

إلى متى ستستمر الصين واليابان في دعم نظام الدولار هذا ؟ من الصعب القول غير أن الصين واليابان و وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول، بدأت في إعادة تقييم شهيتها للسندات الأمريكية، بل إن بعض وزراء المالية الآسيويين تحدثوا علناً عن تنويع استثماراتهم خارج حقيبة الدولار، وتطعيم احتياطات دولهم ببدائل أخرى غير الدولار، مثل الذهب واليورو والنفط والسلع.

أما كم من الديون الشخصية يستطيع الأمريكيون تحمله قبل أن يصلوا مرحلة التوقف عن السداد ؟ فالسقف واضح، وسيكون لهذا الوضع انعكاساته على العالم كله.

إذا ما توقفت الصين عن لعب دور المصنع للعالم الصناعي، فإن هرم ديون الولايات المتحدة مرشح للانفجار. الواقع أنه لم يعرف التاريخ وضعاً كهذا أصبح فيه الاقتصاد العالمي يرتكز، وبشكل كلي، على قاعدة غير مستقرة كهذه. فأسواق الدين الأمريكي وكذلك الدولار واقعان في مصيدة. ففي حالة ارتفاع معدلات الفائدة، فإن النتيجة ستكون انهيار الديون وسط حالة من الركود العالمي. ولتجنب ذلك، يلجأ الاحتياط الفيدرالي إلى طبع المزيد من الأوراق النقدية، وتصدير التضخم العالمي إلى العالم، وهذا هو المضمون الحقيقي للعولمة. فقد دخل العالم في مرحلة جديدة بعد أن خرج الدولار من نظام الذهب قبل ٣٣ عاماً، وليهدد السلام العالمي ورخاء الشعوب وكرامة الإنسان.

الواقع أن الولايات المتحدة نفسها دخلت في السنوات الأخيرة مرحلة جديدة. فعلى مدار العقود السابقة، كانت الولايات المتحدة في وضع القادرة على امتصاص ثروات الدول النامية الأقل حظاً، في سبيل توفير ما يكفي من الرخاء لمواطنيها، بجعلهم يشعرون بالولاء تجاه «الحلم الأمريكي»، غير أنه، وبالتدريج، بدأت تتضح تناقضات النموذج الأمريكي في حرية السوق، من خلال مظاهر

معدلات البطالة المتصاعدة، وتراجع الوظائف، والاعتماد على المصادر الخارجية، وتراجع المستويات المعيشية. وهكذا، فإن اقتصاد الإمبراطورية الأم بدأ يمر بعملية تدمير تهدد قدرة النخبة نفسها في الحفاظ على ولاء مواطنيها، وبخاصة أبناء الطبقة الوسطى المتعلمين جيداً. المثير هنا أن مثل هذا الأمر قد ينتج شرارة اشتعال العواطف، التي ستفشل الأجندة الاستعمارية للنخبة الحاكمة الأمريكية.

قلب صناعي فارغ

بعد الدخول الأمريكي لبغداد عام ٢٠٠٣، علق إيمانويل تود Emmanuel Tod، الناقد الفرنسي ومستشار الرئيس شيراك Chirac، أمام أحد الصحفيين بالقول: «الحرب على العراق تصرف عسكري سخيف، فقد حققت الولايات المتحدة نصراً على بلد نزف جيشه إلى درجة الجفاف، واستعرضت عظمتها العسكرية في العراق لإخفاء ضعفها الاقتصادي. فالمنافسة الحقيقية لا تسوى بالقوة العسكرية، والقوة الموازية الفعلية لأمريكا موجودة في أوروبا وروسيا والصين واليابان، وميدان المعركة مع أمريكا سيكون القطاع الاقتصادي».

ومضى إيمانويل تود يقول: «شخصياً أحب الولايات المتحدة، وحتى وقت قريب كانت أمريكا العامل الأكثر أهمية في الحفاظ على النظام الدولي، غير أنها تحولت الآن إلى عامل عدم استقرار. فمن جهة، فقدت أمريكا قوتها الصناعية، وأصبحت تعاني من عجز قياسي في الميزان التجاري يصل حالياً إلى ٤٣٥ مليار دولار. وتحتاج البلاد إلى ١,٥ مليار جنيه استرليني يومياً كعملة صعبة. ولم تعد الولايات المتحدة قادرة على تلبية احتياجاتها الاقتصادية دون مساعدة الآخرين. وبالمقارنة نجد أن قوة أوروبا تكمن في قدرتها التصديرية». ومضى الناقد الفرنسي يقول: «لا شك في أن الولايات المتحدة كانت المنتصر في القرن العشرين بدون منازع، ولهذا تواجه الآن صعوبات في معرفة حجم اعتمادها على الآخرين... وحتى وقت قريب، كان الأوروبيون يحسدون الولايات

المتحدة على قوتها التكنولوجية والمستوى المعيشي العالي الذي توفره لمواطنيها، أما الآن، فإن الولايات المتحدة تتفوق في قوتها العسكرية فقط، في حين نجح الأوروبيون في تجاوزها في معظم المجالات الأخرى».

ويصر تود على أن ممارسات الولايات المتحدة وهيمنتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى أواخر الثمانينات، وفي المجالات العسكرية والاقتصادية والإديولوجية، اتسمت بالهيمنة الاستعمارية. ففي عام ١٩٤٥، كان أكثر من نصف السلع المصنعة في العالم يأتي من الولايات المتحدة. وبالرغم من وجود كتلة شيوعية في اورو - آسيا وألمانيا الشرقية وكوريا الشمالية، فإن القوة العسكرية الأمريكية البحرية منها والجوية، كانت تمارس هيمنة استراتيجية على بقية العالم، بتفهم العديد من الحلفاء ودعمهم، ممن كانوا يجتمعون على هدف واحد هو محاربة الشيوعية. ومع أن الشيوعية كانت تحظى ببعض الدعم المتفرق في أوساط جماعات المثقفين والعمال والفلاحين، فإن قوة أمريكا ونفوذها يلقيان القبول من جانب الأغلبية في العالم. وقتها كان ينظر إلى أمريكا كإمبراطورية حميدة، وكانت خطة مارشال في نظر الكثيرين نموذجاً يحتذى كاستراتيجية سياسية واقتصادية. كما استمرت النظرة إلى أمريكا، وعلى مدى عدة عقود، باعتبارها «قوة عظمى طيبة».

هل أصبحت أمريكا الآن قوة عظمى شريرة ؟ قد تكون الصفة الأكثر شمولية، التي يمكن إطلاقها على أمريكا الآن، بأنها قوة عظمى «ضعيفة». فالولايات المتحدة لم تعد تملك العظمة اللازمة للسيطرة على اللاعبين الاستراتيجيين، وبخاصة ألمانيا واليابان. فالقدرات الصناعية الأمريكية هي أقل مما يملكه الأوروبيون، وقد لا تتعدى ما يحظى به اليابانيون وحدهم. وهو إنجاز متواضع إذا ما أخذنا في الاعتبار التفوق الأمريكي في عدد السكان. وفي الوقت الذي تعاني فيه الولايات المتحدة من عجز تجاري يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار سنوياً، فإن قوتها العسكرية آخذة في التراجع ومبالغ فيها في معظم الأوقات. أضف إلى ذلك، أن قدرتها على استخدام القواعد العسكرية عبر العالم، مرهون

بنوايا الحلفاء الذين بدأوا يظهرون مواقف مستقلة عن واشنطن، كما أن اللجوء إلى القوة العسكرية المجردة ضد من تصفهم أمريكا بالدول المارقة، لهو دليل ضعف أكثر منه مؤشر على القوة، ولأن الضعف كثيراً ما يدفع بصاحبه إلى تصرفات غير متوقعة، فإن الولايات المتحدة توشك أن تصبح مصدر متاعب للعالم بعد أن اعتدنا أن تكون بيدها الحل لمشاكله.

وفي رأي الناقد الفرنسي تود، أن هناك «صدع آخذ في التشكل والاتساع، وبسرعة حاليا بين الولايات المتحدة ومناطق الاهتمام السياسي الأخرى عبر العالم. فابتداءً من أوائل السبعينات، والعجز في الميزان التجاري آخذ في الازدياد والتعاظم. وبعد ذلك التاريخ، بدأت الولايات المتحدة تلعب دور المستهلك، بينما تولى بقية العالم ممارسة دور المنتج في عملية عالمية تزداد بعداً عن التوازن. فقد ارتفع حجم العجز في الميزان التجاري الأمريكي من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٦٠٠ مليار دولار حالياً، وهو العجز الذي يتم تمويله من خلال تدفقات رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة، التي تعيد بذلك التجربة الإسبانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. فمع تدفق شحنات الذهب من العالم الجديد، استسلمت إسبانيا للإنتاجية القليلة، وارتفعت معدلات الاستهلاك والعيش بمستويات عالية تتعدى القدرات الفعلية للبلاد، وانتهاءً بالوقوع في مصيدة التراجع الاقتصادي والتقني».

ويضيف تود: «عندما أتحدث عن الاقتصاد، أعني أكثر ما يكون القلب الصناعي وما يتعلق به من تقدم تكنولوجي، وليس الاقتصاد الجديد فاقد الحيوية. ما تعاني منه أمريكا فعلياً هو التراجع الحاصل في صناعاتها الرئيسية. وإذا كان المستثمرون الأوروبيون قد فقدوا المليارات في الولايات المتحدة خلال التسعينات، فإن الاقتصاد الأمريكي أضاع عقداً كاملاً وثميناً من الزمن. فحتى وقت قريب لا يتعدى التسعينات، كانت الولايات المتحدة تصدر ٣٥ مليار دولار من التكنولوجيا المتطورة أكثر مما كانت تستورد. أما الآن فإن الميزان التجاري في هذا القطاع يسجل إشارات سلبية. فالولايات المتحدة متخلفة كثيراً عن غيرها

في مجال تكنولوجيا الاتصالات المحمولة، فهذه شركة نوكيا Nokia الفنلندية تتفوق على موتورولا Motorola الأمريكية بأربعة أضعاف. كما أن أكثر من نصف الأقمار الصناعية، التي تطلق إلى المدار، يتم حملها على صاروخ أريان الأوروبي. كما أن شركة ايرباص على وشك التفوق على بوينغ الأمريكية الأعرق في الصناعات الجوية... بل إن أهم وسيلة نقل جوي في تاريخ الاقتصاد العالمي الحديث، تستعد للانطلاق في الأجواء من أوروبا وهي طائرة الإيرباص العملاقة. مثل هذه الأمور هي التي تحدد القوة الفعلية للأمم في النهاية، وهي عناصر أكثر أهمية وأشد حسماً من شن حرب على بلد مثل العراق». وبالمناسبة، فلقد تفوقت شركة إيرباص على البوينغ ؛ لتصبح الأكثر مبيعاً في العالم بعد أن أدلى تود بانتقاداته

حكومة الأغنياء وللأغنياء

طوال قرون والحلم الأمريكي الواعد بالثروة لكل من يملك المؤهلات المطلوبة للانضمام إلى نادي الملايين، يعمل كالسحر في الإبقاء على ولاء عشرات الملايين من الأمريكيين لبلادهم. مثل هذا الولاء اليوم آخذ في التعرض لهجوم قاس، في الوقت الذي تغرق فيه الإعفاءات الضريبية الممنوحة لكبار الأثرياء أبناء الطبقة الوسطى بالديون والضرائب، بينما يعمل الأثرياء من النخبة المتنفذة على تكديس الثروة بصورة لم تكن لتخطر من قبل على بال. مثل هذه العملية، تشكل قنبلة موقوته من الغضب والرفض، تحمل في طياتها إمكانية إشعال ثورة المثقفين التي لم تعرفها البلاد منذ الركود العظيم في الثلاثينات، عندما أجبرت حكومة روزفلت الملايين من أبناء الطبقة الوسطى على الإقدام على تنازلات كاسحة فيما يتعلق بمنح كل أمريكي حداً أدنى من دخل الضمان الاجتماعي، وقادت إلى ظهور الاتحادات النقابية لحماية حقوق العمال وغير ذلك من المكاسب، التي وزعت الثروة وعملت على كسب تأييد الطبقة الوسطى وولائهم.

غير أن الأمور بدأت في التغير منذ عقدين، حيث أخذت الفجوة في الدخل بالتراجع، وبثبات، بين الطبقة الأغنى من الأمريكيين ممن يملكون البيوت والأسهم، ويحظون بالتسهيلات الضريبية وأبناء الطبقتين الوسطى والدنيا ممن يعيشون على الرواتب التي تفقد قدرتها الشرائية يوماً إثر يوم. بل إن الفوارق المتزايدة تبدو أكثر وضوحاً في هذا الاقتصاد، فالأجور تراوح محلها، والطبقة الوسطى تتحمل عبئاً ضريبياً أكبر، كما تشهد أسعار الرعاية الصحية والإسكان والتعليم والوقود والغذاء تصاعداً كبيراً.

وتشير الأرقام الحكومية الجديدة، إلى أن سياسة بوش الخاصة بالتخفيض الضريبي، عملت على تحويل العبء الضريبي العام من أثرياء أمريكا إلى طبقتها الوسطى. وفي الوقت الذي أضيف فيه مليون وظيفة جديدة لسوق العمل منذ وصول بوش للسلطة، إلاّ أن هذه الوظائف تعاني من تدني الرواتب والمكاسب المحدودة، كما أن الوظائف الجديدة منحصرة في قطاع الرعاية الصحية، والخدمات الغذائية، وشركات التوظيف المؤقت، والصناعات التي لا تمنح رواتب وأجوراً عالية، حيث لوحظ بأن مؤسسات التوظيف المؤقت وحدها استحوذت على ٢٠٪ من الوظائف الجديدة. وطبقاً لدراسة قام بها سونغ وون سون، كبير الاقتصاديين في مؤسسة ويلز فارغو، فإن ثلاثاً من كل خمس من الوظائف الجديدة تمنح أجوراً تقل عن الحد الأدنى المعمول به وطنياً، وهي الأقل من نوعها منذ أكتوبر ٢٠٠١.

كيسنجر يحذر من الفجوة

في خطاب له أمام المؤتمر السنوي لواحدة من أكبر شركات تقنية المعلومات في أمريكا، وهي كمبيوتر اسوشيتش Computer Assotes، أعرب وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر عن قلقه تجاه الوضع الصعب الذي تعيشه الطبقة الوسطى في أمريكا. وكان كيسنجر يرد في ذلك على سؤال لرئيس

مجلس إدارة شركة CA سانجاي كومار Sanjay Kumar، حول ظاهرة نقل الشركات الأمريكية لجزء كبير من أعمالها إلى الخارج، أو الاستثمار خارج الأراضي الأمريكية، وهي ممارسة آخذة في التعاظم وتهدد بتآكل قاعدة قوة الطبقة المتوسطة. وكان كومار قد أشار إلى أن واحدة من شركات فورتشن Fortune تملك وحدها ٢٠ ألف موظف في الهند.

وقد أبلغ كيسنجر مدراء شركات تقنية المعلومات المجتمعين في لاس فيجاس، بأن من المهم أن يكون لأي بلد قاعدة صناعية رئيسية إذا ما أرادت أن تحظى بقوة من المنظور السياسي. ومما قاله كيسنجر: «السؤال الفعلي هو ما إذا كان باستطاعة أمريكا الاستمرار كقوة عظمى أو قوة مهيمنة في حالة تحولها إلى اقتصاد خدماتي، وهو أمر أشك فيه. أعتقد أن أي دولة مطالبة ببناء قاعدة صناعية رئيسية كشرط لكي يكون لها صوت مسموع في المحافل الدولية... وأنا شخصياً أشعر بالقلق من هذه الناحية». وأضاف كيسنجر: «لكن إذا استمر نقل الصناعة الأمريكية للخارج، إلى حد تجريد الولايات المتحدة من قاعدتها الصناعية وحرمانها من تقنيتها الخاصة بها، فإن هذا يتطلب بعض التفكير الجاد العميق...».

ومما قاله كيسنجر، بأن بلداناً مثل الصين والهند ستبرز كلاعبين جدد في «عالم مختلف تماماً» آخذ في الظهور. وقال بأن المجتمعات لا تتنافس سياسياً فحسب، بل تتنافس في التكنولوجيا أيضاً. كان هذا تحذيراً قوياً جاء من قلب النخبة السلطوية.

المخدرات والعمالة وراء القضبان تدمر أمريكا

إذا كان التراجع الحاصل في الصناعة الأمريكية يشكل أحد النذر المثيرة لما ستؤول إليه أقوى دولة في العالم في وقت قد لا يطول، فإن السرطان الأشد خطورة، الذي يأكل القلب الاقتصادي الأمريكي، يتمثل في القصة المروعة

للإدمان والعمالة المعطلة وراء القضبان في الولايات المتحدة.

تشير الإحصائيات إلى وجود ١,٨ مليون أمريكي وراء القضبان في الولايات المتحدة حالياً، وهذا الرقم يمثل أعلى معدل للسجناء بالنسبة لعدد السكان في تاريخ العالم. وفي عام ١٩٩٥ وحده، تم بناء ١٥٠ سجناً جديداً تم ملؤها جميعاً، وبكامل طاقتها الاستيعابية.

إن هذه الظاهرة تشكل جزءاً لا يتجزأ من العولمة الأمريكية لرأس المال. وكانت عدة تطورات قد تضافرت مع نهاية الحرب الباردة لتعمل على تغيير العلاقات بين قوة العمالة ورأس المال على المستوى العالمي، ومن ذلك : تراجع الاقتصاد المحلي، العنصرية، دور الولايات المتحدة كشرطي عالمي، تنامي اقتصاد المخدرات الدولي، وخلق مجمع صناعي مزدهر وراء القضبان. فقد تحولت صناعة السجون إلى عنصر أساسي في الاقتصاد الأمريكي، كما تقول دراسة أعدتها ايبف غولدبيرغ وليندا ايفانز.

وكما هو الحال مع المجمع العسكري الصناعي، فقد تحولت صناعة السجون إلى نقطة التقاء بين مصالح القطاع الخاص والمصالح الحكومية. والهدف تحقيق الربح والانضباط الاجتماعي، أما المبدأ العام فهو محاربة الجريمة.

وفي هذا الصدد، بدأ القطاع الخاص الأمريكي يشهد بروزاً لشركات السجون الخاصة، التي تسجل حركة تنام سريعة. بل إن الوول ستريت بدأ في شراء شركات السجون كنوع من الاستثمار المجزي. فهذه شركة سميث بارني Smith Barney للاستثمار، تملك حالياً حصة كبيرة في أحد سجون فلوريدا. كما استثمرت شركتا أميركان اكسبرس American Express وجنرال الكتريك General Electric في إنشاء سجون خاصة في أوكلاهوما وتينيسي. أما مؤسسة الإصلاح الأمريكية - أحد أكبر مالكي السجون الخاصة - فتنشط على المستوى الدولي، حيث تملك ٤٨ مؤسسة إصلاح وتأهيل في ١١ ولاية، وفي بورتيريكو، والمملكة المتحدة واستراليا.

وتشير الإحصائيات إلى تضاعف عدد نزلاء السجون في أمريكا بأكثر من

ثلاثة أضعاف، أي من نصف مليون نزيل عام ١٩٨٠ إلى ١,٨ مليوناً عام ١٩٩٧. وفي الوقت الحاضر، فإن هناك أكثر من خمسة ملايين شخص إما وراء القضبان، أو يقضون فترة سجن مع وقف التنفيذ، أو تحت المراقبة من قبل النظام الجنائي العدلي. وتنفق ولاية كاليفورنيا حالياً على السجون أكثر مما تنفقه على التعليم. وخلال السنوات العشر الماضية، شهدت الولاية إقامة ١٩ سجناً وفرع جامعة.

أضف إلى ذلك، حقيقة أن السجون بدأت تشهد تضاعفاً في أعداد النزيلات من النساء، ففي الفترة بين ١٩٨٠ - ١٩٩٤ وصل عدد النساء في السجن إلى خمسة أضعاف. ومعظم هؤلاء النسوة هن من الأمهات اللواتي يتركن أطفالهن من أبناء الأجيال القادمة لينشأوا إما في الشارع أو في بيوت الغرباء.

ومن جانب آخر، فقد أصبح النظام المصرفي الأمريكي «مدمناً» على جني المكاسب الهائلة من غسيل أموال المخدرات عبر العالم، من أفغانستان إلى المكسيك عبر كولومبيا. فهذه التجارة غير المشروعة تتم عبر العديد من الحسابات السرية في البنوك الخارجية، بعيداً عن الخضوع للضرائب، مثل بنوك الباهاما وجزر كيمان. و«بالمصادفة» نجد أن شركات الوول ستريت تملك صناديق سرية في هذه الأماكن نفسها، هرباً من الضرائب. والصناديق السرية هذه، والأوراق المالية في الأماكن المذكورة تشكل، وكما يؤكد مسؤولو الانتربول، وسيلة رئيسية لإخفاء الأموال غير المشروعة لصفقات المخدرات.

الثروة النفطية وحرب النفط القادمة

تحت وطأة ديون تتجاوز ٣٤ تريليون دولار، وفي مجتمع تعبث به المخدرات والجريمة والعنصرية، وانتشار جيوب الفقر، وصناعة في حالة انهيار مع هروب الوظائف إلى الخارج سعياً خلف مواقع أرخص، نجد أن أمريكا - امبراطورية القرن الأمريكي الجديد - تواجه أكثر الأزمات تدميراً وفي وقت بدأ فيه النفط

العالمي يدخل حالة النضوب، وهو النفط الذي كان السبب في بروز القرن الأمريكي في أوائل القرن العشرين.

والآن، وقد أدرك العالم الأبعاد الحقيقية للاحتلال الأمريكي للعراق، وهي السيطرة على تدفق النفط، ومعه محاولة السيطرة على العالم، بهدف إنقاذ الإمبراطورية أو القرن الأمريكي الجديد من السقوط والفشل، فإن العديد من الدول النفطية الرئيسية تسعى حالياً لعقد صفقاتها النفطية الخاصة بعيداً عن السيطرة الأمريكية. ومن هذه الدول روسيا وفنزويلا وإيران.

ومن الصفقات الرئيسية، التي يفترض أن تكون قد تمت أو في دور الإتمام مع بدايات العام ٢٠٠٥، ما أشارت إليه وكالة ايتار تاس Itar-Tass الروسية للأنباء، بتاريخ ١٢ يناير من بكين، من أن «البنك المركزي الروسي، وبنك الشعب الصيني، اعتمدا قبول الروبل roubles واليوان yuans كعملة رسمية للخدمات التجارية عبر الحدود بدلاً من الدولار، الأمر الذي سيقود إلى تخفيض كبير في كلفة التبادل التجاري، ويعزز من الوضع الدولي للعملات المحلية. ويساعد على تطوير حركة التبادل التجاري بين البلدين العملاقين. وكان حجم التبادل التجاري بين روسيا والصين قد تجاوز ٢١ مليار دولار عام ٢٠٠٤».

وفي ديسمبر ٢٠٠٤، أقدمت الصين على خطوة تعكس حاجتها الماسة لتأمين الطاقة، عندما شاركت في عطاء للتنقيب عن النفط الكندي في مقاطعة البرتا، حيث تم اكتشاف احتياطات نفطية كبيرة. وطبقاً للمشروع، فإن خط أنابيب سيصل الموقع بمحطة تحميل جديدة على الساحل الغربي لكندا، ومن ثم الشحن بحراً إلى الموانئ الصينية.

وقبل ذلك بشهر، قام الرئيس الصيني هوجينتاو Hu Jintao بجولة لها دلالاتها في دول أمريكا الجنوبية، زار خلالها البرازيل والأرجنتين وعدداً آخر من الدول، وقع خلالها على عقود يصل حجمها إلى ١٠٠ مليار دولار، وذلك بمثابة «فتح باب» لمشاركة صينية نشطة في مشاريع النفط والغاز في هذه الدول. وبعد زيارة قام بها الرئيس الفنزويلي هوغو خافيز Hugo Chavez للصين في

ديسمبر ٢٠٠٤، تم الاتفاق على استثمار الشركات الصينية لأكثر من ٣٥٠ مليون دولار في حقول النفط الفنزويلية، واستيراد بكين ١٢٠ ألف برميل من النفط الفنزويلي شهرياً. كما أن الصفقات المتفق عليها بين الصين والأرجنتين في مجال النفط وسكك الحديد تقدر بعشرين مليار دولار.

ومن جانبها، وقعت البرازيل ١١ صفقة ثنائية مع الصين في مجال الطاقة والمواصلات بقيمة ١٠ مليارات دولار. ومثل هذا التحرك الصيني المثير في الفناء الأمريكي، إنما يحصل لأول مرة، وبدأ في إثارة الشكوك في واشنطن، التي طالما اعتبرت البرازيل ضمن «منطقة مصالحها».

وقد جاءت الصفقات الصينية المذكورة في أعقاب صفقة الغاز الطبيعي التي وقعتها الصين مع إيران عام ٢٠٠٤ بقيمة ١٠٠ مليار دولار، ومن المقرر أن تتضاعف على مدار السنوات الـ ٢٥ القادمة. وتنص الصفقة على استيراد الصين لعشرة ملايين طن من الغاز الإيراني في العام، وعلى بناء ٨٧ ناقلة غاز مسال جديدة خلال السنوات الخمس التالية. وتأتي الصفقة الصينية هذه متجاهلة قانون الحظر، الذي أعلنته الولايات المتحدة على إيران التي تأمل أن تقود الصفقة مع بكين إلى تحركات شجاعة من قبل المستثمرين الأوروبيين لتجاهل الحظر الأمريكي. وضمن محاولتها الاستقلال عن واشنطن، فيما يتعلق بالكعكة النفطية العالمية، فقد تحركت بكين بنجاح في الساحة الأفريقية، سعياً وراء تأمين مواردها النفطية بمعزل عن الهيمنة الأمريكية.

مثل هذه التطورات إنما تقود إلى «صراع عالمي غير مسبوق للحضارات»، ولكنه صراع مختلف عما كان يدور في ذهن جورج بوش والمحافظين الجدد عندما أطلقوا «حربهم على الإرهاب». مثل هذا الصراع، هو الذي سيقود على الأرجح إلى الانهيار النهائي لغطرسة هيمنة الإمبراطورية الأمريكية ووحشيتها.

Select Bibliography

* The Future Of Capitalism
  (Lester C. Thurow : Penguin Books USA, New York-1996)
* Land Of Desire
  (William Leach : Random House, New York-1993)
* When Corporations Rule The World
  (David C. Korten : Berrett - Koehler & Kumarian Press, San Francisco-1995)
* Who Will Tell The People
  (William Greider : Simon & Schuster, New York-1993)
* Kissinger
  (Walter Isaacson : Simon & Schuster, New York 1996)
* J. Edgar Hoover
  (Curt Gentry: Penguin Books USA, New York-1992)
* Trilateralism :
  (Holly Sklar : South End Press, Boston-1980)
* The Secret Government
  (BILL Moyers: The Constitution in Crisis, Journal Graphics-1987)
* Boss Of Bosses
  (Andris Kurins & Laurence Shames: Simon & Schuster, New York-1991)
* A History Of God
  (Karen Armstrong-Ballantine Books, New York-1994)
* Muhammad
  (Karen Armstrong- Harper SanFrancisco-1992)
* Islam

(Karen Armstrong- The Modern Library, New York-1992)

* Islam And Peace

(Maulana Wahiduddin Khan, Goodword Books, New Delhi-1999)

* The Lobby

(Edward Tivnan - Simon & Schuster Inc, New York-1988)

* Red Mafiya

(Robert Friedman-Little Brown and Company, New York- 2000)

* Casino Moscow

(Matthew Brezinski- The Free Press, New York-2001)

* A Century Of War

(F. William Engdahl-Dr. Bottiger Verlags, GmbH-1993)

* One Palestine Complete

(Tom Segev-Metropolitan Books, New York-2000)

* The Clash Of Civilization

(Samuel P. Huntington Simon & Schuster,New York-1997)

* Partners In Power

(Roger Morris-Henry Holt and Co, New York- 1996)

* The Crisis Of Global Capitalism

(George Soros-Public Affairs, New York-1998)

* Executive Intelligence Review

(Washington DC-USA)

* Zealots For Zion

(Robert I. Friedman -Rutgers University Press)

* The Iron Wall

(Avi Shlaim -W.W. Norton & Company -1999)

* Jewish Fundamentalism In Israel

(Israel Shahak and Norton Mezvinsky-Pluto Press -1999)

* Zealots For Zion
(Robert I. Friedman, Rutgers University Press -1992)
* The False Prophet
(Robert I Friedman, Lawrence Hill Books -1990)
* George Soros On Globalization
(Gorge Soros - Public Affairs -2002)
* The Price of Loyalty
(Ron Suskind - Simon & Schuster -2004)
* The Future of Political Islam
(Graham E. Fuller -Palgrave Macmillan -2003)
* The Soul of Capitalism
(William Grieder -Simon & Schuster -2003)
* The Pentagon's New Map
(Thomas P.M. Barnett -G.P. Putnam & Sons -2004)
* A people's History of The United States
(Howard Zinn -Perennial Classics -2003)
* My American Journey
(Collin Powell -Ballantine Books -1996)
* The Case for an American Empire
(Max Boot -2001)
* Reaching the Parts Other Empires Could Not Reach.
(Tisdall Simon -2002)
* US Military Bases: The Spoils & Deceptions of War
(Nimmo, Kurt)
* Remarks to the Conference on "US and the World", Atlantic Council of Finland
(Michel, Leo- National Defense University Institute of National Strategy

Studies -2004)

* The Opium Lords
(Reeve, Richard, www.jkfmontreal.com)

* Forcing God's Hand: Why millions pray for a quick capture- and destruction of planet Earth.
(Halsell, Grace, Crossroads International Publishing -1999)

* Christian Leaders Urge ؛ Biblical' vote for Bush
(Dr. Daniel Akin, www.annointed.net 2004)

* The Criminal Conspiracy between Christian Evangelists and Zionist Terrorists to Destroy the Al Aqsa Mosque
(Dr. Issa Nakhleh, www.palestine-encyclopedia.com)

* Born-Agains for Sharon
(Blumenthal, Max, www.salon.com)

* Morals and Dogma of the Ancient & Accepted Scottish Rite
(General Albert Pike, Charleston, South Carolina 1871)

* Painting Islam as the New Enemy: Globalisation & Capitalism in Crisis
(Abdulhay Y. Zalloum Technology One Group- 2002)

* Dangerous Liaison: The Inside Story of the US-Israeli Covert Relationship
(Cockburn, Andrew & Leslie - HarperCollins, New York- 1991)

* And What About the Girls?: What a Culture of War Genders out of View
(Mazali, Rela, www.newprofile.org , October 2004)

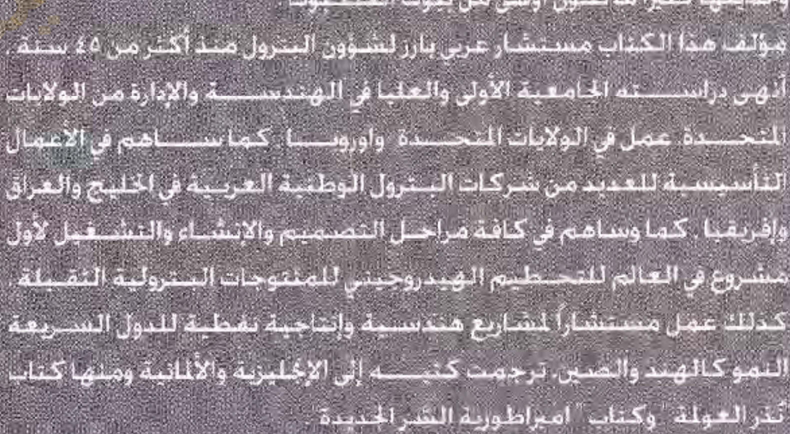
The Oil Crusades

حروب البترول الصليبية

والقـــرن الأمريـــكي الجديـــد

- أصبـــح البـــترول منذ اكتشـــافه عماداً للإمبراطوريات لدرجة أن الأدميرالية لأساطيل حـــرب الإمبراطورية البريطانية تملكت حصة بشكل مباشر في شركة البـترول الأنغلوفارسية (بريتش بترولويم لاحقاً) وعينت أدميرالات في مجلس إدارتها. وعندما أصبحـــت الإمبراطورية الأمريكية هي مركز بـــارونات المال العالميين وحصـــانهم الجديد. أصبـــح البـــترول عماداً للإمبراطورية الأمريكية. نحن اليوم في منعطف تاريخي حيث تتزايد الفجوة بين الإستهلاك والإنتاج نتيجة بداية النضوب التدريجي للبترول وقلة الإكتشافات الجديدة، واستنزاف الحقول الكبيرة المكتشفة. لقد بدأت نهاية عصر النفط.
- وكانت مشيئة الله أن أكثر من ثلثي احتياط العالم من هذه المادة الإستراتيجية تكمن تحت أراض إسلامية. وأصبحت سيطرة الإمبراطورية الأمريكية على مكامن البترول أهم وأكبر من أن تسمح بتحقيقها عن طريق أصدقاء أو عملاء. فصار الإحتلال المباشر بديلاً لحماية الإمبراطورية وترسيخ هيمنتها.
- ولما تم إجبار العالم على التعامل بالدولار فقط للمتاجرة بالبترول أصبـــح البـترول وسيلة للخزينة الأمريكية ومطابعها لطباعة المليارات من الدولارات بدون غطاء حقيقي ولا تساوي هذه المليارات أكثر من قيمة ورقها وكلفة طباعتها. وبسعر ٥٥ دولار للبرميل وإنتاج أوبك حوالي ٣٠ مليون برميل يومياً تقوم مطابع وزارة الخزانة الأمريكية بطباعة ١٦٥٠ مليون دولار كل يوم ... نعم كل يوم من هذه الأوراق الدولارية.
- لو توقفت الدول العربية المنتجة للبترول عن الإلتزام بالتعامل بالدولار ليصبـــح التعامل بعملات أخرى ممكنا لأصبح البترول العربي سلاح دمار شامل يطيح بالإقتصاد الإمبراطوري الأمريكي على رؤوس باروناته.
- كذلك فإن التحكم بمفاتيح البـترول سيتيح للإمبراطورية الأمريكية الهيمنة على اقتصاد العالم وإدارته لصالحها. فحـرمانها لدولة صناعية ناشـئة كالصين مثلاً من البـــترول سـيحّول مصانعها إلى حـديد سيتراكم عليه الصدأ. وهذه الهيمنة على اقتصادات هذه الدول هو موضوع حـياة أو موت للإمبراطورية الأمريكية التي تعيش حالياً على أرقام فلكية من الدين يتم تغطيتها بواسطة شراء سندات خزينة أمريكية ورغبة لإرجاع الأوراق الدولارية من تلك الدول كالصين واليابان والدول النفطية والتي لو توقفت هذه الدول عن ذلك ستنهار الإمبراطورية الأمريكية على غرار انهيار الإمبراطورية السوفياتية من قبلها. ومسـألة الإنهيار هذه هي مسألة وقت ليس إلاّ. فبذور الإنهيار قد زرعت ولقـد علمنا التاريخ أن كثيراً من الإمبراطوريات قديمها وحديثها كثيراً ما تكون أوهى من بيوت العنكبوت.





- مؤلف هذا الكتاب مستشار عربي بارز لشؤون البترول منذ أكثر من ٤٥ سنة. أنهى دراســـته الجامعية الأولى والعليا في الهندســـة والإدارة من الولايات المتحـــدة. عمل في الولايات المتحـــدة وأوروبـــا. كما ســـاهم في الأعمال التأسيسية للعديد من شركات البـترول الوطنية العربية في الخليج والعراق وإفريقيا. كما وساهم في كافة مراحل التصميم والإنشاء والتشغيل لأول مشروع في العالم للتحطيم الهيدروجيني للمنتوجات البترولية الثقيلة. كذلك عمل مستشاراً لمشاريع هندسية وإنتاجية نفطية للدول السريعة النمو كالهند والصين. ترجمت كتبـــه إلى الإنجليزية والألمانية ومنها كتاب "نذر العولمة" وكتاب "امبراطورية الشر الجديدة".

ISBN 9953-36-745-0



المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت، الصنايع، بناية عيد بن سالم، ص.ب: ٥٤٦٠-١١
العنوان البرقي: موكيالي،
هاتفاكس: ٧٥١٤٣٨/٧٥٢٣٠٨